

التدخل وحماية الأقليات: دراسة الاستراتيجية الأمريكية
في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

إشراف:

د/ نور الدين دخان

إعداد:

حنان بومنجل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د/ السعيد ملاح	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
أ.د/ نور الدين دخان	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د. زروقة إسماعيل	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا
د. فلاق نور الدين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا



أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

صدق الله العظيم

الآية 105 من سورة التوبة

شكر وتقدير

أشكر الله عزّ وجل الذي قدرني على إنجاز هذا العمل المتواضع ووفقني على إتمامه.
أشكر الأستاذ: نور الدين دخان الذي لم يبخل عليّ بمعلوماته القيمة ونصائحه
وتوجيهاته وإرشاداته وحسن متابعته لي التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل
المتواضع.

كما لا يمكنني أن أنسى الأستاذ ملاح السعيد الذي كان له وافر الفضل في إتمام هذا
العمل فألف شكر وتقدير له ولمجهوداته .
كما أوجه الشكر لكل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد طيلة مدة إنجاز
وإعداد هذه الرسالة خاصة الأستاذة "باهولي لبنى".

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا تطيب الليل إلا بشكرك ولا تطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذان لم يبخلا عليا بشيء من أجل دفعي في

طريق النجاح الذان علماني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر أرجو من الله أن يمد في

عمرهما "والداي العزيزان".

إلى ملاكي الصغير في الحياة والرفيق المونس في الوحدة إبنني "أيهم".

وإلى فراشتي القادمة "جوليا".

إلى من هو القوة في الشدة وسندي في محطات الحياة الذي قدم لي يد العون والمساعدة

زوجي الكريم "بلال فيلالي"

خطة الدراسة

الفصل الأول: إطار نظري و مفاهيمي للدراسة

تمهيد

المبحث الأول : ماهية التدخل وبيان عناصره

مطلب الأول : مفهوم التدخل والاتجاهات الفقهية

الفرع الأول: تعريف التدخل لغة واصطلاحا

أولا: التدخل لغة

ثانيا: التدخل اصطلاحا

الفرع الثاني: تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه العربي

الفرع الثالث: تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه الغربي

أولا : الاتجاه الواسع

ثانيا: الاتجاه الضيق

ثالثا: الاتجاه التوفيقي

المطلب الثاني: صور التدخل وأساليبه

الفرع الأول: التدخل السياسي والاقتصادي

الفرع الثاني: التدخل الفردي والجماعي

الفرع الثالث: التدخل المباشر وغير مباشر

الفرع الرابع: التدخل الدبلوماسي والعسكري

المطلب الثالث: التدخل الدولي الإنساني

الفرع الأول: مفهوم التدخل الدولي الإنساني في الفقه الغربي

الفرع الثاني: مفهوم التدخل الدولي الإنساني في المواثيق الدولية

المطلب الرابع: شروط التدخل الدولي الإنساني ومدى مشروعيته

الفرع الأول: شروط التدخل الإنساني

الفرع الثاني: مدى مشروعية التدخل الإنساني

أولا: عدم مشروعية التدخل الإنساني

ثانيا: مشروعية التدخل الإنساني

1-الاتجاه الأول: التدخل الإنساني في إطار أممي

2- الاتجاه الثاني: التدخل الإنساني خارج إطار أممي

1-2 الفريق الأول: التدخل لصالح الإنسانية

2-2 الفريق الثاني : التدخل أحادي الجانب

1-2-2 النظرية الأخلاقية

2-2-2 نظرية العقوبة

المبحث الثاني: حماية الأقليات

المطلب الأول: مفهوم الأقليات

الفرع الأول : مفهوم الأقليات في اللغة

الفرع الثاني :مفهوم الأقليات عند فقهاء القانون

أولاً: المعيار العددي

ثانياً: معيار الفاعلية

ثالثاً: معيار المواطنة

رابعاً : معيار الخصوصية

خامساً: المعيار الداتي

الفرع الثالث: مفهوم الأقليات في الفقه الإسلامي

المطلب الثاني: الأقليات والمفاهيم المشابهة لها

الفرع الأول: مفهوم الإثنية والعرقية

الفرع الثاني: مفهوم القومية

المطلب الثالث :التدخل لحماية الأقليات في القانون الدولي

الفرع الأول: حماية الأقليات في ظل عصبة الأمم

الفرع الثاني: حماية الأقليات في ظل ميثاق الأمم المتحدة

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية

المطلب الثاني: ماهية الاستراتيجية الأمريكية

الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية الأمريكية

الفرع الثاني: أهداف الاستراتيجية الأمريكية ووسائلها

أولاً: على المستوى السياسي والإيديولوجي

ثانيا: على المستوى الأمني

ثالثا: على المستوى الاقتصادي

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية

الفرع الأول: النظرية الواقعية

أولا: مضمون النظرية

ثانيا: أسس النظرية

ثالثا: تفسير النظرية الواقعية للاستراتيجية الأمريكية

الفرع الثاني: النظرية البنائية

أولا : مضمون النظرية

ثانيا: أسس النظرية

ثالثا: تفسير النظرية البنائية للاستراتيجية الأمريكية

الفرع الثالث: النظرية الليبرالية

أولا: مضمون النظرية

ثانيا: أسس النظرية

ثالثا: تفسير النظرية الليبرالية للاستراتيجية الأمريكية

الفصل الثاني: سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر

المبحث الأول: تطور سياسة التدخل الأمريكية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: سياسة التدخل الأمريكية في الشرق الأوسط قبل 11 سبتمبر

الفرع الأول: سياسة التدخل أثناء الحرب الباردة

أولا: من مرحلة العزلة إلى الحرب العالمية الأولى

ثانيا: مرحلة الحرب العالمية الثانية

ثالثا: مرحلة الحرب الباردة

الفرع الثاني: سياسة التدخل بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: سياسة التدخل الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر

الفرع الأول: سياسة التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي

أولا: الحروب الإستباقية

ثانيا: التدخل في العراق.

1. خلفية التدخل ووسائله.

2. مبررات التدخل.

3. أهداف التدخل.

الفرع الثاني: سياسة التدخل الأمريكي داخل الإطار الأممي.

أولاً: التدخل في ليبيا.

1- خلفية التدخل

2- التدخل في ليبيا على ضوء قرارات مجلس الأمن

3- التدخل في ليبيا وأثره على السيادة.

المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر

المطلب الأول: مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

الفرع الأول: حماية الأقليات و حقوق الإنسان

الفرع الثاني: نشر الديمقراطية

الفرع الثالث: مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: المبررات التدخل غير المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

الفرع الأول: النفط

الفرع الثاني: حماية أمن إسرائيل

الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوي السياسية

الفصل الثالث: حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر

المبحث الأول: خريطة الأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الأول: التوزيع الأقليات

المطلب الثاني: أهداف الأقليات وسائلها

الفرع الأول: أهداف الأقليات.

الفرع الثاني: وسائل الأقليات

أولاً: الوسائل السلمية

ثانياً: الوسائل العنيفة

المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الأول: مطالب الأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الأقليات والأنظمة السياسية في الشرق الأوسط بين الصراع والتعاون

الفرع الأول: استراتيجيات التعاون وإدارة الخلاف

الفرع الثاني: استراتيجيات الصراع وإزالة الخلاف

المطلب الثالث: تأثير الأقليات علي الاستقرار في الشرق الأوسط

الفرع الأول: على المستوى الإقليمي

الفرع الثاني: على المستوى الدولي

المبحث الثالث : التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية والتوظيف.

المطلب الأول : حماية الأقليات في الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية

الفرع الأول : حدود العلاقة بين الدين والسياسة

الفرع الثاني: الدين وإعادة توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: توظيف الأقليات للتدخل في الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي.

الفرع الثاني: على المستوى السياسي والأمني.

خاتمة

مقدمة

تعد مرحلة نهاية الثمانينات و بداية التسعينات مرحلة مليئة بالمستجدات و الأحداث الدولية التي ساهمت بشكل كبير في خلق أو بناء النظام الدولي الجديد، ولعل أبرزها على الإطلاق هو نهاية الثنائية القطبية بعد سنوات مما أُطلق عليه لدى بعض الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالحرب الباردة، وعلى الرغم من وجود الاختلاف القائم بين هؤلاء الباحثين والدارسين حول نهاية الحرب الباردة من عدمها، إلا أنه هناك شبه إجماع أو إتفاق حول تصدر الولايات المتحدة الأمريكية للريادة العالمية وتزعمها لها.

إذن شهدت مرحلة التسعينات ونهايتها لا نقول ميلاد قوة عالمية بقدر ما هو عبارة عن نضج وترسيخ لهذه القوة العالمية، والتي أكدتها بعض الأحداث و التواريخ الدولية وأبرزها على الإطلاق كان تاريخ 11 سبتمبر 2001 الذي كان له الأثر البالغ ليس في الولايات المتحدة فحسب بإعتبارها مكان الحدث وإنما في كل أنحاء العالم، لقد أعطى 11 من سبتمبر تحول دولي غير مسبوق، أكدت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية الإنفراد العالمي و التوجه الأمريكي العالمي.

ولكي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية هذه الزعامة وتكرسها كان لابد عليها من خلق وإتباع استراتيجيات عديدة وفي مناطق متفرقة من العالم حتى تمنحها المزيد من التقدم والتفوق العالمي.

وبإعتبار منطقة الشرق الأوسط مجال حيوي ومنطقة غنية ومتنوعة بالثروات المختلفة سواء الطبيعية أو البشرية وحتى الحضارية والثقافية منها، فإنها أخذت حيزا بالغ الأهمية ضمن أجندة إهتمامات الإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من وجود روابط كثيرة بين بلدان المنطقة وداخل الدولة القومية نفسها ومنها الرابط الديني، التاريخي، الثقافي، اللغوي وحتى ما يعرف برابط المصير المشترك، إلا أن ما تشهده المنطقة من إضطرابات داخلية أو إقليمية وحروب أهلية أدت إلى إنقسامات جغرافية في كثير من البلدان يجعلنا نقف جليا عند الأسباب التي أدت إلى تفكك تلك الروابط ويلزمنا بإعادة النظر في حقيقتها.

ومن أبرز المشاكل التي تعانيها وتشهدها منطقة الشرق الأوسط ما يعرف بظاهرة الأقليات والتي تعد ظاهرة قديمة من حيث التاريخ ولكنها تجددت وتجلت أكثر فأكثر في أو آخر القرن العشرين، وأصبحت من القضايا الأكثر تداولاً وإهتماماً ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما في كل أرجاء المعمورة، وأصبحنا بين الفترة و الأخرى نسمع إما عن إنتخابات لتقرير المصير أو إنقسام إقليم عن بلد معين أو عن ما يعرف باضطهاد لأقليات مختلفة سواء بسبب الدين أو العرق أو اللغة أو غيرها من الأسباب التي تخلق هذه الخلافات بين فئات المجتمع الواحد، كذلك ومع تطور منظومة حقوق الإنسان العالمية وتكثيف نشاطها على مستوى مختلف دول العالم وتزكيته لحقوق الفرد والتي من أبرزها الحق في التعبير، صرنا نشهد العديد من المظاهرات والمسيرات وحتى الاضطرابات في نقاط مختلفة من العالم من طرف أقليات تريد الانفصال وتطمح للحكم الذاتي، لأنها وعلى حسيها تعاني من عدم المساواة أو الاضطهاد والحرمان من حقوقها وغيرها من المطالب المرفوعة والتي لا تكاد تكون حكراً على بلد دون سواه، بل نجد هذه الظاهرة تنخر أغلب دول العالم مهما اختلفت اللغة والدين والعرق وحتى الهوية لكن هناك قاسم مشترك وهو أن المطلب واحد والهدف واحد.

وبالرجوع لمنطقة الشرق الأوسط ونظراً لزخم إرثها الحضاري والتاريخي وتنوعه نجده من أكبر مناطق العالم التي تعرف تدخلاً دولياً لحماية الأقليات باسم حقوق الإنسان والديموقراطية.

وما نريد أن نبحث عنه في موضوعنا هذا ينقسم إلى عدة عناصر:

سنتطرق للتدخل الدولي الإنساني وحماية الأقليات من حيث إطارها النظري، والمفاهيمي وكذلك بعض المفاهيم المتشابهة لها، وتطورها في إطار القانون الدولي وغيرها من زوايا البحث التي ستساعدنا على الإلمام بالمفهوم والتعمق فيه والإحاطة به بشكل جيد، وكذلك سنحاول التعرف على الاستراتيجية الأمريكية بصفة عامة في محاولة لدراستها بغية فهمها، مركزين في بحثنا على الاستراتيجية الأمريكية في التدخل من أجل حماية الأقليات الظاهرة الأكثر إنتشاراً وتأثيراً في منطقة الشرق الأوسط وذلك بعد 11 سبتمبر 2001.

أهمية الموضوع وأهدافه:

بداية سوف نتعرض لأهمية الموضوع والذي نراه حسب اعتقادنا يحوي بعدين رئيسين، الأول متعلق بالأهمية العملية لأن:

- موضوع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط ضمن ظروف دولية راهنة تطغى عليها السيطرة الأمريكية التي تحاول في كل مرة تكييف المجتمع الدولي حسب مصالحها ورغباتها وبذلك فإن حماية الأقليات تعد من المشاكل والقضايا الأبرز التي يعرفها العالم حالياً.

- تزايد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وتعاظمه خاصة مع أحداث 11 سبتمبر، جعلنا نتطرق لهذا الموضوع الذي نود البحث في حقيقته ودرجة تأثيره من جهة، ومن جهة أخرى معرفة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة إذا سلمنا بالفعل أنه هناك استراتيجية واحدة وليس عدة استراتيجيات .

- باعتبارنا باحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في إطار تخصص السياسة المقارنة فإننا نود الاستفادة مما درسناه ومحاولة تقريب الصورة بين الإطار النظري العلمي وبين الواقع المجتمعي المعاش، حتى لا تبقى العلوم السياسية حبيسة المقالات وأدراج المكاتب بل ننقلها إلى أرض الواقع محاولين التحليل قصد الفهم مروراً بدراسة إمكانية تطبيق النظريات العلمية على المشاكل الحياتية التي تمس وتهتم كل فرد من أفراد الدولة الواحدة ضمن إطار قومي أو إقليمي بغية الوصول إلى الحلول الناجعة.

أما البعد الثاني فهو من الناحية العلمية ويتضمن:

- محاولة المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية والإضافة لما لا؟ للأدبيات التي سبقتنا لدراسة هذا الموضوع، من خلال فتح زاوية بحث جديدة من شأنها أن تثري موضوع البحث وتسلط الضوء عليه أكثر.

وبالرجوع إلى أهداف الدراسة فهي عديدة ولكن ما نريد ان نبحت عنه في موضوعنا هذا ينقسم إلى:

- بداية سنتطرق للتدخل لحماية الأقليات من حيث إطارها النظري والمفاهيمي.

- سوف نلقي الضوء أيضا على الاستراتيجية والاستراتيجية الأمريكية وكذلك ضمن إطار نظري يتضمن كل العناصر البحثية المساعدة على الفهم والأطر النظرية التي فسرت هذه الاستراتيجية.

- باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي متصدرة العالم وأنها تتعامل مع كل منطقة في العالم حسب ما يعترها من ظروف معينة، كما أنها تطبق فيها وعلمها استراتيجيات مختلفة حسب توجهات إدارتها سنحاول الغوص في الاستراتيجية الأمريكية بصفة عامة معتمدين على التاريخ المحوري وهو 11 من سبتمبر.

- التطرق إلى حقيقة التأثير الأمريكي على المنطقة وإمكانية تجنب الدول على الأقل الكثير مما هي عليه اليوم من تداعيات ظاهرة اضطهاد الأقليات وتدخل الدول لحماية الأقليات فيها باسم حماية حقوق الإنسان.

- محاولة التوصل وإيجاد الطرق الكفيلة التي من شأنها مساعدة دول المنطقة على استيعاب ظاهرة التدخل لحماية الأقليات ضمن الظروف الدولية الراهنة التي يطغى عليها التوجه الأمريكي.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع بحث علمي يتطلب الكثير من الوقت والجهد وخاصة القراءة المتنوعة حتى يقرر صاحب البحث الموضوع الذي يود تناوله، فنجد أنه في بداية الشروع في البحث يتبادر لأذهاننا العديد والعديد من المواضيع والتي نضن للوهلة الأولى أنها أما ضمن اهتماماتنا البحثية أو أنه بإمكاننا القيام بدراستها، ولكن كل هذا يتغير مع مرور الوقت ومع كل قراءة جديدة يبرز لنا عنوان جديد، وبالرجوع إلى عنوان بحثنا والمتعلق مبدأ التدخل وحماية الأقليات: دراسة الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 بالتأكيد لم يكن محض الصدفة بل جاء نتيجة أسباب عديدة يمكن أن نجملها في:

1- الأسباب الموضوعية:

- ملاحظة الأهمية البالغة لظاهرة الأقليات و تأثيرها الكبير على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وأنها لعبت في العديد من المناسبات الدور الحاسم والأبرز في مختلف النزاعات في المنطقة وكانت سببا في العديد من الإنقسات الجغرافية ومحورا هاما لعبت على أوتاره الأطراف الداخلية والخارجية لخدمة مصالحها.
- تعاظم الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط خاصة مع بداية التسعينات والتحول العالمي بعد 11 سبتمبر في إمارتها وتسبق دولي غير مسبوق.
- تزايد الإهتمام الدولي من طرف الدول الكبرى والمنظمات المجتمع الدولي باختلاف إنتماءاتها وتوجهاتها بموضوع الأقليات وضرورة التدخل لحمايتها.
- ضف إلى ذلك مجال التخصص وهو سياسة مقارنة يجعلنا نتطرق لمثل هذه المواضيع.
- الخبرة العلمية حول موضوع الدراسة حيث نجده أنه قليل من جهة، ومن جهة أخرى هو موضوع بحث نجده يستحق منا الإهتمام والبحث فيه لمعرفة المزيد عن حقيقته.

2- الأسباب الذاتية:

- بداية يتعلق الأمر بالميل الشخصي أو النفسي حول ظاهرة الأقليات، فنتيجة إعتقادنا الراسخ بأهمية الظاهرة وتأثيرها البالغ على استقرار أي المنطقة في العالم وإمكانية حدوث نزاعات متفرقة بسببها، خلق لنا رغبة شديدة وملحة في دراسة هذا الموضوع هذا من جهة، من جهة أخرى نود الغوص أكثر في مبدأ حماية الأقليات للتعرف عليه وفهمه حتى نتمكن من إستيعاب العديد من الأحداث الدولية التي غالبا ما نجدها متعلقة بمشكل حماية الأقليات.
- هناك أيضا ميل شخصي لدراسة الولايات المتحدة الأمريكية ككل، أو دراسة جانب من الجوانب المتعلقة بالإدارية الأمريكية وطريقة عملها وذلك تأثر شخصي بقوة هذا البلد وإنتاجه الفكري والعلمي.

- الرغبة في انتاج بحث علمي قيم يغذي به عقولنا وأرواحنا، ويكون لما لا مرجع من المراجع العلمية المهمة في هذا الموضوع.

أدبيات الدراسة:

- مذكرة "الأقليات في النزاعات الإقليمية والدولية: حالة الأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقا" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، من إعداد الباحث لطفي لخيارى والذي تناول فيها توطئة حول بروز وتطور الأقليات، ثم خصص فصل لمعايير معالجة ظاهرة الأقليات، وصولاً إلى الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان بروز الأقليات والتدخل الإنساني، مروراً إلى فصل آخر حول مطالب الأقليات وآثارها على السلم والأمن الدوليين، والإنهاء بفصل أخير خصصه للأقلية المسلمة في الاتحاد اليوغسلافي سابقاً.

- كتاب " قضايا إسلامية معاصرة: محنة الأقليات المسلمة في العالم" للأستاذ محمد عبد الله السمان والذي تصدره الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر، ويتناول هذا الكتاب عدة محاور متعلقة بالأقلية المسلمة في الغرب أو كما أسماها الكاتب " بالمحنة" حيث نجد أنه قام في دراسته البسيطة كما عبر عنها هو بتسليط الضوء على واقع الأقلية المسلمة في بلاد الغرب بداية من آسيا، كما حاول أن ينقل لنا واقعا مريرا بعيون إسلامية في بلدان غربية تحاول بشتى الوسائل والطرائق إخفاء الحقيقة للعيان.

- كتاب "التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية " من إعداد الكاتب محمد عاشور مهدي وإنتاج مركز العلمي للدراسات السياسية بعمان، ويحتوي الكتاب على ثلاث فصول الأول متعلق بالتعددية الإثنية: تعريف، أنماط التصنيف، إتجاهات التحليل، أما الفصل الثاني فيتضمن المطالب الإثنية: الأنواع والمبررات وعوامل الفعالية، أما الفصل الأخير فيحتوي على إدارة التعددية الإثنية: الاستراتيجيات والمؤسسات والسياسية.

- قرار " الجمعية العامة للأمم المتحدة" خلال الدورة السابع والأربعون، البند 98 (ب) من (A/47/678/Add.2) جدول الأعمال، بناء على تقرير اللجنة الثالثة:

والذي كان عبارة عن إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية أو الإثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية، وتضمن التصريح بأنه من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرت الجمعية العامة أنه يتوجب على جميع الدول احترام هذه الأقليات والعمل على سن مختلف التشريعات الأمانة والتي من شأنها حمايتها ولقد كان ذلك في 3 فيفري 1993.

- دراسة لأستاذة العلاقات الدولية بجامعة جيجل/الجزائر: شهرزاد ادمام حول " دور المصالح في هندسة المواقف الدولية من الثورات العربية: دراسة في الموقف الأمريكي والموقف الروسي" حيث عرضت الأستاذة بداية خصائص المواقف الدولية تجاه الثورات العربية والتي لخصت بين التحفظ والتدخل، الإنتهازية، إزدواجية المعايير، خلق أدوار تكميلية لقوى مصطنعة، كما قامت في عنصر آخر بالتتبع التحليلي للمواقف الدولية وإبراز الدور المصلحي فيها، لتنتقل إلى دراسة الموقف الأمريكي والموقف الروسي ومعرفة دورهم في ما يعرف بالحراك العربي، وأخيرا قدمت لنا الأستاذة نظرة إستشرافية لمنحنى الثورات العربية في ظل تنامي الدور الخارجي وتباين تأثيراته.

- دراسة من طرف المكتبة البرلمانية نيو ساوث ويلز للأبحاث حول التمثيل السياسي

للأقليات العرقية والعنصرية "The Political Representation of

Ethnic and Racial Minorities" للكاتبة Karina Anthony والذي يتناول الأقليات

العرقية: القضايا والقيود والإختصاصات المشتركة، كما تناولت الكاتبة موضوع التعددية الثقافية وأعطت مثال بذلك أستراليا، كما تطرقت إلى الأقليات العرقية في البرلمانات الأسترالية وأشارت في تفصيل طويل إلى طريقة أو أنظمة التصويت والتمثيل والنظم الانتخابية داخل هذه البرلمانات من طرف الأقليات العرقية وعلاقتها بالسكان الأصليين.

- تقرير صدر عن الكونغرس الأمريكي congressional research service حول "Iran: Ethnic and Religious Minorities Knowledge 2008، من طرف الدكتور حسين حسن أخصائي بحوث المعلومات ضمن Knowledge Services Group، ويقدم لنا الدكتور ضمن تسعة محاور صورة جيدة عن الأقليات العرقية في إيران، فيبدأ في عرض التاريخ حول الهيمنة الفارسية في ظل النظام الإسلامي، ثم ينتقل إلى تاريخ الاضطرابات العرقية في إيران وأهم المجموعات العرقية الكبرى بها، ثم ينتقل إلى الجماعات الأقلية الدينية، وأخيرا يحاول عرض صورة عن وضعية حقوق الإنسان في إيران وكيفية التعامل مع هذه الأقليات العرقية والدينية من منظور جمعيات حقوق الإنسان والتي تراه بالوضع غير مطمئن.

إشكالية الدراسة:

يعد الموقع الجيو استراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط ذا أهمية بالغة الحدة، مما جعلها وعلى مرّ القرون موطن للأطماع الخارجية والحملات الإستدمارية، اختلفت الوسائل والطرق ولكن الهدف كان واحد، وهو محاولة زعزعت إستقرار المنطقة والإستفادة من خياراتها الوفيرة، ولقد كان استخدام التدخل لحماية الأقليات في الشرق الأوسط من الأدوات الناجعة والتي ساهمت في خلق العديد من النزاعات والحروب الإقليمية وحتى داخل الدولة القومية الواحدة هذا من جهة، من جهة أخرى عرف العالم أحداث كثيرة ومهمة غيرت ميزان القوى وساهمت في بعث وخلق نظريات وقوانين وحتى استراتيجيات جديدة منها أحداث 11 من سبتمبر 2001 والتي كانت حدثا زمنيا فارقا جدا، إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الريادة العالمية رمزا وتاريخا مهما في سياستها الداخلية والخارجية، وبفضل هذا التاريخ وللحفاظ على أمنها القومي ومصالحها الخارجية إتبعته عدة استراتيجيات في مناطق متفرقة من العالم، كانت منطقة الشرق الأوسط ذات الأغلبية الإسلامية وموطن الإرهاب كما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية، وإقليم اللاديموقراطية وحقوق الإنسان، واضطهاد الأقليات خاصة غير المسلمة لها القسط الوفير من إهتمامات البيت الأبيض، وباعتبارها حامي العالم فقد إتبعته الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية

معينة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بمسألة التدخل لحماية الأقليات والتي هي محور بحثنا هذا.

وعليه فقد جاءت إشكاليتنا على النحو التالي:

ما هي حدود استعمال الإدارة الأمريكية لمبدأ التدخل لحماية الأقليات في المنطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما هي الاستراتيجية التي إتبعها في ذلك؟ لماذا الحديث وبشدة عن حماية الأقليات في الشرق الأوسط؟ رغم أنها ظاهرة عالمية وتعرفها أغلب دول العالم التي تتكون من أقليات عرقية وإثنية مختلفة وأولها الولايات المتحدة الأمريكية.

هل استعملت الولايات الأمريكية ضمن استراتيجيتها في الشرق الأوسط الأقليات كأداة للتدخل أم أنها تدخلت لحماية الأقليات فعلاً؟ .

هل ما تعرفه المنطقة من نزاعات متفرقة بسبب مطالب الأقليات هو نتيجة ضعف وعدم تحكم داخلي من طرف السلطة؟ أم أن المسألة ذات بعد وتأثير استراتيجي خارجي أكبر منه عجز داخلي؟.

هل كان من الممكن حدوث سيناريو آخر في المنطقة مع ظاهرة الأقليات ؟. من المستفيد مما تعيشه منطقة الشرق الأوسط اليوم من نزاعات مسلحة وحروب أهلية بسبب ظاهرة الأقليات، هل هي أطراف داخلية أم أطراف خارجية أم أنها الإثنين معا؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية أسئلة فرعية نعرضها كالآتي:

- 1- ما هي الأطر النظرية لدراسة موضوع التدخل الإنساني لحماية الأقليات؟.
- 2- ماذا نقصد بالاستراتيجية والاستراتيجية الأمريكية عموماً؟ وما هي الأطر المفسرة لتلك الاستراتيجية؟.
- 3- ما هي الاستراتيجية التي طبقها الإدارة الأمريكية للتدخل في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر؟.
- 4- ما الغرض وراء التدخل لحماية الأقليات في استراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر وهل هي نفس الاستراتيجية قبل 11 سبتمبر وبعده؟.

فرضيات الدراسة:

يقصد بالفرض: أنه استنتاج أو تخمين يسوغه الباحث ويتبناه مؤقتاً لشرح بعض ما يلاحظه، وهناك من يعرفه على أنه: علاقة سببية بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع.⁽¹⁾

ومنه فإن بحثنا هذا يحتوي الفرضية التالية:

- كلما اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية سلمية للتدخل لحماية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، كلما قلت أسباب النزاعات والحروب الأهلية في المنطقة.
- كلما اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية عدوانية تحرك الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، كلما زادت أسباب النزاعات والحروب الأهلية في المنطقة.

حدود الدراسة:

1/الإطار الزمني: في بحثنا هذا إرتائنا أن يكون الحد الزمني للدراسة بعد أحداث 11 سبتمبر إلى غاية 2021.

2/الإطار المكاني: تم تحديد المنطقة الشرق الأوسط كإطار مكاني لدراسة الاستراتيجية الأمريكية للتدخل لحماية الأقليات.

3/الإطار المنهجي:

يعرف الدكتور نصر محمد عارف المنهج في كتابه "إبستمولوجيا السياسة المقارنة" فيقول: أنه يعني Method في لغة الإغريق Following After أي إتباع أو المتابعة أو السير وراء شيء آخر، وهذا المفهوم استخدم بمعناه العلمي الاصطلاحي خلال ق 16 أي مع بداية الثورة العلمية في العلوم الطبيعية وإعتمادها على التجربة والكم كمنهجية للتفسير ومن ثم تم ربط مفهوم المنهج بمفهوم العلم فالعلم عبارة عن بناء من الإفتراضات والمفاهيم والمناهج والنظريات والقوانين منظمة حول موضوع أو حقل معرفي مستقل ومحدد المعالم والحدود، كما يفرق نصر عارف بين المنهج والمنهجية فيقول: ان المنهجية تركز على البناء

(1) - عمر مرزوقي ، محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية. تم القائها على طلبة السنة أولى ماجستير سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق، جامعة المسيلة . 2014/2013، ص 7

المنطقي والإجراءات والوسائل العلمية في البحث، كما يجب عند استخدام المنهج عدم الفصل بين المنهجية والتكتيك حتى لا تصل الوسائل غير منهجية على الرغم من دقتها.

إن المنهج يقوم بتحديد وضبط العلاقات المنطقية بين رموز الواقع ⁽¹⁾.

وتعد مرحلة اختيار مناهج الدراسة من أدق وأصعب المراحل في عملية البحث، فاختيار منهج معين على حساب منهج آخر من شأنه أن يحول المسار الكلي للدراسة، وكما تعلمناه أنه لا يوجد منهج واحد للدراسة في أي عملية بحث علمي، بل العملية عبارة عن تداخل بين مناهج عديدة كل واحد منها يساعدنا على تحليل نقطة معينة وبذلك نفك به شفرة من شفرات أي بحث علمي، ولكن دائما هناك منهج رئيسي ومنهج ومناهج مساعدة. وبغية الوصول إلى التحليل العلمي لهذا البحث رأينا أنه بإمكاننا الإعتماد على المناهج

التالية:

*** المنهج التاريخي:** يعتبر من أقدم وأهم أنواع المناهج العلمية، ذلك أن فهم أي ظاهرة حديثا يستوجب علينا رؤيتها في الماضي، لفهمها في الحاضر ولما لا التنبؤ بها مستقبلا، ولفهم تطور الاستراتيجية الأمريكية وتعاملها مع قضية التدخل لحماية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لابد لنا من تقصي الماضي ومعرفة هذه الاستراتيجية قبل تاريخ 11 سبتمبر لنستطيع التحليل بشكل جيد بغية المزيد من الفهم هل هي نفس الاستراتيجية قبل وبعد 11 سبتمبر أم أنها مختلفة؟.

*** المنهج المقارن:** كعملية منهجية يعد المنهج المقارن من أبرز وأفضل المناهج التحليلية التي بإمكانها مساعدة الباحث للوصول إلى الحقيقة، فدراسة ظاهرة معينة أما في فترات مختلفة، أو في أمكنة مختلفة مع متغير تابع نفسه من شأنه أن يساعدنا كثيرا في إنجاز بحثنا العلمي، فمثلا مقارنة تطبيقات التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات في دول الشرق الأوسط لابد من معرفة هل الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل نفس آلية التدخل في كل الدول المنطقة أم أنها تستعمل آلية التدخل لحماية الأقليات بصيغ مختلفة حسب كل دولة وهذا من شأنه أن يساعدنا على تحليل الظاهرة جيدا.

⁽¹⁾ -نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة. النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، ط1، لبنان (بيروت)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 84، 85.

*المنهج الاحصائي: يعتبر القياس العددي أو الكمي للظاهرة من أنجع الوسائل المرشدة في البحث صحيح الأرقام تتغير بين اللحظة والأخرى، ولكن إذا ما درسنا تلك الأرقام ضمن إطار مكاني وخاصة زمني محدد فإنها ستصبح أكثر إفادة وأهمية، فمثلاً دراسة الاستراتيجية الأمريكية في التدخل لحماية الأقليات في المنطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر بالبيانات الرقمية والإحصاءات، من شأنه أن ينقلنا من عالم المقارنة الوصفية إن صح التعبير إلى المقارنة العددية التي ستكون أكثر وضوحاً ودقة.

الإطار النظري للدراسة: سوف نعتمد على عدة مداخل نظرية من شأنها المساعدة على التحليل العلمي للبحث وهذه المداخل هي:

مدخل الاقتصاد السياسي: يقول روبرت غلبين وهو أحد المؤسسين لهذا المدخل في كتابه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية والذي أحدث ثورة في العلاقات الدولية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أنه: "هناك أطرافاً فاعلة وعمليات عابرة للحدود توحد كرتنا الأرضية، وتحل محل النظرة التي تتمحور حول دور الدولة في العلاقات الدولية، ... إن الأطراف الفاعلة العابرة للحدود القومية (كالشركات المتعددة الجنسيات والحركات السياسية على سبيل المثال) وأهداف الخدمة الاجتماعية وغيرها من الأهداف المحلية ومصادر النفوذ غير العسكرية - هذه العناصر صارت تلعب دوراً متزايد الأهمية في تقرير شؤون العالم".⁽¹⁾

أن مدخل الاقتصاد السياسي هو جمع بين علم السياسة الدولية وعلم الاقتصاد الدولي، وسنحاول توظيفه في بحثنا هذا لنعرف كيف تأثر المصالح والعلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على توجهاتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط من جهة ومن جهة أخرى معرفة كيف تتعامل الأنظمة العربية هناك في علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن ما تمتلكه من موارد اقتصادية هامة.

(1) - روبرت غلبين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ط1، ترجمة : مركز الخليج للابحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص11.

المدخل المؤسساتي: إن دراسة دول الشرق الأوسط بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وطبيعة العلاقة والتفاعل بينها، أي دراسة البناء والتفاعل مع البيئة الخارجية، من شأنه أن يساعدنا على فهم وإدراك التكوين الداخلي وكذلك التفاعل الخارجي لكليهما.

مدخل التحول الديمقراطي: باعتبار أننا قمنا بتحديد الفترة الزمنية لبحثنا هذا والمتمثلة بعد أحداث 11 سبتمبر، وما لحقها من شعارات أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية حول حماية حقوق الإنسان، والضرورة تحول الأنظمة التسلطية وهو حال أغلب الدول العربية ودول العالم الثالث إلى أنظمة ديموقراطية، وتداعيات ذلك على استقرار منطقة الشرق الأوسط وتزايد مطالب الأقليات برفع معدلات المساواة والحرية مع غالبية المجتمع، فمن الطبيعي جدا أن نختار مدخل التحول الديمقراطي والذي نعتقده مساعد مهم في عملية التحليل.

نظريات العلاقات الدولية: نظرا للتاريخ الزمني المحدد في دراستنا وهو بعد 11 سبتمبر رأينا أنه من الجدير الاعتماد على أهم النظريات في حقل العلاقات الدولية مثل النظرية البنائية والواقعية والليبرالية التي تعتبر من أهم المدارس في العلاقات الدولية والتي تساعدنا بشكل جيد في التفسير والتحليل مثل تحليل الاستراتيجية الأمريكية، فلكل مدرسة لها توجهها الفكري والعلمي ومنظريها الذين يفسرون ويحللون الظواهر السياسية والأحداث الدولية إنطلاقا من المرتكزات العلمية.

محاور الدراسة:

بعد عرضنا لأهم النقاط التي نود الخوض فيها وتحليلها بشكل علمي رأينا أن نقسم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول وهي:

فصل أول: وهو عبارة عن إطار نظري ومفاهيمي للدراسة وقسمناه إلى ثلاث مباحث:

الأول عبارة عن مبحث الأول في ماهية التدخل وبيان عناصره من تحديد مفهوم التدخل الدولي الإنساني والاتجاهات الفقهية المعرفة له وصوره وأساليبه وكذلك شروط التدخل الإنساني ومدى مشروعيته، والمبحث الثاني حول حماية الأقليات والمفاهيم المتشابهة، والتدخل الإنساني لحماية الأقليات في إطار القانون الدولي أما المبحث الثالث

فخصصناه للاستراتيجية فصفا عامة والاستراتيجية الأمريكية بصفة خاصة حول المفهوم وأهداف الاستراتيجية الأمريكية ووسائلها والأطر النظرية المفسرة لها .

فصل ثاني: تطرقنا فيه إلى تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل 11 سبتمبر إلى غاية التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر وكذلك دراسة المبررات المعلنة للتدخل والتي تتمثل في حماية الأقليات وحقوق الإنسان والديموقراطية ومكافحة الإرهاب والمبررات غير المعلنة للتدخل وتتمثل في النفط، حماية أمن إسرائيل والتحكم في خارطة القوى السياسية.

فصل ثالث: قررنا أن يكون حول حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر وهو مقسم إلى: خريطة الأقليات في الشرق الأوسط من توزيع للأقليات وأهدافها ووسائلها وايضا محور خاص حول واقع الأقليات في الشرق الأوسط تحدثنا فيه حول مطالب الأقليات في الشرق الأوسط ودور الأنظمة السياسية في إدارة الأقليات بين الصراع والتعاون وأيضا تأثير الأقليات على الإستقرار في الشرق الأوسط ومبحث ثالث حول التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية والتوظيف تضمن البعد الديني في الاستراتيجية الأمريكية لحماية الأقليات من خلال حدود العلاقة بين الدين والسياسة في الاستراتيجية الأمريكية وأيضا الدين وإعادة توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط، وكذلك توظيف الأقليات للتدخل في الشرق الأوسط على المستويين الاقتصادي والسياسي الأمني.

خطتنا أردنا فيها ان نلمس جميع جوانب البحث من خلال الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي الإنساني، حماية الأقليات، الاستراتيجية الأمريكية، الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر كإطار مكاني وزماني للدراسة.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
والنظري للدراسة

تمهيد:

تعد المفاهيم ركنا أساسيا في بناء المناهج وصياغة النظريات وعرض الفروض وتحديد ما يعتبر متطلبا ملحا وضروريا لكن من يهتم بالكتابة والبحث في علم السياسة والدراسات المنهجية والعلوم الاجتماعية ككل⁽¹⁾، ذلك ان تحديد المصطلحات والمفاهيم من شأنه ان يوضح اللبنة الأولى لماهية الموضوع، حيث ان موضوع دراستنا قد شمل عدة مفاهيم وكلمات مفتاحية كان لابد علينا ولزاما منا أن نعرج على تحديد تلك المفاهيم والمصطلحات حتى يتسنى لنا أكثر تقريب الرؤيا وتوضيح مضمون هته الدراسة وجعلها أكثر انسجاما وتداخلا ما بين فصولها ومباحثها، فلا نستطيع أن ندرس مثلا التدخل الدولي وبشقه التدخل الدولي الإنساني وكذلك حماية الأقليات وأيضا الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر دون أن نمر بخطوة تحديد هته المفاهيم والمصطلحات وما تحتويه من عناصر بحثية تساعد في تقريب المفهوم أكثر فأكثر للقارئ، وذلك راجع لصعوبة البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية والسياسية منها في تحديد مصطلحات دقيقة للظواهر الاجتماعية والمفاهيم الخاصة بها وذلك من حيث سواء المفهوم في حد ذاته أو العناصر التي يحتويها هذا المفهوم أو أيضا من حيث تداخل الظواهر الاجتماعية والسياسية وترابطها فيما بينها على الساحة السياسية الدولية، وأيضا اختلاف النظريات السياسية والقواعد القانونية التي تحكم هذه الظاهرة، هذا كله يقودنا إلى ضرورة تخصيص فصل كامل كإطار نظري ومفاهيمي لدراستنا، والتي احتوت على ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول والذي يحتوي على ماهية التدخل وبيان عناصره، وكذلك التدخل الدولي الإنساني كشق لدراستنا، أيضا مبحث ثاني حول حماية الأقليات وما إحتواه من مطالب بما فيه التدخل الدولي لحماية الأقليات في الإطار القانوني لنخلص إلى آخر مبحث والمتعلق بالاستراتيجية الأمريكية مروراً بتحديد ماهية الاستراتيجية والاستراتيجية الأمريكية إلى الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية.

(1) - محمود شلي، المنهجية في التحليل السياسي-المفاهيم، المناهج، الإقتربات، والأدوات، الطبعة 1، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص 4.

المبحث الأول: ماهية التدخل وبيان عناصره

في هذا المبحث سنتطرق لمفهوم التدخل بشكل عام مشيرين في إطار مطالب إلى ماهية التدخل وأنواعه وكذلك صور التدخل وأساليبه وبما أن موضوعنا عن التدخل وحماية الأقليات كجزء من دراستنا فسنتناول شكل من أشكال التدخل ألا وهو التدخل الإنساني ومدى مشروعيته والبداية ستكون:

المطلب الأول: مفهوم التدخل والاتجاهات الفقهية

يعد مفهوم التدخل أو التدخل الدولي من أهم القضايا على الساحة الدولية ومن أكثرها تعرضا للجدالات النظرية في العلاقات الدولية وأشدها تعقيدا، وهذا راجع بسبب التغيير الذي حدث على مستوى هياكل القوى الدولية من جهة، وأيضا التغيير في طبيعة الأطراف المتدخلة ودوافعها للتدخل والأطر القانونية والأخلاقية لسلطة التدخل من جهة أخرى.

كما تعتبر السيادة في السياسة الخارجية هي ممارسة الدولة لشؤونها الخارجية بكل استقلالية ودون تدخل وتوجيه مباشر من قبل أي جهة، غير أن واقع العلاقات الدولية في عصر الاعتماد المتبادل ينفذ هذه النظرية أو المقاربة القانونية لاشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وفكرة السيادة، فالإلكتفاء الذاتي أصبح أمرا مستحيل التحقيق حتى بالنسبة للدول العظمى في النظام العالمي، فكلما زادت نسبة الاعتماد على الآخر كلما قلص ذلك من سيادة وحرية الدول في شؤونها الخارجية⁽¹⁾.

وهذا ما أدى إلى تراجع مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة أمام تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية⁽²⁾. ورغم وجود هذا الجدل الفقهي في مفهوم التدخل إلا أننا سنحاول تسليط الضوء على المفهوم بطريقة مبسطة ومن جميع الجوانب والبداية مع:

¹ فلاق نور الدين، محاضرات في مقياس: صنع وتحليل السياسة الخارجية موجبة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: إستراتيجية، 2017، جامعة المسيلة، ص 04. عن موقع: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3804> تاريخ الاضطلاع: 2021/06/24.

⁽²⁾ - خالد حنفي علي، ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية. مجلة السياسة الدولية، 2014/01/30. عن موقع: <http://www.siyassa.org> تاريخ التصفح: 2017/03/12.

الفرع الأول: تعريف التدخل لغة واصطلاحاً:

أولاً: التدخل لغة:

يعرف التدخل في اللغة العربية لغة بأنه: "تدخل قليلاً والدخل ضد الخرج وجاء ايضاً بمعنى العيب والريبة، ويقال أيضاً هذا الأمر دخل ولذا قال تعالى: " ولا تتخذوا ايمانكم دخلاً بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم" ⁽¹⁾ أي المكر والخديعة ⁽²⁾.

كما عرف البعلبكي في قاموسه المورد التدخل بمعنى التطفل والتوسط middling, ⁽³⁾ intervention, interposition, stepping in

ويعنى أيضاً التدخل لتسوية نزاع ما أو تدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

كما عرف قاموس "الموسوعي الفرنسي" بأن التدخل هو سلوك يهدف إلى قلب الوضع القائم في دولة ما" وغالباً ما يكون بدعم القوة المناهضة والانفصالية... أو يكون التدخل بالحفاظ على الوضع القائم كما جاء في قاموس " oxford او كسفورد" الذي عرف التدخل بأنه "سلوك تقوم به الدولة لمنع حدوث تغيير ما في دولة أخرى وعادة ما يكون بدعم الحكومة القائمة ⁽⁴⁾.

ثانياً: التدخل اصطلاحاً

إن تحديد مفهوم موحد للتدخل الدولي، كان وما زال محل جدال فقهي لا ينتهي وفي إطار محاولتنا تحديد تعريف للتدخل الدولي اصطلاحاً إرتأينا أن نقسم التعاريف إلى قسمين من وجهة نظر الفقه العربي وأيضاً من وجهة نظر الفقه الغربي لتسليط الضوء على أهم التعاريف الواردة في المدرستين ونحاول تحليل كل منها لنصل إلى تعريف شبه موحد أوجامع أغلب وأهم ما جاء من تعاريف والبداية مع:

⁽¹⁾ - سورة النحل، 94.

⁽²⁾ - عبد الله محمود الطناوي، التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد 26 مارس 2016 المعهد المصري للدراسات. عن موقع:

www.eipss-eg.org تاريخ التصفح 19/جوان/2020.

⁽³⁾ - روجي البعلبكي، المورد (قاموس عربي-انجليزي)، ط7، دار العلم للملايين مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1995، ص299.

⁽⁴⁾ - رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة. مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بلقايد، تلمسان، 2015، ص 34.

الفرع الثاني: تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه العربي

يعرف الدكتور "صادق أبو هيف" التدخل على أنه "تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني والغرض من التدخل هو إلزام الدول المتدخلة في أمرها باتباع ما تمليه عليها، في شأن من شؤونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة لذا ففي التدخل في شكله المطلق هو تقييد لحرية الدولة واعتداء على سيادتها واستقلالها".⁽¹⁾

كما يعرف الدكتور "سموحي فوق العادة" التدخل على أنه: "تعرض إحدى الدول للشؤون الداخلية لدولة أخرى بغية إرغامها على القيام بعمل معين أو الإمتناع عنه، مستعملة في سبيل ذلك نفوذها وسلطتها وما لديها من وسائل الضغط والإكراه".

ويعرف الدكتور "محمد مصطفى يونس" التدخل الدولي بأنه: "هو كل عمل إرادي على درجة من الجسامة يباشره شخص قانوني دولي بغية حرمان الدولة من التمتع بسيادتها واستقلالها".⁽²⁾

أما الدكتور "محمد فضة" فيعرف التدخل بأنه "نشاط يتسم بنية عدوانية ترمي إلى إحداث تعديل في شؤون الدولة المستهدفة من خلال خلق حقائق جديدة تشمل تغيير الحكومة أو حتى النظام السياسي وذلك يعد مخالفا للعرف الدولي القائم على احترام سيادة الدولة واستقلالها، رغم تنوع أنشطة التدخل سواء كانت اقتصادية أو عسكرية فإنها جميعا تهدف إلى إجبار الدولة الصغرى والضعيفة على انتهاج سياسة تتناسب مع مصالح الدولة الكبرى والقوية".⁽³⁾

من خلال التعاريف السابقة والتي ذكرناها من وجهة نظر الفقه العربي نجد تباين في تحديد مفهوم التدخل فإذا كان الدكتور "صادق أبو هيف" يركز في تعريفه إلى أن التدخل الدولي لا يستند إلى سند قانوني أي يركز على مبدأ شرعية وعدم شرعية التدخل فإن الدكتور "محمد مصطفى يونس" يقول أن التدخل يمارسه شخص قانوني دولي والسؤال

(1) - علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الطبعة 1، الاسكندرية، منشأة المعارف، ص 161.

(2) - رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 36.

(3) - فيصل براء متين المرعشي، التدخل الدولي، الموسوعة السياسية www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020/07/05.

الذي يطرح نفسه كيف لشخص قانوني دولي يتمتع بكافة الصلاحيات القانونية أن يقوم بالتدخل دون وجود سند قانوني للتدخل؟.

وإذا كان الدكتور "سموحي فوق العادة" يقول بأن التدخل يقوم أساساً على استعمال وسائل الاكراه والضغط فإن الدكتور "محمد فضة" يقرباً هذا العمل يعد مخالفاً للعرف الدولي القائم على احترام سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل إذن الملاحظ هو التباين الكبير في تحديد المفهوم لدى فقهاء الفقه العربي.

الفرع الثالث: تعريف التدخل هو وجهة نظر الفقه الغربي:

يعرف الفقيه "oppenbein" التدخل بأنه " كل تدخل دكتاتوري لدولة ما في شؤون دولة أخرى بغرض للمحافظة أو التغيير للوضع الفعلي للأمور".

كما عرفه الأستاذ "stowell" بأنه " اللجوء إلى إجراءات القوة سواء أكان بالفعل أم بأسلوب التهديد بهدف الوصول لتبني الدول الأخرى نهجاً بالتصرف أو بانهاء اقتتال أو نشاطات أخرى غير مرغوب فيها"⁽¹⁾.

ويعرف "ماكس بيلوف max beloff" التدخل بأنه: "محاولة من طرف دولة واحدة للتأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ولذلك يتخذ التدخل أشكال الحرب النفسية أو الحصار الاقتصادي أو الضغوط السياسية أو الدبلوماسية أو الدعائية ويكون التدخل المباشر الخيار الأخير لأنه ليس دائماً بالعمل الأكثر عقلانية"⁽²⁾.

كما يعرف "شارل روسو charlie russo" التدخل الدولي: "بأنه تدخل في الشؤون والداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل أو خضوع معين، كما أن الدولة المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة، وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة اقتصادية، سياسية، نفسية، عسكرية الخ"⁽³⁾.

(1) - رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 37.

(2) - فيصل براء متين المرعشي، مرجع سابق.

(3) - يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي، دار التنوير، 2013، ص 162.

من خلال التعاريف السابق ذكرها من وجهة نظر الفقه الغربي نلاحظ أنهم ركزوا على عامل القوة لتنفيذ التدخل وكذلك القمع وأيضا وضحوا أن التدخل يمكن أن يتخذ إشكالا عدة سواء سياسي اقتصادي عسكري دبلوماسي ... الخ .

كما أنه يمكن من خلال جميع للتعاريف السابقة ان نحدد اتجاهات أساسية للتدخل.

أولا: الاتجاه الواسع

ترجع أصوله إلى العلامة "فاتل" الذي عرف التدخل باستخدام معنى الوساطة لحل المنازعات الداخلية لدولة أخرى أي أنه يكون هناك طرف ثالث بين دولتين متحاربتين وفي نفس الوقت يؤكد "فاتل" أن ذلك متناقض مع حرية واستقلال الدول الأخرى، وقد ظهر فقه معاصر يؤكد ان التدخل لا يقتصر على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها وإنما يشتمل أي فعل يؤثر في شخصية الدولة وسيادتها واستقلالها.⁽¹⁾

وهذا يخالف ما تدعوله فكرة السيادة والتي لها العديد من الآثار منها:

1- تمتع الدول بالحقوق والميزات الكامنة في سيادتها كلها سواء على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، أو على المستوى الداخلي فللدولة حتى التصرف في مرادها الأولية وثرواتها الطبيعية واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص الموجودين على إقليمها .

2- المساواة بين الدول : التساوي القانوني على اختلاف الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية .

3- عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى، والتي بدورها أي فكرة السيادة المقيدة بأحكام القانون الدولي خاصة ما تعلق بالإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجنس البشري وهو ما يجعلها فكرة نسبية⁽²⁾ .

كما يمكننا أن نحدد وجهة توسع من خلال ما يلي:

(1) - عبد الله محمود الطناوي، مرجع سابق، ص 10.

(2) - طلال ياسين عيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، 2010، ص 54-53.

- أنصار هذا الاتجاه لم يحددو مفهوم التدخل بأي نوع من الأساليب أي أن أي تصرف تقوم به دولة ما بهدف فرض إرادتها على دولة أخرى يعد تدخلا.
- لم يقيّدوا أي من الشؤون المراد التدخل فيها يعد تدخلا وإنما قالوا بان التعرض سواء كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية هو تدخل.
- لم يربطوا أنصار هذا الاتجاه مفهوم التدخل بأسبابه أو بمشروعيته.¹

ثانيا: الاتجاه الضيق

يرجع هذا الاتجاه في أصوله إلى آراء العلامة "جورشيوس" الذي يقتصر التدخل على السلوك المتسم بالعنف أي الحرب ويجب أن يتصف هذا السلوك بالعدالة أي ان تكون الحرب عادلة حتى يكون التدخل مشروعا، وذلك على حسب الغرض منها فمثلا إذا كان الغرض هو منع قمع الشعوب وقهرها فهذا يعتبر تدخلا مشروعا وحربا عادلا، وهو ما يعرف حاليا بالتدخل الإنساني، ولكنه يقتصره بالتدخل العسكري متجاهلا صورا أخرى للتدخل مثل التدخل الاقتصادي والتدخل السياسي.²

ثالثا: الاتجاه التوافيقي

إذ يقوم على التوفيق بين الاتجاهين السابقين فيرى أن التدخل لا يكون فقط بالتدخل العنيف أو القهري وإنما يمكن ان يكون تدخلا عسكريا أو غير عسكري، ويمكن أن يعتمد أي وسيلة ولا يقتصر على القوة المسلحة³، فإذا كانت الأفعال المتسمة بالقهر أو الديكتاتورية متلائمة مع التدخل العسكري فإن التدخل القهري ربما لا يتناسب مع الصور الأخرى للتدخل، هذا إذا اقتصرنا مفهوم القوة المسلحة مع القهر لأن صور التدخل ليس دائما واضحة ومباشرة.⁴

من خلال ما تقدم من كل هذه التعاريف السابقة للتدخل الدولي يمكن أن نقدم تعريفا شاملا وهو: "التدخل الدولي هو كل عمل إرادي منظم تقوم به وحدة سياسية دولية

¹ رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 39.

² عبد الله محمود الطناوي، مرجع سابق، ص 13.

³ رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 41.

⁴ عبد الله محمود الطناوي، مرجع نفسه، ص 16.

(دولة منظمة دولية) مستخدمة وسائل الإكراه السياسية بدءاً من أبسط أشكال الحرب كالحرب النفسية مروراً بالدبلوماسية فالاقتصادية ونهاية بالعسكرية، وقد يكون الغرض منها إحداث تغيير جزئي أو كلي في تركيبة الفنية السلطوية في هذه الدولة أو تحويل مجرى نزاع داخلي في دولة ما لمصلحة السلطة الداخلية أو ضدها أو إجبار سلطة تلك الدول على اتخاذ مواقف أو الحيلولة دون اتخاذ المواقف تتعلق بشؤونها الداخلية أو بعض رعاياها ... الخ بما يخدم مصالح الدول المتدخلة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: صور التدخل وأساليبه

يأخذ التدخل صوراً مختلفة فقد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً أو دبلوماسياً وقد يكون فردياً أو جماعياً وقد يكون صريحاً ومباشراً أو خفياً أو مقنعاً.

الفرع الأول: التدخل السياسي والاقتصادي

يكون هذا التدخل بتقديم طلبات كتابية أو ملاحظات شفوية من الدول المتدخلة، كما أنه قد يكون بصفة رسمية وعلنية أو أن يكون بصفة غير رسمية وغير علنية، ويمكن أن يكون التدخل السياسي في شكل دعوة لعقد مؤتمر يتقرر فيه ما تطلبه الدولة المتدخلة، مثل ما حدث لما دعت ألمانيا رومانيا إلى مؤتمر فيينا في 6 سبتمبر 1940 وأرغمتها على التنازل عن جزء من أراضيها لكل من روسيا وهنغاريا (بسرابيا ويوكوكوفينا وترنسلفانيا) وغالباً ما يكون التدخل السياسي مقدمة للتدخل العسكري.⁽²⁾

أما التدخل الاقتصادي فيكون في إطار المساعدات الاقتصادية التي أصبحت سلاحاً استراتيجياً واسع الاستخدام يتم من خلاله تقديم العديد من التنازلات السياسية والاستراتيجية من طرف المتلقي، ضمن شروط تلقي المساعدات الاقتصادية التي تفرض عليه والتي تعطي طابع الشرعية للتدخل إستناداً إلى قوة المال وإلى النص القانوني، مثل شرط تقرير طبيعة النظام السياسية والاقتصادي، أيضاً لدينا المقاطعة الاقتصادية⁽³⁾، (مقاطعة=boycott)، ونعني بذلك قيام دولة أو مجموعة دول بوقف علاقاتها التجارية

(1) فيصل براء متين المرعشي، مرجع سابق.

(2) -صادق علي أبو هيف، مرجع سابق، ص 161.

(3) عبد الله محمود الطناوي، مرجع نفسه، ص 27.

والاقتصادية مع دولة أخرى بقصد الضغط، كما يوجد لدينا أسلوب التدخل الاقتصادي عن طريق الحصار الاقتصادي (embargo)، على اختلاف أشكال الحصار ونطاق استخدامه⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التدخل الفردي والجماعي

يمكن أن يكون التدخل من دولة منفردة أو مجموع دول مجتمعة وهنا سيكون أكثر أثراً وضماناً ضد المطامع الشخصية لدولة بالذات، وهذه هي الصورة الغالبة في التدخل في المسائل التي تمس مصالح الجماعة الدولية عامة، وقد ذكرت في عصبة الأمم المادة 11 منه على حق العصبة في التدخل لتقرير ما يلزم عمله إذا قامت ظروف من شأنها أن تؤثر في العلاقات الدولية وحسن التفاهم بين الدول أو التهديد بتعكير السلم العالمي.⁽²⁾

كما قرر ميثاق الأمم المتحدة في فصله الرابع المادة 14 أن الجمعية العامة أو مجلس الأمن ان يوصي كل منها باتخاذ ما يراه من تدابير لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم⁽³⁾.

الفرع الثالث: التدخل المباشر وغير المباشر

يمكن أن يكون التدخل صريحاً ومباشراً أو غير مباشر وقد يكون أيضاً بشكل خفي مقنع ويعد هذا التدخل من أخطر أنواع التدخل لأنه يكون في الخفاء وخدمة من سلطات الدولة المتدخلة في شؤونها، بواسطة غالباً ما يكونوا أشخاص تعبث بهم الدولة المتدخلة أو تشتريهم ليقوموا بالدعاية أو بالأعمال غير المشروعة ضد نظم الحكم أو ضد الحكومة في حد ذاتها⁽⁴⁾.

وهو ما يحصل غالباً من طرف الدولة المتدخلة التي تكون تمتع بالنفوذ والمال والقوى فيسهل عليها بذلك شراء ذمم السكان الدولة المتدخلة فيها والتحكم فيهم.

(1) - عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والسياسة،

جامعة صلاح الدين، أربيل، 2001، ص 24.

(2) - صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص 161-162.

(3) <https://www.un.org.or/sections/un-charter/chapitre-v/index.html>

(4) - صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص 162.

الفرع الرابع: التدخل الدبلوماسي والعسكري

يمكن أن يكون التدخل أيضا بصورة وأسلوب الطريق الدبلوماسي أو الأسلوب العسكري، فالتدخل العسكري مثلا يكون عن طريق لجوء الدولة أو الجهة المتدخلة إلى استخدام قواتها العسكرية، وذلك من أجل التأثير على إرادة الدولة المتدخلة في شؤونها واستخدام القوة يأتي في مظاهره عديد مثل حشد الأسطول أمام شواطئ الدولة المتدخل في شؤونها، أو أيضا احتلال جزء من أراضيها ومحاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة ومنه لا يتوجب أن يكون التدخل العسكري أن تكون هناك عمليات عسكرية قتالية بل يكفي حشد القوة والتهديد باستعمالها.⁽¹⁾

وتعد الدول الغربية من أكثر الدول استخداما لأسلوب التدخل العسكري ضد غيرها من الدول للبحث عن مزيد من مناطق النفوذ ومن أمثلة التدخل العسكري: تدخل الاتحاد السوفياتي عسكريا في كل من المجر عام 1956م عندما قررت هذه الأخيرة الانسحاب من "حلف وارسو" وأيضا التدخل في تشيكوسلوفاكيا عام 1986م، تدخل الهند في باكستان الشرقية عام 1971م، وتدخل تركيا في قبرص عام 1974م، تدخل ألمانيا في الصومال عام 1978م، تدخل فرنسا في الزاير عام 1978م، التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا عام 2011م، التدخل الفرنسي في مالي مطلع عام 2013م⁽²⁾، أيضا لدينا التدخل في البلقان حيث كان يدور الحديث عن تبادل الأراضي بين كسوفو وصيربيا طيلة قرنين من الزمان، حيث كان هناك سعي في هذه المنطقة للبحث عن تجانس العرقي وذلك بسبب التنوع الثقافي والديني الكبير الذي تعرفه منطقة البلقان.³

ولدينا أيضا التدخل الأمريكي العسكري وغزو أفغانستان ثم العراق في عام 2003 ورغم الاعتماد على القوة العسكرية، إلا أنها ليست دائما الدليل على الريح في الحرب ونجاح التدخل.

(1) - عبد الفتاح عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 21.

(2) - رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 59-60.

³ Jean Arnault Dérens et Laurent Geslin, dans les Balkans, les frontières Bougent, les logiques ethniques demeurent, le monde diplomatique, Aout 2019, P14-15.

لأن تبلور حدود القوة العسكرية سيؤدي في معظم الأحيان إلى تراجع نفوذ ومصادقية الدولة التي تعتمد القوة أساسا لسياستها الخارجية على الساحة الدولية، مما سيؤدي بها إلى إتباع سياسة دفاعية تفتح من خلالها لظهور قوة دولية وإقليمية أخرى منافسة ذات قدرات وإرادات على تحدي القوة العظمى، والحد من أطماعها التوسعية والنيل من أمنها واستقرارها وشعورها بالأمان على غرار ما فعله تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2011⁽¹⁾، وبالتالي فالتدخل العسكري ليس أنجح صور التدخل دائما .

أما التدخل الدبلوماسي فيتم عن طريق الضغط الذي تمارسه الدولة المتدخلة من خلال التأثير على القنوات الدبلوماسية التي تربطها بالدولة المتدخلة في شؤونها ويتم بطريقتين أما قطع العلاقات الدبلوماسية أو عدم الاعتراف.⁽²⁾

إن صور التدخل واختلافها مع اختلاف أساليبه إنما هو راجع بالضرورة إلى اختلاف الهدف من التدخل، فقد يكون التدخل سياسيا إذا كان الهدف منه هو تحقيق غاية سياسية معينة، وقد يكون التدخل عسكريا إذا كان الهدف منه هو تحقيق غاية عسكرية تخدم الطرف المتدخل، وقد يكون التدخل اقتصاديا إذا كان الهدف منه تحقيق غايات اقتصادية⁽³⁾، إذن من خلال ما تقدم من صور التدخل وأساليبه نجد أن أي تدخل ولأي غاية يمكن أن يصنف هذا التدخل على حسب الوسيلة أو الأسلوب المتبع في التدخل سواء كان تدخلا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو دبلوماسيا⁽⁴⁾ في إطار التدخل الفردي من طرف دولة واحدة أو مجموعة دول وأن يكون تدخل مباشر أو غير مباشر.

وبين المصطلحات والمفاهيم المتداولة كثيرا في مجال التدخل واشكالية مسألة التدخل الإنساني، والذي يعد ضمن مفهوم التدخل وذلك لكونه تصرفا خارجا عن المعتاد في العلاقات الدولية، ويؤدي إلى نفس الآثار العاملة للتدخل من حيث أنه سيؤدي بالمساس

(1) - بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا. العدد 6، المركز العربي للدراسات الإنسانية،

2008، ص 24.

(2) - عبد الفتاح عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 30.

(3) - انس أكرم عزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي. ط 1، دار الجنان، 2008، ص 90.

(4) - انس أكرم عزاوي، مرجع نفسه، ص 91.

بالسيادة والاستقلال، وأنه يحصل في سبيل تحقيق غاية محددة وهي حماية حقوق الإنسان، وبالتالي يمكن تصنيفه ضمن تصنيف التدخل من حيث الغاية على اعتبار أنه يهدف إلى تحقيق غاية محددة وهي غاية إنسانية لذلك يقال عنه تدخل إنساني كما يقال عن التدخل الذي يهدف إلى غاية اقتصادية أنه تدخل اقتصادي⁽¹⁾.

وبما أن موضوع دراستنا هو التدخل وحماية الأقليات فكان لابد لنا من التطرق للتدخل الدولي الإنساني كجزء أساسي من هذه الدراسة مستعينين في ذلك بالتطور التاريخي للتدخل الدولي الإنساني وأيضا توضيح ماهية المفهوم والتعرض لمختلف التعاريف الموجودة والتي توضح بشكل أساسي هذا المصطلح أو المبدأ وفي الأخير أخذنا بعين الاعتبار شروط التدخل الإنساني ومدى شرعيته في إطار القوانين الدولية لنلقي بذلك نظرة على أهم الجوانب النظرية والفقهية لمبدأ التدخل الدولي الإنساني والبدائية مع:

المطلب الثالث: التدخل الدولي الإنساني

في مقال له عن التدخلات الإنسانية: المبادئ والمفاهيم والحقائق يقول "دافيد روبيو": «أن التدخل الدولي الإنساني يتضارب مع أربعة مبادئ دستورية للقانون الدولي وهي: مبدأ عدم التدخل، ومبدأ حظر استعمال القوة والذي بموجبه السيادة مصونة أي مبدأ سيادة الدول وكذلك مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان»²، ومع زيادة معاناة بعض الجماعات وتعرض حياتهم للخطر بسبب النزاعات المسلحة الداخلية والإقليمية والأعمال الإرهابية والتي راح ضحيتها الملايين من الأشخاص، ظهرت المصاعب أمام الجماعة الدولية لتلبية المتطلبات البشرية وهنا اصطدمت الحاجة للتدخل الدولي للأسباب الإنسانية مع جميع المواثيق والقواعد الدولية وإعلاناتها وعهودها واتفاقياتها ومبادئها وخصوصا أهم مبدأ وهو السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية المنصوص عليها في هذه المواثيق.⁽³⁾

(1) - انس اكرم عزاوي، مرجع سابق، ص 91.

² David Sanchez Rubio, interventions Humanitaires, principes, concepts et réalités, cetri: www.cetri.Be/interventions-Humanitaires248

(3) - علي معمرفرحات وآخرون، إشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة دراسة بحثية بين القانون الدولي والشرعية الإسلامية. مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، العدد 4، المجلد 4، أكتوبر 2018، ص 43.

إن مبدأ عدم التدخل هو من المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة وليس هدفاً من الأهداف، وذلك أنه من خلال احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية يتحقق السلم والأمن الدوليين وهو الهدف. فبين رافضي التدخل الدولي باعتباره يمس سيادة الدولة وتكاملها الإقليمي وفقاً للمادة 27 وبين مؤيدي التدخل باعتباره يقع في صميم مهام الأمم المتحدة والتي منها السهر على احترام معايير حقوق الإنسان وفقاً للمادة 39⁽¹⁾.

كما يعتبر مبدأ عدم التدخل مبدأً أساسياً لضمان النظام الدولي ولضمان استقلال الدولة، حيث بمقتضاه يمتنع على كل دولة أن تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في شؤون دولة أخرى، فهو التزام قانوني وحق من حقوق الدول⁽²⁾.

وعلى اعتبار أن المنظمات الدولية كما يعرفها الأستاذ "فحري رشيد" بأنها شخص معنوي ينشأ باتفاق عدة دول لتحقيق أهداف مشتركة مستمرة أو كما عرفت الدكتور "عائشة راتب" أنها: "هيئة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها للقيام بالأعمال ذات الأهمية المشتركة وتمنحها الدول اختصاصاً ذاتياً مستقلاً يتكفل الميثاق ببيانته وتحديد أغراضه"⁽³⁾، فقد كان لهذا المنظمات الدور البالغ الأهمية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين واحترام سيادة للدول ومبدأ عدم التدخل.

غير أن التاريخ له رأي آخر وشهدنا معه تدخلات دولية عديدة مست جوهرية الدول وهو السيادة والاستقلال.

مما صاحب إقرار مبدأ التدخل الإنساني إشكاليات أساسية تمكن من تحديد مفهومه ونطاق تطبيقه والمعايير المعتمدة لتطبيقه، وهذا للتعارض مع مبدأ السيادة وحدود التعامل على مستوى العلاقات الدولية من جهة وضرورته لأسباب إنسانية من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم التدخل الدولي الإنساني في الفقه الغربي

(1) - طویل نسیمه، التدخل الإنساني دراسة في المفهوم وازدواجية المعايير. المجلة الجزائرية للامن الإنساني، العدد 5، جانفي 2018، ص30.

(2) - لدغش رحيمه، مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الراهنة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، المجلد 02، جامعة المسيلة، جوان 2018م، ص742.

(3) - مبارك علوي محمد لزعم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام. الطبعة 1، مركز القلم، 2020، ص 163.

التدخل الدولي الإنساني مصطلح كثر الحديث عنه خاصة في السنوات القليلة الماضية رغم أنه مفهوم قديم حديث في ان وأحد، فالتدخل الإنساني intervention « humanitaire » ظهر بالأساس في إطار ما يعرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية وذلك في منتصف القرن 19 م⁽¹⁾.

وللتدخل الدولي الإنساني له عدة مصطلحات أخرى مثل التدخل العسكري أو التدخل الدولي لأغراض حماية البشرية الذي تطلقه اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول "ICISS" كما ان صياغة تعريف عام لمفهوم التدخل الدولي الإنساني يعد من الأعمال الصعبة نظرا لاختلاف الممارسات الدولية بين الدول⁽²⁾.

لذلك سوف نعرض بعض المحاولات الفقهية لتحديد المفهوم وضبطه وصولا إلى تحديد مفهوم إجرائي له والبدائية مع:

"Arntz" حيث يعرف التدخل الدولي الإنساني بأنه: "قيام دولة أو مجموعة دول في التدخل في شؤون دول أخرى انتهكت حقوق الإنسان أثناء ممارستها لسيادتها سواء كان ذلك بإجراءات تضر وتؤثر على دولة أخرى، أو بالمزايدة في القسوة وعدم العدالة مما يعد وصمة عار في حضارتنا، ومن ثم فحق التدخل يمارس قانونا، لأن حق الإنسانية والمجتمع الإنساني يعلو على حق السيادة واستقلال الدول⁽³⁾."

أما "لاس أوبنهايم Las oppenheim" فيعرف التدخل الإنساني بأنه: "التدخل الذي يستخدم القوة باسم الإنسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها وارتكابها للأعمال الوحشية والقاسية ضدهم يهتز لها ضمير البشرية، الأمر الذي يسوغ التدخل قانونيا لوقف تلك الأعمال"⁽⁴⁾.

وأما "Stowell" فيعرف التدخل الإنساني على أنه: "استخدام القوة العسكرية لهدف مبرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية والتعسفية المتواصلة والتي

(1) - طويل نسيم، مرجع سابق، ص 31.

(2) - الهاشمي حمادوا، نظرة عامة حول التدخل الإنساني. 2012/02/11، عن موقع: <http://www.droit-dz.com> تاريخ التصفح 05-2020-09.

(3) - معمرفيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدول الإنساني. العربي للنشر والتوزيع، ص 13.

(4) - فيصل براء متين المرعشي، التدخل الدولي الإنساني. الموسوعة السياسية www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020/07/10.

تجاوزت حدود السلطة التي يفترض أن تتصرف ضمن حدودها حكومة الدولة المعنية على أساس من العدالة والحكمة".

كما يعرفه "Murphy" التدخل الدولي الإنساني بأنه: "نشر دولة ما لقواتها المسلحة في إقليم دولة أخرى دون موافقة سلطاتها المعنية، بغرض الحؤول دون ارتكاب انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان وفضائح واسعة الانتشار بحق السكان المدنيين" ⁽¹⁾.

الملاحظ على التعاريف السابقة تركيزها على القوة واستخداماتها كالحل العسكري وانتشار القوات المسلحة كتعريف التدخل الدولي الإنساني، وهذا انعكاس للبيئة العامة التي اتسمت بها العلاقات الدولية آنذاك، أي استخدام الدول للقوة العسكرية من غير ضابط قانوني دولي، وأيضا انعدام حالة المساواة القانونية في السيادة بين الدول لأنها كانت مقسمة إلى مناطق مختلفة حسب درجة تمدنها الحضاري. ⁽²⁾

وخلافا لذلك جاء تعريف "إيليزا بيريز فيرا Elisa Perez Vera" أن التدخل الدولي الإنساني هو: "كل ضغط تمارسه حكومة دولة على حكومة دولة أخرى من أجل أن يكون تصرف الأخيرة مطابقا للقوانين الإنسانية من خلال احترام الحقوق الأساسية للفرد على الأقل مهما كانت جنسيته مادام بشرا".

الفرع الثاني: مفهوم التدخل الدولي الإنساني في المواثيق الدولية

في سياق آخر اعتمدت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة مفهوما للتدخل الدولي الإنساني وهو "تقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة على أساس قصير الأجل وأساس طويل الأجل".

كما عرف المؤتمر الدولي المعني بالمنح الإنسانية العلمية المنعقد 2003 عرف التدخل الدولي الإنساني بأنه: "كافة المساعدات الإنسانية التي تعني بإنقاذ الأرواح والتخفيف من

(1) - الهاشي حمادوا، مرجع سابق.

(2) - فيصل خولي، مرجع سابق، ص 14.

المعانة والحفاظ على الكرامة الإنسانية أثناء الأزمات التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية في أعقابها فضلا عن منع حدوث مثل هذه الحالات وتعزيز التأهب لحدوثها⁽¹⁾.

كما أصدرت الجمعية العامة في سنة 1988 القرار 43/131 المتعلق بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية المشابهة واعتبرت الأمم المتحدة ضمن هذا القرار أن بقاء الضحايا بدون مساعدة يمثل تهديدا لحياة الإنسان والمساس بكرامته ومن ثم فإن الاستعجال يحتم سرعة التدخل مما يجعل حرية الوصول للضحايا من بين أهم الشروط في عمليات الإسعاف إلا أن القرار أكد على السيادة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية للدول⁽²⁾، وهذا النوع من التدخل ما يعرف بالتدخل الإنساني المشروع لأنه يكون وفق الجانب الأممي أو بقرار مجلس الأمن، إلا أنه تاريخيا وأحيانا ما يقابل هاته القرارات الأممية الرفض مثل رفض العراق قرار مجلس الأمن (688) واعتبره تدخلا في سيادته، وبالمقابل كان هناك تدخل عسكري في الصومال وفقا لقرار مجلس الأمن (894) في ديسمبر 1992م، وفي النظير من ذلك يوجد التدخل العسكري في جمهورية يوغسلافيا (صيربيا والجبل الأسود حاليا) بقليم كوسوفو عام 1999م، دون إذن مجلس الأمن فقد أثار الكثير من التساؤلات حول التدخل الدولي الإنساني⁽³⁾، فأحيانا يكون بغطاء أممي وأحيانا بدونه وأحيانا أخرى يرفض هذا الغطاء الأممي من قبل الدول ويعتبرونه تدخلا في سيادتهم واستقلالهم فكيف نريد إنهاء إنتهاكات حقوق الإنسان بفعل هو أكثر منه جرما وهو إنتهاك مبادئ وميثاق الأمم المتحدة الراض لاستخدام القوة.

وبالرجوع لتعريفات التدخل الدولي الإنساني نجد الدكتور "حسام أحمد هندراوي" يعرفه فيقول: "هو لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام إلى وسائل الاكراه السياسية والاقتصادية أو العسكرية ضد دولة أو الدول التي ينسب اليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان بهدف حملها على وضع نهاية لمثل هذه الممارسات"⁽⁴⁾.

(1) - فيصل براء المرعشي ، مرجع سابق.

(2) - طويل نسيم، المرجع السابق، ص 32.

(3) - طارق ابو حازم، التغيير في سيادة الدول والتدخل الدولي دراسة في تغيير في نظريات التدخل الدولي. جانفي 2016 عن موقع:

<http://www.researchgate.net> تاريخ التصفح 2020/09/05.

(4) - فيصل خولي، مرجع سابق، ص 15.

من خلال التعاريف السابقة للتدخل الدولي الإنساني نجد أنه لا يوجد إجماع حول مصطلح فهناك من يربطه بالقوة ووسائل الاكراه وبذلك يكون تدخلا عسكريا ينتهك من خلاله سيادة الدول ومبدأ استعمال القوة في العلاقات الدولية ومنه من يربط التدخل الدولي الإنساني بالمغزى الأساسي منه وهو انقاذ الإنسانية وكرامة الإنسان من أي اعتداء فالضرورة البشرية تقضي بحماية الجنس البشري وضمان عيشة بطريقة كريمة وبذلك ضرورة تعزيز هذه الحماية من كل المخاطر والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان .

وبالرغم من التطور الذي شهده ميدان حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في الآونة الأخيرة إلا أنه الملاحظ طغيان الجانب السياسي في التدخل الإنساني في جانبه التطبيقي وأصبحت الانتقائية سمة ظاهرة في التعامل مع هذا المبدأ اتجاه الأقليات من جانب القوى العظمى فنجد أن هذه الأخيرة أصبحت تتعامل مع الأقليات من منظور سياسي محض يغلب عليه مصالحها الذاتية هي وحلفاؤها كما أنها تتدخل لانقاذ اقلية حسب انتماءها الديني واللغوي أو العرقي مما يشكك في جوهر التدخل الإنساني، فنجد أنها لا تتدخل لانقاذ أقلية معينة، وإن حدث فيكون ذلك متأخرا جدا، ومثال على ذلك نجد الأمم المتحدة اصدرت قرارات التدخل في تيمور الشرقية والصومال وهايتي ورواندا واحجبت عن قرارات لصالح القضية الفلسطينية والشيشان.⁽¹⁾

إذن ما يلاحظ هو الاختلاف حول المصطلح وذلك راجع أيضا لاختلاف استخداماته من حيث الفاعل والغاية من الفعل.

المطلب الرابع: شروط التدخل الإنساني ومدى مشروعيته

بما أن التدخل الإنساني جاء بالدرجة الأولى لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي قد تمارس، ومن أجل تعزيز المبادئ العامة للحرية الفردية. فكان لازما علينا أن نتطرق لشروط التدخل الإنساني سواء التي تستند إلى قاعدة قانونية أو عرف دولي وأيضا النظر في مدى مشروعيته.

(1) - محمد عبد الفتاح، أنواع الأقليات وحقوقهم في القانون الدولي ومصالح الدول الكبرى. عن موقع المحامين العرب www.law-arabs.com تاريخ التصفح 2020/08/07.

الفرع الأول: شروط التدخل الإنساني:

هناك جملة من الشروط القانونية التي يجب أن تستند إليها عملية التدخل الإنساني ومنها:

1- وجوب الاستناد إلى قواعد القانون الدولي:

وتتمثل في ان التدخل الإنساني حسب المادة 2 الفقرة 4 من قانون الأمم المتحدة ان لا يمس هذا التدخل سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول أو أن التدخل يأتي لحفظ السلم والأمن الدوليين.⁽¹⁾

وبالاستناد إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة نجد أنه وجب على مجلس الأمن التدخل لتسوية النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين بطرق سلمية، ويتم الدخول بموافقة الأطراف المعنية وإصدار التوصيات التي لا تحمل صفة الإلزام ليس هذا فحسب، فالقانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة يخول لمجلس الأمن حسب الفصل السابع من الميثاق اللجوء إلى التدابير القهرية، سواء عسكرية أو غير عسكرية مثل اقتصادية أو دبلوماسية.⁽²⁾

2 - وجود انتهاكات لحقوق الإنسان تبرر التدخل الإنساني:

ولقد حدد "Peter Baecher" تلك الانتهاكات والتي تمس شريحة واسعة من السكان والتي اتفق على وصفها بالانتهاكات العمدية المنهجية التي تحدث على نطاق واسع ويهدف مرتكبها تحقيق أهداف معينة.⁽³⁾

ويعرف القانون الدولي حقوق الإنسان على أنه: "مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في الاعلانات والمعاهدات الدولية والتي تؤمن حقوق وحريات الأفراد والشعوب في مواجهة الدول أساسا، وهي حقوق لسيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها، وتلتزم الدول بحمايتها من الاعتداء والانتهاك".⁽⁴⁾

(1) - سيف الدين كعبوش، الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مبدأ المسؤولية الحماية. مجلة العلوم الإنسانية، عدد 49، المجلد ب، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، جوان 2018، ص 122.

(2) - أمال موساوي، أسس التدخل الإنساني في القانون الدولي. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2011، ص 133.

(3) - سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 122.

(4) - عبد اليزيد داودي، التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة. مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012، ص 40.

غير أن الأخذ بعين الاعتبار انتهاكات لحقوق الإنسان يبقى تقديري أو نسبي يرجع للدول، فنجد أنه هناك عدة تدخلات لمجلس الأمن لاعتبارات انسانية سواء عسكري أو غير عسكري قد طبق لصالح دول على حساب دول أخرى، فمثلا المجازر التي ارتكبت في فلسطين من قبل الكيان الصهيوني على سبيل الذكر مثلا مجزرة دير ياسين، مخيم جنين، بيت حانون، صبرا وشتيلة، قانة وأيضا الحرب على غزة أواخر 2009 ورغم ما شهدته هذه الأخيرة من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وحتى استعمال أسلحة محظورة دوليا وارتكاب مجازر انسانية إلا أن كل هذا لم يدفع بالمجتمع الدولي إلى التحرك والتدخل لوقف هذه الانتهاكات⁽¹⁾.

3 - يجب ان لا تتجاوز العمليات العسكرية الهدف الإنساني:

إن البغية من التدخل الإنساني لاستعمال القوة العسكرية، لا يجب أن يخرج عملية التدخل من إطارها الإنساني الهادف، إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وإيقاف الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان، غير أنه هناك من يفسر التدخل الإنساني العسكري في سياق آخر مثل المدرسة الواقعية الجديدة التي يقول حسمها "John Nearsheiner" إن بيئة النظام الفوضوية تجعل من كل الدول، السعي للحفاظ على بقائها وان التدخل العسكري الإنساني يكون دائما مرتبطا بأهداف الدول المتدخلة التي تعتبر الفواعل الأساسية على المستوى الدولي. وهي بذلك تقوم فقط بتعظيم قوتها وتعزيز أمنها في وراء هذا التدخل والذي يعكس الدوافع المصلحية وليس الدوافع الإنسانية.

فالدول تقوم بالتدخل على أساس تحقيق ما يلي:

- زيادة القوة (التوسع).
- الحفاظ على القوة (تحقيق الأمن).
- إظهار القوة (الرد على سلوك معين)⁽²⁾.

(1) - أمال موساوي، مرجع سابق، ص 135.

(2) - خيرة بن عبد العزيز، عبد الكريم هشام، التدخل العسكري الإنساني دراسة في المنطلقات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، مارس 2015، ص 198.

4 - يجب ان تكون هناك ضرورة ملحة تستدعي التدخل:

كالتدخل لإنقاذ الأفراد أو لحماية المصالح الإنسانية المهددة، وأنه هناك احتمالات كبيرة لنجاح عملية التدخل⁽¹⁾، ومن أجل ضمان هذا النجاح كان لابد من ظهور فواعل أخرى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين غير الدول فتسع ليشتمل المؤسسات الحكومية الدولية وفي مرحلة متقدمة فاعلين غير الدول تزايدت أهميتهم وتعاظمت نتيجة للأدوار الكبيرة التي يقدموها على الساحة الدولية فظهر ما يسمى بالحروب غير المتماثلة التي يكون أحد أطرافها فاعلا دوليا والآخر فاعلا من غير الدول ومن أمثلة ذلك تفاوض الولايات المتحدة الأمريكية مع حركة طالبان لاكمال الانسحاب من افغانستان 2014.

فبعد أن كانت الدولة تحتكر التدخل الخارجي في نظريات الواقعية، أعطى منظروا الليبرالية مكانا للمؤسسات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة⁽²⁾.

فالنظريات الليبرالية جعلت من حقوق الإنسان أمرا مقدسا كما أنها تستند إلى مركزية المبدأ والقانون، ويؤكد الليبراليون على قوة القانون الدولي في حل الخلافات بطريقة سلمية، وأن التدخل الدولي هو أحد الالتزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي والذي تمارسه الدول وأيضا الفواعل من غير الدول، وإذا كانت الواقعية تقول بالقوة والمصلحة وضرورة التدخل العسكري، فان الليبرالية تقرر ان السلام هو الأصل كما أنها ترفض حل النزاعات أوالتدخل في الدول عن طريق الحروب والعنف وانما القانون الدولي هو الإطار الحاكم⁽³⁾.

5- يتعين قبل ممارسة التدخل الإنساني استنفاد جميع الوسائل السلمية:

فاللجوء إلى استعمال القوة يعتبر الحل الأخير، حتى يتم احترام سيادة الدول، وان يكون هناك تدبير قبل التدخل وهو تقديم انذار للدول خاصة في حالة وجود إبادة إنسانية، لكن هذا التدبير لا يعني بالضرورة قبول شرط قبول التدخل من طرف الدول المعنية بالتدخل حيث يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس غالي": "ليست

(1) - سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 122.

(2) - سماح عبد الصبور، مأزق الانتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمة العالمية. مجلة السياسة الدولية، العدد 49، جامعة القاهرة، 2014، ص 1.

(3) - نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية. الطبعة 1، الدوحة- قطر، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016، ص 48.

موافقة الدولة المضيفة شرطا أساسيا لعمليات حفظ السلام، وفور صدور قرار مجلس الأمن يملك التدخل الإنساني الأساس القانوني الكافي"، وكما أشار إليه الأمين العام السابق فيتوجب لعملية التدخل أن يكون لها طابع قانوني وذلك بصورها من مجلس الأمن رغم أنه هناك من الآراء من يقول إلى جواز الموافقة اللاحقة أي بعد التدخل خاصة إذا كان لضرورة قصوى وجود تدابير قسرية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مدى مشروعية التدخل الإنساني

دائما ما يكتنف مصطلحات العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة نوع من عدم الاجماع الكلي فكما اختلف الاختصاصيون في القانون الدولي في تحديد مصطلح أو معنى موجه للتدخل الإنساني كما تناولنا سابقا كذلك مسألة مشروعية التدخل الإنساني من عدمه، وهل يرتكز هذا التدخل القانوني على أسس قانونية تجيز الاهتمام به أم أنه خارج ذلك الإطار أثارت جدلا واسعا في اوساط الفقهاء، وأسالت الكثير من الحبر نظرا لحساسية الموضوع وأهميته، فظهر لنا اتجاهين مختلفين سنحاول في هذا الإطار التطرق لهما والأدلة والبراهين التي يستندون إليها.

أولا: عدم مشروعية التدخل الإنساني

بالرجوع إلى المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة والممتدة من الاتفاقيات والمعاهدات السابقة بين الدول إلى عصبة الأمم نجد تأكيد هذه الأخيرة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وكيانها الدولي غير أنه مع التطورات الحديث صار الحديث عن التدخل الإنساني كضرورة ملحة إلا ان أصحاب هذا الرأي يقولون بعدم شرعيته خارج إطار الأمم المتحدة مثل التدخل الهندي في باكستان عام 1971م، والتدخل والفيتنامي في كمبوديا عام 1978م، والتنزاني في أوغندا عام 1979م، والتدخل الفرنسي في افريقيا الوسطى عام 1979م، ونتيجة لهذه الممارسات خارج إطار الأمم المتحدة يرفض هذا الاتجاه التدخل الإنساني رفضا مطلقا، ويعتبرونه بقايا نزاعات استعمارية وأنه امتياز جديد لصالح الدول القوية كما يساهم في اتساع الهوة بين الدول الصغيرة والكبيرة⁽²⁾.

(1) - سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 122.

(2) - معمرفيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني. العربي للنشر والتوزيع، 2011/07/14، ص 21.

كما يقر أصحاب هذا الاتجاه بعدم وجود أي سند قانوني للتدخل الإنساني بل بالعكس انه يتعارض مع كثير من القواعد والمبادئ القانونية مثل مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ تحريم اللجوء إلى القوة وأن الدول الغربية اعتمدت على فكرة "الحق في التدخل" لحماية مصالحها الاقتصادية⁽¹⁾.

وهناك سند قانوني يؤكد عدم شرعية التدخل وهو نص المادة 4/2 من قانون الأمم المتحدة ينص "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

هذا بالإضافة أيضا إلى جملة من القرارات الأممية التي تنص على مبدأ عدم التدخل ومنها: القرار (1231) في 21 ديسمبر عام 1964م، القرار (2526) في 24 أكتوبر 1970م، القرار رقم (36/103) في 09 ديسمبر 1981م، وكلها تؤكد على تحريم عملية التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأعضاء دون أن ننسى نص المادة 2 الفقرة 7 والذي يستند إليه غالبية الفقهاء الدوليين إلى مبدأ عدم التدخل⁽²⁾.

ثانيا: مشروعية التدخل الإنساني

يقر أصحاب هذا الاتجاه بمشروعية التدخل الإنساني ولكنهم اختلفوا في آلية تنفيذ هذا التدخل فظهر لدينا اتجاهين وهما:

1- الاتجاه الأول: التدخل الإنساني في إطار أممي

يقر بالتدخل ولكن يرفض هذا التدخل خارج إطار الأمم المتحدة فالممارسات الدولية تؤكد على عدم خلو التدخل من الدوافع الاقتصادية والجيو استراتيجية، ومن أمثلة ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان كان من أجل منع انضمام لبنان لجمهورية العربية المتحدة، وليس لحماية رعاياها، أيضا التدخل العسكري البلجيكي في الكونغو 1960 والتدخل العسكري الأمريكي البلجيكي في الكونغو 1964 بهدف حماية النظام السياسي في ذلك البلد، أيضا التدخل الأمريكي في كمبوديا عام 1975م كان بهدف لانقاذ سفينة

(1) - أنصار موسى جواد، التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي المعاصر. مجلة اليرموك جورنال، 2013، ص 14.

(2) - سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 23.

أمريكية تقوم بالتجسس في البحر الاقليمي لكمبوديا، والتدخل الأمريكي في بنما كان ايضا يهدف إلى دعم النظام السياسي الصديق الذي انقلب عليه الحيش، وكذلك تدخل الفيتنام في كمبوديا كان يهدف إلى تقوية نفوذ الفيتنام جنوب شرق آسيا⁽¹⁾.

ويرفض أيضا أصحاب هذا الاتجاه العمل المنفرد للدول دون الرجوع للأمم المتحدة، والذي غالبا ما يكون تدخل إنساني عسكري، وحتى وإن كان عبارة عن حالة الدفاع الشرعي وبغض النظر عن المبررات الأخرى إلا انه لا ستند إلى قاعدة قانونية لأن كل مواد ميثاق الأمم المتحدة تؤكد على العمل المشترك سواء في حالة دفاع مشترك أو في حالة ترتيبات إقليمية أيضا العمل المنفرد أو التدخل الإنساني المنفرد خارج إطار الأمم المتحدة يفتح المجال أمام الدول الكبرى لاساءة استخدام القوة ما يولد مزيد من العنف وعدم الاستقرار الدوليين، وهذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" لمحاولة إيجاد صيغة قانونية لحماية حقوق الإنسان دون المساس بالقواعد الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وهو ما خلص إلى ظهور مبدأ جديد وهو مسؤولية الحماية كمخرج ومنفذ للخروج من جدلية شرعية التدخل الإنساني من عدمه⁽²⁾.

وللإشارة يعد مبدأ مسؤولية الحماية من المفاهيم التي ظهرت في أواخر التسعينات القرن الماضي أثناء حروب البلقان ورواندا عندما فشل المجتمع المدني في حماية المدنيين من تلك الحروب، ويقوم على أساس الاعتراف الدولي بضرورة حماية الدول لمواطنيها من الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي كما أنه على المجتمع الدولي أن يقوم بكل ما هو ضروري لمساعدة الدول في حماية مواطنيها وان فشلت الدولة في ذلك فإن تلك المسؤولية أي حماية المواطنين تقع على عاتق المجتمع الدولي ويسمح له باستخدام الطرق السلمية وحتى العسكرية⁽³⁾.

وعليه يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن التدخل الإنساني من صلاحيات مجلس الأمن فقط أو من يخول عنه أي من ينيبه إذا رأى أنه يستطيع القيام بذلك سواء كانت

(1) - معمرفيصل خولي، مرجع سابق، ص 23.

(2) - قززان مصطفى، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاته في ظل مبادئ واحكام القانون الدولي العام. مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 72.

(3) - مركز ليكولين للدراسات والأبحاث، لمحة في مبدأ المسؤولية. عن موقع: www.afrin-lekolin.net تاريخ التصفح: 10 جانفي 2018

منظمة إقليمية أو دولية أو مجموعة دول بعيدا عن التدخل المنفرد أو الأحادي للدول خارج إطار الأمم المتحدة، والذي غالبا ما يكون تدخلا تعسفيا، وهذا انطلاقا من فكرة نظام الجماعة الدولية الذي يهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين اعتمادا على فكري المساواة بين الدول واحترام السيادة، فحسب هذه الفكرة أن تحقيق الأمن على المستويين الإقليمي والقومي يتم انطلاقا من المستوى الكلي باعتبار أن أي تهديد لأمن أي دولة هو تهديد للنظام ككل، ومنه ضرورة تحرك أعضاء المجتمع الدولي مجتمعين لمواجهة هذا التهديد، وأن أي اعتداء يمس أي دولة هو اعتداء على جماعة دولية فتصبح مسؤولية رد الاعتداء مسؤولية جماعية تضامنية على عاتق كل أعضاء الجماعة الدولية، وهو أساس تأسيس عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة فيما بعد.⁽¹⁾

2- الاتجاه الثاني: التدخل الإنساني خارج الإطار الأممي

يقبل انصار هذا الاتجاه التدخل باعتبارات الإنسانية خارج إطار الأمم المتحدة ولكنهم أيضا انقسموا إلى قسمين حول طبيعة المستفيدين منه فكان:

2-1- الفريق الأول: التدخل لصالح الإنسانية

يقبل أصحاب هذا التوجه التدخل لصالح الإنسانية فقط معتمدين على مبدئين قانونيين وهما أساس قانون للتدخل وهما:

*مبدأ الجنسية: بمعنى يحق التدخل العسكري لدولة التي يتعرض رعاياها للانتهاكات إنسانية في دولة أخرى.

*مبدأ الدفاع الشرعي: يعطون للتدخل الإنساني شرعية على أساس أن التدخل لحماية الرعايا في الخارج من الانتهاكات الإنسانية هو من قبل الدفاع الشرعي⁽²⁾.

2-2- الفريق الثاني: التدخل احادي الجانب

يجمع أصحابه على مشروعية التدخل الإنساني احادي الجانب حيث يقول الأستاذ "Lilich" إن القول بتأسيس مشروعية التدخل من قبل الدول يرجع إلى ميثاق الأمم المتحدة

⁽¹⁾ رحموني فاتح النور، محاضرات الدعم البيداغوجي في مقياس الاستراتيجية والأمن الدولي. قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، ص 19، عن موقع: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1510>

تاريخ الاطلاع: 2021/06/27 على الساعة: 13.20.

⁽²⁾ - معمرفيصل خولي، مرجع سابق، ص 28.

الذي لا يمنع من الاعتماد على النفس في حالة التدخل الإنساني وان للدول التمتع بهذا الحق⁽¹⁾ في حالة عدم فاعلية الاجراءات المركزية من قبل الأمم المتحدة ويستندون في ذلك إلى: ضرورة احترام حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والداخلي لأنه من شأنه تكريس السلم والأمن الدوليين وهو ما أولاه ميثاق الأمم المتحدة عناية خاصة في ديباجته وأيضا المادة 55 من الميثاق في الفقرة 01 والفقرة 03 فالتدخل من أجل حماية حقوق الإنسان يأتي انطلاقا من أولويتها على ما عداها من أمور تتعلق بالسيادة وعليه فعملية التدخل تأتي لتفعيل المبادئ الأساسية والارتقاء بحقوق الإنسان⁽²⁾.

وراح أصحاب الاتجاه المؤيد للتدخل الإنساني إلى استمداد شرعية تلك التدخلات أيضا من "القانون الطبيعي" حيث نادوا بوجود قانون عام وأمر يعلو الحقوق الخاصة للدول ليحمي بعض حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم الإنسانية الأساسية⁽³⁾.

وانطلاقا من سمو هذه الأسس الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان وايضا من المواد التي نص عليها الميثاق الأممي 4/2 و 7/2 جاءت نظريات فقهية معاصرة للتدخل الإنساني تدافع عنه وتؤكداه وهما: النظرية الأخلاقية ونظرية العقوبة والبدائية ستكون مع:

2-2-1- النظرية الأخلاقية:

حيث يرى الفقيه "Teson" أن التدخل الإنساني هو واجب بل هو حق لكل دول لحماية المضطهدين حيث يقول أيضا "فرناندو تايسون": "أن المبرر المطلق لوجود الدول هو حماية وتنفيذ الحقوق الطبيعية للمواطنين ومن ثمة فان الدولة التي تتورط في إنتهاكات جوهرية لحقوق الإنسان تخون الغرض الذي قامت من أجله، وهي بذلك تفقد شرعيتها الداخلية والدولية على السواء ونتيجة لذلك فالجيوش الأجنبية مخولة أدبيا بمساعدة ضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان، شرط أن يتناسب التدخل مع الشر المراد الخلاص منه ويلقى الترحيب من المنتهكة حقوقهم"⁽⁴⁾.

(1) - سيف الدين كعبوش، مرجع سابق، ص 123.

(2) - رجدال أحمد، حماية حقوق الإنسان من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية،

جامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2016، ص 31-32.

(3) - أسماء مصطفى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص 1.

(4) - هلتالي أحمد، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة. كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 59.

وعليه فإن ضالة مبدأ التدخل الإنساني كاصطلاح الحق والواجب بالنسبة للدول ليس محدود لأن عبارة الحق في المساعدة تغلب عبارة الحق في التدخل أو واجب التدخل وبالتالي فالمساعدة الإنسانية حق معترف به باسم الإنسانية وحقوق الإنسان والتي هي أسعى الحقوق من كل القوانين والمعاهدات الدولية"⁽¹⁾.

2-2-2- نظرية العقوبة:

يؤكد أصحاب هذه النظرية على أن التدخل الإنساني ما هو إلا عقوبة على إقدام الحكومات والدول على الإبادة الجماعية في حق مواطنيها أو أنها تهدد بذلك من خلال ممارسات لا إنسانية مثل سياسة التجويع، أو الحرمان من المأوى وقد لخصت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول "ICISS" إلى أن التدخل الدولي لأسباب إنسانية يعد مبررا في حالتين وهما:

- 1- من أجل وقف وحدوث خسائر بشرية كبيرة سواء في إطار الإبادة الجماعية أو غيرها.
- 2- من أجل وقف وتجنب أعمال التطهير العرقي سواء التي وقعت أو يحتمل وقوعها عن طريق الأعمال القسرية والإرهابية⁽²⁾.

وترى الأستاذة "BARBARA" ان عملية التدخل تقتصر على إنتهاك الدولة للحق في الوجود دون النظر للحقوق السياسية والمدنية مثل النظرية الأخلاقية وهذا الاختلاف بين قضايا حقوق الإنسان دائما ما يشكل صراعا إيديولوجيا واضحا، فنجد مثلا الدول الليبرالية تحاول تركيز نشاط الأمم المتحدة وجهودها على بلورة وحماية الحقوق المدنية والسياسية، بينما الدول الاشتراكية تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أما دول العالم الثالث فأنها دائما تركز على حقوق الشعوب فيما نجد المنظمات الدولية غير الحكومية تناشد بالتضامن أو الحقوق المترتبة عن المصير المشترك للبشرية⁽³⁾.

وعليه فإن نظرية العقوبة جاءت لتدعم ما يلي:

- 1- ان الحق في الحياة (حق اخلاقي ووضعي).

⁽¹⁾ - العربي وهيبة، مبدأ التدخل الدولي في إطار المسؤولية الدولية. مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014، ص 97.

⁽²⁾ - موساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 57-58.

⁽³⁾ - حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن- دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1995، ص 208.

2- الحرب العادلة وأنه يجوز تطبيق الحرب على الدول التي لا تحترم قواعد القانون الدولي ومنه فالتدخل الإنساني هو كآلية للعقاب والذي يمارس قبله عدة إجراءات وهي التحذير والعقوبات الاقتصادية فإن لم تستجب يكون التدخل العسكري هو الحل⁽¹⁾.

وتعد المساعدات الإنسانية من أهم الصور التدخل الدولي الإنساني خاصة بعد تطبيق التدخل العسكري وتعتبر "اتفاقيات جنيف الأربع"⁽²⁾ المصدر الاتفاقي الوحيد على المستوى الدولي، فيحق للسكان الحصول على المواد الأساسية أثناء النزاعات المسلحة، أو الحرب ويجب ان يسمح لأي مبادرة دولية من أجل توفير هذه المساعدات الدولية وأكدت المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، حيث فرضت تزويد السكان بالمؤن والإمدادات الطبية والسماح بعملية الإغاثة سواء من طرف الدول أو الهيئات الإنسانية غير المتحيزة⁽³⁾.

من خلال ما سبق نؤكد على شرعية التدخل الإنساني في إطار الأمم المتحدة لأنه هو الكفيل بحماية تطبيق القوانين ومواثيق الأمم المتحدة واحترام الحقوق لكل الأطراف المعنية كذلك لا يكون موجه وله أهداف خفية كما يحدث لما تتدخل الدول الكبرى وحدها أو حتى لها غطاء أممي لأن ما تقوم به لا يخلو دائما من الأطماع والأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية.

المبحث الثاني: حماية الأقليات

في هذا المبحث الثاني سنحاول ان ندرس مفهوما يعد من أكثر المفاهيم تعقيدا في العلاقات الدولية وأبرزها حاليا على مستوى الساحة الدولية ألا وهو حماية الأقليات ذلك ان هذا المفهوم تعثره في جوانبه ومضمونه عدة قضايا دولية وبسبب فهم هذا المضمون بطريقة معينة وزاوية مختلفة قامت عدة حروب دولية أثقلت الكاهل الدولي بمشكلاتها وتبعاتها.

(1) - هلتالي احمد، مرجع سابق، ص 62-63.

(2) اتفاقية جنيف الأولى: 1864 تحمي الجرحى والجنود والمرضى في الحرب البرية.
اتفاقية جنيف الثانية: 1907 تحمي الجرحى والجنود والناجين من السفن الغارقة في وقت الحرب والمرضى.
اتفاقية جنيف الثالثة: 1929 تطبق على أسرى الحرب.

اتفاقية جنيف الرابعة: 1949 توفر الحماية للمدنيين بما في ذلك الأراضي المحتلة.

(3) - انس اكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي دراسة مقارنة، ط1، عمان، الجنان للنشر والتوزيع، 2008، ص 258.

وقبل أن ندرس المفهوم في إطاره القانوني وما إذا يتضمن من لواحق واتفاقيات ومواثيق دولية كان لابد لنا أن نقسم دراستنا إلى فروع تتضمن التعريف بمفهوم الأقليات أولاً من كل الجوانب، وأيضاً المفاهيم المشابهة لها حتى يسهل علينا التفرقة بينهما، ولأن موضوعنا هو ما بين عنصريين التدخل والأقليات، فإن التدخل المقصود هو التدخل الدولي الإنساني والذي جاء خصيصاً لحماية الأقليات وارتبط بها ارتباطاً وثيقاً، لذلك إرتأينا أن نخصص مطلب نتحدث فيه عن التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات في إطار القانون الدولي العام والتقسيم كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الأقليات.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للأقليات.

المطلب الثالث: التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات في إطار القانون الدولي، والبداية ستكون مع:

المطلب الأول: مفهوم الأقليات

ان محاولة وضع تعريف ثابت وواضح للأقليات يعد أمراً صعباً وذلك لأن:

- اختلاف الأقليات حسب المفاهيم التي تحكم إقصائها أو عزلتها وعلاقتها بالجماعات المسيطرة للمجتمع الذي تعيش فيه وكذلك استجابتها للاوضاع.
- العلاقة الثابتة بين جماعات الأكثرية وجماعات الأقلية تتأثر بعدة متغيرات منها اختلاف وضع كل أقلية عن الأخرى، اختلاف درجة الثقافة واللغة والعرق، التباين في البنيان الاجتماعية لكل أقلية، وكذلك اختلاف الأسس التي تقوم عليها الأقليات⁽¹⁾.

الفرع الأول: مفهوم الأقليات في لغة

الأقلية خلاف الأكثرية وجمع أقليات والقلال خشب ترفع بها الكروم من الأرض والقليل يقال شيء قل ومن الرجال القصير الجثة ورجل قل فرد لا أحد له وهو قل بل قل لا يعرف هو ولا أبوه والقلة النهضة عن علة أو فقر والقلة ضد الكثرة والجمع قلل ويقال

(1) - سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة 1982، ص 7-8-9.

أقلاء وقلل ويقال قوم قليل، أيضا وقد يعبر بالقليل عن العدم فيقال رجل قليل الخير لا يكاد يفعله وقوم قليلون وأقلاء وقلل وقللون يكون ذلك في قلة العدد ودقة الجثة.⁽¹⁾

أما في المعاجم الأجنبية فنجد أن لفظ الأقلية (minorité) في قاموس (la rousse) الفرنسي مشتقة من الجذر اللاتيني (minor) الذي يعني "أصغر من" ثم استخدمت في اللغة الفرنسية للدلالة على المرحلة العمرية قبل البلوغ حيث يكون الشخص فاقد الأهلية.⁽²⁾ كما عرفت الموسوعة البريطانية الأقليات على أنها: "جماعات من أقوام الذين يميزون عرقيا دينيا ولغويا عن بقية الأفراد".⁽³⁾

الفرع الثاني: مفهوم الأقليات عند فقهاء القانون

كان هناك اختلاف بين الفقهاء حول تعريف الأقليات على حساب المعايير التي أسسوا عليها تعاريفهم هي :

أولا: المعيار العددي

منذ 1950م تراكم عمل الأمم المتحدة وباحثها، للبحث عن تعريف ايجابي للأقليات يمكن العثور عليه ويوافق عليه المجتمع الدولي بأسره⁴، فهناك من يقول انه يجب الاخذ بعدد الأقليات في المجتمع بحيث تكون اقل عددا من باقي السكان أو ما يعرف بالأغلبية وأن يكون حجم الأقلية معتبرا لإبراز خصائصها المميزة⁽⁵⁾، وينظر للأقليات على أنها تلك الجماعة الصغيرة من الناس التي تعيش وسط جماعة أكبر، وتبع أنصار هذا الاتجاه تركيزهم على الأصل اللغوي للأقلية، والذي ينحو منحى العدد حيث تعتبر الأقلية جماعة أقل عددا من نصف السكان على ان تكون في وضع مسيطر من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وتبنى هذا الاتجاه اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ففي دراسة

(1) - خلواتي مصعب، دراسة في القانون الدولي حول حماية الأقليات. 21 يوليو 2018، موقع محاماة www.mohamah.net تاريخ التصفح 20 جوان 2020.

(2) - لحسن بن مهني، زغود جغلول، الأقليات ومثلث الهوية (اللغة، الدين، الثقافة). مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، المجلد السابع، الإصدار الأول، جوان 2018، ص 302.

(3) - موفق محمد، مفهوم الأقلية وتعريفها في الموائيق الدولية الحوار المتمدن، العدد 3168، 2010، عن موقع: WWW.ALHEWAR.ORG تاريخ التصفح 18 جوان 2020.

⁴ Joseph Yacoub, genèse et évolution d'un concept, confluences méditerranée, Paris l'Harmattan, N°4, Automn ; 1992, P20.

(5) - فتال هاجر، قاسمي أمال، ضمانات حماية حقوق الأقليات بين القانون الدولي والفكر الإسلامي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص 283.

حول موضوع الأقليات بتكاليف من اللجنة سنة 1971م قام المقرر الخاص «francesco capatorti» بصياغة تعرف هدفه تطبيق مبادئ المادة 27 من العهد الدولي الخاص وهو "الأقلية هي جماعة أقل عددا من باقي سكان الدولة وفي وضع غير مسيطر ويمتلك أفرادها كرعيا في هذه الدولة خصائص إثنية دينية ولغوية تختلف عن باقي السكان ويظهر لديهم إحساس بالترابط ضمنيا يهدف للمحافظة على ثقافتهم وتقاليدهم أو دينهم ولغتهم⁽¹⁾ ، وبما أن البروفيسور "كابروتورتى" قدم تعريفا محدودا بالمادة 27 فقد قدمت اللجنة الفرعية في 1986م إجراء تعديلات بسيطة، وقام بهذا التعديل "جول ديشن j.deshenes" فيعرف الأقلية على أنها مجموعة مواطنين في دولة أقلية في العدد وفي وضع غير مسيطر في هذه الدولة لها سمات عرقية أو دينية أو لغوية مختلفة عن أغلبية السكان يتضامن أفرادها الواحد مع الآخر وتدفعهم ولو ضمنيا رغبة جماعية في البقاء على قيد الحياة ويطمعون في المساواة في الواقع وفي الحقوق مع الأغلبية".⁽²⁾

في 18 تشرين الثاني من عام 1994م صدر عن المبادرة الأوروبية المركزية "بتورينو" قانون حماية حقوق الأقليات، وجاء في المادة الأولى منه كالتالي: اصطلاح الأقلية القومية يعني جماعة تقل عددا عن بقية سكان الدولة ويكون أعضاؤها من مواطنيها ولهم خصائص إثنية دينية أو لغوية مختلفة عن تلك الخاصة ببقية السكان، كما أن لديهم الرغبة في المحافظة على تقاليدهم الثقافية والدينية.⁽³⁾

والقول أن الأقلية هي: "جماعات الصغير من الناس التي تعيش وسط جماعة أكبر أي معيار العدد فيه تبسيط لشيئين وهما :

1- يمكن لشعوب ذات الأجناس وقوميات وأديان ولغات مختلفة ن تعيش بين أجناس وقوميات مختلفة لعدة أجيال دون ان تحدد ذاتها كجماعات متميزة.

(1) - لحسن بن مهي ، زغدود جفلول، مرجع سابق، ص 303 – 304.

(2) - باترك هارمن، بربارة ديلكور، أوليفية كورتن، القانون الدولي وسياسة المكيالين. ترجمة: أنور مغيث، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص 177.

(3) - مفهوم الأقلية، مجلة وعي 2020/10/01، عن موقع: <http://www.al-waie.org/archives/article/3290> تاريخ التصفح 2020/10/01.

2- الأعداد والأرقام داخل جماعة الأقلية وخارجها لا تحدد أهمية هذه الجماعة مثال: يعتبر الزوج جماعات أقلية في مناطق المسيحيين وألاباما وكارولينا الجنوبية رغم أكثريةهم العددية بالنسبة لمجموع السكان وكذلك بالنسبة "لجماعة البانتو" في جنوب افريقيا فهم أقلية رغم أنهم يمثلون 80% من السكان إذن لفظ أكثرية لا يعني الجماعة المسيطرة دائما ولفظ أقلية لا يعني الجماعة التابعة بصفة مطلقة على الرغم من الدور المهم للحجم العددي في تحديد مفهوم الأقلية.⁽¹⁾

ثانيا: معيار الفاعلية

أو ما يعرف أيضا باتجاه الوضع غير المسيطر فإن مفهوم الأقلية هنا مرتبط بالضعف والدونية، وهو ما كرس الاضطهاد ضد الأفراد المنتمين إلى أقلية بالوضع السياسي والاجتماعية والاقتصادي هو المحدد لمفهوم الأقلية فهي حسيهم جماعة عرقية مستضعفة ومقهورة أو مغلوب على أمرها مهما كان عددها وفي هذا الشأن يقول الأستاذ "سليمان قلادة": "نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديموغرافية للأقليات المعنية بقدر ما نأخذ بنظر الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي"، وهو ما يجعلها في أمر خاضع وغير مسيطر ما يخلق لها مزيد من التمييز والتهميش والاضطهاد حيث يعبر عنهم "كل جماعة في الدولة لا تسيطر ولا تهيمن على جماعة أخرى وتتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف عن باقي السكان في لغتها أو جنسها أو دينها، وتسعى إلى المحافظة على ثقافتها وترقية لغتها والمحافظة على تقاليدها".

ولقد اعتبرت الأستاذة "نيفين مسعد" في كتابها "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"⁽²⁾ اعتبرت ان المعيار العددي يؤدي إلى نتائج مظلة، واعتبرت أن المعيار الأقرب والأكثر دقة هو معيار السيطرة أو الموقع من السلطة السياسية فذكرت: "حرصت منذ البداية على أن أوضح ان معيار العدد لن يستوقفني كثيرا في دراسة الأقليات لأن هناك خطورة معينة تكمن في الاعتماد عليه، تتمثل في مجافاته في بعض الأحيان لما تكون عليه

(1) - سميرة بحر، مرجع سابق، ص 13-14.

(2) - بن ميني لحسن، حقوق الأقليات في القانون الدولي المعاصر. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2018، ص 36.

صورة التفاعلات السياسية بين الجماعات السياسية وبعضها البعض بمعنى أني جعلت تحكم الجماعة أينما كانت نسبتها في مجتمعها في السلطة السياسية ثم في العوائد الاقتصادية فالمعيار الذي أقيمت عليه التفريق بين كلتا الجماعتين هو معيار الموقع من السلطة السياسية لأنه لو اعتمدنا على المعيار العددي وحده لجعلنا جماعة العلوين في سوريا أقلية".⁽¹⁾

ثالثا: معيار المواطنة

حسب "j. bengos" فإن التعريفات الأكثر شيوعا للأقلية تكون تصنيفها إلى نوعين :
 أ. النوع الأول : يخص الأقلية التي تحمل جنسية الدولة التي تكون فيها في حالة أقلية.
 ب. النوع الثاني: يعتبر شرط المواطنة ليس لازم الوجود الأقلية في دولة معينة.
 وقد نصت المادة 25 من العهد الدولي تقيد منح الحقوق المنصوص عليها بشرط أن يكون الشخص حاملا لجنسية هذه الدولة.⁽²⁾
 والمواطنة بالانجليزية تعني "citizenship" وهي العلاقة بين الفرد والدولة بحيث تقدم الدولة لمواطنيها الحماية وبدورهم يمنحون الدولة الولاء.
 وتبرز أهمية حق الفرد في الحصول على الجنسية باعتبارها الحق الأول من حقوقه السياسية أنه بوابة للحقوق الأخرى التي تضمن العلاقة القانونية بين الفرد والدولة، وضمانا لحقوق الفرد في الدولة، مثل الحق في التصويت وتقلد المناصب العامة بالتالي الأشخاص الذين حرموا من حقهم في الحصول على الجنسية هم أكثر الأشخاص عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم.⁽³⁾
 واستنتج "Nowak" في تعليقه سنة 1995م على مواد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أنه: "...عن طريق المادة 27 قد تطورت حماية الأقليات منذ مرحلة ما بين الحربين من حق من حقوق المواطنة فقط إلى حق من حقوق الإنسان عموما".

(1) - بن مني لحسن ، زغودود جفلول ، مرجع سابق، ص 305 – 306.

(2) - بومنجل فاتح الدين، مشكلة تحديد مفهوم الأقليات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص 145- 146، عن موقع: www.asip.cerist.dz تاريخ التصفح 20 جوان 2020.

(3) - إيمان الحباري، مفهوم المواطنة وحقوق الانسان. 21 يوليو 2020، عن موقع: <https://mawdoo3.com> تاريخ التصفح: 23 يوليو 2020.

لأنه يكفي فقط أن تكون الأقليات موجودة في دولة ولا يشترط فيها حمل جنسية هذه الدولة ولا حتى يكونوا مقيمين دائمين بل يمكن كذلك للعمال المهاجرين وكذا الأشخاص العابرين الذين يشكلون هذه الأقلية أن يستفيدوا مما ورد في النصوص من حقوق ممنوحة للأقليات.

إذن فمعيار المواطنة ليس معيارا شاملا لمفهوم الأقلية لأنه يظلم بذلك بعض الأقليات غير الحاملة لجنسية البلد المقيمين فيه سواء للعمل أو العبور فقط.⁽¹⁾

رابعاً: معيار الخصوصية

أو ما يعرف ايضاً بالمعيار الموضوعي ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن معيار الخصوصية المميزة يلعب دوراً هاماً في تحديد مصطلح الأقليات، فالخصوصيات التي تحملها أفراد الأقلية هي التي تبرزها في المجتمع وبدونها لا وجود لها كجماعة متميزة عن الأغلبية ونقصد بالخصوصية العناصر التالية: الدين، اللغة، السلالة، المذهب، وهذا التمايز تعبير عن التنوع الطبيعي بين البشر.

وتعد الخاصية الدينية هي أظهر خصوصيات الأفراد الأقليات لما تحتويه من أثر بارز في تحديد هويتها، وسلوك ووحدة أفرادها أكثر من اللغة أو السلالة مثل اليهود السوفيات وقرار الهجرة إلى فلسطين فعلى الرغم من أنهم يتحدثون اللغة ذاتها ويعيشون في مجتمع واحد وهو الماركسي كتنظيم اجتماعي إلا أن أغلبهم ارتبط بالعقيدة الدينية اليهودية وفضل الهجرة والعيش في فلسطين المحتلة.⁽²⁾

ورغم أن هذا المعيار لاق قبولاً واسعاً إلا أنه واجه الكثير من الانتقادات، حيث أن الأساس المعتمد عليه في هذا الاختلاف العرقي والديني واللغوي يعتبر غير كافٍ لاعتبار الجماعة أقلية فإذا حظيت الأقلية بالاحترام والسيادة والمساواة في الحقوق والواجبات مع الغالبية فإن هذه المميزات والخصائص سوف تختفي، وفي نفس الشيء وبالنسبة للعامل الديني ففي أمريكا المعاصرة نجد أن الدين نادراً ما يكون معياراً للأقلية، وذلك بسبب علمانية الدولة ومن أمثلة ذلك مجموعات "الماسونيين" في الغرب فرغم إشتراكهم في

(1) - بومنجل فاتح الدين، مرجع سابق، ص 146 - 147.

(2) - محمد بلبشير، الأقليات سيرة المصطلح ودلالة المفهوم، من موقع: <https://www.taghrib.org/> تاريخ التصفح 23 جويلية 2020.

معتقدات تختلف في الآخرين، إلا أنهم يفتقرون لخصائص موضوعية مميزة تجعلهم أقلية.⁽¹⁾

خامسا: المعيار الذاتي

فقد جاء في بعض التعريفات عبارات "تحركهم ولو ضمينا إرادة الحفاظ على خصوصياتهم" أو عبارة "يظهرون شعور بالتضامن من أجل الحفاظ على هذه الخصوصيات" أو عبارة "ترغب في الحفاظ على هذه الهوية المشتركة" وأيضا " يحركها شعور حقيقي بالاختلاف".

وهو ما يصفه علماء النفس بشعور الأقلية أو وعي الأقلية، فأحيانا العناصر الموضوعية أو الاختلافات الموضوعية السابق ذكرها (العدد، المواطنة، خصوصية الفاعلية تكون ضئيلة بين أعضاء الأقلية وأغلبية سكان الدولة مثل: "الهوتو والتونسي / Burundi / Rwanda"، فالجانب الذاتي هو الذي يجعل هذه الأقلية تعتبر كذلك لأنه هناك شعور أو الوعي بالهوية أو الصحو.⁽²⁾

ويقول في هذا الشأن الدكتور "برهان غليون": "أن كل الأمم مكونة من أقليات أي جماعات متعددة ومتميزة الواحدة عن الأخرى، أكانت هذه الجماعات اجتماعية أم مهنية أم جغرافية أم أقوامية، وهذه الجماعات ليست دائما على المستوى ذاته من القوة أو النفوذ إلى السلطة ولا على المستوى ذاته من التطور الاجتماعي وتتميز الأقلية بوجود شعور تضامني داخلي يوحدتها في مواجهة الأغلبية...".⁽³⁾

والملاحظ أن هذا المعيار قد أسند الأقلية لفكرة متوهمة لا يمكن ملامستها ولا اثباتها فالمشاعر التي تبني هي نفسها التي قد تهدم والتاريخ مليء بالقصص والعبر التاريخية وقصة سيدنا آدم مع ولديه قابيل وهابيل خير مثال على ذلك.⁽⁴⁾

من خلال كل ما تقدم وسبق نجد أنه لا يوجد تحديد تعريف موحد للأقليات فالقانون الدولي يفتقر إلى تعريف واضح ومتفق عليه رغم الجهود المبذولة من طرف كل من

(1) - بن مهني لحسن، مرجع سابق، ص 38-39.

(2) - بومنجل فاتح الدين، مرجع سابق، ص 150-151.

(3) - برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط 1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، أوت 1989م، ص 14-15.

(4) - خلواتي مصعب، مرجع سابق.

الحقوقيين والقانونيين وبشكل عام يمكن أن نجل كل ما تطرقنا إليه لمحاولة الوصول لتعريف يشمل كل ما ذكرناه سابقا وهو أن الأقلية هي: "مجموعة أشخاص وضع عددي أو سياسي غير مهيم في دولة ما تجمع بينهم صفات مشتركة سواء أكانت لغوية أو عرقية أو اجتماعية أو ثقافية... الخ"⁽¹⁾، وموحدة تجعلهم يشعرون بالتفرد ويحتاجون للحماية⁽²⁾.

الفرع الثالث: الأقليات في الفقه الإسلامي

بداية يجب أن نشير إلى أنه يوجد حاليا مصطلح الأقليات المسلمة رغم أنه في الفكر الإسلامي مصطلح الأقلية لا يحمل أي معنى من معاني العنصرية والقهر والاضطهاد لأن الإسلام جاء ليقيضي على مفاهيم التسلط والسيطرة التي سادت المجتمعات القديمة والحديثة وليرعى القلة غير المسلمة من أهل الذمة في البلاد المفتوحة ويحفظ لهم حقوقهم ويصون حرياتهم.

أما مصطلح الأقلية المسلمة فالمقصود به: "كل مجموعة مسلمة تعيش بين مجموعات أخرى لا تدين بالإسلام" تسعى بذلك للحفاظ على خصوصيتها الدينية وفق برنامج سياسي محدد ومثال ذلك الأقلية المسلمة في فرنسا، فهي تتكون من أصول مختلفة عربية، تركية، هندية، أفغانستانية، وحتى الفرنسيين مهتدون لكن جميعهم يشكلون نسقا واحدا على تباين لغاتهم وعاداتهم وأعرافهم يجمع بينهم في مجتمع مسلم صغير يسمى "الأقلية المسلمة"⁽³⁾.

و بالحديث عن الإسلام والمسلمين نجد أن الدول الإسلامية لم تنسى أن تشير إلى الحقوق الأساسية للإنسان والأفراد والحريات العامة، وذلك من خلال العديد من المؤتمرات والمواثيق نذكر بينها ما يسمى بإعلان القاهرة، والذي كان في 5 آب 1990م، وهو عبارة عن المؤتمر التاسع لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي (OCI) والتي تضم 5 دول وأكد في دباخته على الدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية، وأن تلك الحقوق والحريات

(1) - نائل جرجس، حقوق الأقليات في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. مجلة صور، تاريخ 30 تشرين، www.suwar-magazine.org

تاريخ التصفح 2020/08/13.

(2) - خلواتي، مرجع سابق.

(3) - عبد الصمد محمد إبراهيم، تحاكم الأقليات المسلمة أمام القضاء الأجنبي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية، بدمياط، 2018- ص

العامة الأساسية هي بالفعل جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي فجميع البشر متساوين من جهة كرامتهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الأساسية دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعية أو أي اعتبار آخر .

كما أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان عن مجلس جامعة الدول العربية قد ذكره في الأخير في مادته 37 وذلك في 15 أيلول 1994م أنه: "للأقليات الحق في الإستفادة من ثقافتها والجهز بدينها عبر العبادة وإقامة الشعائر"⁽¹⁾، وهو ما تنص عليه أيضا المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة حيث ورد فيها «أنه للأقليات الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة بدينهم أو ممارسته».⁽²⁾

ورغم أن الإسلام ضمن كل حقوق الفرد المسلم وغير المسلم إلى ان التصرفات الناتجة من الدول غير المسلمة تجاه المسلمين سواء على أراضيها أو في أراضيهم المحتلة هي انتهاكات صارخة لما جاءت به كل المواثيق الدولية لحماية الأفراد وسلامتهم فقد أعلن مثلا المستشرق الصهيوني "برنارد لويس Bernard Lewis" في إطار إعاقه تقدم الأمة الإسلامية ووحدتها مخططا عنصريا استعماريا يهدف إلى تفتيت الأمة وذلك باستخدام الأقليات والذي نشر في مجلة وزارة الدفاع الأمريكي بنتاجون executive intelligence research project وفيه يدعو إلى إضافة أكثر من ثلاثين كيانا انفصاليا على أساس ديني ومذهبي وعرقي إثني يضاف إلى التجزئة التي أحدثتها اتفاقية (سيكس بيكو) سنة 1916م فقال هذا المستشرق "إن الصورة الجغرافية الحالية للمنطقة لا تعكس حقيقة الصراع فما هو على سطح يتناقض مع ماهو في العمق على السطح كيانات سياسية لدول مستقلة ولكن في العمق هناك أقليات لا تعتبر نفسها ممثلة في هذه الدول، بل لا تعتبر ان هذه الدول تعتبر عن الحد الأدنى من تطلعاتها الخاصة"⁽³⁾.

وبالرجوع للتاريخ فهو يذكر لنا كيف سعى الغرب إلى تفتيت العالم الإسلامي، ومنه قضية مسلمو اليونان، فاليونان حكمت من قبل الأتراك لعقود وعدة قرون وكانت تحوي

⁽¹⁾ جوزاف ياكوب، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول. الطبعة 1، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، 2014، ص 165-166.

⁽²⁾ Joseph Yacoub, promouvoir une nouvelle légalité, le monde diplomatique, Avril, 1993.

⁽³⁾ -محمد عمارة، الإسلام والأقليات الماضي الحاضر المستقبل. ط 1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 34 - 35.

المسلمين الدين هاجروا إليها من الأتراك والبلغار والألبان، إلا أنه وبمساعداً صليبية تم استقلال اليونان ضمن "معاهدة لوزان" وقامت اليونان بطرد المسلمين الألبان والمقدونين وتعرض المسلمون الباقون لأشد أنواع الاضطهاد.

وبعد مرور زمن طويل تحاول اليونان لليوم طرد مسلمي اليونان ولا تعتبرهم مواطنين يونانيين بل هم رعايا وأجانب في نظرها، كل هذا أمام أعين الأمم المتحدة ورغم رفع النداءات والمذكرات بحق الشأن اليوناني إلى أنها لم ترد.⁽¹⁾

فالمطلوب هو استخدام الأقليات لتفتيت العالم الإسلامي إلى كيانات ضعيفة لضمان الأمن والتفوق الغربي الصهيوني، والامبريالي الغربي الكبير بمعناه الواسع ونجد "شاريت" كتب في مذكراته في المقاصد وراء اللعب بأوراق الأقليات في البلاد الإسلامية فيقول:

«أولاً: تثبيت وتقوية الميول الانعزالية للأقليات في العالم العربي، وثانياً: إذا كان لنا في مشاعر الأقليات المسيحية في المنطقة وتوجيهها نحو المطالبة بالاستقلال والتحرر من الاضطهاد الإسلامي... فمجرد تحريك الأقليات هو عمل ايجابي لما قد ينتج عنه من آثار تدميرية على المجتمع المستقر».⁽²⁾

إذن ما يلاحظ من خلال ما سبق ذكره أن فكرة الأقليات لم ترد في الإسلام أصلاً سواء كدين من الكتاب والسنة أو كمعاملة في زمن الدولة الإسلامية بل بالعكس حرص الدين الإسلامي ومكلفون بالسهر على تطبيقه بنشر العدل والمساواة والحفاظ على كرامة الإنسان وعزته، غير أن هذه العقيدة قوبلت بالكيد من طرف المجتمع الغربي ككل وحاولوا بكل طرق تقسيم وإضعاف الدولة الإسلامية وإلى اليوم هم يحاولون ذلك في بعض إن لم نقل كل الدول التي تتبنى الدين الإسلامي كدين دولة لها، ولم يجدوا أحسن من زرع الفتنة بين الشعب الواحد، ذلك بادخال المصطلح الأقلية على بعض الشعوب ودعوتهم للمطالبة بحقوقهم وحررياتهم المسلوبة، وبناء كيان سياسي خاص بهم وفق عددهم وخضوعهم

(1) - محمد عبد الله السمان، محنة الأقليات المسلمة في العالم. الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية، الأزهر الشريف، 10 يونيو

2012، ص 187 - 188 - 189.

(2) - محمد عمارة، مرجع سابق، ص 35.

للسلطة ولغتهم وعرقهم ونسبهم والتمتع بالمواطنة الخاصة بهم بعيدا عن الأغلبية المختلفة عنهم .

المطلب الثاني: الأقليات والمفاهيم المشابهة لها

إن ظاهرة الأقليات صاحبها على طول الطريق مفاهيم قريبا ما تكون مشابهة لها وهي دوما لسيقة بها لدرجة أن بعض الدارسين لا يستطيعون التفرقة بين الأقلية كمصطلح وبعض المفاهيم المشابهة لها، بل ويربطونها إرتباطا وثيقا بالأقلية فلا يذكرون الأقلية إلا وذكر تلك المفاهيم، ورغبة منا في الإلمام بموضوع الأقليات وحمايتها كان لزاما علينا أول ببدأ أن نتعرض للمفاهيم المشابهة للأقليات حتى تتبلور لنا فكرة واضحة عن الأقليات، ثم نذهب من خلال المطلب الثالث للحديث عن أهم عنصر في دراستنا وهو التدخل الإنساني لحماية الأقليات في إطار القانون الدولي ومدى شرعيته ومشروعيته، والبداية ستكون مع:

الفرع الأول: مفهوم الإثنية والعرقية

شاع مصطلح الإثنية في الدراسات السياسية منذ بداية القرن العشرين كرد فعل على التغييرات التي شهدتها العالم نتيجة الحروب وتفكك الدول والامبراطوريات، وما نتج عنه من تغييرات في الحدود الجغرافية للدول وظهور دول جديدة¹، والأصل اللغوي لكلمة إثنية هو "Ethnicity" كما يطلق عليها بالانجليزية ويرجع الأصل إلى الكلمة اليونانية "Ethno" وهي تعني شعب أو أمة أو جنس، واستخدمت الكلمة في اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الأفراد المهمشين والمكروهين، وترجم هذا المصطلح للعديد من اللغات الأوروبية مثل:

الفرنسية: Ethnique

الإسبانية: Ethnia

الإيطالية: Ethnico

الألمانية: Ethnish

¹ ين ميني لحسن، مرجع سابق، ص55.

ف نجد القاموس الفرنسي يعرف الأقلية الإثنية على أنها: «مجموعة من الأشخاص المرتبطين بتراث اجتماعي وثقافي مشترك في اللغة والتقاليد والدين»¹، أما في اللغة العربية فنجد العديد من الباحثين استخدم مصطلح الإثنية كمرادف للعرقية التي تركز على صلات الدم والسلالة والعرق، ومع تطور علم الوراثة والبحوث الأثنوغرافية أصبح العرق مصطلح بيولوجي والإثنية أشمل من العرق.²

إن العرق مسألة وراثية بيولوجية لا دخل للأفراد فيها وإنما تنشأ بينهم نتيجة ميلهم للتزاوج من نفس الأفراد المجموعة التي ينتمون إليها، إلا أنه ومع التطور التكنولوجي الحاصل ومعه الإعلامي التواصلي فإنه صرنا نشهد زيجات من مجموعة مختلفة.

وتعرف الأقلية الإثنية على أنها: "مجموعة أفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة متجذرة في الوجدان التاريخي، ولهم أصل عرقي واحد ويتمتعون بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين واللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن"⁽³⁾.

ويعتبر الكثير من الباحثين أن مفهوم الهوية مرتبط أكثر بالإثنية من حيث المفهوم فهو: "مجموعة من الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره لذلك يرون هؤلاء الباحثين أنه لا يمكن فصل الهوية عن الإثنية لأنها تعبر عن السمات التي تميز الجماعة الإثنية عن الجماعات الأخرى"⁽⁴⁾.

وإذا نظرنا إلى لفظ عرق في "معجم الوسيط" نجد أنه ينطوي على دلالة فيزيقية حيث يعني أصل الشيء ويقال أعرق فلان في الكرم بمعنى كان له أصل فيه ويقال عارقه أي فأخره بأصله كما يقال أعرق الشجر أي إمتدت عروقه في الأرض، وفي الحديث النبوي الشريف "تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس" رواه ابن ماجة.

وهو ما يعكس أن مصطلح العرق ينحدر للقراي بين مجموعة من الأجيال المتعاقبة وهو ما ينطبق على الجماعة العرقية الزنجية بالولايات المتحدة الأمريكية فهي جماعات

¹ Dictionnaire français, Group ethnique, Site : www.lintemaute.fr/dictionnaire/fr/définition/groupe-ethnique.

² منار ممدوح، التعددية الاثنية. الموسوعة السياسية، عن موقع: www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020-09-29.

⁽³⁾ - بشير شايب، مفهوم الأقلية والاثنية. جانفي 2016 عن موقع تاريخ التصفح www.researchgate.net 2020/10/01

⁽⁴⁾ - منار ممدوح ، مرجع سابق.

تمتازة عن غيرها من الجماعات الأخرى الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية في بعض السمات مع الاعتقاد في إنحدارهم من أصل واحد، ومع ذلك فهي جماعات متشربة للثقافة الأمريكية وتدين بالولاء والانتماء للمجتمع الأمريكي.⁽¹⁾

ويعرف "شارمر هورم Shermer Horm" الإثنية فيقول :

"بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر، لهم سلف مشترك "سلالة واحدة" وتاريخ وذكريات مشتركة تتركز على واحد أو أكثر من العناصر الرمزية للثقافة element symbolic، مما يجعلهم يشعرون بالأهلية ومن هذه العناصر القرابة والجوار أو التماس الفيزيقي physical contiguity، واللغة أو اللهجات المختلفة والقبيلة والانتماء القبلي والديني، أو أي تركيب من هذه العناصر"⁽²⁾، ويمكن التفريق بين عدة مصطلحات متعلقة بالإثنية في حد ذاتها وهي:

العرق: مجموعة خصائص فيزيولوجية تميز مجموعة ما عن مجموعات أخرى.

الأمة: وحدة سياسية واجتماعية وتاريخية.

الإثنية: مجموعة خصائص دينية ولغوية وثقافية التي تتميز بها مجموعة بشرية عن أخرى.⁽³⁾

الفرع الثاني: مفهوم القومية

في تساؤله عن ماهية الأقلية القومية يقول "جان يانغومال": «من هم الناس؟ وما هي الأقلية؟ كيف ترسم الحدود التي تفصل بينهما؟، فإذا كان لشعب ما الحق في تقرير المصير، باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها فعلى الدولة ان تضمن للأقليات الحقوق المعترف بها لهم»⁴، حيث نجد أن المجتمعات الغربية الحديثة صارت تأخذ بمصطلح القومية على أنها مضاد للإثنية وذلك راجع لتكون هذه المجتمعات من المهاجرين ورعايا الاستعمار الذين شكلوا تحدي التجانس الاجتماعي، على اعتبار أن أبناء الإثنيات مختلفون ثقافيا ودينيا

(1) - محمود عبد الوهاب عبد الوالي، إشكالية مفهوم الجماعة الإثنية. قراءات إفريقية 2018/04/18 عن موقع:

www.quraatafric.com تاريخ التصفح 2020/09/29.

(2) - منار ممدوح، مرجع سابق.

(3) - بشير شايب، مرجع سابق.

⁴ Jean Yangomale, Qu'est ce que'une minorité nationale, le monde diplomatique, janvier 1992, P15.

وعرقيا عن الدولة القومية، إلا أنهم بسبب الهجرة أو الاحتلال أصبحوا رعايا لهذه الدولة القومية وبالتالي أصبح مصطلح الإثنية يشير إلى أن اللغة المشتركة والدين والاقامة في بقعة جغرافية نفسها يخلق روابط واحدة بين البشر تدفعهم لتكريس الاختلافات عن الشعوب الأخرى بغية تأسيس هوية منفصلة.⁽¹⁾

وهناك من يقول بأن مصطلح القومية Nationalism هو تعبير عن تطور تأسيس دولة مستقلة كما أشار إليه قاموس "اكسفورد" الانجليزي فيعرف القومية بأنها: "الإرادة والرغبة لجماعة بشرية معينة تشترك في العنصر والثقافة واللغة ..الخ في تأسيس دولة مستقلة"، ويتضح من هذا أن القومية لم تعد تشمل فقط مجموعات بشرية ذات أصول مشتركة بل بالعكس تطور الأمر إلى أن أصبحت تعبر عن جماعات بشرية تقطن معا في بلد واحد وهو ما سبب التداخل بين مفهوم الأمة Nation والشعب pepole بمفهومها السياسي مع مفهوم القومية⁽²⁾، وكلمة قومية مستقلة من الكلمة اللاتينية "Nascor" بمعنى "أنا مولود" والقومية مرتبطة بعنصرين وهما الإنتماء والوطنية التي تحصر الإنتماء ضمن حدود دولة واحدة.⁽³⁾

وهناك عدة تعريفات ونظريات لمفهوم القومية وهي:

أ. القومية على أساس وحدة اللغة: وتعرف أيضا بالنظرية الألمانية ويستند أصحاب هذا الفكر إلى الوحدة اللغوية مثل الوحدة الألمانية والايطالية واستقلال بولونيا، وفي المقابل قامت اللغة بدور أساسي بانحيار الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية فانفصلت عن الأولى كل الشعوب التي لا تتكلم اللغة التركية، وعن الثانية كل الشعوب التي لا تتكلم الألمانية.⁽⁴⁾

ولم تسفر هزيمة النظام النازي عقب الحرب العالمية الثانية عن إنهاء القومية الإثنية بل بالعكس مهدت الطريق نحو تحول آخر في مسار القومية الإثنية فطردوا الألمان من الدول غير الألمانية التي لا يتكلمون لغتها فيما عرف بأكبر حركة تهجير قسري على امتداد

(1) - رشا ابراهيم، معظلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي المفهوم وأبعاد المشكلة، مركز التنوع لفقه النزاعات، قطر، الدوحة، ص .

(2) - منار ممدوح، مرجع سابق .

(3) - بن مهني لحسن، مرجع سابق..

(4) - تعريف أولي بمفهوم الأمة والقومية، المجد، 2017/02/28 من موقع: www.almajd.net تاريخ النصف 2020/07/11.

التاريخ الأوروبي حيث تم طرد 7 ملايين ألماني من يوغسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا بالإضافة إلى نزوح أكثر من 5 ملايين ألماني من شرق أوروبا وغربها هربا من الجيش الأحمر فضلا عن طرد ملايين اللاجئين من غير الألمان.⁽¹⁾

ب. القومية على أساس وحدة الإرادة (العيش المشترك): وأول من دعا إليها "إرنست رينان" في محاضراته الشهيرة في السوربون عام 1882م بعنوان ماهية الأمة .

ج. القومية على أساس وحدة الحياة الاقتصادية: وهي توجه ماركسي محض حيث ترى النظرية الماركسية أن المصالح الاقتصادية والتماسك الاقتصادي يكون أقوى الأسس في وحدة الأمة⁽²⁾.

وهو ما يؤكد أن النظرية الغربية في القومية كانت تريد أن تحمل معها ثلاث أشياء:
أولا: طابع الاستعلاء .

ثانيا: طابع الانعزال الكامل خاصة تاريخيا.

ثالثا: خلق وجود معاصر عن بقية القوميات مختلف في تفسيراته وقيمه وطابعه.⁽³⁾

إذن بعد عرضنا هذا يتضح لنا تشابك وتداخل في بعض المفاهيم بمفهوم الأقلية وركزنا في دراستنا هذه على كل من مفهوم الأقلية الإثنية العرقية القومية .

المطلب الثالث: التدخل لحماية الأقليات في القانون الدولي

سنحاول في هذا المطلب التطرق لموضوع التدخل الإنساني لحماية الأقليات في النصوص والقوانين الدولية، وذلك في عصبة الأمم وصولا إلى التدخل لحماية الأقليات في ميثاق الأمم المتحدة والتي تتحدث عن حقوق الإنسان بصفة عامة وحماية الأقليات باعتباره جزء من المواضيع المتعلقة بذلك.

الفرع الأول: حماية الأقليات في ظل عصبة الأمم:

إن التدخل لحماية الأقليات يتطلب شروط لا بد من توافرها في التدخل الإنساني ألا وهي:

(1) - رشا ابراهيم، مرجع سابق، ص 10.

(2) - تعريف اولي بمفهوم الأمة والقومية، مرجع سابق.

(3) - انور الجندي، سقوط مفهوم القومية الوافد، القاهرة ، دار الانصار ، 05 أكتوبر 2009، ص 07.

- اعتداء دولة ضد دولة أخرى.
 - استعمال الدولة لوسائل الاكراه القسري أو التهديد بها ضد المواطنين.
 - انتهاك الدولة الحقوق الإنسانية للأقليات والقيام بأعمال إبادة والعنف وهذا التدخل يتم في إطار جماعي وتحت رعاية أممية.⁽¹⁾
- وفي هذا الإطار ظهرت العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت من أجل حماية حقوق الأقليات، ومن بينها معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى بعد ظهور دول تضم أقليات من جنسيات مختلفة، وظهرت تجمعات سكانية جديدة ودويلات وإمارات كدولة النمسا المنفصلة عن المجر وبولندا ويوغسلافيا، أيضا معاهدة لأجل حماية الأغلبية الدينية (يهودية ومسيحية) في الدولة العثمانية وبين النمسا والدولة العثمانية سنة 1615م، معاهدة لإنهاء حرب الثلاثين بين الكاتوليك والبروستانت لحماية حق العبادة للأقلية البروستانتية في 15 ماي 1647 معاهدة لندن لاستقلال اليونان 1830م، معاهدة باريس (فرنسا-تركيا) 30 مارس 1856 لحماية الأقلية المسيحية.⁽²⁾
- واعتبرت معاهدة "فرساي" من خلال المادتين 86 و93 ولادة حقيقة لنظام حماية الأقليات، كما نجد إنتهاكات أو تهديد للإلتزامات والإعلانات الموجودة في إتفاقيات الأقليات، فكما يحق للمجلس العصبة الإقرار بالتدابير والتوصيات اللازمة يتلقى أيضا الشكاوى من أفراد الأقليات، ولذلك تم تأسيس لجنة تتولى في مهامها النظر إلى ما يتقدم به من شكاوى من الأقليات وسميت بذلك لجنة الأقليات، وجعل حماية الأقليات شرط للقبول في العصبة⁽³⁾، كما أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم سنة 1933م قرار تلزم فيه الدول غير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها لأقليات الخاضعة لسيادتها.

⁽¹⁾ - ميزان راضية، التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر. مجلة العلوم الإنسانية، عدد 48، المجلد 1، كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ديسمبر 2017، ص 182.

⁽²⁾ - نذير بو معالي، حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام. رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر، 2008 ص 233.

⁽³⁾ - خلواتي مصعب، الحماية القانونية للأقليات في القانون الدولي. مركز جيل البحث العلمي، 2018/06/21، عن موقع: <https://jilrc.com>، تاريخ التصفح: 2021/06/05.

لقد كانت المعاهدات التي أبرمت في عهد عصبة الأمم غالبها تهدف إلى وضع الحرب خارج القانون مثل ما هو الحال في مؤتمر باريس 27 أوت 1928م والذي فشلت فيه، كما كانت تهدف إلى حماية الحقوق الأساسية للأقليات مثل حق الحياة، وحرية العقيدة والفكر وممارسة الشعائر الدينية والمذهبية والحق في استعمال اللغة التي تعبر عنها، وأيضا التمتع في اكتساب الجنسية التي تظهر الهوية الخاصة للأقليات، وبالتالي الحق في المواطنة وتحقيق المساواة وعدم التمييز بينهم وبين الأغلبية في جميع الحقوق منها السياسية والمدنية والإجتماعية وحتى الثقافية والاقتصادية، وكذلك التمتع بحق تقلد الوظائف الهامة والسامية في المجتمع والمساواة أمام القانون وأمام القضاء والحد من جميع أشكال التمييز العنصري⁽¹⁾.

والناظر لحماية الأقليات في ظل عصبة الأمم يجد أنها حكر على بعض الأقليات دون الأخرى والعمل بهذا المبدأ مرتبط بإرادة الدول الأوروبية التي هي أطراف أساسية في الاتفاقية، وبالتالي كانت منبر جديد لأهداف خفية لدول الاستعمارية التي تعتمد بالدرجة الأولى على مصالحها الشخصية، ورغم ذلك فإن هذا المبدأ إكتسب الغطاء القانوني الحقيقي لحقوق الإنسان وكرس المبادئ العامة له⁽²⁾.

وللإشارة أنه توجد طائفتان من الأفراد الذين جاء التدخل لأجل حمايتهم:

- 1- مواطنو الدولة المتدخلة والمقيمون على إقليم الدولة المتدخل ضدها.
- 2- رعايا الدولة المتدخلة ضدها.⁽³⁾

كما لا يتضمن أي آلية لحماية الأقليات بل جاءت الحماية عن طريق المعاهدات المنعقدة بين 1919م و 1923م ولأنّ الإلتزامات الناشئة عن هذه النصوص ذات طابع دولي كان دور العصبة الضامن لتنفيذها، حيث إختص مجلس العصبة في النظر في أي إلتماس أو عريضة تتقدم بها الأقليات سواء كأشخاص أو كمنظمات تنوهم عن أي مخافة لهذه

(1) - نذير بومعالي، مرجع سابق ص 234.

(2) - راضية مزبان، مرجع سابق ص 183.

(3) - بومعالي نذير، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام. العدد 5، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمة التعليمية، 30 جوان 2009، ص47، عن موقع: <https://www.asjp.cerist.dz> تاريخ التصفح: 2018/09/03.

النصوص الدولية، ويعاب عليه أنه كان تمييزيا فلم تحاسب جميع الدول، بالإضافة إلى أنه لا يحمي الإنسان لكونه إنسانا وإنما يحميه بالنظر إلى إنتمائه العرقي أو الديني أو اللغوي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التدخل لحماية الأقليات في ظل ميثاق الأمم المتحدة:

بعد الحرب العالمية الثانية كانت المسألة الشائكة دوليا هي مسألة السلام العالمي، فجاءت مواد الميثاق خالية من التعبير عن حقوق الأقليات بل إقتصرت في شكل حقوق الإنسان بصفة عامة، فنجد في الديباجة: "إيمان هذه الشعوب بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبها للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"، كما تشير المادة (55) منه إلى رغبة الأمم المتحدة في تأمين ظروف الإستقرار، والرفاهية الضرورية لخلق علاقات ودية وسلمية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين الشعوب وحققها في تقرير مصيرها، والمادة (76) تقول أنه من أهداف نظام الوصاية التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.⁽²⁾

ودائما على مستوى الأمم المتحدة، جاءت المادة 1-3 والتي تنص بأن أحد أهم مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك انطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

وفي عام 1948 اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعد من أهم المراجع والوثائق الدولية لحقوق الإنسان، ومع أن الجمعية العامة لم تتمكن من الإتفاق على أي صياغة في الإعلان بشأن حقوق الأقليات في حد ذاتها، فإنها أشارت الى أن الأمم المتحدة "لا يمكنها أن تبقى غير مبالية بمصير الأقليات".

(1) بودور مبروك، محاضرات في حقوق الإنسان والحريات العامة السنة الثانية ماستر دولة ومؤسسات، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2017، ص 39، عن موقع: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1462> تاريخ الاطلاع: 2021/06/24

(2) الطاهر بن أحمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010، ص 217.

وأضافت "من الصعب إقرار حل موحد لهذه المشكلة المعقدة والدقيقة (مشكلة الأقليات) التي تتسم بجوانب خاصة في كل دولة تنشأ فيها"⁽¹⁾.

وبقيت الأمم المتحدة تعمل على بذل المزيد من الجهود من خلال الإعلانات والإتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية سنة 23 مارس 1976م، والتي تتعهد الدول المصادقة عليها بحماية شعبيها من المعاملة القاسية أو غير الإنسانية، وذلك من منطلق حقوق الإنسان في الحياة والحرية والأمن وتعتبر الوثيقة الوحيدة عن المنظمة العالمية التي ذكرت الأقليات⁽²⁾ بصفة صريحة في المادة (27) "لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم أو المجاهرة بدينهم وإقامة الشعائر الدينية أو استخدام لغتهم بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم"⁽³⁾.

ومن بين الجهود الأممية أيضا إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية وقد جاء فيه جملة من الحقوق منها:

- المحافظة على وجود الأقليات وهويتهم القومية والعرقية وغيرها من إختصاص الدول.
- يتعين على الدول إعتداد التدابير التشريعية وغيرها لتحقيق الغايات المرجوة.
- يحق للأشخاص المنتمين للأقليات إنشاء جمعياتهم الخاصة.
- ينبغي على الدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين للأقليات من أجل تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل.

وتعرضت هذه المواد إلى إلتزامات من مسؤولية الأقلية وهي عدم المساس بحقوق الدولة من حيث السيادة وسلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي للدولة والعمل بشيء ينافي مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها السامية، وبالتالي فهذا الاعلان تضم مجموعة من الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الأقلية وأيضا الدولة، غير أنه غير ملزم ولا يذكر كيفية تنفيذه.

(1) - المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها دليل للمدافعين عنها الأمم المتحدة. جنيف ونيويورك 2012، ص 4. <https://www.ohchr.org> تاريخ التصفح: 2019/02/17.

(2) - طاهر بن احمد، مرجع سابق ص 219.

(3) - راضية مزيان، مرجع سابق ص 183.

وبالإضافة لهته الاعلانات كانت هناك إتفاقيات خاصة تقرر بحماية الأقليات منها:

- الاتفاقية الخاصة بمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفعل العنصري والمعاقبة عليها.
- فبالنسبة للإتفاقية الأولى فهي تؤكد وترسخ لسعي الأمم المتحدة إلى تحقيق مقاصد وأهداف كانت قد أوردتها في المادة الثانية في الميثاق:
- فض المنازعات الدولية بطرق سلمية.
- إمتناع الأعضاء من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.
- تقديم العون للأمم المتحدة في الأعمال التي تقوم بها والامتناع عن تقديم أي مساعدة لدولة اتخذت المنظمة إجراءات ضدها.
- العمل على جعل الدول الأعضاء تسير على المبادئ هذه الأخيرة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة إلا ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.
- كما يعد منع الإبادة الجماعية من أهم الإلتزامات العامة التي تقع على عاتق الدولة من أجل إحترام حقوق الأقليات، فحسب الخبير الأممي المستقل المعني بإحترام حقوق الأقليات فإنه يذكر أربعة إلتزامات وهي:
- حماية وجود الأقليات، وسلامتهم بما في ذلك منع الإبادة.
- حماية وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية.
- ضمان فعالية عدم التمييز والمساواة.
- ضمان مشاركة أفراد الأقليات الفعالة في الحياة العامة.⁽¹⁾
- ونذكر أيضا من جملة الإتفاقيات الخاصة أيضا:
- المادة ثلاثون من إتفاقية حقوق الطفل 1989.
- إنشاء اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات كجهاز فرعي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعية ولجنة حقوق الإنسان 1946.
- لجنة القضاء على التمييز العنصري.

⁽¹⁾ - ميرفت ر شماوي، حقوق الأقليات في القانون الدولي. ترجمة: فابيولا دينا، منظمة العفو الدولية، عن موقع:

<http://www.amnestymena.org> تاريخ التصفح: 2019/03/12.

- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر.⁽¹⁾

من خلال كل ما سبق نشير إلى إن عملية التدخل لحماية الأقليات قد مرت بعد إهراسات دولية، وأن الأمم المتحدة تعمل جاهدة من أجل ضبط وتقنين هذه العمليات في إطار أممي قانوني بعيدا عن أطماع الدول الكبرى، إلا أن هذا لا ينفي وجود إنتهاكات دولية من خلال تدخل الدول الكبرى في إطار حماية الأقليات بموجب قوتها ونفوذها ضاربة بعرض الحائط القرارات الأممية أو أنها أحيانا تحاول تقنين إرادتها ومصالحها وتفسيرها حسب مواد القانون الدولي وفي الإطار الذي يناسبها.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية

في هذا المبحث سوف نتطرق لمفاهيم ومصطلحات جديدة تخدم بحثنا هذا وتزيد من فهمنا حول الإشكالية المطروحة للبحث، حيث سنتناول الحديث عن الاستراتيجية الأمريكية من حيث المفهوم وأهم الأطر النظرية التي فسرت هذه الاستراتيجية، وكذلك أهداف هذه الاستراتيجية ووسائلها، وقبل ذلك كان لزاما علينا ان نعرج أولا على مفهوم الاستراتيجية ككل ماذا نقصد بكلمة استراتيجية وما هو تاريخ ظهور هذا المصطلح هل هو قديم قدم العلوم الإنسانية والاجتماعية أم هو مصطلح حديث ظهر مع التطور الحاصل في المفاهيم والمقاربات النظرية لذلك قسمنا هذا المبحث على النحو التالي :

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية.

المطلب الثاني: ماهية الاستراتيجية الأمريكية.

الفرع الأول: تعريف الاستراتيجية الأمريكية.

الفرع الثاني: أهداف الاستراتيجية الأمريكية ووسائلها.

أولا: على المستوى السياسي والايديولوجي.

ثانيا: على المستوى الأمني.

ثالثا: على المستوى الاقتصادي.

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية.

(1) - راضية مزيان، مرجع سابق ص 184.

الفرع الأول: النظرية الواقعية.

الفرع الثاني: النظرية البنائية.

الفرع الثالث: النظرية الليبرالية.

وبداية هذه الدراسة ستكون مع :

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية

ترجع كلمة استراتيجية من حيث التاريخ إلى ما قبل الميلاد، حيث نجد أن إستعمالها الأول كان على المستوى الحربي ومن بينهم القادة العسكريون البابليون والإغريق الذين استخدموا الاستراتيجية كأداة لدراسة كيفية الإنتصار في الحرب على الأعداء⁽¹⁾.

والمتفق عليه أن الاستراتيجية هي عمل نبيل يمارس من طرف النخبة والذين يتميزون بذلك القدر العال من المسؤولية العلمية والمعرفية. ولقد تطورت الاستراتيجية من مادة أكاديمية في المدارس والمؤسسات العسكرية، إلى أن أصبحت علم بحد ذاته تشمل العديد من المجالات الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الفردية.⁽²⁾

وهذا الإستعمال الواسع لكلمة استراتيجية في العديد من مجالات الحياة أدى إلى اختلاف بين الباحثين والمختصين في إعطاء مفهوم محدد وتعريف لكلمة استراتيجية. ويعد مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم الواردة في كل اللغات الأوروبية أو اللاتينية فنجد في اللغة الألمانية Strategie وفي الروسية Strategija والهنغارية Strategi، ومصطلح الاستراتيجية مقسم إلى جزئين:

"Stratos و Agein" ويعني بها الجيش الذي ندفع به إلى الأمام⁽³⁾

ولتعبير كلمة الاستراتيجية Strategy مشتقات العديد فمثلا Stratego تعني فن القيادة وأيضا Stratagem ونقصد به الخدعة الحربية التي تستعمل في مجابهة العدو، وفي إطار الحرب دائما ألف القائد الروماني (سيكستون اليونيس فرو نيتسنوس) كتابه عام

(1) - عبد الفتاح حسام زعلان، محاضرات في الإدارة الاستراتيجية. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارية والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017-2018، ص1.

(2) - صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية، ص3.

(3) - مرجع نفسه، ص 9.

100م باسم "Strategematon" تطرق فيه إلى جميع عمليات الخداع العسكرية الناجحة للقادة السابقون.⁽¹⁾

وهناك أيضا كلمة Strategos والتي نقصد بها الجنرال.

وأيضاً مشتق Strategilos و Strategila التي تعني وظائف وأعمال الجنرال.⁽²⁾

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقاً نجد أن كلمة استراتيجية في أصلها نقصد بها فن القيادة والتي كانت مرتبطة في القديم بالجانب العسكري.

والاستراتيجية كغيرها من المفردات المستعملة في العلوم الإنسانية (دون الحديث على أنه هناك من يعتبرها علم قائم بذاته وليست مفردة من المفردات أو مصطلح أكاديمي من مصطلحات العلوم الإنسانية وذلك نظراً للتطور والإستعمال الذي تشهده هذه الكلمة).

تطورت مع تطور الزمن وإختلف مجال إستعمالها مما أدى إلى صعوبة في تحديد تعريف شامل لكلمة استراتيجية.

وهذا ما يجعلنا نقدم في بحثنا مجموعة من أشهر الكتب والمؤلفين الذين كتبوا في مجال الاستراتيجية، فنجد مثلاً:

- "كلاوتر" عرف الاستراتيجية بأنها: ((فن إستخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب)).

- وعرفها "مولتكه" بأنها: ((إجراء الملائمة لعملية الوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب)).⁽³⁾

- وعرفها "ليدل هارت" بأنها: ((فن توزيع وإستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة)).⁽⁴⁾

بعد أن كانت الاستراتيجية في تعريفات سابقة حكراً على ميدان القتال بوسائلها وأهدافها أخذ المفهوم في التطور مع تطور أنظمة السلام وإدارة الحروب وانتقل مفهوم

(1) - عبد القادر محمد فهي، المدخل في دراسة الاستراتيجية. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص11.

(2) - صلاح نيوف، مرجع سابق، ص 9.

(3) - مفهوم الاستراتيجية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: www.wikipedia.com. اطلع عليه يوم 20/01/2019.

(4) - ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم. ترجمة: الهيثم الايوني، ط 4، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، عام 2000م، ص278.

الاستراتيجية جزئياً من ميدان الحرب إلى ميدان السياسة، وهذا ما نجده في تعريف "ليدل هارت" فقد أعطى علاقة بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية في إطار فني⁽¹⁾، لكنه بقي حبيس الإطار العسكري ومرتبطة بالمعارك والحروب ما يعطينا انطباع على أن الحرب هي الأسلوب الوحيد لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

ويعتبر الجنرال "أندريه بوفر" وهو من أبرز من عرف الاستراتيجية تعريفاً يقترب به إلى معناها الحقيقي حيث قال:

«الاستراتيجية فن إستخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة» فهو هنا أعطى مفهوم أوسع للاستراتيجية من خلال عدم تحديد القوة فيمكن أن تكون قوة سياسية، عسكرية، اقتصادية، وغيرها من القدرات التي تكون بحوزة الدولة وتحت سيطرتها⁽²⁾.

إضافة إلى "بوفر" يعد الاستراتيجي الصيني "Sun Tzu" في كتابه فن الحرب " Art Of War" واحداً من أهم وأقدم الاستراتيجيين في العالم وكتابه مازال يستخدم إلى يومنا هذا.

حيث كتب مجموعة من المبادئ العسكرية الصينية قبل 2300 عام وهذه المبادئ هي لضمان النصر العسكري بأقل التكاليف وأسرع الطرق، بحيث "فن الحرب" لا يركز على النصر فحسب بل أيضاً على تجنب الهزيمة وتقليل وتفادي الخسائر بأكبر قدر ممكن، كما يشرح كيف يمكن تحقيق النصر مع تجنب القتال إن كان ممكناً⁽³⁾. ومع التطور الزمني والتاريخي زاد تطور كلمة استراتيجية فنجد في الموسوعة البريطانية تعريف الاستراتيجية أو الاستراتيجية الشاملة كما يقول ليدل هارت: "فن إستخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام".

أما الموسوعة الأمريكية فتعرف الاستراتيجية على أنها " فن وعلم يدور حول إستخدام القوة الشاملة بظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة".

مانجده هنا أنه أصبح هناك بعد فني علمي شمولي لكلمة الاستراتيجية، عكس ما كنت عليه في بداية تاريخ إستعمالها.

(1) - سامر مؤيد عبد اللطيف، خضير ياسين خضير، الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي. كلية القانون، جامعة كربلاء، ص 118.

(2) - عبد القادر محمد فهد، مرجع سابق، ص 15.

(3) - سون اتزو، فن الحرب. تقديم: أحمد ناصيف، ط 1، دار الكتاب العربي، 2010، ص 10.

ومما تقدم حول مختلف التعاريف المقدمة خلال حقبات زمنية متعددة حول مصطلح الاستراتيجية يمكن إجمالاً الخروج بتعريف لكلمة الاستراتيجية على أنها: " فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف".⁽¹⁾

المطلب الثاني: ماهية الاستراتيجية الأمريكية

بسبب الإنفراد العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح الإهتمام بمفهوم الاستراتيجية الأمريكية من أهم ما يتم تناوله من قبل الباحثين والدارسين والمؤسسات المتخصصة ومراكز البحث والدراسات الاستراتيجية، سواء عربية أم أجنبية، بحكم الدور الأمريكي في كل بقاع المعمورة وعلاقة هذه الأخيرة بباقي دول العالم، ومدى التأثير الكبير الذي تلعبه هذه الأخيرة على كل سياسات وقرارات صناع القرار الداخلي والخارجي في دول العالم، ومهما اختلف وتداول الرؤساء على مقاليد الحكم في أمريكا، فإنهم يعتمدون بصورة واضحة في تفكيرهم الاستراتيجي على أفكار ومراكز البحث والدراسات التي تصنع الأفكار والسياسات والاستراتيجيات وتوجه بها صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجتمع على إختلاف مذهبها وأهدافها ووسائلها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة من أجل الحفاظ وتحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي⁽²⁾.

وسوف نحاول من خلال هذا العنصر إلقاء الضوء على مفهوم الاستراتيجية الأمريكية من كل الزوايا والجوانب حتى نستطيع الوصول إلى مفهوم شامل يخدم بحثنا المقدم وأيضا أهداف الاستراتيجية الأمريكية و الوسائل المتبعة لتحقيق هاته الأهداف و البداية ستكون مع .

(1) - سامر مؤيد عبد اللطيف وآخرون، مرجع سابق، ص 118.

(2) - الاستراتيجية الأمريكية في (عهد الرئيس باراك أوباما 2008- 2012 دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية). مجلة اوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، 2017، ص 328.

الفرع الأول : تعريف الاستراتيجية الأمريكية

من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم، وهاته القيادة لم تأتي صدفة أو هي ضربة حظ بل ذلك راجع لإتباع سياسات معينة في كل قطاعات الدولة ترتب عنه النتيجة الحالية.

تعرف الاستراتيجية الأمريكية بأنها استراتيجية كونية إستنادا للرؤية القديمة الرومانية بقيادة العالم فذلك أمريكا تقر بالتفوق الأمريكي وقيادة العالم بسبب ما تملكه من مقومات قوة اقتصادية، سياسية، عسكرية وغيرها وحتى التفوق الفكري منها والاستراتيجية الكونية لأمريكا نابعة من فكرة الهيمنة العالمية والقوى الأمريكية العظمى⁽¹⁾. ويعرف "زيغينو بريجنسكي" وهو مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس (كارتر) الاستراتيجية الكونية الأمريكية بقوله "هي ممارسة القوى الأمريكية، لتتحول إلى تنظيم متفوق لقوة بتحرك المصادر الاقتصادية والتكنولوجية، ذات الشأن أو الخطر، دون تأخير، لغايات عسكرية، مع إغراء غامض أومهم في ممارسة طراز الحياة الأمريكية، كذلك في دينامية تعترف بها النخبة السياسية...

بإختصار ما من قوة تستطيع الإدعاء بأنها قادرة على منافسة الولايات المتحدة في المجالات الأساسية الأربعة: العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية وهي التي تشكل القوة الشاملة...".

ويكمل قائلا: "حتى وإن كانت الولايات المتحدة، إمبريالية، وذات نزعة مهيمنة، وليس لها مثل مطلق، لهذا لا تقتضي استراتيجيتها الكونية بالأحرى الشاملة-تنظيما سياسيا شاملا، في بعض الإعتبارات، بالمعنى القطعي للكلمة، لأنه تنظيم متكامل في المواقع، ومتعدد الأشكال وخصوصا منتشر عبر أبعاده الثقافية، بحيث أن الهيمنة الأمريكية هي شكل جديد للإمبريالية ديمقراطية استبدادية أو ديكتاتورية من نموذج ثالث...وكلما ربح هذا الطراز منطقة من العالم، خلق قرينة ملائمة غير مباشرة و متوافقة مع الهيمنة الأمريكية"⁽²⁾.

(1) - مرجع نفسه، ص 330.

(2) - باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات. بكين، 2014، ص 6-7.

من خلال التعريف السابق يتضح أن الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية تنبع من منطلق السيطرة نتيجة ما تملكه من مقومات قوة على أصعدة متعددة... يعطيها الأولوية في الدفاع وتبني مصالحها، وتوجيه العالم وفق أفكارها ومنظوراتها الفكرية، معتمدة على موقعها الجغرافي الفريد وكذلك حلفائها الدائمين وغير الدائمين، وأيضا القوة العسكرية الأمريكية والهيئات الاستخباراتية، ووحدتها وتماسكها السياسي، وتوفر الموارد الاقتصادية اللازمة وخيراتها الطبيعية، وتقدمها التكنولوجي خاصة في مجال صناعة الأسلحة.⁽¹⁾

وبالإضافة إلى نقطة السيطرة المذكورة أعلاه، والتي تعد من الأجزاء المهمة في الاستراتيجية الكونية الأمريكية.

فالاستراتيجية الأمريكية ومنذ أن وضعها "جورج كينان" عام 1948م تعتمد أيضا على نظرية الإحتواء، ويعد "كينان" أول من وضع للاستراتيجية الأمريكية الأسس العلمية الدقيقة بعد إنتهاء الحرب الباردة، وأهم أسس هذه الاستراتيجية هي مواجهة التهديد أو العدو الخارجي أو أعداء المصالح الأمريكية فيما يطلق عليها الدول المارقة أو دول الارهاب.⁽²⁾ مما تم تقديمه نستطيع القول بأن الاستراتيجية الأمريكية الكونية هي: "استراتيجية تهدف إلى ضمان متطلبات أمنها القومي، والحفاظ على سلامة مصالحها الحيوية في الأقاليم وإدارة الشؤون الدولية إعتقادا على قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ومن ثم تمكنت أن ترتفع على قمة الهرم الدولي."⁽³⁾

الفرع الثاني: أهداف الاستراتيجية الأمريكية ووسائلها:

يقول العالم السياسي في جامعة هارفارد "صموئيل ب. هانتينغتون" في كتاب "رقعة الشطرنج: السيطرة الأمريكية وما يترتب عنها جيواستراتيجيا" يقول: "إن عالما دون سيادة أمريكية سيكون عالما متسما بدرجة من العنف والإضطراب، أكبر وبدرجة من الديمقراطية والنمو الإقتصادي أقل من العالم الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في

(1) - مجلة اوروك، مرجع سابق، ص 331.

(2) - لهيب عبد الخالق، بين إنهاريين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ط1، عمان، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص 2.

(3) - باهر مردان، مرجع سابق، ص 9.

ممارسة النفوذ، أكثر من أي بلد آخر، في إدارة الشؤون العالمية، وهكذا فإن السيادة الدولية المستمرة للولايات المتحدة هي أمر رئيسي ومهم لرفاه وأمن الأمريكيين ول مستقبل الحرية، والإقتصادات المفتوحة والنظام الدولي في العالم".⁽¹⁾

وإذا ما إضطلعنا على مفهوم الهدف نجده يعني: "وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة التحقيق الفعلي".

وبالتالي فتحديد الأهداف يعد المرحلة الأولى من إعداد الاستراتيجية ومن دون الأهداف لا نستطيع تفسير الأسباب المرجوة من إعداد الاستراتيجية فهو الحافز لصياغة الاستراتيجية والإطار الذي تحدد به الاستراتيجية⁽²⁾.

لذلك كان لزاما أن نمر لنسلط الضوء على أهداف الاستراتيجية الأمريكية ونفصلها أكثر من الإطار الذي وضعه "برجنسكي" عن تحديده للأهداف الاستراتيجية الأمريكية والتي يمكن أن نقسمها إلى:

- أهداف سياسية.
- أهداف اقتصادية.
- أهداف عسكرية أمنية.
- أهداف ايدولوجية.

وفي إطار عام تهدف الاستراتيجية الأمريكية عموما إلى:

أولا: على المستوى السياسي الايديولوجي

1-ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها وحرّياتهم: فهو إحدى أهم الأهداف السياسية لها، حيث يقول "برجنسكي": "إن الولايات المتحدة تستخدم قوتها المطلقة في الدرجة الأولى لتحسين أمنها الخاص" وذلك راجع الى هاجس التهديد الذي يطبع السياسات الأمريكية والذي لا ينحصر بالإقليم الأمريكي

⁽¹⁾ - زيجيتيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج السيطرة الأمريكية وما يرتب عليها جيو استراتيجية. ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص32.

⁽²⁾ - سامر مؤيد عبد اللطيف وآخرون، مرجع سابق، ص 119.

فحسب وإنما يمتد إلى الأقاليم التي تعد إمتداد لإقليمها وهو ما عبر عنه الرئيس الأسبق "جيمس مونرو" في رسالته الشهيرة المؤرخة في 2 كانون الثاني / 1 يناير 1823م حيث أعلن أن أي تدخل من جانب الدول القوية في العالم القديم للضغط على مصير الجمهوريات الجديدة أو التحكم بها بأية وسيلة إنما يعد إعلانا للميل العدائي نحو الولايات المتحدة.⁽¹⁾

2- إقامة النظام الدولي الجديد بقيادتها : يقول "فوكوياما" في نظريته إلى أن العالم سيقف على أعتاب الليبرالية الغربية وبالأخص القيم الأمريكية التي يراد لها أن تعولم في وقت الإنفراد الأمريكي في قيادة البشرية وتلك هي المحطة النهائية في تاريخ الصراع البشري، أي أن نهاية تاريخ الصراع ستقضي إلى إنتصار نهائي للرأسمالية الليبرالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

ثانيا: على المستوى الأمني

1- تقديم الدعم والحماية للحلفاء والحد من ظهور قوى دولية منافسة:

في إطار مبدأ "ملئ الفراغ" الذي أتى به الرئيس السابق "إيزنهاور" سعت الولايات المتحدة الأمريكية المتبنية هذا المبدأ من أجل دعم الدول الصديقة والتعاون معها في حالة السلم أو الحرب، لما تعرفه عن عائد هذا الدعم الذي يرجع بالدرجة الأولى عليها ويصب في مصلحتها.

وفي هذا الصدد يقول "وارن كريستوفر" وزير الخارجية الأسبق "أن من أهم أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط هو خلق شرق أوسط جديد من مجموعة الأمم المختلفة، بحيث نشارك المصلحة العامة، وتعيين بسلام وتتمتع بالإستقرار والتقدم الاقتصادي وتتقدم الشعوب جميعها في المنطقة".⁽³⁾

إلا أنه هناك أيضا توجه فكري عن الولايات المتحدة الأمريكية يدعو بالمقابل إلى ضرورة خلق "عدو" لضمان بقاء إستمرارية الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار هذا التوجه ظهر لنا ثلاث اتجاهات.

(1) - باهر مردان، مرجع سابق، ص 13.

(2) - بدرين سلمان العامر، الاستراتيجية الأمريكية...الأهداف الخفية. دار الجنان للنشر والتوزيع، 2003، ص 1.

(3) - باهر مردان، مرجع سابق ص 13-14

1/- الاتجاه الأول: يقول أصحابه أن جوهر الصراع لا بد أن يكون اقتصاديا خاصة مع وجود أقطاب اقتصادية جديدة صعدت أو في طريق الصعود مثل: الصين، اليابان.

2/- الاتجاه الثاني: يرى أن الصراع سيكون حضاريا، من خلال التوجه الأمريكي لنشر القيم الفكرية والحضارية لها، وذلك حسب نظرية صدام الحضارات، وذلك من خلال فرض الشخصية الغربية ونمطها على العالم أجمع الأمر الذي يغيّر الحوار إلى صراع ثم تصادم بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى، فتصبح بذلك الحضارة الغربية هي القوى المسيطرة العظمى بينما تكون بقية الحضارات القوة الصغرى التابعة لها.⁽¹⁾

3-/- الاتجاه الثالث: يركزون على أهمية العامل العسكري في التفاعلات الدولية، محاولين منع ظهور أي مصدر تهديد خارجي حسب المقولة: "إذا لم تصنع مستقبلك فإن الآخرين سوف يصنعون لك هذا المستقبل".⁽²⁾

وسواء اعتمدت أمريكا على السلم والطرق السلمية، أو على القوة والطرق العسكرية فإن تقديم الدعم والحماية للحلفاء من ضمن أهم أهدافها الاستراتيجية كوسيلة للحد من ظهور منافسين جدد على الصعيد الدولي لها بإستعمال إزدواجية (حفظ السلام وردع العدوان).

ونجد أن استراتيجية الردع أصبحت استراتيجية القرن الواحد والعشرين بدءا من الردع ومكافحة الإرهاب إلى الردع الدفاعي والصاروخي إلى الردع النووي إستعملت أمريكا كل السبل والوسائل ضمن استراتيجيتها الثانية وهي ردع العدوان لضمان أمنها القومي والبقاء حسب استراتيجيتها الكونية وذلك من أجل حماية مصالحها وتجنب الأخطار الجديدة مثل ما يعرف بالإرهاب، المافيا، المخدرات، هجرة اللاجئين، البيئة، أسلحة الدمار الشامل فكلها مخاطر جديدة أضيفت للخارطة العالمية ولم يبق عامل المنافس الاقتصادي فقط المؤثر على التوازنات الدولية والتي تشكل تهديد وخطر لأمريكا وهو مادفع بها إلى نشر قواتها

(1) سالم حسين، الحضارات بين الصدام والحوار في العلاقات الدولية. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 04، جامعة المسيلة، السنة 2019، ص 1601.

(2) نورالدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص 380-381.

المسلحة على أكبر نطاق في العالم⁽¹⁾ و الإستعداد مسبقا لأي خطر في احتمالية أن يواجه الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها في عالم صغير أصبحت ترسم فيه مستقبل دول على جزيئات بسيطة كنا سابقا لا نغير لها بالا أو حتى لانسمع بها فيما يعرف بالتهديدات الدولية الجديدة.

ثالثا: على المستوى الاقتصادي

1- الحفاظ على قوة الاقتصاد الأمريكي:

تعتمد أمريكا في الحفاظ في كينونتها الاقتصادية إن إستطعنا القول بذلك على المذهب الرأسمالي والذي يرتكز على ثلاث ركائز وهي:

- الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود.
- فسح المجال أمام كل الأفراد للاستغلال ملكيتهم وتطوير ثروتهم بمختلف الأساليب.
- ضمان حرية الإستهلاك والإستغلال.

وهذه المبادئ ليس من شأنها فقط الحفاظ على الإقتصاد الأمريكي وقوته وإنما تزيد من توسعه على كل العالم وتقول في ذلك "مادلين أولبرات" : "إن أحد الأهداف العظمى لحكومتنا هو التأكيد بأن المصالح الاقتصادية الأمريكية يجب أن تتوسع على مستوى العالم"⁽²⁾.

ويعتبر العامل الاقتصادي أو المحرك الاقتصادي من أهم مؤشرات القوة الأمريكية عالميا واحد أبرز مراكز تدفق المال عالميا.

2- تأمين مصادر الطاقة دائمة لأمريكا و حلفاؤها:

إن الأهمية البالغة للعامل الاقتصادي هي التي تحدد كيفية أداء الاستراتيجية فقد نسلك سلوكا عدوانيا بحث عن الموارد الاقتصادية والطاقوية في حالة أو في حالة غناها بغية التوسع والبحث عن الأسواق الخارجية الجديدة أما في حالة غناها الاقتصادي، فقد تسلك سلوكا دفاعيا حماية لمواردها وغناها الاقتصادي أو ربما لحماية نفوذها الخارجي

(1) - لهيب عبد الخالق بني إنيبارين: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. ط1، عمان- الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003 ص 3.

(2) - مجلة اوروك، مرجع سابق ص 345.

الخارجي⁽¹⁾ ومن أجل ضمان هذا التأمين الاقتصادي والطاقي تطبق الولايات المتحدة الأمريكية عدة وسائل وأساليب منها:

- السيطرة على المؤسسات العالمية الاقتصادية (لتمرير سياستها الاقتصادية).
- نشر العولمة الاقتصادية (السيطرة على الأسواق الخارجية).
- مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى "لخوض المنافسة الاقتصادية الخارجية"⁽²⁾.

إن أهداف الاستراتيجية الأمريكية عديدة ومتنوعة، طبقت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية العديد من نظريات التي يعرفها عالم الاستراتيجية فمن نظرية الإحتواء وهي النظرية الأولى لاستراتيجية الأمريكية أسسها "جورج كنان" ونفذتها حكومات الرئيس "هاري ترومان" والتي أدت بعد الحرب العالمية الثانية إلى "نظرية المباريات" التي تعنى بتحليل تصرفات صناع القرار إلى "نظرية الردع" ونراها حاليا من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية مروراً إلى "نظرية الإنتقام الشامل" إلى "نظرية الرد المرن" و"نظرية الدومينو"⁽³⁾، كانت كلها تصب في إطار واحد وهو مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة قوتها ونفوذها على جميع الأصعدة السياسية العالمية وأن تبقى هي القوة الوحيدة والمسيطرة والمتحكمة في الساحة الدولية سواء في حالة الحرب أو السلم وسواء إستدعى الأمر إلى تطبيق وسائل مرنة أو غير مرنة مثل الردع والمحاسبة أو إلى انشاء تحالفات دولية ومنظمات عاملة تحت إمرتها لتمرير سياستها الكونية التوسعية ويمكن تلخيص أهداف الاستراتيجية في ثلاث نقاط:

- حماية وضمان قوتها ووحدتها الداخلية لحفظ السلام وأمنها الداخلي.
- تعزيز قوتها الاقتصادية والبحث المستمر عن الأسواق الخارجية ومصادر الطاقة والتحكم الاقتصادي الدولي.
- إستعمال سياسة الردع والإعتماد على قوتها العسكرية داخليا وخارجيا.

(1) - ساهر مؤيد عبد اللطيف، مرجع سابق ص 6.

(2) - باهر مردان، مرجع سابق ص 25.

(3) - عبد الحكيم وادي وآخرون، بحث في الاستراتيجية المفهوم والنظرية. 18 ديسمبر 2013، عن موقع <https://army-tech.net> تاريخ التصفح 2018/03/03.

- نشر ثقافتها ومبادئها الفكرية والإيديولوجية عن طريق كل الوسائل الحضارية، الثقافية.

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية:

سنحاول النظر إلى ثلاثة أطر نظرية مفسرة للاستراتيجية الأمريكية ونتطرق لكل نظرية على حد من خلال مضمون كل نظرية وأساسها الفكري و الإيديولوجي والأهم هو كيف فسرت هاته النظريات الاستراتيجية الأمريكية من وجهة نظرها وأسسها المعتمدة عليها في ذلك وكيف أنها رسخت لتوجه فكري تحليلي على الساحة الدولية والبداية ستكون مع:

الفرع الأول: النظرية الواقعية

أولاً: مضمون النظرية

نشأت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية رداً على التيار المثالي، وحاولت هذه المدرسة فهم سلوك الدول والعوامل التي تتحكم فيها، ولقد جاءت الواقعية لتدرس وتحلل سياسة القوة والحرب والنزاعات وخرجت من إطار تقديم المقترحات في العلاقات الدولية فهي تسعى لتقديم نظرية سياسة تحلل وتفهم من خلالها الظواهر الدولية⁽¹⁾.

وتفترض الواقعية أن العلاقات الدولية هي عبارة عن صراع من أجل القوة بين الدول لتعزيز وضمان مصالحها بشكل منفرد، فهي تنظر للحروب والنزاعات بنظرة تشاؤمية⁽²⁾.

ويجد "مورجانتو" المؤسس للنظرية الواقعية من خلال كتابة "السياسة بين الأمم" ومن خلاله أيضاً تنطلق المدرسة الواقعية من أساس فوضوية البيئة الدولية، وأنها هي السلطة الأساسية لها، والفوضوية حسنها تعني غياب سلطة مركزية تفرض على الدول الانصياع للقانون الدولي، مما يؤدي إلى التنافس والصراع بين الدول ومنه فإن الدول هي المسؤولة عن تحقيق أمنها من خلال إمتلاك القوة العسكرية حيث يقول "كينيث وولز" في

⁽¹⁾ -المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، 22 نوفمبر 2008. عن موقع: <http://bohothe.blogspot.com> تاريخ التصفح: 2018/03/10.

⁽²⁾ -سوسن زهدي شاهين، دراسة في النظريات الدولية، تاريخ النشر: 2010/09/27، عن موقع دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com> تاريخ التصفح: 2018/03/11.

كتابه حول "السياسة الدولية" أن الأمن هو الهدف الأساسي والنهائي في ظل نظام الفوضى فهي تعتمد على فكرة الردع⁽¹⁾.

ثانيا: أسس النظرية:

- الواقعية هي صراع من أجل القوة و ذلك نتيجة غياب السلطة المركزية التي تفرض إرادتها على الكل من خلال السلطة التي من المفروض تمتلكها ولأن العلاقات الدولية تتسم بالفوضى في مقابل محدودية تأثير الأخلاق والمبادئ لذا الحقيقة الأساسية بين الدول هي القوة التي تعمل الدول دائما على زيادتها.⁽²⁾
 - الدول هم الفاعلون الدوليون.
 - تحتاج الدولة للأمن القومي لحماية مصالحها.
 - الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق الأهداف.
 - تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية حيث تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة "كرات البيلاردو" "Billiard-ball"⁽³⁾.
- كما تركز الواقعية على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي:

1-القوة: ويوجد رأيين في الموضوع حيث يقول الرأي الأول أن القوة وحب تملكها والرغبة في السيطرة والهيمنة هي وليدة الطبيعة البشرية وهو نفسه ما يجعل الدولة ترغب في الحصول على القوة والسيطرة.

بينما يعتبر الرأي الثاني أن البحث عن القوة هو نتيجة رغبة ملحة في الحصول على الأمن في النظام الدولي ويرى "ريمون أرون" أن "القوة تلعب دورا محوريا لتحقيق أهداف للدولة ويرى أن العلاقات الدولية يديرها شخصان هما الدبلوماسية والجندى⁽¹⁾.

⁽¹⁾ - طه على احمد، الواقعية في العلاقات الدولية، تأملات، 6 ديسمبر 2009، عن موقع : <http://tahaaly80.blogspot.com> تاريخ التصفح 2018/03/10

⁽²⁾ دحماني العيد، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، 1991-2019م، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد2، المجلد 4، جامعة المسيلة، السنة 2019م، ص 969.

⁽³⁾ - بولكاحل ابراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية، 2015/06/25 عن موقع:

<https://www.politics-dz.com> تاريخ التصفح 2018/03/12

2- المصلحة القومية: فلكل دولة مجموعة من المصالح القومية ولكن يمكن إجمالها في ثلاثة مصالح رئيسية وهي:

- مصلحة البقاء: وهي الركيزة الأساسية للدولة، ويجب ان تبقى موجودة ولا يتم الغاؤها.
- مصلحة تعظيم القوة العسكرية: باعتبارها الأداة الرئيسية في الدولة.
- مصلحة تعظيم القوة السياسية: فلولا الإهتمام بالبعدين الاقتصادي والتجاري لما إستطعنا الحديث عن تعظيم المصلحة العسكرية⁽²⁾.

3- توازن القوى: هو ميزان القوى والوسيلة الناجعة لإقرار السلم والإستقرار والذي تستعمله الدول للحفاظ على توازنها مع الدول المنافسة والمحارضة. إذن من كل ما سبق نستنتج أن:

- النظام الدولي فوضى.
- الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن.
- القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية.
- التركيز على التحالفات والقوة الردعية الدفاعية⁽³⁾.

ثالثاً: تفسير النظرية الواقعية للاستراتيجية الأمريكية:

تعد النظرية الواقعية من أهم النظريات المفسرة في العلاقات الدولية لما تحتويه من مبادئ وأسس كما سبق الذكر هذا من ناحية لكن الذي جعلها نظرية مقنعة إن صح التعبير من ناحية أخرى هو قدرتها الكبيرة على تفسير الواقع الدولي وإعطاءنا صورة واضحة حول طبيعة النظام الدولي وسلوك الدول الخارجي، بعيداً عن النوايا لأنها كما يدل اسمها تؤمن بما هو موجود وواقع وليس بما كان يجب أن يقع والمفروض أن يكون، وإذا ما رجعنا لميثاق الأمم المتحدة والذي يتمحور حول مبادئ جميلة وإنسانية إلى أقصى تقدير مثل العدالة والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وهو ما تم التطرق إليه بالتفصيل في المباحث السابقة.

(1) - عبد الحكيم سليمان وادي، ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية. 2021/04/06، عن موقع أمد : <https://www.amad.ps>

تاريخ التصفح: 2021/04/10.

(2) - جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 25.

(3) - عبد الحكيم سليم وادي، مرجع سابق.

"التدخل الإنساني" و "التدخل لحماية الأقليات" نجد أن كل هذه الجهود والمبادرات لم تتم ترجمتها على أرض الواقع، وذلك لأن الدول المتقدمة تريد أن يبقى العالم فوضى ليحكمه الأقوى وبالطبع تكون الكفة لصالحها⁽¹⁾، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة في العالم في ظل الفوضى الدولية جعلها تؤمن بكونها الحامي والراعي العالمي للسلام لذلك استعملت استراتيجية العدوانية مثل الردع لبقاء النظام الدولي على حاله وأحيانا تميل للتعاون فهي تؤمن كما تقول الواقعية إنطلاقا من مسلمة غياب سلطة سيادية تستطيع أن تمنع الاتفاقيات الملزمة وتفرضها، ما يدفع الدول لأن تعمل على تحقيق مصالحها بطريقة أحادية في وجود عنصر الفوضوية بمعنى غياب الحكومة المركزية وأوالسلطة العليا في المنظومة الدولية⁽²⁾، كما تفسر الواقعية الاستراتيجية الأمريكية من منظور المصلحة والمرتبطة بالقوة فمثلا الاقتصاد يتم فهمه من حيث المصلحة التي يتم تعريفها بأنها الثروة، فالتوازن الاستراتيجي في النظام الدولي إعتباري وغير موجود، نظرا لعدم وجود توازن في القوة بين العناصر التالية: العسكرية، اقتصادية، السياسية ومثال على ذلك: لم يكن هناك توازن بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لان الاتحاد السوفياتي كان أضعف استراتيجيا من الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من إمتلاك كل منهم للقوة النووية "الردع النووي"، وبما أنه لا يوجد توازن وبالمقابل هناك فوضى فالسلوك المتبع من طرف الدول الكبرى هو السعي نحو مزيد من القوة والذي يكسب بالضرورة الدول القوية للحكمة والنضج في العمل السيلسي ليصل إلى أخلاقية العمل السياسي لأنه هناك علاقة وطيدة بين الأخلاق والتعقل والحكمة⁽³⁾.

أيضا من بين النقاط المفسرة هو تمسك الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها "بمبدأ صدام الحضارات" "لصاموئيل هنتغتون" وهذا عكس ما جاءت به المواثيق الدولية من السلام الشامل والتعايش السلمي وفي مجمل القول يمكن القول ان النظرية الواقعية

(1) - عبد الناصر الجندي، النظرية التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير. مجلة المفكر، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 123.

(2) - عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمرسلة البنائية. العدد 102، قسم شؤون اجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص 123.

(3) - جهاد عودة، مرجع سابق ص 26-27.

استطاعت أن تفسر الاستراتيجية الأمريكية إلى أبعد الحدود خاصة وأنها لا تنظر كما قلنا للنوايا بل إلى الفعل المجسد فالحديث عن المبادئ والمثل الأخلاقية ونبد الصراعات والحروب الدولية وإقامة نظم عالمي جديد في إطار حكومة عالمية تقوم على أساس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ونشر الحرية والديموقراطية، بقيا حبيسا للخطابات الدبلوماسية السياسية الأمريكية⁽¹⁾.

واستطاعت بذلك النظرية الواقعية أن تبقى أحد أهم الطرق النظرية المفسرة ليس فقط الاستراتيجية الأمريكية وإنما للعلاقات الدولية والنظام الدولي بصفة عامة من خلال ما جاءت به من مرتكزات أساسية وفي مقدمتها القوة Power في شقيها الأساسيين الاقتصادي والعسكري ومركز المصلحة القومية والصراع الواقع بين الدول والذي يخلق عالم الفوضى ولا توازن.

الفرع الثاني: النظرية البنائية

أولاً: مضمون النظرية

بعد نهاية الحرب الباردة اتسع ضبط النظرية البنائية أكثر من غيرها من النظريات وذلك لاستطاعتها التنبؤ بنهاية الحرب والإجابة على التساؤلات المتعلقة بنهايتها مما أخرج البنائية من إطار مدرسة إلى نظرية في العلاقات الدولية، وترتكز هذه النظرية إضافة إلى اعتمادها على منهجية الفلسفة الوضعية على التحليل التجريبي (Empirical analysis) المادي والمعنوي في تحليلهم، وهذا الأخير المتمثل في الهوية والايديولوجية لان الهوية هي من تحدد مصالح الفاعلين الدوليين ونحكم في سلوكهم ولغتهم وطريقة تواصلهم أو ما يسمونه التأثير المتبادل بين (structures) والعملاء (agents)⁽²⁾.

ثانياً: أسس النظرية

- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبني بشكل intersubjective

(1) - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ص 123.

(2) - طارق البيطار، النظرية البنائية: أهم المناظرات في العلاقات الدولية. ساسة sasapost، 8 أبريل 2018، عن موقع:

<https://www.sasapost.com> تاريخ التصفح: 2019/06/19.

- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية حسب "Alexandr wendt" النظرية البنائية تطرح ثلاث إقتراحات أساسية وهي:
- * أهمية الافكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.
- * دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات والمصطلح.
- التداخل بين البنية والفاعل. (1)

ثالثا: تفسير النظرية البنائية الاستراتيجية الأمريكية

يشير "بول فيوتي" و"مارك كوبي" إلى ان هناك أربعة إفتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية، وهي الهوية، القيم، تفاعل بين البيئة والفاعل، إدارة الفاعل في التأثير في محيطه، وتتخذ البنائية موقف مغاير من المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية مثل المصلحة الوطنية، الهوية، الأمن القومي. كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولية مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، كما يركزون على العوامل المعرفية والذاتية الناتجة عن تفاعل هذه الوحدات. (2)

وتشرح ذلك وتفسره بمثال عن سلوك الدول والولايات المتحدة الأمريكية واحدة منها حيث أنها لما تتصرف بأي سلوك خارجي في البيئة الدولية يتأثر سلوكها بكل من هويتها وإيديولوجيتها وبالمقابل فإن هوية وإيديولوجية الولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية، الديموقراطية العالمية القوة الكبرى، حامي العالم وشرطيها، كل هذا يتجلى لنا في سلوكها، أو أن سلوكها يكون نتائج هذه الثقافة والهوية المعبرة عنها. (3)

وتعد هذه النقطة من أهم المساهمات التي أعدتها لنا النظرية البنائية لفهم الاستراتيجية الأمريكية، إضافة إلى مساهمات أخرى مرتبطة أيضا بالهوية وهي القيم والقواعد التي تحكم في مصلحة الفاعلين. انطلاقا من إيمانها بالعلاقة التفاعلية الكبيرة بين

(1) - صخري محمد، النظرية البنائية في العلاقات الدولية. 2019/06/06، عن موقع: <https://www.politics-dz.com> تاريخ التصفح:

2020/04/25

(2) - خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 30،

2014، ص 317.

(3) - طارق البيطار، مرجع سابق.

الفاعل والبيئة، فهذه البيئة يجب ان يكون فيها قواعد و قوانين تحكمها، دون ان ننسى دور الفاعل في هذه البيئة وتأثيره فيها⁽¹⁾

من خلال ما تقدمت به النظرية البنائية نلاحظ أنها استطاعت تفسير الاستراتيجية الأمريكية خاصة في نقطة قوة الأفكار والحضارات أو ما أسمته هي بهوية الدول ودورها في تشكيل السلوك الخارجي للفاعلين الدوليين فحسب "صامويل هنتغتون" صاحب نظرية "صدام الحضارات" أن الهويات والثقافة محدد رئيسي للسلوك الفاعلين في البيئة الخارجية ومثال على ذلك ظاهرة الإرهاب هي عبارة عن هوية تمثل فاعلها، وهي التي تحدد سلوكه العدواني في النظام الدولي.

الفرع الثالث: النظرية الليبرالية

أولاً: مضمون / النظرية الليبرالية

تأسست النظرية الليبرالية في عصر التنوير على يد "جون لوك" في القرن السابع عشر، حيث دعا إلى حق الإنسان الطبيعي في الحياة والحرية والملكية الخاصة، وضرورة توقف الحكومات عن إنتهاك هذه الحقوق المطلقة كما سعى إلى استبدال حكومة ديموقراطية تمثل كل أطراف المجتمع⁽²⁾

ويقول الأستاذ "وضاح نصر" إذا كان لليبرالية من جوهر فهو التركيز على أهمية الفرد وضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة والاستعباد، فالليبرالي يصبو على نحو خاص إلى التحرر من التسلط بنوعيه: تسلط الدولة (الاستبداد السياسي)، وتسلط الجماعة (الاستبداد الاجتماعي)، لذلك نجد الجذور التاريخية لليبرالية في الحركات التي جعلت الفرد غاية بذاته، معارضة في الكثير من الأحيان التقاليد، والأعراف، والسلطة رافضة جعل إرادة الفرد مجرد إمتداد لإرادة الجماعة".

(1) - خالد المصري، مرجع سابق ص318.

(2) - يوسف عوض العازمي، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية. 30 أوت 2020، عن موقع القبس: <https://alqabas.com> تاريخ التصفح: 2020/09/26.

ومنه نجد ان الاهتمام بمبدأ الحرية واعتباره الغاية الأولى والرئيسية المنشودة من أهم ما تتضمنه النظرية الليبرالية.⁽¹⁾

ثانيا: أسس النظرية الليبرالية:

تقوم النظرية الليبرالية على عدة أسس أهمها:

- الحرية : ويعرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الفرنسي عام 1789م بأن الحرية هي: "حق الفرد بأن يفعل مل ما لا يضر بالآخرين ولا يمكن إخضاع الحقوق الطبيعية للقيود إلا من أجل تمكين أعضاء الجماعة الآخرين من التمتع بحقوقهم، وهذه القيود لا يجوز فرضها إلا بالقانون"، فالليبرالية أساسها حرية التعبير والإعتقاد والتعبير وأيضا حرية الملكية الشخصية وحرية الفعل الاقتصادي المنتظم وفقا لقوانين السوق. وتعني أيضا حرية التجمع وتأسيس الأحزاب واختيار السلطة.⁽²⁾

- العقلانية: وذلك من حيث علاقة الأفراد و الدول أنها مبنية على أساس عقلائي أي قدرة الأطراف على ترتيب درجة أفضليتهم واختيار أحسن ما هو متاح وأنهم بحوزتهم من القدرة ما يمكنهم من حل مشاكلهم من خلال التعاون الجماعي الدولي من أجل المصلحة المتبادلة، والعمل على نشر السلام الديموقراطي العالمي بمساهمة الأطراف الفاعلة الأخرى غير الدول من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية إذن فالتعاون الدولي هو أساس العقلانية للنظرية الليبرالية في النظام الدولي.⁽³⁾

- الفردية: باعتبارها الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني والدولي هم الفاعلين الأساسيين في سياسة الدولية ويجب على الدول أن تترك الفرد حرا ليقوم بتنمية مصالحه الشخصية، وواجبها هو أن تحمي الفرد ومصالحه، حيث يقول "هوبرت سبنسر" يقول: "إن الفرد ليس له سوى حق واحد وهو حق الحرية المتساوية مع كل فرد آخر، وليس للدولة سوى واجب واحد وهو حماية ذلك الحق ضد العنف والغش"⁽⁴⁾، وذلك من خلال

(1) - عبد الرحيم بن صمايل السلي، الليبرالية نشأتها ومجالاتها. 17 نوفمبر 2014، ص5، عن موقع مكتبة النور: <https://www.noor-book.com>

(2) - طلال حامد الخليل، المرتكزات الفكرية الليبرالية، دفاتر السياسة و القانون، العدد15، جوان 2016، ص159.

(3) - سمير جاسم راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية. 2020/06/10، ص5، عن موقع: <https://www.politics-dz.com> تاريخ الاطلاع: 2020/09/03.

(4) - طلال حامد خليل، مرجع سابق ص159.

فكر "آدم سميث" الذي يؤمن بالقانون الطبيعي ومبدأ التوازن وتحقيق المصلحة الذاتية ووجود يد خفية تنظم وتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، فالأفراد والجماعات من شأنهم أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الاستفادة لكافة الأطراف وبالتالي المصلحة العامة التي تحقق عملية التنمية والرفاه الاجتماعي.⁽¹⁾

ثالثا: تفسير النظرية الليبرالية الاستراتيجية الأمريكية

من خلال ما تم التطرق إليه آنفا من مبادئ وأسس النظرية الليبرالية ومن خلال تأكيدها المطلق على الفرد وحرية وعقلانيته تقول الليبرالية أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع الحفاظ على تفوقها دون أن تعمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشرها للعالم أجمع، ففي إطار التهديدات الجديدة العالمية مثل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل تفوق قدرة دولة واحدة مهما كانت عظمتها، لذلك لا بد من التعاون الدولي أكثر ونبد الصراعات والحروب، ويجب أن تعمل أمريكا على توفير المزيد من الأمن للمجتمعات الديمقراطية بالتعاون أيضا مع المنظمات الدولية والإقليمية.⁽²⁾

إذن التوجه الليبرالي الداعي إلى السلام العالمي ونبد الحرب ومزيد من التعاون والديموقراطية هو التوجه الأساسي الذي نراه كثيرا في الخطابات الأمريكية.

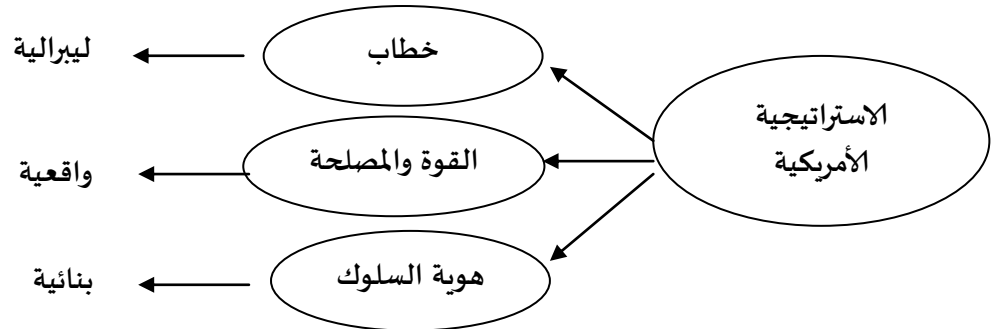
للمسؤولين الأمريكيين وصناع القرار ويقول "جورج بوش الابن" في خطابه بعد 11 سبتمبر "إن هذه ليست معركة أمريكا وحدها وما هو مهدد ليس فقط حرية أمريكا، هذه معركة العالم، هذه معركة الحضارة، هذه معركة كل الدين يؤمنون بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية، أننا نطالب من كل الدول أن تنظم إلينا سوف نطلب وسوف نحتاج إلى مساعدة من قوات الشرطة، وأنظمة الاستخبارات، والأنظمة المصرفية في كل أنحاء العالم، إن العالم المتحضر ينظم إلى جانب أمريكا".⁽³⁾

⁽¹⁾ عبد العزيز زاويدي، محاضرات في: نظريات وسياسات التنمية. جامعة المسيلة، 2016، ص 25، عن موقع: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1463>، تم الاطلاع عليه: 2021/06/27 على الساعة 15:00.

⁽²⁾ - ليونيد سافين، الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة. 25 جويلية 2016، عن موقع: <https://katehon.com> تاريخ التصفح: 2019/03/03.

⁽³⁾ - زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب. مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2003، ص 816.

من خلال ما تم سبق ذكره وعرضنا لثلاث أطر نظرية مفسرة وهي الواقعية والبنائية والليبرالية لكل نظرية على حدى، ومدى تفسيرها الفعلي الاستراتيجية الأمريكية، وكما تناولنا من قبل أيضا ان الاستراتيجية الأمريكية أنها مرت بعدة تطورات وتغيرات نتيجة التأثيرات الخارجية هذا ظاهريا وشكليا، ولكن جوهرها التوجه الأمريكي بقي ثابتا حول مصلحة أمريكا، والبحث عن المزيد من التفوق العالمي والمزيد من التطور على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية والعسكرية والثقافية الايديولوجيا أيضا نخلص إلى ان كل نظرية من النظريات السابقة قد أعطت تفسيراً مختلفاً للاستراتيجية الأمريكية فبين تركيز الواقعية على القوة والمصالحة والبنائية على الهوية والثقافة والقيم وبين الليبرالية على ضرورة التعاون والسلام والعقلانية، نجد أن كل واحدة منهم قد لمست جانبا معينا في تفسير وتحليل الاستراتيجية الأمريكية. فنستطيع القول إن الليبرالية قد فسرت الخطابات الرسمية للقائمين على السياسة والاستراتيجية الأمريكية والواقعية فسرت السلوك والنتيجة الواقعية بينما فسرت البنائية هوية السلوك وإيديولوجيته وثقافته.



من إعداد: الباحث

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناول الفصل الأول الإطار النظري ومفاهيمي للدراسة وبعد أن قسمناه إلى ثلاث محاور رئيسية تتمثل في ماهية التدخل وبيان عناصره من معرفة مفهوم التدخل الدولي بصفة عامة وصوره وأساليبه ومفهوم التدخل الدولي الإنساني بصفة خاصة أيضا الحديث عن شروط التدخل الدولي الإنساني ومدى مشروعيته بين الآراء الموافقة للتدخل الدولي الإنساني وأدلتها في ذلك والمعارضة للتدخل الدولي الإنساني وأدلتها في ذلك.

أما المحور الثاني فقد تطرق إلى حماية الأقليات كآلية من آليات التدخل الدولي الإنساني مقسما إلى نقاط من تعريف مفهوم الأقليات بصفة عامة والمفاهيم المتقاربة والمتشابهة لها وأيضا في إطار نظري إلى مراحل التدخل لحماية الأقليات في إطار القانون الدولي في دراسة مقارنة لهذا التطور بين عصبة الأمم والأمم المتحدة والمواثيق والإعلانات الدولية.

أما المحور الثالث فتناول الحديث عن الاستراتيجية الأمريكية وطبعا بداية كان بالتطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية، ماهية الاستراتيجية الأمريكية من خلال التعريف بالاستراتيجية الأمريكية، ثم أهداف هذه الاستراتيجية على مستويات وأصعدة مختلفة تراوحت بين المستوى السياسي الإيديولوجي والأمني والاقتصادي، وكقسم أخير الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية واعتمادنا على النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية وكذلك النظرية البنائية، خلصنا إلى ما يلي:

* التدخل الدولي ما هو إلا وسيلة للتدخل وإنتهاك سيادة الدول.

* تختلف صور التدخل الدولي وأساليبه ولكنه يعتبر خرقا للمواثيق الدولية والقانون الدولي خاصة مبدأ عدم التدخل وإحترام إستقلال الدول.

* نظريا التدخل الدولي الإنساني جاء لحماية الأقليات ولكنه فعليا يخدم مصالح دول على حساب دول أخرى، خاصة الدول الكبرى.

* بين مشروعية التدخل الدولي الإنساني وعدمه تضيع حقوق أقليات على حساب أقليات أخرى.

* سياسة التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات سواء كانت تحت غطاء أممي أو بدونها فهي أداة في يد القوى الكبرى على الساحة الدولية.

* التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بشكله العسكري هو إنتهاك للقوانين والمبادئ الدولية حتى وإن كان بقرار أممي أو اتخذته الدول الكبرى كعمل لها.

* حماية الأقليات من حيث الإستخدام هو قديم ولكن تأطيره بشكل قانوني دولي صريح جاء متأخرا.

* رغم وجود بعض القوانين الدولية لحماية الأقليات ولكنها لا تغطي كل الظاهرة ولا تحمي كل الأقليات فوجدنا أن استعمال القوانين الدولية وتفسيرها تحسب لدول وفئات دولية معينة وتطبق عليها إيجابا دون أقليات أخرى أي أن قانون حماية الأقليات له غطاء سياسي إيديولوجي وربما حتى ديني أكثر من كونه قانوني فقهي.

* الاستراتيجية الأمريكية حتى وإن اختلف صناع القرار في شكل تنفيذها فهي على مدار ولادتها تقوم على المصلحة القومية والحفاظ على أمن واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية.

* تبقى الاستراتيجية الأمريكية مبنية على الكونية والتفوق الأمريكي في كل المجالات.

* تركيز المدرسة الواقعية في تفسيرها للاستراتيجية الأمريكية على المصلحة والقوة وهو ما يغلب على طابع السياسة الخارجية الأمريكية.

* وإذا كان التصور الواقعي التصور الغالب على الاستراتيجية الأمريكية إلا أن هذا لا ينفي وجود هوية وإيديولوجية وثقافة سلوك العقلاني خاص بالسياسة الأمريكية الخارجية وهذا ما يؤكد التوجه الليبرالي والتوجه البنائي في التفسير.

* استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية هي نفسها على مر السنين تختلف فقط في الوسائل والأدوات التي تحقق بها أهدافها فهي إما تستعمل قوة ناعمة أو قوة صلبة.

الفصل الثاني:

مبررات التدخل في الاستراتيجية الأمريكية

في الشرق الأوسط

بعد 11 سبتمبر

تمهيد:

في هذا الفصل الثاني من محاور الدراسة سنتطرق إلى سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 وسنقسمه إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول : سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية قبل 11 سبتمبر.

المطلب الثاني : سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر.

المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الأول: مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني: المبررات الغير المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية.

وذلك محاولة منا لفهم أكثر والتعمق في مراحل تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية وكذلك الأسباب أو المبررات المعلنة والمتمثلة في الدفاع عن حقوق الأقليات والحريات الإنسانية، وأيضاً نشر الديمقراطية والمكافحة الإرهاب والمبررات غير المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية للتدخل في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في ثروات المنطقة خاصة النفط والدفاع عن الحلفاء والأصدقاء الدائمين، وأيضاً التحكم في القوى السياسية في المنطقة.

المبحث الأول: تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط
في إطار الحديث عن سياسة التدخل التي إتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وبما أن بحثنا هذا قد حددنا آنفا تاريخ 11 سبتمبر كمرجع تاريخي له، فقد رأينا أنه وضمن دراسة مقارنة نتبع تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية سوف يزيد من عملية الفهم، وتسلسل الأحداث مما يعطينا صورة أوضح عن الاستراتيجية الأمريكية التي إنتهجتها في منطقة الشرق الأوسط فقسمنا دراستنا هذه إلى مطلبين حسب التسلسل التالي:

المطلب الأول: سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية قبل 11 سبتمبر.

أولا: الحرب الباردة.

ثانيا: بعد الحرب الباردة (الأحادية القطبية).

المطلب الثاني: سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر.

الفرع الأول: سياسة التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي.

أولا: الحروب الإستباقية.

ثانيا: التدخل في العراق.

1-خلفية التدخل ووسائله.

2-مبررات التدخل.

3-أهداف التدخل.

الفرع الثاني: سياسة التدخل الأمريكي داخل الإطار الأممي.

أولا: التدخل في ليبيا.

1- خلفية التدخل.

2- التدخل في ليبيا على ضوء قرارات مجلس الأمن.

3-التدخل في ليبيا وأثره على السيادة.

والبداية سوف تكون مع العنصر الأول وهو:

المطلب الأول: سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية قبل 11 سبتمبر

سوف نقسم دراستنا في هذا المطلب إلى قسمين رئيسيين سنتناول خلالهما كيف كانت سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية قبل 11 سبتمبر هل هي سياسة ثابتة غير متغيرة؟ أم أنها مرت بمراحل وحقبات زمنية جعلتها سياسة متغيرة بتغير الأحداث الدولية والفواعل على الساحة الدولية؟ والبداية مع:

الفرع الأول: سياسة التدخل أثناء الحرب الباردة

أولاً: من مرحلة العزلة إلى الحرب العالمية الأولى

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية رسم سياستها الخارجية على أساس العزلة وعدم التدخل في الشؤون الدولية وعدم إشراكها في المعاهدات والمخالفات الأجنبية حيث أعلن الرئيس " جيمس مونرو" مبدأ معروف بأن شؤون أمريكا تخص الأمريكيين دون غيرهم⁽¹⁾. وقد وضع الرئيس "جيمس مونرو" في رسالة إلى الكونغرس الأمريكي في تاريخ 2 ديسمبر 1823م مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بمناسبة حماية المستعمرات الإسبانية السابقة في أمريكا اللاتينية من محاولات إسبانيا لإسترجاعها⁽²⁾ بعد أن قامت ثورة في المستعمرات وإعلان الأخيرة استقلالها عن إسبانيا، لكن إسبانيا لم تقبل ذلك وحاولت الإستعانة بدول أوروبا العظمى المكونة من التحالف المقدس لإسترداد مستعمراتها ويقوم تصريح مورنو على جملة من المبادئ التالية:

- 1- إن القارات الأمريكية قد وصلت إلى درجة من الحرية والاستقلال لا تجعل هناك محلاً لأي إحتلال أو إستعمار لإقليم من أقاليمها من جانب إحدى الدول الأوروبية.
- 2- إن كل محاولة من الدول الأوروبية لفرض نظمها السياسية على جزء من أجزاء القارة الأمريكية تعتبر خطراً على أمن وسلامة الولايات المتحدة وأن الولايات المتحدة لا تسمح

(1) - فؤاد أحمد عبد المجيد، الصراع العالمي الحديث في الشرق الأوسط. مجلة المدفعية، الجامعة الأمريكية ببيروت، 1954، ص 65.

(2) - محمد نصر محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، ط1، الرياض، مكتبة القانون الاقتصادي، 2012، ص 445.

إطلاقاً بحصول أي تدخل من الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأمريكية.

3- أنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في الشؤون الخاصة بدول أوروبا ولا شأن لها بالحروب التي تقوم بين هذه الدول إنما ينفي هذا حقها في الدفاع عن نفسها إذا وقع اعتداء على حقوقها أو أصبحت مصالحها مهددة تهديداً جدياً أو وجهت إليها إهانة من إحدى الدول الأوروبية.⁽¹⁾

ومبدأ مورنو "doctrime de morno" كان عبارة عن صورة واضحة لأي محاولة للتدخل من طرف الدول الأوروبية في أمريكا وقد إتبع هذا الأمر وصار على تنفيذه الرؤساء الأمريكيون اللاحقون.⁽²⁾

وقد سبق تصريح مورنو تصريح آخر من طرف الرئيس الأمريكي جورج واشنطن سنة 1796 في رسالة وداع تضمن من خلالها تأكيد من طرف الدولة الأمريكية لشعوب قارة أمريكا على عدم التدخل في الشؤون الأوروبية.⁽³⁾

فمبدأ "مونرو" كان يعني الاحتفاظ بالحالة القائمة التي لا يمكن أن تعدل بالتوسع، ثم وضع بعد ذلك مبدأ جواز الاحتفاظ بمستعمرات أوروبية في القارة الأمريكية، وذلك في مؤتمر "هافانا" سنة 1849 وأيضا في مؤتمر آخر في سنة 1945م، وهو ما أدى بالفعل إلى اختفاء العديد من المستعمرات الأوروبية مثل المستعمرات الفرنسية القديمة فيما يسمى جيان والانتيل Gnyan et de Antilles التي أصبحت فيما بعد أقاليم وراء البحار.⁽⁴⁾

وبعد أكثر من قرن من صدور تصريح "مونرو" تم الاعتراف به رسمياً والاعتماد على شرعيته في وثيقة دولية عامة هي عصبة الأمم والذي نص في المادة 21 من ميثاقها على أن:

(1) - عبد الله محمود الطناوي، التدخل الإنساني والمبادئ العامة للقانون الدولي، 19 ابريل 2019، عن موقع المعهد المصري للدراسات

www.eipss-eg.org تاريخ التصفح 2020/07/ 01

(2) - محمد نصر محمد، مرجع سابق، ص 445.

(3) - عبد الله محمود الطناوي، مرجع نفسه .

(4) - محمد نصر محمد، مرجع سابق، ص 445.

"الإتفاقات الدولية" كمعاهدات التحكيم والقواعد الإقليمية كمبدأ "مونرو" التي يكون الغرض منها المحافظة على السلم لا تعتبر متنافية مع أي نص من نصوص هذا العهد".⁽¹⁾

وقد لقي تصريح مونرو وقت صدوره ترحيبا من دول أمريكا المختلفة فلقد كان عبارة عن عمل دفاعي ضد كل تدخل أجنبي في شؤون دول القارة الأمريكية وهذا ظاهريا فقط، لأنها الولايات المتحدة الأمريكية قد نصبت نفسها فيما بعد قيمة على شؤون دول أمريكا ليس في علاقاتها مع دول أوروبا فحسب وإنما أيضا في علاقاتها مع بعضها البعض، مما أدى ببعض الفقهاء للقول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت لنفسها حق التدخل في شؤون دول أمريكا الأخرى بمقتضى مبدأ مونرو، وهو ما عبرت عنه الأرجنتين صراحة في مؤتمر هافانا 1928م حيث طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية التوقف عن تدخلها في شؤون دول أمريكا وأن تحترم سيادتها واستقلالها.⁽²⁾

ولا يعتبر تصريح مونرو في ذاته قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي فما هو في وضعه الأصلي إلا تطبيق مبدأ عدم التدخل، الذي قال به فقهاء القارة الأوروبية من قبل وهو الأمر الذي جعل مبدأ مونرو أو ما يعرف أيضا بالنظرية الأمريكية في التدخل لا يلاقى أي اعتراض دولي عليه لذلك أخذت الدول الأوروبية تتوقف شيئا فشيئا عن التدخل في دول القارة الأمريكية.⁽³⁾

وظلت هذه السياسة من مبدأ عدم التدخل هي السياسة العامة لعشرات السنين حتى تولي الرئيس "ولسون" مقاليد الحكم قبل الحرب العالمية الأولى فانحرفت الولايات المتحدة الأمريكية عن السياسة التقليدية (سياسة العزلة) وبدأت في دخول حلبة ميدان السياسة الدولية بصورة خاصة، وذلك بسبب إتساع تجارتها الخارجية ونمو أسطولها التجاري، وهو ما أدى إلى دخولها الحرب العالمية الأولى، ولكنها كانت دولة صديقة وليست دولة حليفة، وبعد إنتهاء الحرب إنغمست في الشؤون السياسية العالمية في مؤتمر السلام

(1) - عبد الله محمود الطناوي، مرجع سابق .

(2) - صادق ابوهيف، القانون الدولي العام ، مرجع سابق، ص168.

(3) - عبد الله محمود الطناوي، مرجع سابق .

بباريس حيث عرض خلالها الرئيس ولسون سياستها المثالية المبنية على سياسة حكم الشعوب بنفسها⁽¹⁾.

وبالرجوع للحرب العالمية الأولى إشتكت إنجلترا وفرنسا للولايات المتحدة الأمريكية خروج كولومبيا والإكواتور على قواعد الحياد، وذلك بالسماح لألمانيا بإقامة منشآت حربية في إقليمها فجاء رد الولايات المتحدة على هذه الشكوى بتصريحها بأنها لا تستطيع القيام بعمل البوليس في أمريكا اللاتينية وأنها لا ترى مانعا من ان تقوم الدول الشاكية بإنزال بعض قواتها على أرض الدولتين المشكومتين منها لاتتلاف منشآت العدو بشرط أن لا يؤدي هذا العمل إلى الاحتلال الدائم، أي أن أمريكا لا تمنع في تدخل أوروبي مشروع في قارة أمريكا وأنها لا تمنع في التدخل ما دام لا يؤدي إلى احتلال دائم⁽²⁾.

وبالتطبيق على الشرق الأوسط نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقتها بالشرق الأوسط اتبعت حتى الحرب العالمية الأولى ما يعرف بمرحلة اللااستراتيجية، والمقصود به هنا أن أمريكا لم يكن يعنيتها من أمر الشرق الأوسط إلا أنها مهد المسيحية، وكل ما إهتمت به في هذه الفترة إنشاء المدارس التعليمية والتبشيرية وهو ما يظهر في تكليفها بعض المعلمين والمبشرين لتكريس بعض اوقاتهم بمهمة قناصل، والمحلل السياسي للاستراتيجية الأمريكية في هذه المرحلة نجد أن أمريكا لم تحمل في ذهنها أي خطة استراتيجية ازاء المنطقة وذلك بسبب بعد المنطقة وعدم اهتمامها بالشؤون الدولية وأحداثها ككل⁽³⁾.

ومن ناحية التدخل الأمريكي عالميا نجد أمثلة على ذلك منها مساهمتها في إنشاء جمهورية ليبيريا في إفريقيا سنة 1848م، واشتراكها في مؤتمر برلين سنة 1875م، وفي مؤتمرات لاهاي سنة 1899 و 1907م، وهو ما يطرح فكرة الابتعاد عن مبدأ مونرو وسياسة

(1) - فؤاد أحمد عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 66.

(2) - صادق أبو هيف ، مرجع سابق، ص 169.

(3) - فاضل زكي محمد، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي. الطبعة الأولى، الاهلية للنشر والطبع، بغداد، 1968، ص 19.

العزلة وبداية الاهتمام بالمسائل الدولية البعيدة كل البعد عن القارة الأمريكية وسعيها للسيطرة على السياسة الدولية وذلك من خلال عرض وسائل الضغط الاقتصادي.⁽¹⁾

ومع الحرب العالمية الأولى كانت الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هي: "استراتيجية قلقلة" لأن صور المنطقة لم تكن واضحة وبدأ الاهتمام بالمنطقة من خلال الرئيس "ولسن" الذي إهتم بعودة السلام للمنطقة بعد إنهاء الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بل دعت إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير ومن ضمنها فلسطين وأرسلت بذلك لجنة تحري للحقائق فيما عرف بلجنة "كينك كرين"، وهو ما أدى بقرارات الكونغرس نتيجة الضغط المطبق من اللوبي الصهيوني تزكية وعد بلفور وهو أول موقف يدل على اتباع أمريكا استراتيجية جديدة نحو المنطقة رغم أنها استراتيجية مرتبكة.⁽²⁾

ثانيا: مرحلة الحرب العالمية الثانية

مع تولي الرئيس "روزفلت" مقاليد الحكم في أمريكا عمل على الإشتراك في السياسة الدولية حسب ما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فهجرت بذلك سياسة العزلة وساعده في ذلك حادث "بيرل هاربور" مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب وعقد العديد من المحالفات والمعاهدات وقد بدلت الحرب العالمية الثانية من طابع الصراع في البحر المتوسط والشرق الأوسط تبديلا كبيرا، فرفعت دول إلى مرتبة الدول العظمى مثل ألمانيا وإيطاليا وأضعفت دول مثل فرنسا وأدخلت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط بدافع مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، فتدخلت في شؤون منطقة تدخلا يتراوح بين مصالحها الحيوية وبين سياستها القديمة القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها.⁽³⁾

وإذا كانت أمريكا قد ساهمت في ظهور مفاهيم جديدة في السياسة الدولية أهمها الدبلوماسية العلنية، وحق تقرير المصير ضمن ما جاءت به مبادئ "ولسن 14" الذي أعلن

(1) - صادق أبوهيف، مرجع سابق، ص 169 - 170 .

(2) - فاضل زكي محمد، مرجع سابق، ص 20.

(3) - فؤاد أحمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 22.

عنها قبل الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي 1914 فأنها أيضا ساهمت في ظهور مفهوم جديد خاص بالاقتصاد، وهو حرية التجارة وانتهاج النهج الرأسمالي في سياستها الاقتصادية وبالتالي مكنتها من تجنب الكثير من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية.⁽¹⁾

وهو ما برز في سياستها للتدخل في الشرق الأوسط واعتمادها على الجانب الاقتصادي فقد عملت أمريكا على الدخول للمنطقة من أجل مصالحها البترولية ومنافسة كل من فرنسا وبريطانيا على خيارات المنطقة والحصول على الإمتيازات البترولية خدمة للمصالح الاقتصادية باستثناء بترول العربية السعودية الذي أخذت مسؤوليته على عاتقها.⁽²⁾

لذلك ليس غريب أن نجد الولايات المتحدة الأمريكية تعمل وترسم سياستها الخارجية على فرض أن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط ذو علاقة حيوية بمستقبل سلامتها والعمل إلى جانب فرنسا وبريطانيا على منع المد الشيوعي والاستفادة من خيارات المنطقة وبالتالي منع روسيا السوفياتية من السيطرة على أي بقعة من بقاع الشرق الأوسط سواء ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽³⁾، وهو ما تجلّى ضمن استراتيجية مباشرة إتبعها في منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يظهر جليا ولكن مع حليفها الدائم وهو بريطانيا فلم تقبل الولايات المتحدة أن تكون مسؤولة عن المنطقة بمفردها بل أرادت أن يكون معها حليف خبير بشؤون المنطقة، وعليم بكل أسرارها فأثار الروح الإنعزالية فيها وتخوفها من دخول المنطقة بمفردها دفعها لذلك وبقيت هذه السياسة المشوبة بالتردد إلى غاية سنة 1947.⁽⁴⁾

ثالثا: مرحلة الحرب الباردة

في هذه الفترة انفتحت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على العالم الخارجي وأصبحت لها مصالح في أغلب مناطق العالم كما برزت أهميتها بعد استعراض لقواها

(1) - السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. دراسة مقارنة عن موقع www.politics-dz.com

2019/08/11، تاريخ التصفح 2016/01/03

(2) - فاضل زكي محمد ، مرجع سابق، ص 21.

(3) - فؤاد احمد عبد المجيد ، ص 67-68.

(4) - فاضل زكي محمد ، مرجع نفسه ، ص 21.

النوعية في تفجير "هيروشيما وناكازاكي"⁽¹⁾، فقد رافق هذه المرحلة ظهور الإتحاد السوفياتي كقوة عالمية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تهديد الزعامة العالمية ولقد واجهت السياسة الأمريكية عدة عقبات في هذه المرحلة وهي :

1- إفتقار الدبلوماسية الأمريكية للخبرة نتيجة لسياسة العزلة التي ظلت تلتزمها حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

2- الدولتان اللتان كانتا تستطيعان مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وهما ألمانيا في أوروبا واليابان في آسيا كانتا مهزومتين وأرضهما محتلة بالجيوش الأمريكية .

3- حليفتا الولايات المتحدة الأمريكية وهما فرنسا وانجلترا استغلتهما أمور المستعمرات التي كانت تجاهد في سبيل الاستقلال في آسيا وأفريقيا .

4- كان هناك خلاف بين جميع الدول غير الشيوعية حول الطبيعة الحقيقية للخطر الشيوعي⁽²⁾ (السياسي، اقتصادي، إيديولوجي)، وخلاف حول أفضل الطرق لمواجهة هذا الخطر وخاصة مع اتباع الاتحاد السوفياتي سياسة (التعايش السلمي) في فترة من فترات الحرب الباردة⁽³⁾، ورغم هذه العقبات وبالرجوع لمنطقة الشرق الأوسط ونظرا لأهميتها الجغرافية⁽⁴⁾، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف استراتيجية في المنطقة ومعها حلفاؤها في فترة الحرب الباردة تهدف إلى :

(1) - السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق.

(2) - معنى الشيوعية: تعني باللغة الانجليزية communism مشقة من اللاتينية communis , common , universal والمصطلح يشير إلى مجموعة افكار في التنظيم السياسي والمجتمعي مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الانتاج تؤدي حسب منظريها لإنهاء الطبقة الاجتماعية ، وفي العلوم السياسية والاجتماعية هي ايدولوجية اجتماعية اقتصادية سياسية وحركة هدفها تأسيس مجتمع شيوعي مبني على الملكية المشتركة لوسائل الانتاج، انظر الموقع الالكتروني ويكيبيديا www.arm.wikipedia.org تاريخ التصفح: 2021/06/19.

(3) - ايناس سعدي عبد الله : الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية ، بغداد اشور باينبال للنشر ، الطبعة الأولى، 2015 ، ص 74.

(4) - أهمية الشرق الأوسط لولايات المتحدة: تتجلى في محاضرة ألقاها بابرود مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط أمام جمعية العلاقات الدولية في شيكاغو في 5 ديسمبر 1952 م قال في أهمية المنطقة ما يلي: أولاً : المركز الاستراتيجي لشرق الأوسط في النزاع القائم حالياً بين كتلي الشرق والغرب وهذا عامل واضح ومفهوم لا يحتاج إلى شرح... هذه البقعة التي تتوسط ثلاث قارات ... كما أن كل الخطوط الجوية الدولية الهامة التي تربط آسيا بأوروبا والولايات المتحدة تمر بالشرق الأوسط، أما قناة السويس فشريان حيوي للنقل المائي العالمي، ثانياً : اهتمامنا بالمنطقة راجع إلى أن تربتها تحوي 50% من زيت العالم الموجودة في الكويت، البحرين، العراق، ...، ثالثاً : عامل سكان الشرق الأوسط حيث يعيش أكثر من 100 مليون نسمة ، عن مصدر: فؤاد احمد عبد المجيد مرجع سابق، ص 68-69.

1- تحطيم القوى القومية الموجودة في المنطقة والتي تمثل أكبر خطر يهدد مشاريعهم (كنا سابقا وفي مرحلة من مراحل الدراسة ذكرنا مصطلح القومية وعلاقاته بالأقليات فدول الشرق الأوسط والتي تتبنى القومية سيزيد من تماسك أفراد شعبها ودولها وهو ما حدث في مرحلة من تاريخ القومية العربية والوحدة والتماسك لا يخدم المشاريع الغربية في المنطقة).

2- منح الاستقلال لدول المنطقة في إطار لا يتعارض مع مصالحها.

3- إدخال اسرائيل منذ عام 1948م عاملا أساسيا في توازن القوى داخل منطقة الشرق الأوسط والعمل هو خلالها إما زيادة الخلافات العربية إذا إقتضت المصلحة أو التظاهر بالوحدة، المهم أن لا يكون هناك استقرار في المنطقة.⁽¹⁾

ولقد كان الضغط الصهيوني على الولايات المتحدة الأمريكية كبيرا جدا في تلك الفترة وهو ما جعلها تتخطى حدود التصريحات وحدود العمل المشترك مع بريطانيا وأصبحت تتدخل مباشرة في الشؤون دول المنطقة خاصة فيما تعلق بالقضية الفلسطينية ومن ثم كانت الشيوعية جنبا إلى جنب مع الصهيونية فقد نقلتا أمريكا إلى مرحلة متقدمة من مراحل التحول الاستراتيجي في المنطقة، وقد ظهر هذا التحول في استراتيجية مباشرة عسكرية مباشرة باعتبارها الشرق الأوسط منطقة فراغ تحتاج لقوة لتسد فراغها فيما يعرف باستراتيجية الحصر الأمريكي وسياسة ملئ الفراغ.⁽²⁾

ومن أبرز استراتيجيات التدخل في منطقة الشرق الأوسط آنذاك مشروع ايزنهاور في يناير 1957⁽³⁾، حيث خوّل مجلس الرئيس "ايزنهاور" الصلاحيات لإرسال أية قوات إلى أي بلد في الشرق للتصدي لما سمي بالشيوعية العالمية أو الدولية، ورصدت لذلك اعتمادات

(1) - انتقال الصراع في الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط. في موقع: www.mokabel.com تاريخ التصفح 2020/07/03

(2) - فاضل زكي محمد، مرجع سابق، ص 22-27.

(3) - مشروع ايزنهاور: وهو مبدأ جاء في 5 يناير 1957م وهو تفويض مخول باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في مساعدة أية دولة من دول منطقة الشرق الأوسط للدفاع على وحدة أراضيها واستقلالها السياسي ضد العدوان الشيوعي المسلح، وهذا تفويض لن يمارس الا عند رغبة الدولة المعتدى عليها ... إنني مقتنع بأن أفضل ضمان يمكن اتخاذه لتفادي حالة الطوارئ هذه ... إننا على استعداد لتعاون تعاوننا كاملا وحرا مع اصدقائنا في الشرق الأوسط بطريقة متوائمة مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها ... داويت ايزنهاور نقلنا عن www.mokatel.com تاريخ التصفح 2020/07/03.

سنوية قدرت بمائتا مليون دولار لتقديم المعونة الاقتصادية إلى حكومات الشرق الأوسط، ولقد مثل مشروع "ايزنهاور" تدخلا مقنعا في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، وفي المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفض اقتراح مشروع سوفياتي عبارة عن إعلان مشترك ينص على عدم استخدام القوة في حل المشكلات الشرق الأوسط، في إطار مذكرة 19 أبريل 1957 وهو ما يؤكد الطبيعة التدخلية في السياسة الأمريكية والتي بسببها نشبت عدة حروب في المنطقة، ونذكر منها:

1- حرب سوريا وإسرائيل بدعم أمريكي 1957 وتقديم جيش خمسين ألف جندي أمريكي و500 دبابة على الحدود السورية التركية.⁽¹⁾

2- التدخل الأمريكي في لبنان 1958م حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات من المارينز إلى شواطئ لبنان وإنضم إليهم عشرات الآلاف من رجال الجيش الأمريكي لدعم الرئيس اللبناني "كميل شمعون" وأكد بذلك لبنان دعمه للتدخل الأمريكي والعمل سويا ضد السوفيات، وسمح للسفن الأمريكية بالرسو في الموانئ اللبنانية، وتقبل المساعدات الأمريكية ووجود الاستخبارات الأمريكية على أرض لبنان⁽²⁾. وهكذا نجد أن مبدأ ايزنهاور قد أعطى شرعية للتدخل الأمريكي في المنطقة حتى تقوم هذه الأخيرة بحماية مصالحها الاستراتيجية والعمل على زيادة نفوذها وضمان تفوقها على المعسكر الغربي من خلال عدة استراتيجيات منها سياسة الاحتواء، الرد الشامل وحرب النجوم.⁽³⁾

الفرع الثاني: سياسة التدخل بعد الحرب الباردة

بعد صراع دام سنين إنتهت الحرب الباردة وإنتهت معها صراع القطبين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أسهمت انتهاء الحرب الباردة وما تبعه من متغيرات دولية

(1) - انتقال الصراع في الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط، مرجع سابق .

(2) - خذلان الأمريكيين لحلفائهم : تجربة 1958 لبنان. مقال مترجم، new republic عن موقع : www.daraj.com تاريخ التصفح

2020/07/05.

(3) - السياسة الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مرجع سابق.

وإقليمية في انجاز معظم أهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط⁽¹⁾، ولعل أبرز ما يحسب للولايات المتحدة الأمريكية أنها خرجت من هذه الحرب هي أكثر تفوق عسكري وسياسي وكما يسميها "اليكس كالينيوكس" في كتابه "الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية" "بالقوة غير المسبوقه" فلقد أعطت ثورات أوروبا الشرقية وسقوط الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة المزيد من التفوق العسكري وكذلك أعطى للرأسمالية منفذ لأكثر عددا من المناطق في العالم، ولقد قال بعض الماركسيين عقب نهاية الحرب الباردة وبداية قرن أمريكي جديد: "إن إنتهاء الاستقرار المبني على ثنائية القطبية سوف يؤدي إلى مرحلة جديدة من المنافسة الجيوسياسية وبالتالي إلى مخاطر وعدم استقرار أكثر من مرحلة ما قبل 1989".⁽²⁾

ومن بين التدابير التي أخذت بعد الحرب الباردة لدى قادة العالم هو منع اندلاع حرب شاملة وذلك حفاظا على أولوية مصالح الأمن القومي وهي الرفاهية والسلام بعد أن إنتهت الحرب الباردة بدون حرب عالمية أخرى، وذلك راجع لاستراتيجية الردع، وفعالية القوة المرعبة لأسلحة كلا الطرفين ورغم التعبير عن تدهور أمريكا اقتصاديا من خلال سياسة الأمن القومي الأمريكي في عهد "كليتتون"، وذلك بسبب صعود المنافسين من الصين واليابان وألمانيا وبالتالي الاهتمام بالاقتصاد أكثر إلا أن ذلك لم ينقص من المنافسة العسكرية العالمية والتهديد بها فقالت "أولبرايت": "أين ما نتجه فإن أحد يقاتل أو يهدد بقتال أحد آخر".⁽³⁾

وإذا كانت مبادئ الردع أو ما يعرف بالردع المستقر أثناء الحرب الباردة والتي تقوم على مبادئ أهمها :

1- المحافظة على وضع ردعي انتقامي موثوق به ومماثل في الفعالية والحجم.

(1) - الشرق الأوسط: the middle est منطقة واسعة تتمتع بواصفاتها وتراكيبها التي تربط الشرق بالغرب وتؤلّفها مجموعة من أقاليم متنوعة تقع جنوب غربي آسيا التي تتوسط العالم وتمتد فيها بحار عدة ، لهذا تعد المنطقة من أعلى مناطق العالم بثرواتها النفطية وهي تتوسط الشرقين الأدنى والاقصى ، منقول عن : حارث قحطان عبد الله، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد 11 سبتمبر. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة 2، اكتوبر 2010، ص 309.

(2) - اليكس كالينيوكس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية. مركز الدراسات الاشتراكية، ص 9 – 10.

(3) - سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة . الطبعة 1، عمان، دارزهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 3.

- 2- تجنب الأسلحة والعقائد والسعي لتحقيق الأمن عبر تحديدات يتم التفاوض بشأنها.
 - 3- تحقيق الاعتماد النسبي على القوة النووية في الدفاع الأمريكي والسياسة الخارجية.⁽¹⁾
- فإنه بعد الحرب الباردة حددت إدارة كلنتون الأولويات في الاستراتيجية الأمريكية في ايلول 1993 فيما يلي :

- 1- منع استخدام الأسلحة النووية والبايولوجية والكيميائية ضد الولايات المتحدة وقواتها وحلفاؤها .
- 2- إيقاف أو في الأقل إبطاء إنتشار مثل هذه الأسلحة.
- 3- منع وإحباط أي عدوان على الولايات المتحدة.
- 4- الاستعداد للقتال وريخ معركتين إقليميتين كبيرتين في آن واحد مع احتمالية عالية للنجاح والعمل على تقليل الكوارث الأمريكية .
- 5- إعداد للقوات الأمريكية المشاركة بفاعلية في عمليات سلام متعددة للجنسيات وعمليات التدخل المنفرد والتي تتضمن حفظ السلام والمساعدة الإنسانية ومحاربة المخدرات ومواجهة نشاطات الارهاب.
- 6- الاحتفاظ بالتفوق التكنولوجية.⁽²⁾

وفي إطار القوة العسكرية للولايات المتحدة مع انتعاش للاقتصاد العالمي في عقد التسعينات مقابل ركود الاقتصاد الألماني، وأزمة الكساد في اليابان، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة حل النزاعات الدولية اعتماد على قوتها العسكرية، ومن بينها الحرب في صربيا 1995م وكذلك 1999م أو ما يعرف بحرب البلقان في إطار حلف الأطلسي، ولقد كانت حرب البلقان في 1999م مناسبة لترويج إيديولوجية التدخل الإنساني وهو ما عبر عنه "بليز" في قوله: "من حق المجتمع الدولي "يقصد أمريكا وحلفاؤها الاوروبيين" في اختراق السيادة القومية وشن حرب لفرض العقوبات على دولة مارقة تنتهك حقوق الإنسان.⁽³⁾

(1) - جيروم كاهان، الأمن في العصر النووي، ترجمة: نافع أيوب، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، 1982م، ص 499.

(2) - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 4.

(3) - اليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 13- 15.

والملاحظ بين دراسة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب الباردة وبعدها أن هذه الأخيرة حافظت على استراتيجية الردع بوصفه حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية، فرغم أن العدو قد تغير وأنه هناك تهديدات جديدة قد تم تحديد ظهورها، وأيضا تعريف الأمن القومي قد توسع، نجد أن الاستراتيجية الأمريكية قد إستمرت في مبدأ الأفضلية الأمريكية في الساحة الدولية وردع أي تهديد يعكر أمنها، فقد غيرت من الدور الذي كانت تمارسه كشرطي العالم لوحدها إلى تقاسم الاعباء وحماية الأمن الدولي مع الآخرين باستعمال قوات حفظ السلام استعمالا فعالا⁽¹⁾، وهو تأكد في حرب البلقان فرغم غياب الغطاء الأممي والشرعية من مجلس الأمن في الحرب الأولى فقد إتبعته أمريكا نفس النهج ضاربة بذلك عرض الحائط قرارات مجلس الأمن، وقامت بقصف العراق 1991م بمساعدة بريطانيا والكويت وبررت "مادلين أولبرايت" وزيرة الخارجية آنذاك قصف العراق بقولها: "إن كان يجب علينا استخدام القوة فذلك لأننا أمريكا إن قامتنا طويلة وبالتالي فإننا نرى المستقبل بشكل أفضل"، وهو ما دفع "صاموئيل هانتنجتون" بالقول: " في الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة دائما دولا كثيرة باعتبارها دولا مارقة"⁽²⁾، فإن الولايات المتحدة في نظر الكثير من البلدان هي القوة العظمى المارقة"⁽³⁾.

ان استراتيجية أمريكا في التدخل في شؤون الدول الأخرى تركز على عدة وهي :

1- مساهمتها في الإنتاج العالمي بمعدل 20-25 % وهو ما يؤكد تعاظم الدور الأمريكي عالميا .

2- عدم الانضباط في النظام الدولي يمثل تهديدا على الشعب الأمريكي ومثال ذلك الفوضى السائدة في الشرق الأوسط من شأنها تشجيع الإرهابيين في أمريكا .

(1) - سعد حقي توفيق ، مرجع سابق ، ص 5.

(2) - اليكس كالينكوس ، مرجع سابق ، ص 16- 17 .

(3) - الدولة المارقة : أو الدولة الخارجة في القانون Rogue State وهو مصطلح يطلق من قبل بعض المنظرين الدوليين على الدول الذين يعتبرونه تهديدا للسلام العالمي مثل ان تكون محكومة من قبل حكومات متسلطة أو استبدادية وتفرض قيود على حقوق الإنسان وتدعم الارهاب وتسعى لنشر أسلحة الدمار الشامل منقول عن: ويكيبيديا، دولة مارقة www.ar.wikipedia.org تاريخ التصفح 2020/07/15.

3- التأكيد من طرف مؤيدي سياسة التدخل الأمريكية في شؤون الدول الأخرى على أهمية وسائل الاتصال الحديثة ويذكرون في ذلك إحصاءات مهمة تتعلق بنمو حجم الاستثمار الأجنبي في الولايات المحددة فمعناه ثقة المستثمر الأجنبي في قوة الاقتصاد الأمريكي .

4- إذا لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عسكري في أي أزمة دولية فذلك سيحفز قوى عظمى أخرى للتدخل العسكري في شؤون الدول الأخرى وملئ الفراغ .

5- إن سياسة عدم التدخل ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي وتحويله إلى عالم مسلح وهذا ما سيؤثر على المصالح الأمريكية .

6- حاجة العالم الماسة إلى زعامة ورسم الولايات المتحدة الأمريكية ملامح السياسة الداخلية والخارجية لعديد من دول العالم من خلال صندوق النقد الدولي والعديد من المنظمات الأخرى، مثل استعمال الأمم المتحدة للتأثير على الأنظمة غير الصديقة مثل: ليبيا، العراق، إيران، أيضا برامج المساعدات الإنسانية للتأثير على الشعوب⁽¹⁾، ومن أهم مظاهر التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ما سمي بحرب الخليج الثانية 1991م والتحالف الدولي لضرب العراق، ولقد فتحت هذه الأحداث الطريق أمام رسم خارطة سياسية واقتصادية جديدة لشرق الأوسط وإقامة النظام الشرق أوسطي الجديد⁽²⁾ وذلك بإبقاء إسرائيل دولة قوية في المنطقة وتحقيق ذلك بذلك أهداف الاستراتيجية الأمريكية .

بعدما تم تدمير قوة العراق ومن خلال أيضا قاعدة التسويات بين العرب وإسرائيل على ضوء ما جاء به مؤتمر مدريد 1991م، والذي تم بعده إتباع منهجية خطيرة من طرف الإدارية الأمريكية بهدف إضعاف قوة العرب السياسية والاقتصادية والثقافية وقدرتهم

(1) - أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرون، ترجمة: أنور محمد إبراهيم وآخرون طبعة 2003 ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص 254 – 256.

(2) - مفهوم الشرق الأوسط الجديد : يعني أن قوة ما إقليمية أو عالمية تعيد تشكيل المنطقة بما يتوافق مع مصالحها وطموحاتها التي لا تتوافق بالضرورة مع مصالح الدول والشعوب المنطقة وأول من استعمل هذا المصطلح "شمعون بيريز" رئيس إسرائيل ورئيس وزارتها سابقا في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" وورد أيضا في قاموس وزارة الخارجية الأمريكية عبارة "الشرق الأوسط الجديد"، منقول من موقع : عمر مقدادي، مشروع الشرق الأوسط الجديد ، 2012/09/12 <http://fadje.com> تاريخ التصفح 2020/06/25.

الدفاعية، كما سعت الولايات المتحدة إلى تفكيك بعض الدول العربية وبعض الأقاليم نزولا عند رغبة السلام الإسرائيلي، وأيضا وضع سياسات خاصة لبعض الدول كسياسة الاحتواء المزدوج باتجاه العراق وإيران حيث كان وجود العسكري المباشر في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية ما هو إلا تطبيق لمبدأ النظام الدولي الجديد⁽¹⁾.

وبالرجوع إلى ثقل منطقة الشرق الأوسط في السياسة العالمية من حيث جغرافيتها السياسية "جيوبوليتيك"، وأنها تحتوي على أكبر مصدر اقتصادي حيوي في العالم وأيضا اعتبارها بوتقة ملائمة لنزاع عنيف في عصر السلاح النووي⁽²⁾.

نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت استراتيجية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة إرتكزت على ما يلي :

1- ردع أي اعتداء أو عدوان خارجي يمس بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقاءها داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها مثل ما عبر عنه بالمغامرة الإيرانية في الإقليم، وأيضا إحتواء العراق وإيران عن طريق كما قلنا سابقا سياسة الإحتواء المزدوج.

2- منع ظهور قوى إقليمية جديدة قادرة على تهديد المصالح الأمريكية .

3- وضع ترتيبات أمنية جديدة لأمن المنطقة والإحتفاظ بالتواجد العسكري المستمر والدائم بالاستناد على الحلفاء المحليين كإسرائيل وتركيا، تمهيدا لخلق تحالف أمني اقتصادي - عسكري في الشرق الأوسط تقوده الولايات المتحدة⁽³⁾.

4- منع ما يعرف بالإسلاميين أو الإسلام الراديكالي للوصول إلى الحكم في كل من إيران، العراق، ليبيا، السودان، مصر، الجزائر، لبنان، سوريا، فلسطين، وحتى تركيا، حيث يقول "ج. مورافتشيك" إذا استطاع الإسلام الراديكالي أن يصل للحكم في تلك البلدان فإن العالم تنتظره هزات عنيفة لا يمكن تخيلها".

(1) - حارث قحطان عبد الله، مرجع سابق، ص 310.

(2) - ريتشارد بارنت وآخرون، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط. ترجمة: ليلي بارودي ومروان بحيري، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 100-101.

(3) - حارث قحطان عبد الله، مرجع سابق، ص 310-311.

وذلك بتسخير كل الإمكانيات بما فيها العسكرية، حيث في القرار الخاص بحجم الإنفاق العسكري في مارس 1993م تقرر أن الإنفاق قدره 1.3 تريليون دولار في خلال فترة 1994-1998م (بمتوسط 260 مليار دولار سنوياً)، وهذا يعني الإنفاق على جيش قوامه مليون ونصف نظامي ومليون إحتياطي ويملك 19 فرقة برية و12 حاملة الطائرات و346 سفينة عسكرية و 20 سرباً جويًا و184 قاذفة و35000 رأس نووية⁽¹⁾، وكل هذه النفقات العسكرية من أجل التدخل في الشرق الأوسط وغيرها من دول العالم.

5- السعي لتغيير الخطاب السياسي باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ كل أشكال الفردية والإرهاب والتعسف والظلم وإقامة علاقة صداقة مع إسرائيل.⁽²⁾

والملاحظ أن الاستراتيجية الأمريكية اتجه الشرق الأوسط وخاصة في مسألة التدخل أنه لم يكن هنا تغيير كبير فيها سوى في تفعيل استخدام القوة المباشرة العسكرية، فمن الوجود العسكري في حرب لبنان 1958م، والتدخل بالمساعدات في حرب سوريا وإسرائيل إلى التدخل العسكري المباشر في حرب الخليج الثانية بالعراق 1991م فاستراتيجية الردع هي نفسها فقط اختلفت الوسائل لتحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني: سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر

بعد أن رأينا في المطلب الأول في دراستنا لسياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية قبل 11 سبتمبر، والتي مرت بعدة مراحل من الحرب العالمية الأولى إلى العالمية الثانية مروراً بمرحلي ما قبل الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة سنتطرق في هذا المطلب لسياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر في إطار دراسة مقارنة لطبيعة التدخلات التي كانت في المرحلة الأولى والثانية هو قبل الإدارية الأمريكية وكيف عكست ورمت هذه التدخلات بظلالها على المشهد في الشرق الأوسط وقسمنا هذا المطلب إلى قسمين نعتقد أنهما رئيسيين وهما سياسة التدخل الأمريكي داخل إطار أمني وسياسة

(1) - اناتولي اوتكين، مرجع سابق، ص 261-263.

(2) - حارث قحطان عبد الله، مرجع سابق، ص 311.

التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي متخذين من تاريخ 11 من سبتمبر⁽¹⁾ كمرجع زمني للدراسة والبداية مع:

الفرع الأول: سياسة التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي

أولاً: الحروب الاستباقية

جاءت هجمات 11 من سبتمبر 2001م لتخلق تاريخاً ليس عادياً في تاريخ العالم وليس تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية فقط، ولقد تخطت تداعياته حدود الحدث والرد على القائمين بها، إذ كشفت تصريحات وخطاب الرئيس "جورج ولكر بوش" وأركان إدارته منذ الساعات الأولى التي تلت الحدث المأساوي الاتجاهات الجديدة للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية المتمحورة حول التفوق الأمريكي ووجوب الحفاظ عليها، وأيضاً استعمال واستخدام هذا التفوق لمنع ظهور أية قوة منافسة على المستوى الدولي، وأيضاً الإقرار بضرورة القضاء على الاستبداد، والأداة المحددة في رأي الإدارة الأمريكية لتحقيق ذلك في الضربة الوقائية.⁽²⁾

وقد أحدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر تحولاً جذرياً في السياسة الأمريكية الخارجية وشكل شعار الحرب على الإرهاب الإطار الشامل للسياسة الأمريكية وعلاقاتها الخارجية الدولية بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.⁽³⁾

وعبر "بوش" منذ وصوله للسلطة على أن الإدارة الجديدة لن تكون أقل نزوعاً عن سابقتها، واعتبر أن الولايات المتحدة مضطرة على حد وصفه لكونها "القوة العظمى الوحيدة" الباقية إلى الاطلاع بدور قيادي في مواجهة كل التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين مشيراً بوضوح إلى إمكانية استخدام الإدارة الجديدة القوة العسكرية،

(1) - تاريخ 11 سبتمبر 2001 : حدث فيه ما يعرف بهجمات 11 سبتمبر 2001 وتعرف بالانجليزية اختصاراً باسم 9/11 وهي مجموعة من الهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق 11 سبتمبر 2001 وجرت بواسطة أربع طائرات نقل مدني تجاري ، تقودها أربع فرق تابعة لتنظيم القاعدة ووجهت لتصلطم بأهداف محددة وقد نجحت ثلاث طائرات منها بينما سقطت الرابعة بعد أن استطاع ركاب الطائرة السيطرة عليها من الخاطفين لتغيير اتجاهها، ما أدى إلى سقوطها وانفجارها في نطاق أراضي ولاية بنسلفانيا، وكان الهدف هو مركز التجارة العالمي وبنتاغون وخلف وراءه 2996 وفيات و 600 إصابة وكان عدد المشاركين من تنظيم القاعدة هو 19 فرد منقول عن ويكيبيديا هجمات 11 سبتمبر www.ar.m.wikipedia.org تاريخ التصفح: 2020/06/18.

(2) - يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي. مرجع سابق، ص 225.

(3) - حاتم أبو زيادة، الحرب الطائفية في المشرق العربي. الطبعة الثانية، لندن، إي - كتب ، فبراير 2019 ، ص 59.

عند الضرورة وهي ما يؤكدّه تقرير المراجعة الرباعية لسنة 2001 الخاصة بالدفاع حيث أكد وزير الدفاع "رامسفيلد" قائلاً "إن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية ذات مسؤوليات والتزامات تغطي العالم"، ومنه وعلى أساس هذا الدور فلا بد للقوات الأمريكية أن تكون مهيأة للتعامل مع احتمالات أوسع جغرافياً ووظيفياً في كل أنحاء العالم⁽¹⁾، ولقد عبر في سياق هجمات 11 سبتمبر العالم السياسي الأمريكي "كالمز جونسون" عبر عنها بأنها "ماهي إلا عبارة عن انفجار عكسي راجع للسياسات المستفزة التي كانت تمارسها قوة الولايات المتحدة الامبريالية خاصة في الشرق الأوسط ومن جهة أخرى فإن هجمات نيويورك وواشنطن⁽²⁾ قد اعطت إدارة بوش الابن المزيد من الصلاحيات وفرص أوسع من ممارسة استراتيجية أمريكية جديدة تقوم على الأحادية رغم أنه في 12 سبتمبر 2001م استحضر مجلس الشمال الأطلسي لأول مرة في تاريخه المادة الخامسة من إتفاقية إنشاء حلف الناتو 1949م وأعلن أن الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية هو هجوم على كل دول أعضاء الحلف.⁽³⁾

هو الدعم الذي عبر عنه "رامسفيلد" صراحة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد هاته الهجمات الأخيرة بحاجة لكل الأصدقاء والحلفاء للتعامل والعمل على ردع الصراع وعدم الاستقرار العالمي وهزيمة كل محاولات الخصم وذلك وبالاعتماد على القوة والإجبار ودحر الهجمات، واستخدام القوة العسكرية من أجل مكافحة الإرهاب وهو ما دعمته أيضاً استطلاعات للرأي تشير على التأييد لاستخدام القوة العسكرية.⁽⁴⁾

(1) - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 5-6.

(2) - معنى كلمة امبريالية : في السياسة نقصد بها استعمار أو احتلال أو نزعة تسلطية من بعض الدول للاستحواذ على بعض الاقاليم المستقلة أو شبه مستقلة بالسيطرة الاقتصادية والسياسية والامبريالية الاقتصادية معناها هيمنة إحدى الدول على أخرى بفضل تميزها الاقتصادي والمالي والامبريالية عامة هي سياسة تهدف إلى بناء وحماية امبراطورية تتكون من عدة دول وشعوب وتنتشر عبر رقعة جغرافية واسعة وتحكمها دولة مهيمنة والامبريالية نقيض مبدأ تقرير المصير وهي علاقة معقدة بين دولة كبرى ودولة صغرى على أساس اقتصادي سياسي وحتى عسكري اي علاقة بين دولة قوية ودول ضعيفة، منقول عن www.almaany.com موقع المعاني، تاريخ التصفح: 2020/08/01.

(3) - اليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 17 - 18.

(4) - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 6 - 7.

إذن ما يلاحظ أنه هناك تغيير للتهديدات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية قبل 11 سبتمبر وخلال الحرب الباردة وبعد 11 سبتمبر، فالأولى كانت التهديدات عبارة عن الاتحاد السوفياتي والمد الشيوعي حيث كان هو العدو الرئيسي لكن بعد الأحداث أصبح الارهاب هو عدوها الرئيسي كما أنه هناك تغير في طبيعة استخدام الادوات العسكرية لتنفيذ عقيدتها الدفاعية الجديدة فعلى الرغم من أنها استخدمت الأداة العسكرية في حالات التدخل الإنساني كما رأينا سابقا حرب لبنان 1958م مثلا، فلقد كان هناك اختلاف في حجم القوة المستخدمة في حالات التدخل الإنساني بعد هجمات 11 سبتمبر، وأيضا طبيعة شن الحرب فلقد كانت الأولى لأهداف إنسانية من أجل الغير، ولكن في الحالة الثانية أي بعد 11 سبتمبر تدخل إنساني من أجل الدفاع عن النفس وحماية الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المارقة والهجمات الارهابية باعتمادها على الحروب الاستباقية⁽¹⁾ هاته الأخيرة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الرد والحماية لأمنها واستقرارها بعد هجمات 11 سبتمبر⁽²⁾، وإذا كانت استراتيجية الأمن القومي التي حددها "كلينتون" عام 1999 تقوم على :

- 1- تعزيز أمن أمريكا .
 - 2- تقوية الرفاهية الاقتصادية.
 - 3- تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج .
- فإن استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس "جورج دبليو بوش" والتي قدمها في 2002 في كلية ويست بويسست العسكرية تقوم على :
- 1- حماية السلام ومحاربة الإرهابيين والطغاة .

⁽¹⁾ - الحروب الاستباقية: مفهوم سياسي يطبق عسكريا عبر الحرب العدوانية أما الضربة الاستباقية فهي مفهوم عسكري تقني تقوم به مجموعة عسكرية في الميدان عندما تشعر بان هناك نوايا عند الطرف الآخر للهجوم عليها. والحرب الاستباقية تقوم على أساس تقدير الدولة ما على ان الدولة الأخرى تنوي مهاجمتها فتقوم هي بالهجوم الأول واستخدامها إدارة بوش للتعبير عن الحرب الدفاعية وفق مبدأ الدفاع المشروع عن النفس وهي تغطية واضحة للحروب العدوانية التي تستخدم ذرائع غير موضوعية وغير مبرهن عليها الا بالنوايا، منقول عن : غالبية صرماياتي، معنى الحرب الاستباقية. عكس الاتجاه نيوز، 4 يونيو 2019، www.aksalltgah.com تاريخ التصفح: 2020/06/20.

⁽²⁾ - محمود محمد علي، التدخل الأمريكي في الخليج. الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار الوفاء، 2018، ص 2 - 3.

- 2- الحفاظ على السلام عن طريق بناء علاقات جيدة بين القوى الكبرى .
 - 3- توسيع السلام عن طريق تشجيع مجتمعات حرة ومفتوحة في كل قارة .
- فالملاحظ بين الخطتين تركيز "بوش" على التعاون الدولي بين القوى الكبرى وتشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة عكس "كلينتون" وأيضا نجد ان الاستراتيجية القديمة القائمة على الاحتواء والردع لا يمكنها أن تعمل ضد هذه التهديدات فلقد ساوى بوش الابن بين الارهابيين والطغاة، لذلك لابد من اتباع سياسة أخرى بديلة حيث يقول "بوش": "لا نستطيع ان نسمح لاعدائنا بالبدء بالضربة"⁽¹⁾ في اثاره منه إلى الحروب الاستباقية والتي تقوم على عدة مرتكزات أهمها :

- 1- شن هجمات على الأعداء المحتملين قبل وصولهم إلى الأراضي الأمريكية .
 - 2- إتاحة استخدام عدد أكبر من الأسلحة المتطورة للكشف عن حدود فاعليتها في المواجهة العسكرية .
 - 3- القيام بضربات مباغته دون الانتظار إلى التأكد من مدى خطورة الطرف المقصود معتمد على تقارير الإستخبارات في هذا الشأن، أي أن مجرد الشك في تصرف من طرف دولي كفيلا بشن هجمات عسكرية ضده .
 - 4- تدمير القوات العسكرية للطرف المستهدف تدميرا كاملا دون وجود مقاومة مسلحة .
- أي أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تحدد وسائل العقاب وبمجرد الشك في سلوك طرف يهدد الأمن والسلم الدوليين حسب ما تراه هي فأنها وبالاغتماد على قوتها العسكرية، ستجعل من الحروب الاستباقية الخيار الاستراتيجي لحماية أمنها القومي⁽²⁾، وترى أمريكا وضمن سياسة الحروب الاستباقية أنه من الخطر امتلاك الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل فإذا كانت أسلحة الدمار الشامل³ في الحرب الباردة تعد الملاذ الأخير فإنه

(1) - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 8-7.

(2) - محمود محمد علي، مرجع سابق، ص 3.

³ أسلحة الدمار الشامل : weapons of mass destruction WMD يقصد بها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية تمتلك قدرة على إبادة كل ما هو حي وهناك اختلاف حول متى تم الاستعمال لأول مرة لهذه الكلمة في 1937 حين وقع القصف الجوي لمدينة كرينكا guermic بإسبانيا أو 1945 والقنبلتين الذريتين في هيروشيما وناكازاكي باليابان التي أدت إلى مقتل 66000 من المدنيين وعدد الضحايا

اليوم يتم استخدام أسلحة الدمار الشامل كخيار أول، فبالنسبة للدول المارقة هي تعتبر وسيلة للإذلال والعدوان العسكري على الجيران وهو ما يؤكد النظرية الأمريكية القائمة على استراتيجية الردع ضد أي تهديدات تمس المصالح الأمريكية وحلفائها وأصدقائها وتحت أي ظرف، فالردع ليس فقط مواجهة الخصم في ميدان المعركة وإنما لمنع الخصوم المحتملين من السعي لتحقيق الحشد العسكري بأمل معادلة قوة الولايات المتحدة أو تجاوزها لذلك لابد من تنفيذ الضربة الاستباقية ضد الإرهابيين⁽¹⁾.

ولقد وجدت الإدارة الأمريكية نفسها بين عدة صفات استراتيجية إن صح التعبير يقدمها محللون ومثقفون في الساحة الأمريكية وتتراوح هذه الاقتراحات بين التيار الواقعي المنادي بتوخي ضبط النفس والدخول في شراكات وتحقيق التوازن على المستوى الخارجي وبين الليبراليون الذين يدعون إلى احتلال ما يسمونه "السلام الديموقراطي" ويوافقه في ذلك التيار البنائي الداعي إلى تعزيز حقوق الإنسان وترسيخ مفهوم وحدة الغرب⁽²⁾ ووفقا لبعض الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين دائما فإن احتمال وقوع هجوم إرهابي واسع النطاق تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل ما يزال قويا، ولقد رأى "جراهام اليسون" مدير مركز "بيلتر belter" في جامعة هارفرد أن: "الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات إن هي واصلت فعل ما تفعله اليوم فإن احتمال توجيه اعتداء إرهابي نووي لأمريكا بات حدوثه أكثر ترجيحا من عدمه خلال العقد المقبل"، وهو ما أكدته هيئة منع إنتشار الأسلحة الدمار الشامل والإرهاب على احتمالية تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم إرهابي بأسلحة بيولوجية⁽³⁾.

إذن ما يلاحظ من كل ما سبق أن أحداث 11 ديسمبر قد خلفت تحولات كبيرة على الساحة الدولية ككل وعلى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال الحروب الاستباقية

140.000 على خلفية الإشعاعات الناتجة عن استخدام القنبلة النووية على يد الطائرات الأمريكية وهذه الأسلحة ليس لها سلاح مضاد يمنع تأثيرها منقول : نسرين الميبري، الموسوعة السياسية www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020/08/20.

(1) - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 16-17.

(2) - جوستاف لندستروم، جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون. الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص 117.

(3) - جوستاف لندستروم جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون. مرجع نفسه، ص 84.

وسياسة الردع بالاعتماد على القوة العسكرية لكل تهديد أو خطر يمكن أن يمس مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها واستقرارها وبالرجوع لمنطقة الشرق الأوسط والتدخلات التي حدثت في المنطقة نجد أن المنطقة عرفت تغيرات جذرية في خارطة القوى السياسية وحتى خارطة بعض الدول نتيجة تبعات أحداث 11 من ديسمبر، وما خلفته من تحولات على مستوى الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة فلقد أكد "بريجسنكي" في سياق سابق بأن الرئيس "بوش" قد قرر استبعاد سياسة الردع التقليدي باعتبار أن لا صلة لها بمخاطر الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل بل قرر نقل المعركة إلى أرض العدو وعرقلة مخططاته ومواجهة أسوء الأخطار قبل بروزها فنجد أن هذا التوجه الجديد للتدخل الاستباقي لم يحدد المعايير التي سوف تستخدم في تعريف الإرهاب، كما أنه لم يوضح ما هي الظروف التي يعتبر فيها إنتشار الأسلحة سرا حتى تتمكن الولايات المتحدة بالقيام بالعمل العسكري الوقائي ضد العدو المحتمل والذي يهدد النظام الدولي العام، وبالتالي استبدال مفهوم الدمار المتبادل المحقق MADI إلى مفهوم الدمار الأحادي المحقق SAD.⁽¹⁾

إن التدخل الاستباقي الذي حملت راتبه للولايات المتحدة الأمريكية قد خلف وراءه عدة تدخلات خارج الإطار الأممي في مناطق مختلفة من العالم باعتماد القوة العسكرية الأمريكية وأيضا بالاعتماد على الدول الصديقة والخليفة، ومن بين هاته الدول التي تم التدخل العسكري فيها بدون الرجوع إلى مظلة الأممية هي العراق.

ثانيا: الحرب على العراق

1- خلفية التدخل ووسائله

في إطار حربه على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م وفي سعيه للقضاء على كل الأعداء المحتملين، اتخذ الرئيس الأمريكي "بوش" قرار التدخل العسكري في العراق حيث قال: "إن هدفنا الأساسي هو منع الأنظمة التي تساعد الارهاب عن تهديد الولايات المتحدة أو أصدقاءها أو حلفاءها بأسلحة الدمار الشامل"، وحدد في ذلك إيران، العراق، وكوريا

(1) - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 19.

الشمالية فيما عرف بمحور الشر⁽¹⁾، ثم وسع بعد ذلك "جون بولتون" نائب وزير الدولة الشبكة واصفا ليبيا وسوريا وكوبا بأنهم دول داعمة للإرهاب تمتلك أسلحة الدمار الشامل أو لديها القدرة على امتلاكها⁽²⁾، ففي 9 افريل 2003م سقطت بغداد على أيدي الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومساندة من المعارضة العراقية والشعب العراقي، وتشكل قوات التحالف من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية، استراليا، بولندا بدعم عسكري من المؤتمر الوطني العراقي الحزب الديموقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث استعمل في هذا التدخل العسكري ما يقارب 466.985 فرد من الولايات المتحدة 45.000 من بريطانيا استراليا بـ 2000 فرد، بولندا 194 من القوات الخاصة وقدرت الخسائر حسب الجنرال "تومي فرانكس" بـ 30.000 من الضحايا العسكريين منهم 214 قتل و 606 مصاب أمريكي ويعرف هذا التدخل أيضا بالغزو أو معركة الحواسم أو حرب الخليج الثالثة، وبدأت عملية التدخل في 20 مارس 2003.⁽³⁾

فلقد وقع التدخل الأمريكي في العراق عام 2003م لإسقاط نظام صدام حسين وكان أكبر وجود عسكري أمريكي في العراق عام 2007م، عندما بلغت الأعداد 170 ألف عنصر وفي 2008م وقع الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الابن والسلطات العراقية إتفاقية أمنية تحدد الوضع القانوني القوات الأمريكية في العراق، وهو ما يتيح إبقاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق إلى 2011م، فكان الانسحاب الأمريكي من العراق الأول لأنه وبعد توسيع تنظيم داعش لأعماله وسيطرته على مناطق واسعة من العراق تم تقديم طلب رسمي إلى الولايات المتحدة في 2014م بعد سيطرة التنظيم على الموصل لتقديم الدعم، وهو ما كان بجودة 275 عسكريا إلى العراق، بالإضافة إلى الضربات الجوية المنتظمة الداعمة للقوات

(1) - محور الشر: هو مصطلح رده الرئيس الأمريكي بوش في خطاب له في 29 يناير 2002 عبر فيه عن حكومات كل من إيران كوريا الشمالية العراق في حربه على الإرهاب من محور الشر axis of evil إلى "ما وراء محور الشر" Beyond The Axis Of Evil كل من ليبيا وسوريا وكوبا، ثم في يناير 2005 أشارت كوندوليزا رايس إلى عبارة ركائز الاستبداد Outposts Of Tyranny وهي كوبا روسيا البيضاء زيمبابوي ميانمار، منقول من ويكيبيديا www.or.wikipedia.org تاريخ التصفح: 2020/07/15.

(2) - اليكس كالينيكوس، مرجع سابق، ص 20.

(3) - الغزو الأمريكي للعراق، المعرفة www.m.marefa.org تاريخ التصفح: 2020/07/16.

العراقية، وفي 2017م بلغ حجم القوات الأمريكية خمسة آلاف أمريكي لمكافحة تنظيم داعش بالإضافة إلى وجود حوالي 12 إلى 14 قاعدة عسكرية أمريكية في العراق.⁽¹⁾

وما يلاحظ على الغزو أيضا الخرق الاستثنائي لقواعد وإتفاقيات الحرب والعلاقات الدولية التي طبقت عبر قرون حيث وفي محاولة لاغتيال لصدام حسين بدأ الاجتياح من الجو كما بدأت الغارات الجوية على الأهداف المدنية منذ أول يوم، حيث حصرت البصرة من قبل القوات البريطانية ونسفت فيها مصادر الكهرباء والمياه وعطلت عن العمل وفي مدن أخرى مثل الفرات، الحلة، الناصرية قتل مئات المدنيين جراء الغارات الجوية والقنابل والصواريخ⁽²⁾، ولقد استعملت في هذه الحرب تقنيات متطورة وأنواع متعددة جوت وبرابح ومنها صواريخ كروز، والتي تفجر قذيفة وزنها ألف رطل عندما يصل إلى الهدف وكذلك القنابل العنقودية، وهي عبوة معدة بحيث تفتت إلى حوالي 300 شظية بعد الانفجار، وكذلك قذائف الأبخرة الحارقة والتي تعمل على إثارة انفجار الوقود المتبخر في الهواء، صاروخ توماهوك جو أرض على مدى 1000 ميل القنبلة Gbu-28 Penetrator صاروخ AGM-142 وأيضاً صاروخ جو أرض AGM-66 MAVRICK وصاروخ تكتيكي AGM-88 HARM المصمم ضد أنظمة الدفاع التي تستعمل الرادار، قنبلة MK82-B وزنها 2000 باوند جوا، ذخيرة هجوم مباشرة JDAM، وأيضاً صاروخ جو أرض من نوع هيلفاير، وبالإضافة إلى القوات البحرية، وحاملات الطائرات، وسفن الإنزال البرمائية، وطرادات الصواريخ الموجهة وأيضاً المستشفى العائم والتي تحوي 12 صالة عمليات لعلاج 1000 إصابة في نفس الوقت، وكذا الغواصات والطوافات والطائرات الهجومية بدون طيار وطائرات الإنذار المبكر والتحكم⁽³⁾ وغيرها من الأجهزة والمعدات جد متطورة، والتي استعملت في هذا التدخل وبسبب هذه الأسلحة إضافة إلى اليورانيوم غير المخصب قتل المدنيون في كل مكان وحتى المساجد إقتحموها، ولقد جردوا المتحف الوطني كلياً من الكنوز والآثار التي تعود إلى ثمانية آلاف سنة من تاريخ بلاد النهرين من السومريون والآكاديون والبابليون والبارثيون واليونان

(1) - الوجود العسكري الأمريكي في العراق، حقائق وأرقام، موقع الحرة، 6 يناير 2020، www.alhurra.com تاريخ التصفح: 2020/07/20.

(2) - جيريبي سولت، تفتت الشرق الأوسط. ترجمة: نبيل صبيح الطويل، الطبعة الأولى، دمشق، دار النفائس، 2011، ص 235.

(3) - يونس عودة، ملف الحرب على العراق. العدد 214، نيسان 2003 عن موقع www.lebarmy.gov.lb تاريخ التصفح: 2020/07/25.

والعرب والمسلمين وفيه آثار تقدر بـ 3360 سنة قبل المسيح عبارة عن قيتارة ذهبية سومرية وتمثال بعمر 2250 سنة قبل المسيح فنهبت الحضارة بإسم نشر الحضارة، فلقد خربوا المتحف وكسروا العديد من القطع التاريخية النادرة⁽¹⁾.

ولقد صرح بعدد القتلى المدنيين في 2008م من قبل المسؤولين العراقيين بأنه وصل 70749 في الحد الأدنى وحسب المركز الدولي للطوارئ والنكبات واللاجئين فإن مئة ألف عراقي ماتوا أكثر مما كان متوقعا لو لم يحصل الغزو والتدخل⁽²⁾.

2- مبررات التدخل:

إن التدخل العسكري في العراق جاء بعدة مبررات قدمتها دول التحالف أولها حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين وعلاقة نظام صدام حسين بالتنظيم الإرهابي القاعدة رغم أنه لم يتم تقديم دليل واحد يثبت حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل، ولا علاقة العراق بالتنظيم الإرهابي ويعد هذا التدخل العسكري انتهاكا لحقوق الإنسان وحقوق الشعب العراقي لتقرير مصيره⁽³⁾، ولقد جاء هذا التدخل ضمن "حق الدفاع المشروع" والذي يحق من خلاله للإدارة الأمريكية تفضيل المصالح الأمريكية دون اعتبار لغيرها، والعمل على مسؤولياتها سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها⁽⁴⁾.

إن التدخل في العراق تم بدون اللجوء إلى تفويض من مجلس الأمن والذي أصدر القرار رقم 1441، والذي دعا فيه إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة في العراق، وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فإنها ستتحمل عواقب خطيرة، غير أن هذا القرار لم يذكر استعمال القوة في القرار 1441 وتم التصويت عليه بالاجماع.

وهو ما استعملته الولايات المتحدة الأمريكية لتشريع حربها على العراق وقد صرح "كوفي عنان" بعد سقوط بغداد أن الغزو كان منافيا لدستور الأمم المتحدة حيث البند

(1) - جيريمي سولت، مرجع سابق، ص 415-416.

(2) - جيريمي سولت، مرجع نفسه، ص 421.

(3) - موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية، السنة السابعة،

2015، ص 260.

(4) - يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 227.

الرابع من المادة الثانية للقوانين الدولية ينص: "لا يحق لدولة عضو في الأمم المتحدة من تهديد أو استعمال القوة ضد دولة ذات سيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس"⁽¹⁾ وهو ما يؤكد النظرية الأمريكية في الحروب الاستباقية وضرب العدو المحتمل لتهديده في عقر داره قبل أن يقوم هو بالهجوم.

وتشير الدلائل والحقائق بأن خطط غزو العراق سبقت سنوات احتلال العراق في 2003/04/09 فلقد كانت على رأس اجندة المحافظين الجدد حتى قبل وصولهم إلى السلطة، وعلى رأسهم "بوش الابن"، حيث نشر بعض من موقعي مشروع القرن الأمريكي الجديد⁽²⁾ رسالة مفتوحة للرئيس السابق "بيل كلينتون" طلبوا فيها منه شن حملة عسكرية على العراق وغزوه بطريقة أحادية من غير المرور بمجلس الأمن وتقول الرسالة: "إن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تبقى مشلولة ومظلة بسبب هذا التشدد على أخذ الاجماع من مجلس الأمن لخطوة كهذه"⁽³⁾، ومذهب "بوش" القائم على "الثأر الوقائي" كما يصفه أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية يظهر واضحاً في خطة الأمن القومي "في حين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار للحصول على تأييد المجتمع الدولي فاننا لن نتردد في التحرك وحدنا لو لزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس والقيام بهجمات وقائية"، والعراق هو أول اختبار لهذا المذهب⁽⁴⁾، ورغم ما إدعته الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها العسكري في العراق على أساس نظرية التفويض الضمني فإن ما يمكننا القول بشأن هذا التدخل إنما هو عبارة عن عدو ان أكثر منه تدخل بالرجوع لقرار الجمعية العامة رقم 3314 في عام 1974م المتعلق بالعدوان حيث عرفت المادة 1 العدوان بأنه: "استعمال القوة

¹ مجلس الأمن القرار رقم 1441 تاريخ 8 نوفمبر 2002 www.diplomatie.gouver.fr تاريخ التصفح: 2020/07/26.

⁽²⁾ -مشروع القرن الأمريكي PNAC: يركز هذا المشروع على التطبيق الكامل والحرفي لمخطط النموذج الاستراتيجي القائم على هيكلية النظام الدولي المعاصر على أساس اعتبارات نظام القطبية الاحادية Uni Polar System حيث طرح المشروع في عهد كلينتون بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية كآلية للهيمنة والسيطرة الأمريكية واعاد الرئيس بوش طرحه من جديد خلال عهده ولكن بالاعتماد على الوسيلة العسكرية والحربية للتفوق الأمريكي نقلاً عن موقع الجمل ماهو مخطط مشروع القرن الأمريكي الجديد، قسم الدراسات والترجمة www.aljamel.com تاريخ التصفح: 2020/07/25.

⁽³⁾ -يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 235-236.

⁽⁴⁾ - اليكس كالنيوكوس، مرجع سابق، ص 21-22.

المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو إستقلالها السياسي".⁽¹⁾

3- أهداف التدخل:

في 20 آذار / مارس 2003 شنّ الرئيس الأمريكي تدخلا مسلحا في العراق وبعد انتصار قواته بعد 26 يوم من الهجوم واعتقال الرئيس صدام حسين فإن الحرب الأهلية بين السنة والشيعة هي أكثر ما يميّز المشهد العراقي⁽²⁾، ولقد كانت هناك أهداف ودوافع عديدة للتدخل الأمريكي في العراق، ومن بين أهم هذه الأهداف هو إعداد خارطة جديدة مثالية الشرق الأوسط تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذها من كل الكارهيين لها، ومن ثم تقوم بإعادة تشكيلها ورسمها من جديد بالكيفية التي تخدم مصالحها هي حيث يقول "رامسفليد" في اجتماع له مع هيئة أركان الحرب المشتركة، وهو وزير الدفاع الأمريكي سابقا يقول: "إن نظرة على الخريطة تؤكد أن الولايات المتحدة محيطة من كل ناحية بالعراق فهي تملك قواعد على تواصل دائرة كاملة تبدأ من الخليج إلى باكستان إلى أفغانستان إلى أوزبكستان إلى قيرغيزستان إلى تركيا إلى مصر إلى إسرائيل الأردن وإلى السعودية.

وبجانب ذلك فإنها تملك محطات وتسهيلات مفتوحة لها دون قيود في مياه الخليج والبحر الأبيض والأحمر، معنى ذلك أن العراق بالضبط نقطة في مركز دائرة واسعة⁽³⁾.

وبذلك فهو منطقة جد استراتيجية وذات عناصر حيوية من شأنها أن تغري أي بلد وتجعله يريد الدخول للعراق والسيطرة على هاته المنطقة الغنية بكل الثروات الطبيعية وذات الموقع الحساس القريب من كل مناطق الثروة ليس في الشرق الأوسط فقط، وإنما في القارة الآسيوية عامة، كما توجد أهداف أخرى سعت إلى تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارة "بوش" في حربها على العراق والتدخل العسكري فيه، وهو السعي

⁽¹⁾ - موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003، مرجع نفسه، ص 260.

² www.enseignants.lumni.fr/fiche-media-intervention-en-irak.html

⁽³⁾ - يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 237-238.

لإقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير⁽¹⁾، من أجمل حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والذي يستلزم السيطرة على المنطقة برمتها من أجل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية المرجوة من ذلك⁽²⁾، أيضا يهدف التدخل إلى تصفية ما بقي من مواقع المقاومة أي إيران وسوريا دون الحاجة لاستعمال السلاح لأن وجود القوات الأمريكية في العراق يعني حصار إيران من ناحيتين الناحية أفغانستان المحتلة فعلا من قبل القوات الأمريكية وحلفاءها وناحية العراق، وفي مقال لجريدة "ليفيفارو" L'FIGARO الفرنسية المشهورة كتب مقال عن المفارقات الخمس للتدخل الأمريكي في العراق حيث أكد المقال أن أهم مفارقة لهذا التدخل هي حصار ووضع قوة ردع في مواجهة الادعاءات الإيرانية النووية العسكرية بقيادة رئيسها الإسلامي بحكم الجوار الجغرافي الإيراني العراقي⁽³⁾، كما أن سوريا في وضع أصعب لأنها بعد الاحتلال العراق ستصبح مفتوحة من الشرق على القوات الأمريكية وأيضا بمناطق الأكراد شمال العراق إضافة إلى القوات الأمريكية معهم إلى جانب إسرائيل من الجنوب والنظام الأردني غير الصديق لدمشق بالإضافة إلى لبنان التي لا يرضيها تحكم سوريا في القرار اللبناني⁽⁴⁾، كذلك احتلال العراق يعني السيطرة شبه المطلقة على كامل غرب آسيا والشرق الأوسط، وخزانات النفط بإحتياط قدر بثلاثي من الإحتياط العالمي وكذلك التحكم بالمستقبل الصناعي لأوروبا والعالم لما تحتويه من مواد خام كبيرة وتفكيك الإتحاد الأوروبي.⁽⁵⁾

من خلال كل ما تقدم حول التدخل العسكري الأمريكي في العراق كنموذج من نماذج سياسة التدخل الأمريكية خارج الإطار الأممي حيث يعد هذا التدخل سابقة في تاريخ

(1) - مشروع الشرق الأوسط الكبير: ظهر هذا المفهوم عام 1995 الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية حيث خصص فصل منفرد للشرق الأوسط الكبير والذي يمتد من المغرب إلى الحدود الصينية ليشمل المغرب العربي وآسيا الغربية وآسيا الوسطى الإسلامية وجنوب آسيا ، بما في ذلك تركيا إيران باكستان أفغانستان ثم أعاد طرحه جورج بوش الابن في إطار ما عرف بمبادرة الشرق الأوسط الكبير منقول عن ميثاق مناهي دشر، مشروع الشرق الأوسط الكبير. مجلة أهل البيت، العدد 19 www.alu.edu.iq/research.

(2) - رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية. الطبعة الأولى ، عمان، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013، ص 9 - 10.

(3) www.lefigaro.fr/debats/2006/04/12/les-cinq-paradoxes-de-l'intervention-americaine-en-irak

(4) - يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 238.

(5) - يوسف محمد صادق، مرجع نفسه، ص 240.

العلاقات الدولية، من خلال ما تبين أيضا من استراتيجية الحرب ووسائل هذه الحرب وإحصائياتها والأسلحة المستخدمة، وكذلك أهداف التدخل العسكري يتضح لنا أن التدخل العسكري الأمريكي في العراق جاء نتيجة حتميتين رئيسيتين وهما:

- حتمية القوة والنفوذ الأمريكي العالمي على جميع الأصعدة العسكرية، والسياسية الاقتصادية وسياسة الحروب الإستباقية المعلنة ضد الارهاب.

- حتمية أهمية العراق وموقعها الجيوسياسي المهم في منطقة الشرق الأوسط فهي كانت خيار لتطبيق سياسات أمريكية مختلفة وتحقيق أهداف ومصالح مرجوة .

كما أن قواعد وأدوار المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف الشمال الاطلسي قد برهنت أنها غير ملائمة للوضع الراهن المؤكد للهيمنة الأمريكية فبعد احتلال العراق أصدر مجلس الأمن القرار 1483 يعترف فيه باحتلال العراق ويضفي الشرعية عليه دون اعتراض من الجانب الفرنسي والألماني والروسي والذين اعترضوا الحرب.⁽¹⁾

ولقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التدخل عدة خروقات في المواثيق الدولية والأعراف وحتى بعد التدخل مارست انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الفردية نذكر منها حادثة سجن أبو غريب، حيث ان ما حدث يعد غريبا عن كل المواثيق والمعاهدات الضامنة لحقوق الإنسان وتتقاطع مع الشعارات التي رفعتها قبل الحرب من بناء دولة النموذج الديمقراطي في الشرق الأوسط مكفولة فيها الحريات وحقوق الإنسان⁽²⁾ وفيها احترام الحريات العامة والرأي العام وشفافية العمل الديمقراطي .

إذن سياسة التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي وفي مثال ذلك التدخل الأمريكي في العراق 2003م جاء نتيجة لما حدث من تغيرات، وتحولات على مستوى للفكر الاستراتيجي الأمريكي وتعاضم قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحكمها في القرارات الدولية على الساحة العالمية وتوجهات حسب مصالحها الحيوية وأهدافها الاستراتيجية، وحتى الغطاء الأممي لم

(1) - يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص 242- 243.

(2) - مثنى مشعان خاف المزروعى، الانسحاب من العراق في الاستراتيجية الأمريكية . مجلة العرب والمستقبل، العدد 11، السنة الثالثة، نيسان 2005، ص 231.

تعد تكثر له أمام رغباتها التوسعية وسياساتها التدخلية الدولية، التي تصب وفق التصور الأمريكي الامبريالي العايب بكل ما لا يخدم مصلحتها ومفهومها للأمن القومي الأمريكي.

الفرع الثاني: سياسة التدخل الأمريكي داخل الإطار الأممي

في هذا الفرع سنحاول أخذ بمثال التدخل الأمريكي في إطار أممي التدخل في ليبيا وذلك لأنه تمّ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وبإيعاز قرارات مجلس الأمن الدولي.

أولاً: التدخل في ليبيا

1- خلفية التدخل في ليبيا

مع نهاية الحرب الباردة والخروج منها بدون خاسر، أتاحت هذه النهاية فرصة العمل على مفهوم الأمن الجماعي⁽¹⁾ بقيادة الأمم المتحدة، ففي عام 1990م أذن مجلس الأمن باستعمال القوة ضد العراق لتحرير الكويت فيما عرف بحرب الخليج الثانية، كما وسع مجلس الأمن تفسير التهديدات التي تواجه سلم وأمن الدوليين فقام باذان التدخل لاغراض إنسانية في الصومال، كما ساعدت الأمم المتحدة على إنهاء عدة حروب طويلة الأمد في أمريكا الوسطى والجنوب الافريقي⁽²⁾، ومن التحولات أيضا التي اعقبت مرحلة الحرب الباردة الاهتمام الكبير بحقوق الأقليات وحقوق الإنسان مما خلف زيادة كبيرة في المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان وتهتم بأوضاعهم كما ان الولايات المتحدة جعلت من مسألة حقوق الإنسان شرطاً أساسياً لتحسين علاقتها مع بعض الدول، مما دعى منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر 18 يناير 2002م بعنوان "الحقوق في خطر"، حيث دعت كل

(1) مفهوم الأمن الجماعي : هو عبارة عن نظام تحكمه قواعد انضباطية عالية بين مجموعة من الدول تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال ردع مختلف التهديدات التي تمس هذه الدول ولقد طرحه رسمياً الرئيس الأمريكي "وودرويلسن" Wooder Wilson في مؤتمر فرساي 1919 بعد رفض الكونغرس الأمريكي مقترحاتهم ولقد تم تجسيدها تطبيقياً ضمن عصبة الأمم Leauge Nations لارساء السلم والأمن الدوليين كما تم تبنيه في المادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة UNO وإثر تفكك الاتحاد السوفياتي رسمياً في مؤتمر مالطا 1989 اتسع الإطار المؤسسي والتنفيذي للأمن الجماعي من خلال التنسيق مع حلف الناتو والمنظمات الإقليمية ويعرف ماكاماهون Mcmahon الأمن الجماعي فيقول: "محاولة جماعة دولية التحالف مع بعضها البعض للحفاظ على السلام على غرار ما حاولنا عمله من حلف الشمال الأطلسي " منقول عن جارث عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، المركز الديموغرافي العربي، 16 أكتوبر 2016 www.democratic.de تاريخ التصفح: 2020/08/01.

(2) سلامة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤوليته الحماية. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السادس، جامعة القادسية، افريل 2015، ص 86.

الحكومات وبالأخص الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى الحجم عن أي خطوات تكون المبالغ فيها بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001م، وما خلفته من الإعلان في الحرب على الارهاب الذي قد يؤدي إلى انتهاك الحريات الأساسية وتقويض المعارضة الشرعية⁽¹⁾، ورغم هذا التنامي لدور الأمم المتحدة والمنظمات العالمية العاملة على الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة إلى أن هذا في المقابل قابله تعاظم الدول العظمى الأعضاء في هذه المنظمات وتزايد المبالاة هذه الدول، فقد سعت إلى تحقيق مصالحها الذاتية تحت شعارات إنسانية كبيرة، فازداد العنف وازداد كذلك اللجوء لمجلس الأمن تارة من طرف الدول العظمى، والخروج عن إطار مجلس الأمن تارة أخرى للتدخل عسكريا لحماية المدنيين أو وقف إنتهاكات حقوق الإنسان في دولة ما.⁽²⁾

ومن بين التدخلات العسكرية بتخويل الأمم المتحدة نجد التدخل العسكري في ليبيا 2001م، وبالرجوع لتاريخ هذا التدخل نجد أن ليبيا ومنذ ثمانينات القرن الماضي، كانت منبوذة من الميدان الدولي بسبب مشاركة الحكومة الليبية في الأعمال الإرهابية بما يعرف بقضية لوكربي.⁽³⁾

مما دعى المجتمع الدولي من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من فرض عقوبات على ليبيا وبعد تسليم المتهمان الرئيسيان في القضية وهما "عبد الباسط علي" و"محمد المقرحي" بإيعاز من بريطانيا ورئيس وزرائها "توني بلير"، تم في عام 1999م رفع العقوبات عن ليبيا من طرف الأمم المتحدة، و 2003م رفعت الأخيرة أي هيئة الأمم المتحدة العقوبات نهائيا عن ليبيا لمكافأة الحكومة الليبية على تعاونها في قضية لوكربي ولتعاونها مع أمريكا في حربها على الارهاب بعد 11 ديسمبر، وفي عام 2006م رفعت ليبيا من القائمة

(1) - مجدر الداغر، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم، الطبعة الأولى، المنصورة، دار الوفاء، 2006 ، ص 482.

(2) - سلامة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 86.

(3) - قضية لوكربي: هو حادث تفجير طائرة أمريكية باسكتلندا في 1988 حيث تحطمت الطائرة بعد اقلاعها بـ 35 دقيقة وقتل في حادثها 270 شخص اغلهم امريكيون وقد اتهمت أمريكا وبريطانيا ليبيا ايام القدا في بتدبيرها ولقد كانت الطائرة متجهة من مطار هيترو بالعاصمة البريطانية لندن إلى مطار كيندي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ولقد سقطت على بلدة لوكربي الواقعة في مدينة دمغريروغالواي الاسكتلندية غربي انجلترا ولقد كانت الطائرة من نوع "بانام 103" وهو ما أصبح يعرف مستقبلا في إشارة للحادثة بالقول "بانام 103" أو "لوكربي" ... منقول : عن الجزيرة قضية لوكربي 2015/11/18، www.eljazeera.com تاريخ التصفح: 2020/08/05.

الأمريكية للدول المراقبة⁽¹⁾، وفي عام 2009م، قام الرئيس الليبي "معمر القذافي" بخطاب طويل له في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمهاجمة نظام الأمم المتحدة والغرب ولدورهم في الحرب على العراق وفلسطين، ورغم هذا الإحراج إلا أن الدول الغربية أبقّت على الزعيم معمر القذافي وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والمالية الحيوية في المنطقة.⁽²⁾

وفي أوائل عام 2011م وسط موجة من الإحتجاجات الشعبية في جميع انحاء الشرق الأوسط وشمال افريقيا أدت المظاهرات السلمية إلى انتقال سريع للسلطة ضد الأنظمة الراسخة في مصر وتونس، ولكن في ليبيا أدت الانتفاضة ضد حكم معمر القذافي إلى حرب أهلية وتدخل عسكري دولي⁽³⁾، نتيجة إحتجاجات في منطقة بنغازي التي تحولت سريعا من مظاهرات إلى نزاع مسلح في بنغازي وممراته عندما هاجمت قوات القذافي المتظاهرين بوحشية بالغة وكانت دلالة على قيام الثورة الليبية التي قامت بسبب الأوضاع الحاملة في ليبيا والتي يعاني سكانها من اوضاع اجتماعية مزرية مثل انتشار نسبة البطالة التي وصلت إلى 30% في غالبية المجتمع ضعف وسط الدخل الفردي الذي لا يزيد عن 14 ألف دولار بينما متوسط الدخل الفردي في قطر يصل إلى 73 ألف دولار باعتبار الدولتين نفطيتين نجد أنه هناك فوارق بين البنى التحتية في ليبيا رغم عوائدها الهائلة للنفط وإنتشار الفساد برتبة 146 عالميا من بين 178 دولة من مدركات الفساد لعام 2010م، وهو مؤشر خطير على الفساد المالي⁽⁴⁾.

وبعد أسبوع من قيام ثورة 18 فبراير 2011 في ليبيا وما خلفته من مشاحنات كبيرة بين النظام والمدنيين والتعامل التعسفي ضدهم، قامت فرنسا ومن خلال الرئيس "ساركوزي" بالمطالبة بتنحي القذافي وشجب العنف المتكرر ضد المتظاهرين كما طالبت بتحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية.

(1) - فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد. الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 2016، ص 283 – 284.

(2) - فواز جرجس، مرجع نفسه، ص 284.

(3) www.britannica.com/libya-revolt-of2001february17revolution,firstlibyancivilwar.

(4) - سلامة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 81.

وفي 21 فبراير 2011م انضمت إيطاليا إلى الثنائي الفرنسي والبريطاني للمطالبة بتنحي القذافي من السلطة⁽¹⁾ وترجع الشرارة الأولى للثورة في ليبيا عندما قامت بعض الأسر بمظاهرة احتجاجية طالبت فيها بإطلاق سراح أحد المحامين الممثلين لها في مطالبهم المتعلقة بمجزرة أبو سليم⁽²⁾ التي وقعت عام 1996 م في ليبيا⁽³⁾.

2- التدخل لدولي في ليبيا على ضوء قرار مجلس الأمن:

لقد أثار التدخل الدولي في ليبيا جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض في مداولات مجلس الأمن الدولي حول الوضع في ليبيا، ففي 25 فيفري 2011 عقد مجلس الأمن الدولي جلسة حول الازمة الليبية، وبعد مداولات صدر القرار رقم 1970 لسنة 2011م باجماع الأعضاء مستندا على الفصل السابع من الميثاق والمادة رقم 41 التي تخول المجلس اتخاذ ما يلزم من تدابير في سبيل تنفيذ القرار، حيث أدان المجلس الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تشن في الجماهيرية الليبية ضد السكان المدنيين واعتبرها قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، كما عبر عن قلقه من معاناة اللاجئين الذين اضطروا من العنف الحاصل لهم في الجماهيرية إلى الفرار، وأيضا عبر عن قلقه من سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية الليبية⁽⁴⁾.

ولقد جاء في القرار 1970 أيضا أنه على جميع الدول الأعضاء القيام بما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من معدات إلى ليبيا، كما قام بمنع أفراد من السفر ما يقارب 16 شخصية ليبية، بما فيها الرئيس الليبي "معمر القذافي"، "محمد أبو منيار" المتهم بقمع التظاهرات وإنتهاك حقوق الإنسان ومجموعة من أبناءه وشخصيات أخرى في الحكم، كما قام بتجميد أرصدهم المالية والمتعلقة بستة من أفراد

(1) فواز جرجس، مرجع سابق ص 284

(2) مجزرة أبو سليم، وقعت في سجن أبو سليم يعتقد أنها عملية قتل جماعية وقعت في 29 جوان 1996. واعتبرت كأكبر انتهاك ارتكبه نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا حيث راح ضحيتها 1269 معتقل معظمهم من سجناء الرأي. وتعد إحدى أبرز القضايا التي هبت مشاعر الليبيين وقيامهم بثورة 2011. منقول عن ويكيبيديا www.01.m.wikipedia.org تاريخ التصفح: 2020/08/10.

(3) ملائمة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 81

(4) مجلس الأمن، القرار 1970، لسنة 2011، تاريخ 26 فبراير 2011 www.diplomatie.gouv.fr تاريخ التصفح: 2020/08/15.

"القذافي" (القذافي وأبناؤه)، وأيضا إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء لجنة جديدة للجزاءات⁽¹⁾.

ثم عاد مجلس الأمن في 17 مارس 2011م ليصدر قرارا جديدا تحت رقم 1973 والذي عبر عن قلقه مرة أخرى من أوضاع اللاجئين والعمال الأجانب واستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة، كما يشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين بما فيها الهجمات الجوية والبحرية والمشاركين فيها، كما اعتبر القرار ان الحالة الليبية مازالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين⁽²⁾، كما دعى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تحت القرار رقم 1973 الحكومات الوطنية التي تعمل بمفردها أو من خلال المنظمات الإقليمية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا في غضون 48 ساعة وهته القوات هي القوات المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وكندا وآخرون⁽³⁾، وبموجب الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة والذي يتعلق بالأعمال التي تهدد السلم والإخلال به ووقوع العدوان⁽⁴⁾، فإن مجلس الأمن يطالب بـ:

- 1- بالإرساء الفوري لإطلاق النار والأثناء التام للعنف وجميع الهجمات على المدنيين والاعتداءات المرتكبة في حقهم.
- 2- يطالب السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين .
- 3- ضرورة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات وقد أوكلت المهمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(1) مجلس الأمن، القرار 1970. لسنة 2011، مرجع سابق .

(2) مجلس الأمن، القرار 1973، في 17 مارس 2011 www.diplomatie.gouv.fr تاريخ التصفح: 2020/08/26.

(3) www.link.springer.com/theseecuritycouncilonlibyalegitimationordissimulation

(4) الأمم المتحدة The United Nations. الفصل السابع www.un.org تاريخ التصفح: 2020/08/26.

4- حظر الطيران على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوب للجماهيرية العربية الليبية إلا الرحلات التي غرضها الوحيد إنساني مثل إيصال المساعدات كالإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني.

5- حظر الأسلحة وضمنان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة.

6 - تجميد الأصول لشخصيات جديدة .

7- إنشاء فريق خبراء لفترة أولية مدتها سنة من أجل جمع وبحث المعلومات حول الشأن الليبي.⁽¹⁾

وبعد مؤتمر باريس حول الوضع في ليبيا بتاريخ 19 مارس 2011م البداية الفعلية للتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1973 لسنة 2011م، حيث أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا "ساركوزي" (nicolas sarkozy) بداية تنفيذ الحظر الجوي.⁽²⁾

3- التدخل في ليبيا وأثره على السيادة

إنطلقت عملية فجر الأوديسا "operation adgssey doum"⁽³⁾ بقيادة عسكرية أمريكية أولاً تضم تحالفا من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا، وقد تسبب التدخل في حدوث توترات بين إيطاليا وفرنسا وذلك بسبب إستياء إيطاليا من التدخل فرنسا في بلد تعده إيطاليا ذا أهمية خاصة لها، وطلبت أن تكون الحملة من خلال شبكة الناتو (منظمة معاهدة شمال الاطلسي) وهو ما تم فعلا بعد أسبوع من بداية عملية فجر الأوديسا ليعيد تسميتها "عملية الحماية المتحدة".

⁽¹⁾ مجلس الأمن، القرار 1973، لسنة 2011، مرجع سابق.

⁽²⁾ أحمد الرزوق الرشيد و عبد الكريم ادبيش، اشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية. مجلة مدارات سياسية، العدد الثالث، ديسمبر 2017، ص 86.

⁽³⁾ فجر الأوديسا: في الوقت الذي اشتدت فيه الهجمات العسكرية الغربية على ليبيا دارت معركة أخرى لا تقل ضراوة حول التسميات التي اطلقت على هذه العمليات ودلالاتها، فبينما سعي القذافي للهجمات ب "الحروب الصليبية الجديدة" في محاولة استمالة الرأي العربي والإسلامي. اطلقت فرنسا اسم "لارمتان" وهي كلمة تعني الريح الجافة والتي تهب على افريقيا بشكل خاص واطلقت عليها بريطانيا اسم "إيلامي" بينما القوات الكندية اسم "العملية المتحركة" وحظي الاسم الأمريكي للهجمات "فجر الأوديسا" بالقسط الأكبر من الترويج الاعلامي يرتبط الاسم بالأسطورة الأوديسا التي تنسب إلى هوميروس وهي ملحمة شعرية مكملة للإلياذة يعتقد بأنها كتبت مع نهاية القرن الثامن قبل الميلاد وتحكي ملحمة الأوديسا عودة أحد أبطال حسان طروادة يولييسيس إلى بلاده إيثيكا بعد الانتهاء من حرب طروادة، فهي رحلة مليئة بالمغامرات، ويرمز اسم الأوديسا إلى النضج والحكمة وانجاز المهام رغم الصعاب والمشاق والعودة إلى الديار كما عاد يولييسيس إلى أسرته رغم الحرب، منقول عن الجزيرة، فجر الأوديسا، 2014/11/02، www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 2020/08/30.

كان تدخل الناتو في ما كان قد تطور إلى حرب أهلية ورغم أن التسويع المعلن للتدخل كان لحماية المدنيين إلا أن الحكومات الغربية الرئيسية الداعمة لحلف الناتو لم تخف حقيقة أن هدفها كان تغيير النظام⁽¹⁾، فبدأ التدخل بضربات جوية إستهدفت وحدات من القوات المسلحة المتمركزة في بنغازي، ولقد شارك في العمليات إضافة إلى دول حلف الناتو كل من الإمارات العربية وقطر والكويت والأردن وتركيا والدنمارك والنرويج، فكان التدخل العسكري الدولي فعالاً جداً، مما جعل من 23 أكتوبر 2011م موعداً لنهاية النظام السابق ويشير في هذا الشأن "شارلز مور" "CHARLES MOORE" في صحيفة التلغراف TELEGRAPH أنه هناك ثلاث شروط موضوعية ساهمت في نجاح التدخل الدولي في ليبيا ويتمثل في:

- (1) الشرعية و التفويض الذي منحهما مجلس الأمن ضمن قرار دولي .
 - (2) شرعية ودعم المنظمات الإقليمية خاصة جامعة الدول العربية .
 - (3) الدعم من طرف الإنتفاضة الليبية مع ضعف القوات المسلحة الليبية⁽²⁾.
- وعلى الرغم من أن القرار رقم 1973 لم يأذن بدعم حركة الثوار غير أن دعم وتسليح الثوار قد تم ليغير مسار الصراع لصالح الثوار، كذلك إمتد نطاق تطبيق القرار 1973 (2011) من إنشاء منطقة حظر الطيران فوق ليبيا لحماية المدنيين إلى تنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي الجوية لمنعها من التحليق فوق الأجواء الليبية وإعاقة حركتها. وقد رأى ثلثي أعضاء مجلس الأمن بأن مجموعة التدابير السلمية كانت غير كافية غير أنه تم الرد عليهم من طرف بعض الدول الأعضاء بأن التدابير السلمية لم تعط ما يكفي من الوقت لتحقيق النتائج، وما يشار إليه أيضاً أن توزيع المساعدات الإنسانية على المدنيين دون تمييز لم يطبق على أرض الواقع، وكان الإهتمام بتسليح الثوار أكثر من الدعم الإنساني فسبقت المصلحة الذاتية على المصلحة الإنسانية.⁽³⁾

ولم تكتفي الدول الغربية بتسليح المعارضة والثوار ودعمهم بل قامت بالإعتراف بهم فكانت فرنسا أول من إعتترف بالمجلس الانتقالي الوطني للحكومة الليبية الشرعية في 15

(1) فوار جرجس، مرجع سابق، ص 285.

(2) أحمد الرزوق الرشيد وعبد الكريم ادبش، مرجع سابق، ص 86.

(3) سلافة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 93-94.

مارس 2011 وتبعتها قطر في ذلك نتيجة لمصالحها الاقتصادية وجيو استراتيجية في المنطقة⁽¹⁾، وهذا الدعم خلفه إنتشار واسع للأسلحة في ليبيا بدون ضوابط وهو ما دعى مجلس الأمن بالإجماع في 12 مارس 2012م إصدار القرار 2040 لسنة 2012م، والقاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عاما آخر لمساعدة السلطات الليبية على إدارة الأزمة، وعملية التحول الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وإنتهاكها، والتصدي للإنتشار غير المشروع للأسلحة والمعدات ذات صلة من جميع الأنواع وضرورة إجراء إنتخابات موثوق بها من أجل التحول السلمي في ليبيا، كما يدعو إلى محاسبة المسؤولين عن الإنتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومنعهم من الإفلات من العقاب.⁽²⁾

وبالرجوع لأرض المعركة فقد تم إستهداف وضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادة وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي، ولقد إستخدم طائرات هجومية، وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات الأمريكية والفرنسية المتمركزة في البحر المتوسط، وكذلك القواعد الإيطالية إذ بدأت مقاتلات فرنسية من نوع "رفال و ميراج" في فرض السيطرة على ليبيا وبنغازي، ووجهت ضربات على رتل من الأليات العسكرية الليبية كما أن السفن الحربية والغواصات الأمريكية والبريطانية أطلقت ما يزيد عن 110 صاروخ من طراز "تماهوك" إستهدفت أهداف عسكرية أغلبيتها القواعد الجوية والدفاعات الجوية، ولقد خلفت الغارات الجوية على قوات مالا يقل عن 15 دبابة و20 عربة مدرعة، وإثر ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بنجاح إيقاف الهجوم على بنغازي.⁽³⁾

وحول نقطة تسليح الثوار أكد حلف الأطلسي على ضرورة التقيد بالقرار الأممي، وهو عبارة عن عمليات جوية دون غزو بري وقال الأمين العام للناتو "فوغ رامسوسن" موضحا معارضته لهذه الفكرة فقال: "إن الحلف يتدخل لحماية الشعب الليبي و ليس لتسليح

(1) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 286.

(2) مجلس الأمن، القرار 2040، في 12 مارس 2012 www.diplomatie.gouv.fr تاريخ التصفح: 2020/08/30.

(3) زردومي علاء الدين، التدخل الاجنبي و دوره في اسقاط نظام القذافي. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر، 2013، ص 137-138.

الشعب" هذا يعني أن الناتو لا يريد الخوض في تجربة جديدة مثل سابقتها أفغانستان وحرب العصابات والشوارع، وهو ما شكل عملية مراقبة الأسلحة وجمعها وإسترجاعها بعد الصراع من معضلات التدخل العسكري في ليبيا، وعدم تسليح الثوار هو ضد الرغبة الفرنسية كما رأينا سابقا.⁽¹⁾

ورغم عملية وقف إطلاق النار التي أعلنها القذافي وفتح قناة للحوار السياسي بين المعارضة والنظام إلا أن وقف إطلاق النار لم يدم طويلا، وبعدها تولى حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في 24 مارس 2011م ونفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها بالإشتراك مع 18 دولة وهي بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، إسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، بريطانيا، والولايات المتحدة، حيث نفذت طائرات الحلف مجموعة (17939) طلعة جوية مسلحة في ليبيا، وفي 31 مارس 2011م و 31 أكتوبر 2011م تم تنفيذ (17314) طلعة منها إستخدام طائرات ثابتة الجناح و(375) بإستخدام هيلكوبتر و(250) بإستخدام مركبات جوية غير مأهولة أو طائرات بدون طيار⁽²⁾، وكانت الضربات الجوية من نوعين، ضربات مخطط لها مسبقا وضربات إنتهازية الأهداف، كما كانت حملة الناتو الجوية في ليبيا الأولى في تاريخ الحلف التي تستخدم فيها ذخائر موجهة بدقة. كما إستخدم الحلف (7642) سلاح جو أرض موجهة بدقة (3644) موجهة بالليزر و(2844) موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية و(1150) سلاح اطلاق مباشر موجهة بدقة مثل صواريخ "هيلفاير" وأربعة أسلحة متنوعة.

وأعلن الحلف عن إطلاق قرابة (470) قذيفة من قبل سلاح البحرية وساهمت هذه الهجمات في تدعيم المعارضة ومقتل القذافي في 20|10|2010م، وإعلان تحرير ليبيا 27|10|2010م من طرف المجلس الإنتقالي.⁽³⁾

(1) رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 309.

(2) زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 138-139.

(3) رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 310-311.

وبسبب هذا التدخل تحولت المسألة الليبية إلى أزمة سياسية أدت إلى طول الفترة الانتقالية، وتعثر الدستور وتفكك سلطات الدولة، فعلى الرغم من وقف العمليات العسكرية في 27 أكتوبر 2011م وبدأ العملية السياسية إلا أن الوضع ما زال في حالة الحرب، وتطور إلى حرب أهلية لم تنته بعد في وجود غياب تام لمؤسسات الدولة، وهو ما زاد من تدخل بعثة الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية خصوصاً ما يتعلق بإدارة الحوار، وهو ما جعل البعض يقول أن التدخل الدولي تحول من تدخل عسكري إلى تدخل سياسي أو تدخل سلمي⁽¹⁾، ومن تبعات التدخل العسكري في ليبيا أيضاً وأثره على سيادتها تفكك الجيش والأجهزة الأمنية فبعد الحرب دخلت البلاد في مرحلة إنتقالية أصبح فيها العزل والاقتصاد والتخوين بالولاء للنظام السابق مصير أغلب أفراد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية من الضباط إلى غاية الجنود وضباط الصف مما أتاح المجال لظهور ميليشيات وتشكيلات مسلحة خارج الإطار الرسمي للمؤسسة العسكرية تدعمها أطراف محلية ودولية بهدف عرقلة عملية التنقل الديموقراطي في البلاد، ويتراوح عدد المنضوين إلى هذه الميليشيات 350 ألف، وهو عدد أكبر من عدد أفراد الشرطة قبل الثورة الليبية مما أدى إلى ظهور ميليشيات مسلحة سواء إسلامية متطرفة أو ميليشيات قبلية جهوية، وأيضاً من تداعيات التدخل الفشل في السيطرة على المنافذ الحدودية وتصاعد الإرهاب⁽²⁾ في ليبيا وهو ما أقلق دول الجوار حيث عبرت عن قلقها من الوضع في ليبيا ووجود المنظمات الإرهابية والتي تتلقى الدعم المالي والفني من عدة مصادر مثل: "تنظيم داعش وأنصار الشيعة والكيانات المرتبطة بتنظيم بتنظيم القاعدة"⁽³⁾، وكذلك من تبعات التدخل العسكري في ليبيا وأثره على السيادة نجد الإنقسام داخل ليبيا من أجل الموارد الطبيعية للبلد خاصة النفط، ونتيجة لانعدام سلطة الدولة أعلنت برقة في 7/3/2012م والتي يوجد بها ثلثا النفط الليبي نفسها دولة مستقلة، ولقد تم الإعلان بمبادرة من الأقليم نفسه وهو ما يهدد

(1) خيرى عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا الانتقال من التماسك إلى التنافس، منتدى السياسة العربية، جانفي 2020، ص 2، عن موقع: www.alsiasat.com تاريخ التصفح: 2020/09/02.

(2) أحمد الزروق الرشيد عبد الكريم ادبيش، مرجع سابق، ص 99-102.

(3) خيرى عمر، مرجع سابق، ص 13-14.

الوحدة الليبية ويؤدي إلى إنقسامها، معطيا بذلك فرصة لمزيد من التدخل والتجزئة وتقسيم ليبيا في خطط واشنطن، فهي تستطع السيطرة على دولة موحدة فقامت بتدعيم التجزئة من أجل السيطرة على النفط الليبي إذ أنها تحتوي على أكثر من 47 مليار برميل احتياطي للنفط، وهو ما يشكل أهم مصدر للنفط في إفريقيا، ولقد أرسلت وزارة الدفاع الأمريكية قوات خاصة ومتعاقدين لحراسة منصات النفط الكبرى، كما دخلت شركات النفط إلى ليبيا بموجب إتفاقات رسمية أو سرية من خلال الفساد المنتشر، وحصلت على عقود تمنحها فوائد أكثر من العقود السابقة، وهذا كله راجع للغياب التام لمؤسسات الدولة الحديثة وعدم الإنسجام العميق للسياسات الاقتصادية، مما أدى إلى تهالك البني التحتية وتردي الخدمات الاجتماعية، وندرة فرص المبادرة الفردية، وغياب الضوابط القانونية⁽¹⁾.

من خلال ما تقدم عبر التدخل العسكري في ليبيا نجد أن التدخل العسكري جاء باسم الإنسانية، وحماية المدنيين وبقرار من مجلس الأمن ودعم الأطراف الدولية، ولكنه في المقابل أسقط نظام سياسي بطريقة غير سياسية بل عسكرية وقام بالتدخل في شؤون داخلية للدولة من حق تقرير الشعب لمصيره، وكذلك الانتقال السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي وهو نفس ما حدث في العراق باسقاط النظام السياسي "لصدام حسين" بطريقة عسكرية، أيضا التدخل جاء ليقضي على حالة الفوضى ويمنح المواطنين حقوقهم وكرامتهم ولكنه بالمقابل خلق فوضى أكبر من التي كانت وترك بلدا بلا مؤسسات سياسية ولا دستورية ولا تطبيق للقانون وسلطته، بل العكس أوجد جوا من الصراعات تقوده ميليشيات وعصابات وأيضا مجلس إنتقالي يحكم لفترة فقط، وهو نفس الحال في العراق وحالة الحروب التي لا تنتهي وحرب العصابات وظاهرة التسلح، فرغم أن التدخل جاء ليحدث الاستقرار حسب الدول المتدخلة، إلا أنه أوجد حالة عدم الاستقرار وبدلا من الوحدة إنقسمت البلاد إلى أقاليم مثل من ما حدث مع إقليم برقة في ليبيا، وإقليم كردستان العراق، أيضا من أهداف التدخل أنه يمنع إرهاب السلطة وتجريد المواطنين من

¹ سلافة طارق الشعلان، مرجع سابق، ص 73-74.

حقوقهم خاصة في الرأي والتعبير وكلّ حقوقهم الأساسية، ولكنه بالمقابل خلق إرهاباً أشد خطورة إمتدت تداعياته لكل دول الجوار والمنطقة ككل، وخلق حالة لا إستقرار والخوف في كل من ليبيا والعراق إذن ما نستطيع قوله في هذا العنصر أن التدخل العسكري في الدول سواء أكان بقرار أممي مثل ليبيا أو بدون قرار أممي مثل العراق فإن نتائجه السلبية وخيمة ليس فقط على البلد المتدخل فيه، وإنما في كل المنطقة مما ينشأ ظاهرة الإنقسامات والحروب ولا عدالة ومزيد من الطائفية والمذهبية.

المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

على مر الأزمنة والعصور إحتلت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة في أجندة الدول الكبرى، وكانت دائماً على قائمة أولوياتها الاستراتيجية، نظراً لما تزخر به المنطقة من مميزات سواء على المستوى الجغرافي أو على المستوى الاقتصادي من حيث الموارد والطاقات أو حتى على المستوى الحضاري والثقافي، فكانت محط تنافس وصراع دولي دائم، ومصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح أوروبي استخدم منذ بداية القرن العشرين للإشارة إلى منطقة التي تقع إلى الشرق من أوروبا الغربية، وليس إلى المنطقة التي تقع إلى الشرق من الصين أو اليابان أو روسيا، وقد كثرت التقسيمات لهذه المنطقة حسب القرب أو البعد من أوروبا الغربية، خاصة فرنسا وبريطانيا التي استعمرت هذه المنطقة عقود من الزمن ومازال تتدخل فيها لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، فنجد لدينا: الشرق، والشرق الأدنى، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى، وكلها تسميات لمنطقة ذات أهمية بالغة.⁽¹⁾

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أعلنت الإدارة الأمريكية عن نهج جديد في سياستها الدولية وهو نهج قديم جديد إن صح التعبير، ولكن بعد الأحداث الأخيرة زاد الحديث عنه بكثرة من قبل المسؤولين الأمريكيين نظراً للفاوجة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هزت الكيان والعرش الأمني الداخلي الأمريكي، وأطلقت صفارات الإنذار المدوية في كل أرجاء المعمورة وليس أمريكا وحسب، وفي نفس السياق صرح البيت الأبيض

⁽¹⁾ مجناح أمال، بدره سليم، الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي اتجاه المنطقة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 9، المجلد 2، جامعة المسيلة، مارس 2018، ص 1038.

عن جملة من الأسباب التي حسبه توجه وتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الشرق الأوسط بصفتها الحامي والقائد الأول للعالم ومن بين هذه الأسباب والمبررات المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية.

وما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث هو مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية وغير المعلنة في منطقة الشرق الأوسط وباتخاذ تاريخ 11 سبتمبر مرجعا لهاته الدراسة، والبداية ستكون مع:

المطلب الأول: مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية

في هذا العنصر سنتناول ثلاثة مبررات معلنة في الاستراتيجية الأمريكية والتي كانت سببا في تدخلها في منطقة الشرق الأوسط وهاته المبررات هي:

• حقوق الأقليات وحقوق الإنسان.

• نشر الديمقراطية.

• مكافحة الإرهاب.

والبداية ستكون مع:

الشكل رقم 1- خريطة الشرق الأوسط



المصدر: انظر الموقع : <https://ayyamsyria.net/archives/205234>

الفرع الأول: حماية الأقليات وحقوق الإنسان

تعد حماية الأقليات وحقوق الإنسان من أهم المبادئ المعلنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والتي اعتبرته تدخلا إنسانيا ضروريا بل وواجبا عليها، ويبدو جليا إهتمام أمريكا بحقوق الإنسان حتى قبل 11 سبتمبر من خلال الدستور الأمريكي والذي يعد من أقدم الدساتير في العالم 17 سبتمبر 1787م وقبله كانت هناك وثيقة إعلان الاستقلال 1776م، والتي ركزت على الحرية باعتبارها في مصاف الحقوق الإنسانية⁽¹⁾، وهو ما أكدته أيضا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث عبرت على أن حقوق الإنسان بيان قانوني يحتاج إليه البشر ليحيا حياة إنسانية كريمة، وهي في مجملها بيان شمولي جامع، فحقوق الإنسان كافة بما فيها الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية مسلم بها بأنها مجموعة عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة الحقوق، على نحو ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، حيث يؤكد على تمتع كل الأشخاص بجميع الحقوق والحريات وبالعدالة الاجتماعية.⁽²⁾

غير أن ما تقدم من تقارير منظمات حقوق الإنسان عن الوضع البائس والمخيف جراء القصف الأمريكي - البريطاني للعراق في إطار إحتلال العراق، هو صورة حية وشهادة واقعية كيف تعاملت قوات الاحتلال الأمريكي مع حقوق الإنسان والأقليات خاصة في العراق رغم وجود قرار أممي 1483 الصادر في 2003م، والذي بموجبه يتعين ضرورة أن تكون حماية حقوق الإنسان لجميع العراقيين من الأغراض الرئيسية لعملية الإعمار، وأنه يتعين على دولتنا الاحتلال أن يحمي حقوق الإنسان في العراق، رغم أن الإدارة الأمريكية دائما ما تحاول إعطاء صورة لنا بأن الإحترام والإلتزام بهاته الحقوق الإنسان يشكل جانبا مركزيا في السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ما تمليه القيم التي نشأت عليها أمريكا وينبع من مصالحها الاستراتيجية الثابتة، ويتمثل ذلك بإنشاء الإدارة الأمريكية عام 1981م مكتب

(1) - قيدوم حكيم، السياسة الأمريكية اتجاه قضايا حقوق الإنسان بعد 11 سبتمبر 2001. مذكرة ماجستير 2004، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، ص13.

(2) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. سلسلة التدريب المهني، العدد 12، نيويورك وجنيف، 2005، ص9، عن موقع: www.ohchr.org تاريخ التصفح: 2020/09/05.

لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية بوزارة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾، ويعد دعم الأقليات الدينية والعرقية في منطقة الشرق الأوسط سواء بتونس أو مصر، ليبيا، اليمن سوريا، لبنان أو فلسطين في كثير من الأحيان على حساب الأغلبية من أهم المعالم الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية أثناء إدارة "بوش الابن"، وقد قامت الإدارة الأمريكية في هذا الإطار الداعم للأقليات إلى تحجيم دور ونفوذ مراكز القوة العربية التقليدية وبخاصة (مصر العراق السعودية)، والعمل ألا تمتد دائرة نفوذها خارج إطار دولهم سواء سياسيا أو عسكريا أو حتى اقتصاديا، وأعطت هذا الدور للدول الصغيرة مثل قطر الإمارات العربية المتحدة أو إلى دول إقليمية مثل تركيا، واستعملت أيضا الحوار والتقارب والانفتاح مع من تسميهم الإسلاميين المعتدلين لتهيمن على كل شرائح وتيارات المجتمع في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾، ما يلاحظ أيضا على الولايات المتحدة الأمريكية وباتخاذها سبب حماية الأقليات وحقوق الإنسان للتدخل في الشرق الأوسط، أنه قد زاد المنطقة تدهورا أكبر مما كانت عليه، فبعد أن كانت منطقة الشرق الأوسط تعاني من مشكلة فشل الأنظمة السياسية فيها بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تعاني من مشكلة الحروب الأهلية والصراعات، وما ترتب عليها من مشكلة اللاجئين وتأثيرها على دول الجوار، وزيادة تفشي ظاهرة الإرهاب وظهور المقاتلين المسلحين وإثارة الفوضى والمشاكل بعد التدخل الأمريكي في المنطقة.

كما يلاحظ ظهور الأفكار التي تنادي بالتشدد والانفصال والثورة والانفصال بأقاليم مستقلة عن الدولة الأم، وهو ما زاد من عدم الاستقرار والصراع الداخلي واحتمال نشوب حروب أهلية، ومن أمثلة ذلك أبعاد التدخل العسكري السعودي في اليمن، أو العمليات العسكرية الإيرانية والروسية في العراق وسوريا.⁽³⁾

(1) - أحمد الفكك البدراني، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2001، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 5، المجلد 3، 2016، ص 23.

(2) - سليم عبد الله مطر، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثوابت الإستمرارية ومتطلبات التغيير (...). 2017، ص 93، عن موقع: <https://dergipark.org.tr> تاريخ التصفح: 2018/02/23.

(3) - كينيث بولاك، قاتل أو إرحل الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط. ترجمة: مركز ادراك للدراسات والاستشارات، فبراير 2016، ص 6، عن موقع: <https://idraksy.net> تاريخ التصفح: 2017/03/03.

مما دفع الإدارة الأمريكية إلى التركيز على معالجة أعراض الحروب الأهلية فحسب وليس إحتواء إنتشارها عن طريق مهاجمة داعش أو إستقبال بعض اللاجئين والعمل على منع وقوع هجمات إرهابية في أمريكا، إن إنتشار الحرب الأهلية في سوريا، ساهم في دفع العراق إلى حرب أهلية جديدة، كما أن فرار اللاجئين من الحرب الأهلية العراقية والسورية أنتج حربا أهلية بدرجة أقل في تركيا، وهو تهديد يمتد إلى الأردن ولبنان، كما أن إمتداد الحرب الأهلية في ليبيا أدى إلى زعزعة استقرار مصر ومالي وتونس، وأنشأت أيضا حروبا بالوكالة في إيران التي تدافع على الأقليات الشيعية في المنطقة وبين دول الخليج بسبب الحروب العراقية واليمنية والسورية.⁽¹⁾

ولقد أكد الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" فن إحدى تصريحاته بأن: "الديموقراطيات تقوم بهمة أفضل في حماية الأقليات العرقية والدينية وغيرها. والانتخابات يمكن أن تساعد في حسم الحروب الاهلية المؤدية إلى تجزئة الأمم" في إشارة منه إلى أن الدول الديموقراطية والولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تقوم بمهمة حماية الأقليات العرقية والدينية أفضل من غيرها من الدول ذات التوجه غير الديموقراطي، غير أن "مؤتمر فيينا" لحقوق الإنسان صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد منتهك فضيع لحقوق الإنسان باحتلالها للعراق وأفغانستان و جاء في بيانها: "أن أي إحتلال خارجي يمثل إنتهاكا لحقوق الإنسان" فنجد هنا مفارقة كبيرة بين من تدعي الديموقراطية وتدعو الدول إلى التحول للنظم الديموقراطية فهي نفسها لا تحترم حقوق الإنسان ولا الرأي العام ولا تلتزم به.⁽²⁾

إذن حماية الأقليات وحقوق الإنسان سبب لزيادة المصالح الحيوية لأمريكا فإذا تعرضت مصالحها للتهديد والخطر تتحول إلى منتهك لحقوق الإنسان والداعم لمزيد من مشاكل الأقليات مما يؤدي إلى نشوب الحروب الاهلية .

(1) - كينيث بولاك، قاتل أو إرحل الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط. مرجع سابق، ص8.

(2) - احمد فكاك البدراني، مرجع سابق، ص25.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية التنوع الكبير من الأقليات الدينية في الشرق الأوسط والتي تعاني بعضها من الإضطهاد، فسعت بذلك إلى استغلال هذه الأقليات للتدخل في شؤون المنطقة وتفتيت دولها واستثمارها لزعزعة استقرار المنطقة، ومن بين أهم من نادوا إلى إستغلال الأقليات الدينية في المنطقة عن طريق تفتيتها للسيطرة على تلك الدول "زبغينو بريجنسكي" فيقول: "أنه لا توجد حاجة لاستخدام القوة العسكرية وإنما يمكن دعم كل الأقليات الدينية والمذاهب والطوائف داخل المنطقة مثل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية لحركة طالبان في الحرب الباردة" فهو يرى بأن تقسيم الدول إلى دويلات على أساس الدين أو العرق سيجعلها ضعيفة، مما يؤدي بها إلى تكوين إتحاد كونفدرالي مع إنضمام إسرائيل له، الأمر الذي سيسهل تفوق الهيمنة الأمريكية الدائمة في المنطقة⁽¹⁾ ضمن إطار ما يصطلح عليه بالشرق الأوسط الكبير فتفتيت الشرق الأوسط سيسهل عليها عملية التحكم فيه أكثر.

الشكل رقم 2-الشرق الأوسط الكبير حسب المخطط الأمريكي



المصدر: انظر الموقع <http://shof.co.il/?mod=articles&ID=14438>

⁽¹⁾ - أحمد سليم عبد الله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013). مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص81.

ونجد من أمثلة هذا التقسيم ما يحدث في العراق و الذي أدى إلى ظهور منظمات للمجتمع الدولي المدني ذات طابع عرقي قومي مثل: التيار القومي العربي، القوى القومية الكردية، التيار الديموقراطي، (اليساري و الليبرالي)، وكلها تهدف إلى السيطرة على الحكم أو إنشاء دولة عراقية حسب قوميتها هي الدينية والعرقية.⁽¹⁾

بالإضافة إلى "بريجنسي" يوجد "برنارد لويس" والذي تعد أفكاره استكمال لاستراتيجيات نظرية (قوس الأزمات لبريجنسي) وتقوم على إستغلال الأقليات الدينية والقومية والمذهبية في منطقة قوس الأزمات، والتي تمتد من جنوب الإتحاد السوفياتي سابقا إلى شبه الجزيرة العربية وحتى الشمال الإفريقي مرورا بإيران و تركيا والعراق وهذه الأقليات هي(أقباط مصر، الطوائف الدينية في السودان، الأكراد و الدروز والبلوش والموارنة و الاذنين والعلوين في سوريا) وغيرها من الأقليات بالإضافة إلى استغلال مسألة الحدود لإعطاء الحق للأقليات العرقية والإثنية والدينية في إنشاء دول خاصة بهم مع استعمال ورقة الكره بين الأقليات في الدولة الواحدة، والتشجيع على عصيان قوانين الحكومة والتمرد على نظامها لتفتيت الدولة، لذلك يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الوقوف مع هذه الأقليات وحمايتها لاستغلالها في تحقيق أهدافها.⁽²⁾

إذن من خلال ما تقدم في إطار حماية الأقليات وحقوق الإنسان كمبرر للتدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يتضح لنا أن أمريكا تستعمل المبدأ بازدواجية فبينما تدعو لحماية حقوق الإنسان تقوم هي باختراق حقوق الإنسان خاصة في حربها ضد أفغانستان والعراق، وبينما تقول أنها تحمي الأقليات من حقوق الإنسان وحصول هذه الأقليات على حقوقها تقوم باستعمالها واستغلالها كورقة لعدم استقرار المنطقة، وبالتالي المزيد من الحروب الأهلية والصراعات واللاجئين وحركات التمرد، فتتدخل هي لغرض السيطرة والهيمنة وبالتالي تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية وغيرها في المنطقة.

(1) - لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي للعراق و انهيار الدولة العراقية، الجمعية الثقافية العراقية في مالو . ط1، منشورات تهوز،

2007، ص6.

(2) - احمد سليم عبد الله، مرجع سابق، ص 83-84.

الفرع الثاني: نشر الديمقراطية

الديموقراطية: هي حكم الأكثرية لكن النوع الشائع منها هي الديموقراطية الليبرالية بحيث توفر حماية حقوق الأقليات والأفراد عن طريق تثبيت قوانين بهذا الخصوص بالدستور.

وتقوم على عدة مبادئ هي حكم الأكثرية، الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، التمثيل والانتخاب، وجود معارضة حقيقية، سيادة القانون، اللامركزية في القرار، مبدأ تداول السلطات سلمياً⁽¹⁾، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجية السلام الديموقراطي انطلاقاً من نظرية السلام الديموقراطي والقائلة بأن "الدول الديموقراطية لا تتقاتل فيما بينها" بسبب صعوبة قرار الحرب وبسبب الوعي الذي تخلفه الديموقراطية في أنظمتها، وكذلك الثقة والاحترام المتبادل الذي تخلفه الديموقراطية في أنظمتها وكذلك الثقة والاحترام المتبادل بين الدول الديموقراطية وحلها للخلافات بطريقة سلمية هذا فيما بينما تؤمن بأنه خارج منطقة الديموقراطية العلاقة صراعية وهذا ما أكدته الخبران الأمريكيان في مجال التعاون الدولي (لورن كارتر) و(كينيث ولاك) حيث أكدوا أن فكرة السلام الديموقراطي لا تزال حية في العقل الأمريكي السياسي والعملي وفي دراستها "اتجاهات جديدة لتطوير الديموقراطية" أكدوا أيضاً أن تعزيز الديموقراطيات هو أفضل حل لجلب السلام عبر الحدود⁽²⁾.

ويعد التدخل من أجل نشر الديمقراطية من البدع المستحدثة في السياسة الدولية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وقد رفضته محكمة العدل الدولية جملة و تفصيلاً في حكمها الشهير عام 1986م بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية بقولها (.....لا يوجد أي قاعدة قانونية في القانون الدولي تمنح دولة ما حقاً أو رخصة للتدخل العسكري المسلح ضد دولة أخرى تحت ذريعة أنها تنتهج نظاماً سياسياً أو إيديولوجياً معيناً⁽³⁾)، ورغم هذا التحذير من محكمة العدل الدولية وفصلها في الأمر، إلا أن

(1) - ويكيبيديا، ديموقراطية www.wileipedia.org تاريخ التصفح: 2017/03/11.

(2) - نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، ط1، مؤسسة وعي للدراسات والابحاث، قطر- الدوحة، 2016، ص 177-178.

(3) - هيثم موسى حسن، التدخل الدولي. الموسوعة العربية، www.arab-ency.com تاريخ التصفح: 2017/03/15.

إدارة "بوش الابن" عمدت على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وتحديدًا في أفغانستان والعراق بحجة إسقاط نظام طالبان "وصدام حسين" على التوالي، وأنهما أنظمة إستبدادية ديكتاتورية يجب إسقاطها وتحويل النظام إلى نظام ديمقراطي، وأيضًا دعمها لقوات سوريا الديمقراطية، ومحاولة منها إلى إنتاج سياسة أو إستراتيجية ديمقراطية "الأنظمة الحاكمة المنطقة"⁽¹⁾ وفي تقرير صادر عن "خدمة أبحاث الكونغرس هي هيئة أبحاث غير حزبية تابعة للكونغرس الأمريكي نشر عن حقيقة الالتزام الأمريكي بنشر الديمقراطية في العالم العربي ككل ويربطها بصعود الحركات الإسلامية واستفادتها سياسيًا من التحولات الديمقراطية، حيث يقول التقرير إن "علاقة أمريكا بالإسلاميين في الشرق الأوسط قامت عام 1979م، على أساس معارضة صعودهم لما يترتب عن ذلك من تحد لمصالح أمريكا وعلى رأسها حماية إسرائيل والنفط والتعاون العسكري مع دول المنطقة"، و بعد 11 سبتمبر 2001م أكدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال رئيسها "جورج بوش": "أن فيلم شرق أوسط ديمقراطي سيكون أقل هشاشة أمام قوى التطرف" وهذا أصبح نشر الديمقراطية في العالم العربي أحد ركائز الحرب على الإرهاب، إذ رأى "بوش" أن نشر الديمقراطية وإشراك الشعوب المسلمة العربية بما في ذلك قوى المعارضة في الحياة السياسية سيؤدي إلى نبذ الجماعات العنيفة والراديكالية، وسيزيد قوة المعارضة واقعيًا.⁽²⁾

ويقول "كارل جيرشمان" -عضو الهيئة الإستشارية الأمريكية لنشر الديمقراطية- "أن المجتمعات محكومة من قبل كتلتين رئيسيتين:

الأولى: تتمثل في الحكومات التي تحمل طابع الديكتاتورية القمعية، وتحاول قمع أي معارضة قد تهدد استقرارها أو تحجم نفوذها، والكتلة الثانية الجماعات الإسلامية التي تحاول من خلال تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة الترويج

(1) - عامر خليل، استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاعلامي، 2018/10/30

www.mena-monitor.org تاريخ التصفح: 2019/04/20.

(2) - علاء بيومي، سياسة أمريكا لنشر الديمقراطية... معضلة الإسلاميين. عن موقع: www.sudaress.com تاريخ التصفح:

2017/03/20

لأفكارها وأطروحاتها، فالحكومات تقوم بإجراءات وممارسات وقوانين خوفاً من صعود الإسلاميين والجماعات الإسلامية وترى مساحة التعبير عن رأيها في ظل هذه الأنظمة ضيقة، فتلجأ للمسجد في ظل غياب ديموقراطية تعبر عن رأيها وأفكارها⁽¹⁾.

ويقول تقرير خدمة أبحاث الكونغرس إن إدارة "بوش" قطعت على نفسها إلزاماً بتغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط إلزاماً بتغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط وسعت لتطبيق هذا الالتزام من خلال عدة أساليب :

- إعطاء قضية الإصلاح العربي مزيداً من الموارد والأهمية .
- الدبلوماسية الثنائية ومطالبة المسؤولين العرب بالإصلاح.
- التصريحات الرسمية المطالبة بالديموقراطية العربية كخطاب "كوندوليزا رايس" بالجامعة الأمريكية بالقاهرة يوليو، تموز 2005 .
- إطلاق عدة برامج ومبادرات أمريكية ودولية لدعم برامج نشر الديمقراطية في العالم العربي مثل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي تدعم من خلالها الخارجية الأمريكية بعض منظمات المجتمع المدني العربية، ومبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمجموعة دول الثماني وسعيهم لدعم الليبرالية السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط.

وجاءت الحرب على العراق لتؤكد الالتزام الأمريكي بنشر الديمقراطية في العالم العربي⁽²⁾.

وفي دراسة أصدرها معهد "كارينجي للسلام" وهو من أهم مراكز الفكر الأمريكي أجراها "جراهام فولر" حول مستقبل الإسلاميين والديموقراطية في الشرق الأوسط يقول: "إن التجربة الديمقراطية في الدول العربية لا يمكن بوصفها بالديموقراطية ما عدا لبنان وهو يعني كلمة ديموقراطية القدرة على تغيير السلطة أي الرئيس من خلال إنتخابات نزيهة، ويضيف أنه هناك علامات مشجعة تأتي من اليمن والبحرين والأردن والكويت والمملكة

(1) - قصي احمد حسني حامد، دور الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث تحول ديموقراطي في فلسطين. مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، فلسطين، 2008، ص 80 .

(2) - علاء بيومي، مرجع سابق.

العربية السعودية⁽¹⁾. وعدم وصول دول الشرق الأوسط إلى ديموقراطية هو راجع إلى التطرف في الحركات الإسلامية التي لا تجد مجال للتعبير عن اتجاهاتها، لذلك جاء تقرير التنمية البشرية في العالم العربي والذي صدر عام 2002م والذي اعتمدت الولايات المتحدة عليه لتدعيم حجتها لإصلاح الشرق الأوسط حاجة المجتمعات العربية لإصلاح أنظمتها السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وإلى إرساء الحريات السياسية والثقافية والاقتصادية وإعطاء دور أكبر للفئات المهمشة في المجتمع مثل الحركات الإسلامية من المشاركة في الحياة السياسية وضمان حرية الرأي والتعبير عنها⁽²⁾.

لكن استمرار ضغط الولايات المتحدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط على نشر الديمقراطية قد يدعم فعلا صعود الجماعات الإسلامية سياسيا، والتي تتبع في مواقفها المعارضة على السياسات الأمريكية، كما أن صعودها سيؤثر سلبا على علاقة أمريكا بالنظم العربية وبالتالي تعاونها في الحرب على الإرهاب. وهنا ظهر جدل حول ما إذا كانت المخرجات السياسية لأي عملية إصلاح سياسي حقيقي بالشرق الأوسط ستكون لصالح أمريكا وهو ما دفع لظهور ثلاث مواقف رئيسية:

1. موقف يدعو إلى الشك في الإسلاميين كل الإسلاميين أصوليين معادون للديموقراطية والغرب بطبيعتهم، وبالتالي يجب التعامل مع حركات المجتمع المدني العلمانيين.
2. موقف يدعو للعمل مع الجماعات السياسية غير العنيفة.
3. موقف يدعو إلى التعامل الانتقائي مع الجماعات الإسلامية غير العنيفة.⁽³⁾

من خلال ما تقدم نلاحظ ان سعي الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط جاء لهدف دحر الأنظمة الديكتاتورية، وفتح مساحة أكبر للديموقراطية ولكن في المقابل تطبيقه قد يصعد حركات إسلامية متطرفة للحكم مما يخلق ديكتاتورية أخرى أكثر عداء لأمريكا ومهما كان الهدف حسب الإدارة الأمريكية نبيل إلا أنه لا يخول لها التدخل العسكري المسلح مثل ما فعلت في أفغانستان والعراق فكيف تدعو لتقبل الرأي

¹ أميمة عبد اللطيف، مستقبل الإسلاميين والديمقراطية في الشرق الأوسط. عن موقع: www.cia.gov تاريخ التصفح: 2017/03/28.

⁽²⁾ - قصي احمد حسن حامد، مرجع سابق ، ص 81.

⁽³⁾ - علاء بيومي ، مرجع سابق.

الآخر والسلمية وفي المقابل تقوم بالعنف لغرض ما تراه هي صحيحا فبرأي الباحثين فإن عراق صدام الديكتاتوري أفضل بكثير حالا من عراق بعد الحرب والغزو الأمريكي.

الفرع الثالث: مكافحة الارهاب

رغم وجود عدم إتفاق من الباحثين والإداريين في حقل العلاقات الدولية لمصطلح الإرهاب وذلك بحسب توجهاتهم السياسية والإيديولوجية إلا أنه هناك محاولات لتقريب مفهوم الإرهاب ومنها العالم "thornton تورنتو" يقول: "الإرهاب هو استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير في السلوك السياسي بواسطة وسائل غير إعتيادية ينتج عنها استخدام التهديد والعنف" وعرفه "أحمد التل": "أن الإرهاب بمحتواه المادي والمعنوي هو وجود فعل منظم من أفعال التهديد أو العنف التي تسبب فزعا أو رعبا من خلال عمليات الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو التفجيرات أو الخطف وغيرها من الممارسات التي تولد الفزع أو العنف.⁽¹⁾

ويعرفه "عبد الوهاب الكيالي" عن الموسوعة السياسية بأنه: "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب بهدف تحقيق أغراض سياسية"، وكذلك جاء في كتاب "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" بأن "الإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها".

كما عرفته لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة بأنه: "عملا من أعمال العنف الخطيرة يصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد مجموعة من الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان يعمل بمفرده أو الإشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو منظمات أو مواقع حكومية أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز أو بين مواطني الدول المختلفة".⁽²⁾

(1) - مبيضين رشا عدنان محمد، دور الارهاب في إعادة صياغة العلاقات الأوروبية. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص20.

(2) - عفاف محمد إسماعيل المليجي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الارهاب، دراسة حالة داعش في عهد أوباما (2008-2016). عن موقع: <https://democraticac.de/?p=52522> تاريخ التصفح: 2019/04/02.

أما في الفقه القانوني العربي فلقد جاء تعريف الإرهاب مرتكزا على الاستعمال غير المشروع للقوة، وعرف الفقهاء الإرهاب بأنه: "كل إعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفات لأحكام القانون الدولي العام"، وأضاف بأن الإرهاب اصطلاحاً "هو كل عمل منظم للعنف لتحقيق هدف سياسي غير مشروع مثل حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات بممارستها على المواطنين الأمنيين وخلق جو من عدم الأمن مثل خطف الرهائن وممثلين الدبلوماسيين ووضع المتفجرات في أماكن المدنيين أو في وسائل النقل العامة أو التخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة".⁽¹⁾

من كل هذه التعاريف نستنتج أن الإرهاب بأشكاله المختلفة ومياديين تطبيقاته المتعددة يشترك في نقطة العنف وأحداث الألم سواء نفسي أو جسدي، أما بالرجوع لنظرة الولايات المتحدة للإرهاب فنرى أنها وقبل 11 سبتمبر ومع مجيء "بوش الابن" للحكم كانت تعتبر الإرهاب هي الدول التي تعارضها مثل العراق، إيران، كوريا وذلك منذ 1981م بقيادة "الكسندر هيج" وزير الخارجية آنذاك، كما أنها كانت تنظر للإرهاب بأنه ليس مصدر تهديد لها لذلك طبقت استراتيجية الردع والإحتواء والتصرف بشكل فردي دون الاستعانة بالحلفاء والأصدقاء، لكن أحداث 11 سبتمبر غيرت السياسة الخارجية الأمريكية وغيرت استراتيجيتها للتعامل مع الدول، فقد عمل تيار المحافظين الجدد تحت إمرة "بوش الابن" على استغلال الأحداث لبسط الهيمنة الأمريكية في العالم وإعادة صياغة نظام عالمي جديد وفق مبادئ وأسس جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية ومنها شنّها حرب على الإرهاب في إطار حروب استباقية في أي مكان من العالم يهدد أمنها واستقرارها واعتمدت على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والانتقال من سياسة الردع والاحتواء إلى الحرب الوقائية⁽²⁾، وفي خطاب له قال "بوش الابن" بعد أحداث 11 سبتمبر: "اليوم تجد جميع القوى العظمى في العالم أننا نقف في نفس الخط، توحدنا الأخطار المشتركة للعنف الإرهابي والفوضى الإرهابية، سوف نبني الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المصالح

(1) - مبييضين رشا عدنان محمد، مرجع سابق، ص22.

(2) - عفاف محمد المليحي، مرجع سابق.

المشتركة لتعزيز الأمن العالمي، كما توحدنا أيضا وبشكل متزايد القيم المشتركة، تجري في روسيا عملية تحول واعدة تهدف للوصول إلى مستقبل ديمقراطي ولتصبح شريكة في الحرب على الإرهاب ويكتشف الزعماء الصينيون أن الحرب الاقتصادية هي المصدر الوحيد للثروة القومية"، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الأخطار المتمثلة في الأعمال الإرهابية تعمل على توحيد الدول العظمى وأن محاربة الإرهاب تبني المصالح المشتركة لتعزيز الأمن العالمي⁽¹⁾.

قبل 11 سبتمبر كما قلنا سابقا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على نفسها في إدارة استراتيجيتها لكن بعد 11 سبتمبر أصبحت تعمل في حربها على الإرهاب مع التحالفات الدولية، والتي تعطيها مزيد من المشروعية والدعم، رغم أنها تتخلي كليا على التفرد في العمليات الدولية، وحاولت دائما إقناع العالم بأن آليات التفرد قد تساهم في تحقيق المصلحة الجماعية أو الخير العالمي فسعي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول المارقة يحقق المصلحة الحيوية والعاجلة للجماعات الدولية. مثل حربها على العراق وأفغانستان ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية من أجل مكافحة الإرهاب من شأنه أن يخلق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل. أما فيما يخص التحالفات فجاء في الخطاب الأمريكي حول دور الناتو الجديد ما يلي: "إن المهمة الجديدة للناتو ستصبح مكافحة الإرهاب الدولي، والتصدي للمخاطر الدولية، وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل".

وهنا إشارة للحرب على العراق بحجة حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل، وفي إطار مكافحتها للإرهاب دائما استعملت الولايات المتحدة الأمريكية كل وسائلها المتاحة وجعلتها هدفا استراتيجيا لسياستها فعملت على الضغوطات الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية والتهديدات لأنها اعتبرت من يعارض سياستها فهو عدو لها وللعالم وحليف للإرهاب، فعملت على جمع حشد دولي كبير من حلفاؤها وأعدائها السابقين من أجل ضمان مواجهة العدو الجديد ألا وهو الإرهاب، وبالفعل قامت بتحديد أسماء الدول والمنظمات الإرهابية

(1) - زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 817.

والمساعدة مع الارهاب واستعانت بقرارات صادرة من المنظمة الأمنية خاصة قراري 1373/1368 التدخل في أفغانستان تحت مبرر الدفاع الشرعي ثم العراق واستعملت في ذلك التدخل العسكري المباشر مستعينة بقوتها العسكرية.

ومن بين الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تشن حرباً على العراق وتتهمها بأنها الدولة الإرهابية نجد مايلي:

- صلة العراق بتنظيم القاعدة المتمركز في العراق.
- أن العراق يدرب الإطارات الإرهابية في أرضه.
- حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل وإملاكه البرنامج والمعدات وآلات الإنتاج والتطوير لذلك.

وخلال عام 2002م أطلق "بوش" تسمية محور الشر على كل من كوريا الشمالية، إيران والعراق، وقد صاحبه موافقة الكونغرس والأمم المتحدة على استعمال القوة ضد العراق، ومنه جاء غزو الأخير عام 2003م رغم معارضة كل من فرنسا ألمانيا وروسيا وعدم العثور على أسلحة الدمار الشامل ، وما ترتب عن هذا الغزو من تعذيبات في السجون وإختراقات لحقوق الإنسان مثل فضيحة سجن "أبو غريب" 2004م، وتصاعد وتيرة الحرب أو العنف في العراق، وأيضا في فلسطين من سقوط العشرات الآلاف من القتلى وحالة الاغتصاب والتشرد والتدهور الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي صاحب هذا الغزو الأمريكي-البريطاني في العراق.⁽¹⁾

وضمن سياسة الحرب على الإرهاب دائما أعدت إدارة الرئيس "جورج بوش" الابن استراتيجية الأمن القومي، والتي تم تعميمها في شهر أيلول 2002م وقبل التطرق لأهم ما جاء فيها نحاول معرفة ما نقصد بالأمن القومي والذي يعني: "ضمان بقاء الدولة وأمنها واستقلالها، وقد كان مرتكزا على الأمن العسكري ومواجهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والتدخل السياسي من بقية الفواعل، ليطال الأمن ضمان جميع المصالح

⁽¹⁾ - نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع ، جوان 2013، ص392.

الشرعية للدولة أينما كانت وبكل أنواعها، وكذا حماية قيم الدولة ونمط معيشتها، ولتحقيق هذا الهدف تتم تعبئة كل الوسائل الاقتصادية والعسكرية والديبلوماسية والثقافية القيمة أي أن هذا المفهوم توسع ليشمل أبعادا جديدة كالبعد الاقتصادي، المجتمعي البيئي والثقافي" وحسب الجيش الأمريكي فإنه يعرف الأمن القومي كما جاء في كتاب "الجغرافيا الحلم العربي-جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا"، فإنه يقول أن الأمن القومي هو: "مصطلح يشمل الدفاع الوطني، والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل خاص مواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي للوطن ظاهرا كان أو باطنا.⁽¹⁾

ومن بين أهم ما جاء في الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي 2002م:

1/ كشعور مشترك و دفاعا عن النفس ستتصرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذه التهديدات الظاهرة قبل أن يكتمل تكوينها .

2/ إن الولايات المتحدة تسيطر على مكان التأثير في العالم محاطة بالإيمان بالمبادئ الحرية وقيمة المجتمع الحر.

3/ إن موقع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المكان يجعل بإمكان ان تسخر قواها من أجل ترقية موضوع الموازنة في القوى المطعم بالحرية .

4/ إن الولايات المتحدة الأمريكية تقاتل حربا ضروسا ضد الإهاب عبر العالم بأسره فالعدو ليس نظاما سياسيا واحدا ومحددا أو شخصا بعينه أو دينا أو إيديولوجية معينة، والصراع والحرب ضد الإرهاب هو صراع مختلف عن أي صراع خضناه تاريخيا.

5/ أولوياتنا هو تمزيق وتحطيم المنظمات الإرهابية التي هي في أصقاع متعددة من العالم ومهاجمة قادتها وقياداتها، والسيطرة على اتصالاتها، وأساليب الدعم المادية والمالية لها.

6/ التركيز المباشر سيكون على المنظمات الدولية أو أية دولة تدعم الإرهاب وتموله، أو الدول التي تستعمل أسلحة الدمار الشامل أو تعقد النية لذلك.

(1) - شكلاط ويسام، باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط...المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الأمريكية...، ص184 عن موقع: <https://democraticac.de> تاريخ التصفح: 2019/02/01.

7/ إن الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن مصالحنا في الداخل أو الخارج يتحقق من خلال التعرف على الخطر وتحطيمه قبل أن يصل حدودنا.

8/ إن مصدر قوتنا يأتي مما نستطيع أن نفعل بهذه القدرة وهي النقطة التي يبدأ عندها أمننا القومي.⁽¹⁾

والملاحظ أن استراتيجية الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط واتخاذها لذريعة لمكافحة الإرهاب كسب للتدخل قد بقي ثابتا في الإدارة الأمريكية رغم تغير الرؤساء وطريقة العمل بذلك، فمن "جورج بوش" الذي أعلن الحرب على الإرهاب في إطار حروب إستباقية جاءت إدارة "أوباما" لتعلن في نفس الوقت مواصلتها في محاربة الإرهاب خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أعلن في 2014/02/11م الرئيس "أوباما" في إطار الحديث عن الأهداف الاستراتيجية حيث قال: "هدفنا واضح سنضعف تنظيم الدولة الإسلامية وسندمره في نهاية المطاف، وأضاف "سنواصل الاعتماد على قدرتنا في مجال مكافحة الإرهاب والعمل مع شركائنا، سنضعف جهودنا لقطع مصادر التمويل للدولة الإسلامية وتحسين استخباراتنا وتعزيز دفاعاتنا، والتصدي لعقيدتها المشوهة، وضبط تدفق المقاتلين الأجانب إلى الشرق الأوسط، ومنه خلال أسبوعين سأتأس اجتماعا لمجلس الأمن لتعبئة المجتمع الدولي لدعم هذا الجهد⁽²⁾، كل هذا ضمن إطار استراتيجية الدولة التقدمية مع الحفاظ على الحروب الإستباقية.

إن ربط مكافحة الإرهاب بالدولة الإسلامية كتنظيم أو الإسلام السياسي سبقه إعلان خطاب 2002م الأمن القومي؛ أي أنه ليس وليد إعلان استراتيجية 2014م رغم أن الإدارة الأمريكية تنفي أن تكون حربها ضد المسلمين، فباعترافها هي معرفة أفكار وليست معركة ديانات حيث يقول: "يواجهنا الإرهابيون الدوليون باستغلال دين الإسلام العظيم لخدمة

(1) - مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001. مذكرة ماجستير، قسم النظم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص12.

(2) - رعد قاسم صالح، الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الارهاب عام 2014 الأهداف والمحددات والأدوار. مجلة جامعة جيهان - أربيل العلمية، العدد3، 2017، ص468.

رؤيتهم السياسية العنيفة⁽¹⁾، وفي إطار حربها على الإرهاب يواجه الاستراتيجيون الأمريكيون عدة مشاكل على المستوى الإقليمي الشرق الأوسطي وهي :

1- مع إيران: فوجود القوى السياسية الشيعية المسلحة في لبنان والعراق سوريا يعيق العمل الأمريكي وتحالفها في المنطقة ورغم محاولة عزله إيران الدولية، وفرض عقوبات عليها بسبب الملف النووي الإيراني، إلا أنه لم يضعف عملها الإيديولوجي والمتمثل في بناء دولة شيعية إقليمية ودعمها للجماعات والأقليات الشيعية مثل الحوثيين في اليمن وهو ما خلق صراع وحرب بين اليمن والسعودية وحلفائها.

2- مع سوريا: زيادة العمل الإرهابي بين سوريا والعراق جعله ذا طبيعة إقليمية ودولية، مما دفع النظام السوري للعمل على توجيه الرأي العام الدولي وتركيزه على محاربة الدولة الإسلامية، وغض النظر عن تغيير النظام السوري "دمقرطته" ويحاول جعل التحالف مع إيران ومع حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن قضية تحالف لمحاربة الإرهاب.

3- مع تركيا: هناك اختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حول المسألة السورية بسبب دعم الأخيرة للنظام السوري أيضا دعم بعض الجماعات الانفصالية بالأسلحة ليس من أمريكا فحسب مثل الكرد في العراق، القوات البشمركية في كردستان في العراق، ودعم الميليشيات المسلحة الكردية في سوريا، فبين كرد جنوب العراق وشمال سوريا سيؤدي الوضع إلى زيادة نفوذهم ومطالبهم مما يؤثر على الكرد في تركيا ومطالبتهم بالانفصال، وهو ما أدى بتركيا إلى دعم المعارضة السورية وبناء معسكرات تدريب لها "عناصر الجيش السوري الحر" ضد نظام الأسد، وأيضا التخوف من الشيعة في إيران وبسط نفوذها على المناطق الحيوية، إضافة إلى الأردن ووجودها ضمن منطقة إرهابية ومشكلة اللاجئين أيضا مصر تعرضها لهجومات من طرف الدولة الإسلامية دفعها لتشكيل تحالفات عسكرية ضدها، فهي حليف دائم لأمريكا لكنها على خلافات مع تركيا

(1) - مؤيد حمزة، مرجع سابق، ص16.

وقطر بسبب المشاكل الاقتصادية الداخلية، وأيضا شرعية نظامها السياسي، كذلك مشكلة إيران والإمارات حول الجزر الثلاث⁽¹⁾.

دون أن ننسى إنتشار تنظيم داعش وسيطرته على المنطقة وخلق مزيد من الفوضى ولا استقرار.

الشكل رقم 3 توزيع تنظيم داعش في منطقة الشرق الأوسط



المصدر: انظر الموقع <https://www.politics-dz.com->

إذن بين إتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لذريعة الحرب على الإرهاب وبين ما تحتويه منطقة الشرق الأوسط من مميزات نجد أنه بدل من أن تحارب الولايات المتحدة الأمريكية الارهاب وتقرّر السلام والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط، فقد خلقت إرهابا جديدا في المنطقة والمتمثل في دعمها لأنظمة معينة رغم التأكيد على إمتلاكها السلاح الكيميائي مثل سوريا، ودعمها للنظام في مصر رغم أنه النظام العسكري على حساب النظام الشرعي واتخاذها الوسيلة العسكرية لتغيير أنظمة معينة مثل أفغانستان والعراق وليبيا بحجة واهية مثل إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

(1) - رعد قاسم صالح، مرجع سابق، ص 479-480.

المطلب الثاني : المبررات الغير المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر
في هذا المطلب سوف نتكلم عن المبررات غير المعلنة من طرف الإدارة الأمريكية والتي
استعملتها كوسيلة للتدخل في منطقة الشرق الأوسط بعد الأحداث الأخيرة من 11 سبتمبر
2001 وهذه المبررات أو الأسباب تتمثل في ثلاث فروع وهي:

الفرع الأول: النفط

الفرع الثاني: حماية أمن اسرائيل

الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوي السياسية

وبالبداية ستكون مع العنصر الأول وهو:

الفرع الأول: النفط

يعد النفط أو يعرف بالذهب الأسود أو الزيت الخام وهو مادة سائلة لزجة ذات
كثافة تتراوح درجات لونها ما بين الاسود المائل للإخضرار، وتعتبر مادة قابلة للاشتعال يتم
استخلاصه من الطبقات العليا من القشرة الأرضية، وهو خليط من الهيدروكربونات
المعقدة والألكانات الكيميائية، وأظهرت الاحصاءات العالمية بأن النفط من أهم مصادر
الطاقة الأولية وأثمنها، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عالميا من حيث الاستهلاك
بمعدل ثمانين مليون برميل بشكل يومي ويمتاز بسهولة النقل والتخزين ورفع مستوى
الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾

ويعد البحث عن مصادر الطاقة العامل المحرك في توجه الإدارة الأمريكية ومن أهمها
النفط ففي هذا السياق قال "سبنسر إبراهيم" "Abraham" وزير الطاقة للجنة العلاقات
الخارجية بالكونغرس في جوان 2002م: "أنه صار من الضروري على الولايات المتحدة من أن
توسع مصادرها من الطاقة، وأن تنوع أنماطها وتحصل الولايات 53% من إحتياجاتها من
المصادر الخارجية ويتوقع أن ترتفع إلى 62 % عام 2020.⁽²⁾

(1) - الحياي إيمان، تقرير عن النفط. جانفي 2016، عن موقع: www.mawdo3.com تاريخ التصفح: 2017/06/25

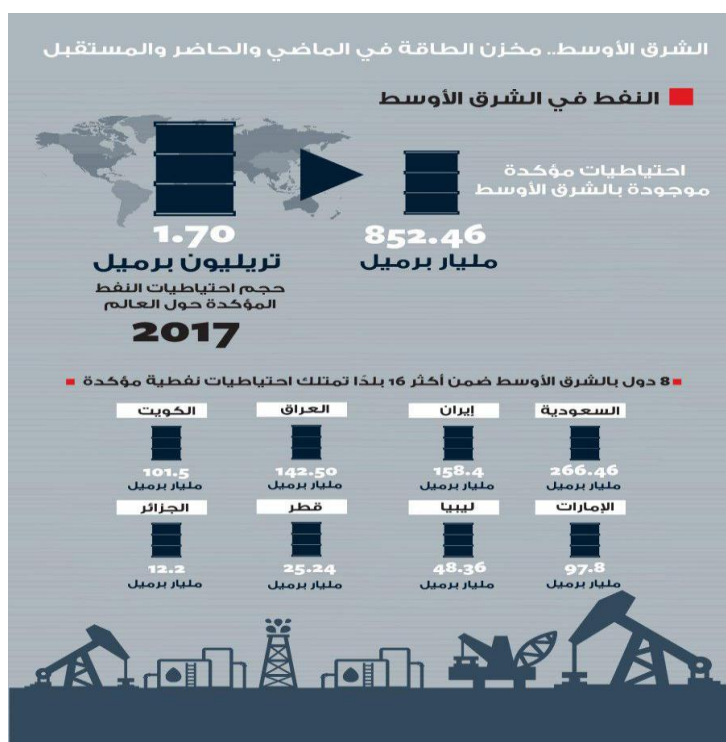
(2) - بهولي لبنى، النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة
باتنة، 2018، ص232.

ويحتل الشرق الأوسط مكانة مرموقة في أسواق الطاقة من الغاز الطبيعي والنفط وغيرها من مصادر الطاقة وتبلغ حصة المنطقة حوالي 69% من إجمالي 1050 بليون برميل من احتياطات النفط الخام المثبتة في نهاية عام 2001م ، وتبلغ حصة المنطقة حوالي 31% من إجمالي الإنتاج العالمي، وحوالي 50% من الصادرات، ومن أجل زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط في بلدان شرق الأوسط قامت دول المنطقة سواء منفردة أو بالتعاون مع شركات نفط عالمية بإقامة معامل تكرير خاصة بها عام 2001م بمعدل 10% من الطاقة العالمية الكلية التي تبلغ 82 مليون برميل يوميا وحوالي 30% من مجموع الصادرات العالمية من المنتجات المكررة⁽¹⁾، ويقول "زيجينو بريجيسكي" مدير مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ومستشار الأمن القومي في عهد "كارتر": "أن من ضمن المصالح الحيوية القومية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأمن الطاقة باعتباره يحتوي على أكثر 50% من احتياطات البترول والغاز في العالم، ومن المؤكد أن الغرب سيزداد اعتماده على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، وأمن الطاقة مصلحة حيوية مثل ضمان أن تظل مصادر البترول والغاز في متناول اليد بحرية، بغیر قيود على توريدها أو تذبذبها في الأسعار، وبالتالي فـضمان استمرار تدفق البترول يعد من المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة⁽²⁾.

(1) - برايت اوكوغو ، الشرق الأوسط وشمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة. مجلة التمويل و التنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. مارس 2003، ص 11، 12 عن موقع: <https://www.imf.org> تاريخ التصفح: 2018/04/3.

(2) - خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ص 71.

الشكل رقم 4: النفط في الشرق الأوسط

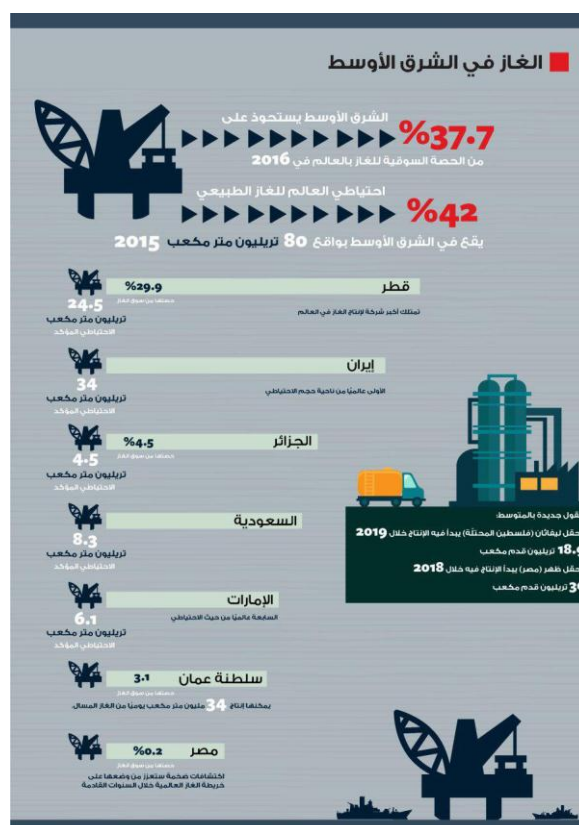


المصدر: انظر الموقع <https://www.sasapost.com/the-middle-east-controls-the-worlds-energy/>

ويعد النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو سلعة سياسية بالدرجة الأولى قبل أن يكون سلعة اقتصادية، وتهتم أمريكا بالمنطقة من الناحية السياسية بسبب ما تحويه من إحتياطي النفط، والذي يبلغ ثلثي الإحتياطي العالمي واحتياط العراق وحدة من النفط يؤهله لأن يحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الإحتياط العالمي، وهي المرتبة التي تحتلها المملكة العربية السعودية باحتياطي خام 272 مليار برميل، وتمتلك الكويت 89 مليار برميل والإمارات العربية حوالي 36 مليار برميل، بينما الولايات المتحدة تملك فقط 22 مليار برميل، مع العجز عن إيجاد مصادر للطاقة أخرى بديلة للنفط من حيث الكلفة والسهولة في الانتقال.⁽¹⁾

(1) - حسن سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. محاضرات، كلية الآداب جامعة طرابلس، ص 7.

الشكل رقم 5 الغاز في الشرق الأوسط



المصدر: انظر الموقع <http://www.ahl->

alquran.com/arabic/show_news.php?main_id=43629

وهذا ما يفسر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط فأصغر دولة فيها تمتلك إحتياطي خام أكبر من الولايات المتحدة ونظرا لمكانة العراق النفطية سواء من الإنتاج أو الإحتياط، سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على آبار النفط العراقي حتى يقودها إلى السيطرة على نفط المنطقة ككل، والتحكم في موازين القوى الاقتصادية، مما يجعلها تهيمن على أسواق البترول العالمية إنتاجا وتسويقا وتسعيرا وتوزيعا، في هذا الصدد صرّح مستشار الرئيس "بوش" للشؤون الاقتصادية "لورانس ليندساي" قبل الحرب على العراق قائلا: "إن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشنّ هجوم عسكري

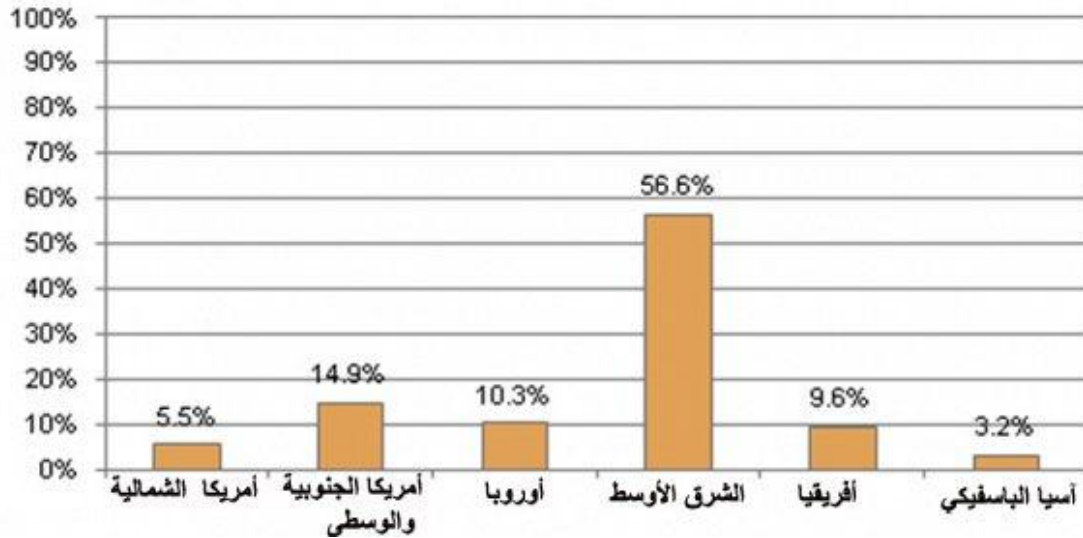
واسع النطاق ضد العراق، وأن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في ظل نجاح الحرب"⁽¹⁾. وفي تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية حددت قائمة بأهم الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط وفيها:

- 1- ضمان تدفق النفط للشرق الأوسط بأسعار معقولة إلى السوق العالمية.
- 2- حماية أرواح وممتلكات المواطنين الأمريكيين في المنطقة.
- 3- حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.
- 4- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية⁽²⁾.

وذلك ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 6 نسبة توزيع احتياطات النفط في العالم

نسبة توزيع احتياطات النفط بالعالم



المصدر: انظر الموقع <http://www.alriyadh.com/780665>

وليست الحرب على العراق هي فقط المثال الحي على أن الحرب كانت بسبب آبار النفط، حيث نجد أيضا الهجمات الأمريكية على ليبيا والنزاع في السودان كانت بسبب أنها

⁽¹⁾ - شاهر اسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001. الهيئة العامة الثورية للكتاب، قضايا أمة، ص 223.

⁽²⁾ - حسين سالم مرجين، مرجع سابق، ص 16.

دول نفطية بامتياز، حيث سعت الإدارة الأمريكية إما للغارات الحربية عليها أو خلق نزاع وتقسيم البلاد مثل ما حدث في السودان، ومن أجل سيطرتها على المنطقة نفطياً تطبق الولايات المتحدة نوعين من الاستراتيجية أولها خلق النزاعات والحروب لتفتت البلد والسيطرة على المراكز الاقتصادية الحيوية مثل النفط والثانية محاولة السيطرة على النزاعات والصراعات في المنطقة، والعمل على عدم تآثر مصالحها الحيوية مثل ضمان استمرار تدفق النفط لأن النزاعات ستؤدي إلى تعطيل حرية الملاحة في الممرات الحيوية التي تنقل النفط، لذلك تسعى إلى تطبيق مبادئ السلام وفضّ النزاعات عن طريق التسويات السلمية⁽¹⁾.

فالولايات المتحدة تبدأ بالسعي لخلق بؤر مناسبة للصراعات الإقليمية ومن ثم التدخل في إدارتها حتى تصل إلى فرض الحلول المناسبة لها بما يخدم مصالحها، بالإضافة إلى فرض أساليب جديدة ترشح منطق القوة في العلاقات الدولية فمثلاً في المجال الاقتصادي تعمل على نشر مفهومها للحرية الاقتصادية، والعمل على إلغاء الحواجز الجمركية، وفتح الأسواق المالية والمديونية عبر صندوق النقد الدولي، حتى تتحكم في السياسات العامة للدول، من خلال منح القروض المشروطة سياسياً والتدخل في عالم الاتصالات وثقافات الشعوب وترويج قواعد السلوك والثقافات والقيم الأمريكية للتأثير على سلوك الأفراد وتفكيرهم للذهاب لتبني التوجه الأمريكي العالمي.⁽²⁾

وفي تقرير قدمه "أنتوني زيني" قائد المنطقة العسكرية الأمريكية في تقرير مقدم إلى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ قال: "إن على رأس المصالح الأمريكية في المنطقة تحقيق السلام الإقليمي، وضمان الوصول الأمني لمصادر الطاقة في منطقة الخليج"، فهي تعمل على فض النزاعات ليس من أجل تأمين السلام والأمن الدولي ولكن لتضمن بقاء مصالحها ومصالح حلفائها الرئيسيين في المنطقة⁽³⁾.

(1) - خديجة محجوب محمد صالح، مرجع سابق، ص 71.

(2) - سعد شاكر شليبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. الطبعة 1، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 229.

(3) - خديجة محجوب محمد صالح، مرجع سابق، ص 71-72.

من خلال ما تم ذكره نستنتج أن النفط يعدّ عاملاً رئيسياً بل ومحورياً لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأنه كان السبب الرئيسي غير المعلن لجملة التدخلات، والتي خلقت حروب ونزاعات في المنطقة لا تنتهي، وذلك لما يمثله النفط من مفتاح استراتيجي لكل اقتصاد.

الفرع الثاني: حماية أمن إسرائيل

تعد إسرائيل الحليف الدائم والقوي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتعرف أيضاً باللوبي الصهيوني أو اليهودي ومعنى اللوبي أنها جماعة ضغط التي تعتبر من أركان الشورية والديمقراطية مثل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية ويقع بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني وهو يلعب دور الوسيط بين الشعب من جهة وبين الحكومة والبرلمان⁽¹⁾، ويعدّ ضمان أمن إسرائيل مصلحة أساسية للولايات المتحدة، نظراً لموقعها الجغرافي من جهة والذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بأي عملية في أي مستوى واتجاه كما يمكن الوصول إليها عن طريق البحر عبر البحر الأبيض المتوسط.

وأمن إسرائيل يعد من المصالح الأمريكية الراسخة غير القابلة للنقاش مثلها مثل تحرير الإقتصاد وإمداد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط، في إطار السياسات المسطرة سواء السياسية أو الإقتصادية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تنافسي على دول العالم.⁽²⁾

ومثال على ذلك مشاركة إسرائيل في حرب الخليج بعمليات عسكرية، أيضاً العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تدعمت أكثر في عهد "كلاينتون"، ولم تتأثر العلاقة بينها مع انتهاء الحرب الباردة مما يؤكد أن هذه العلاقة ليست مبنية على اعتبارات استراتيجية عسكرية فقط بل هي تمتد لتكون علاقة قيم مشتركة وثقافة وهو ما عززته جماعات الضغط اليهودية في أمريكا ونفوذها الكبير وإملاكها للقوة المالية، حيث تقوم بتعزيز هذا الترابط

(1) - المهندس فؤاد الصادق، اللوبي.. ماهو؟ وأين هو؟ وكيف يؤثر؟ عن موقع <http://www.siironline.org> تاريخ التصفح: 2018/04/3.

(2) لعالية منصوري، لعجال محمد لبن أعجال، التنافس الأمريكي الأوروبي (الواقع والآفاق)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، المجلد 01، جوان 2018، جامعة المسيلة، ص 412.

الأمريكي اسرائيلي عبر وسائل الاعلام الأمريكية وأيضا الضغط على الإدارات الأمريكية من أجل حماية أمن إسرائيل ومصطلحها في المنطقة، وتأكيد التقارب بكل أنواعه لدرجة أنه أحيانا يصبح يعبر عن هوية واحدة وإيديولوجية موحدة، وذلك قبل نشأتها السياسية حتى 1948⁽¹⁾، وهذا الدعم اللا مشروط قد أثر على الصراع العربي الإسرائيلي والتوجه العام له خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث قامت الإدارة الأمريكية بضم فصائل فلسطينية تحررية إلى قائمة المنظمات الإرهابية واستعمال حق الاعتراض والتهديد داخل مجلس الأمن لمنع إرسال قوات لحماية الفلسطينيين، وتشكيل لجنة تقصي الحقائق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأيضا توقيع "بوش الابن" لقرار مجلس الكونغرس القاضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ليصبح قانون ساري المفعول⁽²⁾، كذلك تقديم الدعم المادي والعسكري لإسرائيل والإلتزام الأمريكي حيال هذا الأمر هو التزام جدي للغاية، كما أن التنفيذ العالمي له أعلن فالمساعدات العسكرية التي تتلقاها إسرائيل من أمريكا ضخمة للغاية وكذلك اقتصاديا وهناك من ذهب إلى القول أن الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد معتمد على الولايات المتحدة الأمريكية، وحماية إسرائيل ليس من جهة فلسطين فحسب بل من كل دولة تعلن عداؤها لها، أو يقاوم عدوانها، وقد حدد "مالكوم كير" جملة مبادئ تشكل الثقافة السياسية الأمريكية تجاه إسرائيل وهي:

- إسرائيل ليست هدفا لتعهد أمريكي فقط بل هي مصدر قوة ونفع لأمريكا في المجالات العسكرية والسياسية.
- إن موضوع التطلعات الوطنية الفلسطينية يجب أن يوضع جانبا عند صوغ تسوية للمشكلة العربية الاسرائيلية.
- ان الموضوع الرئيسي متعلق برفض العرب لوجود إسرائيل، وذلك راجع إلى تعقيدات نفسية خاصة بالعرب.

(1)- حسين سالم مرجين، مرجع سابق، ص 17-18.

(2)- ايناس شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن والابن. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2010، ص 111.

- الحل ليس أمرا أساسيا⁽¹⁾.

وقد عرض "بوش" رؤيته للصراع الفلسطيني الاسرائيلي بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م أنه من الصعب العيش بسلام جنبا بجنب بوجود الإرهابيين في إشارة منه إلى جماعات المقاومة المسلحة الفلسطينية، حيث قال: "هذا هو ما يجب أن تهدف إليه كل سياسة تبدأ هذه السياسة بإدراك أنه من المستحيل تحقيق تلك الرؤية إذا سمح للإرهابيين بحرية التصرف الكاملة وبنسف العملية برمتها"، كما كان هناك توافق اسرائيلي أمريكي من ضرورة التخلص من الرئيس "ياسر عرفات" حيث أضاف "بوش" قائلا: "هناك خطورة هامة إلى أقصى درجة باتجاه تحقيق رؤية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب وتتمثل في أن يعمل معنا المجتمع الدولي ومن ضمنه العالم العربي لتطوير المؤسسات اللازمة لقيام دولة فلسطينية شفافة تحترم حكم القانون، ويكون لها دستور يسمح بتقاسم السلطة، كما تملك مؤسسات دائمة، إن هذا أكثر أهمية من فرد بذاته.⁽²⁾

إذن ما يلاحظ أن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يخضع بالدرجة الأولى لمصلحة أمريكية منسجمة تماما مع المصلحة اليهودية الإسرائيلية، لذلك نرى هذا التطابق بين البلدين وهذا طبعا راجع كما قلنا للسيطرة اليهودية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية فهو أحد أهم أجنحة اتخاذ القرار، وصاحب القوة الطاغية في الاستراتيجية الأمريكية وفي كل أنحاء العالم ليس اتجاه القضية الفلسطينية فحسب فهو ومنذ 1887م وهو التاريخ الذي تشكلت فيه أول جماعة الضغط اليهودية التي حملت اسم "البعثة العبرية" بزعامة "وليم بلاكستون" وهي متحكمة في زمام السياسة الأمريكية، فنجد أيضا اللجنة اليهودية الأمريكية 1905م في نيويورك والتي من أهدافها حماية وإقرار الحماية لليهود في فلسطين والذي جاء بعده "وعد بلفور" 1917م من بريطانيا، فهذا النفوذ اليهودي في أمريكا راجع بسبب الثراء الفاحش لهم فهم أكثر الأقليات ثراء في العالم وتقوم بدور كبير

⁽¹⁾ نافد أبو حسنة، السمات الجيو استراتيجية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط. 2017/06/18 عن موقع:

www.nafezabuhassna.com تاريخ التصفح: 2018/06/18.

⁽²⁾ - زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 818.

في السياسة الأمريكية خاصة الخفي منها مثل دعم الحملات الانتخابية بنسبة 60% من تكاليفها، وكذلك سيطرتهم على وسائل الإعلام الأمريكية وبالتالي توجيه الرأي العام مثل شبكات MBC.CBN.ABC مملوكة ويديرها يهود وجريدة "النيويورك تايمز" الشهيرة، وأيضا "الواشنطن بوست" "وول ستريت جورنال" كلها تدار وتمتلك من طرف اليهود، دون أن ننسى قوتهم العلمية والثقافية فمعظم الكتب والكتابات من طرفهم، ضف إلى ذلك قوتهم الانتخابية حيث يشاركون بنسبة 90% مقابل 50% من عامة الأمريكيان كما أنهم يمتلكون القدرة على التنظيم وتكوين مجموعات الضغط والمجتمع المدني داخل أمريكا.⁽¹⁾

كل هذه المقومات جعلت من اللوبي الصهيوني قوة عظمى توجه سياسة أمريكا لصالحها وفي المقابل حماية امن اسرائيل وضمان هذا الأمن عقيدة في السياسة الأمريكية وتقوم الولايات بموجبه على كل مالها من قوة عسكرية واقتصادية وحتى أنها توظف مكانتها في مجلس الأمم والمنظمات العالمية الأخرى الإقليمية منها والدولية لتمرير القرارات الدولية والإقليمية لخدمة أمن اسرائيل واستقرارها، فتتشب ما تصفه بالهجمات الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيل على حد تعبيرها بصواريخ عادية، وتضعه ضمن خانة الإرهاب وتصنع قرارات أممية لاستنكار الصواريخ المتطورة الاسرائيلية على العزل الفلسطينيين المحاصرين.

الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوى السياسية

تعمل الولايات المتحدة ضمن أهدافها غير المعلنة للتدخل في الشرق الأوسط وضمن أولوياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على التحكم في خارطة القوى السياسية في المنطقة وتعتمد في ذلك على:

1- حماية الحلفاء في المنطقة: منهم الحليف المصري، والتركى، وأيضا مع الحليف الخليجي فرأينا كيف دعمت أمريكا النظام السعودي خاصة في حربها ضد اليمن فأمریکا هي الممول الأول للسعودية من حيث الأسلحة رغم وجود دعوات أمريكية الآن بوقف هذا الدعم، وأيضا تساعد أمريكا السعودية بتقديم مستشارين عسكريين يساعدون القوات

¹ شاهر اسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص 59-62.

السعودية في حربهم ضد "جماعات الحوث"، وتزود الطائرات السعودية بالوقود في المهام القتالية من طرف الطائرات الأمريكية⁽¹⁾، ورغم كل الأدلة الدولية والمقدمة من اللجان المحققة ومن طرف الدولة التركية في مسألة مقتل الكاتب والصحفي السعودي "جمال خاجقشي" ونحو إدانة دولية قامت أمريكا بمنع التصويت الأممي لإدانة الملك "بن سلمان"⁽²⁾ طبعاً فهو حليف يحكم واستراتيجي لها مثلها مثل الامارات فهم يقودون أموال طائلة سنوياً بحجة الإستثمارات في أمريكا لكنها ثمن حماية الولايات المتحدة لهم وإبقاء على مصالحهم الحيوية في منطقة الشرق الأوسط.

2- منع صعود قوى إقليمية ودولية: من ضمن أساسيات التحكم الأمريكي في المنطقة هو منعها لصعود قوى إقليمية ودولية بالتعاون مع حلفاءها الاستراتيجيين مثل الخطر الإيراني والدولة العراقية، فالتطور الذي تعرفه إيران خاصة من خلال برنامجها النووي المتطور الذي لطالما شكل مسألة خلاف أمريكي إيراني في المنطقة وأيضاً بسبب الخلاف الإماراتي الإيراني حول الجزر الحيوية الثلاث، ضف إلى ذلك الخوف الخليجي الحليف لأمريكا من خطر المد الشيوعي الإيراني في المنطقة مثل سوريا والعراق واليمن، وأيضاً الخوف من تغلغل هذه الجماعات إلى دول الخليج ومن القوى الدولية التي تعمل أمريكا على منعها من التواجد في المنطقة الغريمة روسيا والقوة الصاعدة الصين⁽³⁾، فالتواجد الروسي في المنطقة وبالتحديد من خلال دعمه للقوات السورية وتزويدهم بالسلح يقلق كثيراً الإدارة الأمريكية، أيضاً مسألة إعمار العراق وسوريا، وأكد حصة روسيا والصين من هذا الأمر سيخلق تنافس دولي على الأمر سواء الدول الأوروبية أو أمريكا والتي تبحث عن المصادر الحيوية ومصادر الطاقة والثروات في الشرق الأوسط لتتحكم فيها.

(1) - رائد صالحه، سيناتور أمريكي يطالب بوقف مبيعات الأسلحة السعودية. 10 أكتوبر 2018، القدس العربي عن موقع:

www.alquds.co.uk تاريخ التصفح: 2019/02/5.

(2) - إدارة ترامب رداً على تصويت الشيوخ ضد السعودية، 14/12/2018 عن موقع: www.arabic.rt.com تاريخ التصفح: 2019/03/10.

(3) - عبد القادر نعناع، ملامح الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في حقبة ترامب. 21 أبريل 2017، عن موقع مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، www.flasharq.com تاريخ التصفح: 2018/05/03.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد الحديث عن مبررات التدخل في الشرق الأوسط والذي تم التطرق فيه إلى شقين وهما: المبررات المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والذي تم التطرق إلى ثلاث أسباب معلنة وهي حماية الأقليات وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، ثم المطلب الثاني والذي يضم الأسباب غير المعلنة للتدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها النفط في المنطقة وحماية أمن إسرائيل وأيضاً التحكم في خارطة القوى السياسية على الصعيد الشرق أوسطى من دعم الحلفاء والتصدي ومواجهة المنافسين لها خلصنا في إطار دراستنا ومن خلال هذا المبحث إلى:

- الأهمية جد بالغة لمنطقة الشرق الأوسط لما تحتويه من ثروات.
- أحداث 11 سبتمبر كانت منعرج خطير على المنطقة من خلال التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة.

- الأسباب المعلنة من طرف الإدارة الأمريكية للتدخل أسباب واهية فإذا قلنا حماية الأقليات وحقوق الإنسان فإنها الأولى من خرقت هذه الحقوق أولاً بالتدخل كوسيلة أو كأسلوب، وثانياً بخلق مزيد من الحروب وإثارة النزاعات الإثنية، وإذا قلنا نشر الديمقراطية فكيف تتغنى بها وتقوم بعمل غير ديموقراطي وتحتل العراق وأفغانستان وتغير أنظمة سياسية واقتصادية بطرق غير ديموقراطية، أما إذا أخذنا بحجة الحرب على الإرهاب فلقد اعتمدت سياسة المكياج فتغزو العراق رغم عدم إمتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وتمنع ذلك عن سوريا وأدلة استعمالها للسلح الكيمياءى مثبتة وتتجنبه مع إيران والتي تعمل في العلن على تطوير برنامجها النووي، وأيضاً محاربتها للجماعات المتطرفة أو الإرهابية يخدم مصالحها، لأنها هي من أوجدت حركة طالبان فلما إنتهت المصلحة حاربها كما أنها تصف منظمات المقاومة الفلسطينية بالإرهابية، في حين الهجمات الإسرائيلية في فلسطين وبأحدث التكنولوجيات تعتبرها دفاعاً عن النفس.

لنخلص في النهاية أن الأسباب الحقيقية للتدخل هي المتعلقة بمصادر النفط والطاقة والمتوفرة بشكل رهيب في المنطقة، وحاجتها الماسة للطاقة التي تؤثر على اقتصادها بالدرجة

الأولى أيضا حماية أمن إسرائيل والمحافظة عليه ضمن أولوياتها نظرا للهيمنة الكبيرة من طرف اللوبي الصهيوني في السياسة العامة والخارجية لأمريكا، دون أن ننسى أنه ولتحقق لأمريكا قوتها وتضمن سيطرتها على العام ولمزيد من القوة فلا بد أن تبقى متيقضة وحريصة لما يحدث في المنطقة مما دفعها لتشكيل تحالفات إقليمية تخدم أهدافها الاستراتيجية وأيضا كان لابد عليها وهو ما تقوم به لحد الساعة من العمل على منع صعود قوى إقليمية تنافسها على الموارد هناك أو قوى دولية تتقاسم معها خيرات وثروات المنطقة، إن أسباب التدخل يمكن تلخيصها في:

- حماية المصالح الأمريكية وضمان الهيمنة الدولية.
- حماية الأمن القومي الأمريكي.
- حماية والسيطرة على مصادر الثروة الدائمة في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية في

الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001

تمهيد:

سيعرض لنا هذا الفصل حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر لإلقاء نظرة على هذه الأقليات المتواجدة في المنطقة وطبيعة توزيعها ومطالبها وأهدافها والوسائل المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك كيفية تعامل الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط مع الأقليات هل هي علاقة صراع أم تعاون، كذلك سنحاول في هذا الفصل تبين تأثير الأقليات على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال مستويين وهما المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، ثم نأتي إلى آخر مبحث والذي يعدّ لبّ دراستنا هذه حيث يتطرق لمسألة التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية والتوظيف لنعرف إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية حقاً تدخلت في الماضي وتدخل في الحاضر من أجل فعلاً حماية الأقليات وضمان حقوقها الأساسية أم أنها وظفت فقط مسألة حماية الأقليات من أجل أن تتدخل في منطقة الشرق الأوسط، هل هي تتدخل من أجل الحماية أم أنها تحيى من أجل التدخل وذلك من خلال مطلبين رئيسيين: حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية وتوظيف التدخل لحماية الأقليات، ولقد استعنا في هذا الفصل لثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: خريطة الأقليات في الشرق الأوسط.
 - المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط.
 - المبحث الثالث: التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية والتوظيف.
- والبداية ستكون مع المبحث الأول:

المبحث الأول: خريطة الأقليات في الشرق الأوسط

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى توزيع الأقليات كبداية للموضوع في هذا الفصل

الثالث والذي ينقسم إلى مطلبين، وأولهما:

المطلب الأول: توزيع الأقليات في الشرق الأوسط:

قضية الأقليات في الشرق الأوسط هي قضية قديمة تعود جذورها إلى ما قبل الفتح الإسلامي فهي موجودة ومتأصلة في منطقة، لكن مع مجيء الإسلام نجد أن معظم الأقليات قد دخلت في الإسلام، ومن تبقى منها فقد أعطاها الإسلام حرية المواطنة والدين، وبعد ذلك أخذ في عقب "موقعة صفين"⁽¹⁾ ظهور تيارات مذهبية جديدة داخل الدين الواحد.⁽²⁾ ويمكن حصد بعض الأقليات في الشرق الأوسط وتوزيعها عن طريق بلدانها ونبدأ ب:

*العراق:

المسيحيون غير العرب 3%، الصبابة المندانيون أقل من 1%، الأكراد 18%، الإيرانيون 1.5%، التركمان 2% .

*سوريا:

العلويين 10%، الدروز 4%، الاسماعليون 7%، المسيحيون غير العرب 3%، الأكراد 4%، الترك 1%، الشركس 1%

*الأردن:

المسيحيون 1.5%، الشركس 16%، الشيشان أقلية ضئيلة- الارمن 0.5%.

*لبنان:

الدروز 6%، العلويين أقل من 1%، المسيحيون العرب 33%، المسيحيون غير العرب 5%، الأكراد 1% ، الترك أقل 1%.

*مصر:

(1) موقعة صفين: هي معركة وقعت بين جيش علي بن أبي طالب وجيش معاوية بن أبي سفيان في 26 يوليو 657م الموافق لـ 37هـ وكانت إمتداد للفتنة التي أدت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان على يد ثوار إجتمعوا في مصر وغيرها وبدأت معرطة صفين في 01 صفر 37هـ وصفين هي منطقة بين الشام والعراق، عن موقع <https://www.m.marefa.org> تاريخ التصفح: 2020/03/20.

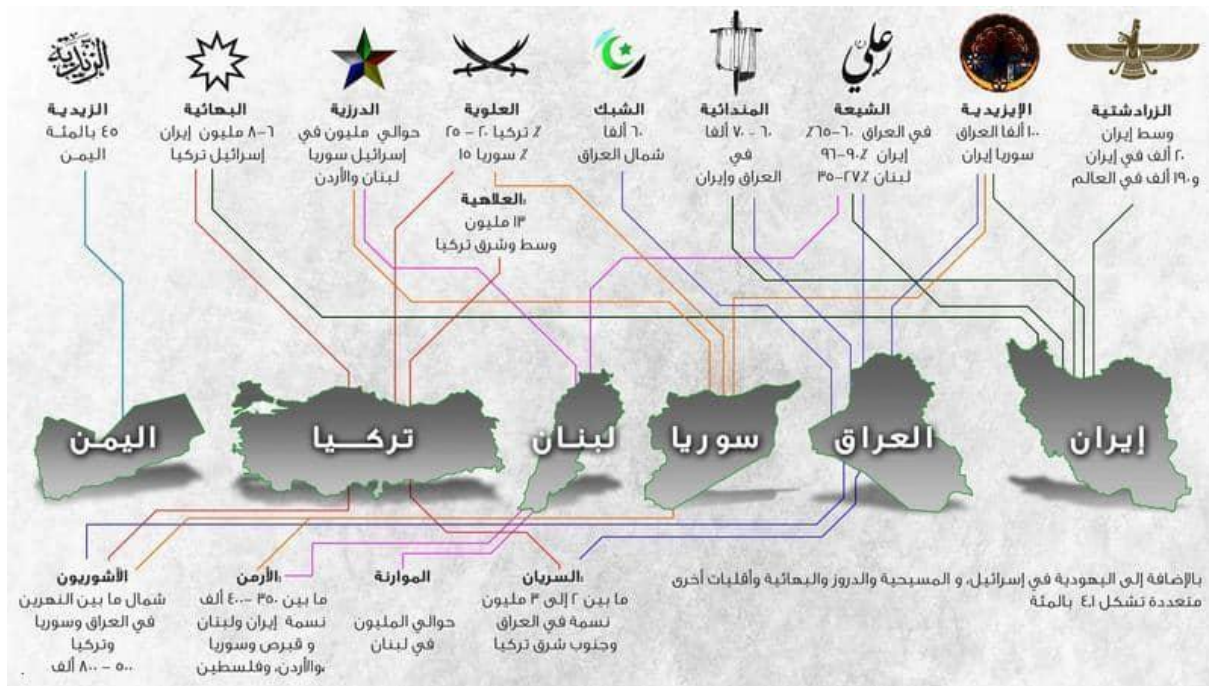
(2) - محمد شاكر ابو شعبان ، الأقليات في الشرق الأوسط قبيلة جاري اشغال فتيلها، محاضرات ، ص2.

النوبيون 2%، البجا (ومنهم البشارية) أقل من 0.5%، البربر اقل من 0.5%، أفارقة آخرون وغجر 2%، الأقباط 9%.

*السودان:

البجا 6%، الهوسا 4%، النوبيون 3%، الفور 2%، شعوب صحراوية 4%، القبائل النيلية وشبه النيلية 1.6%، البانتو 2%، الوثنيون (كلهم غير عرب) 25%، المسيحيون 5%⁽¹⁾.

الشكل رقم 7 الأقليات في الشرق الأوسط



المصدر: انظر الموقع <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/811545>

والملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن منطقة الشرق الأوسط تتميز بتنوع عرقي، ديني وحتى لغوي أيضا يمكن أن نلاحظ أن الأكراد تمثل نسبة كبيرة خاصة في سوريا والعراق. ضف إلى ذلك الأقليات المسيحية والشيعة خاصة الأخيرة والمتواجدة مع البلدان القريبة من إيران وهي ثاني أكبر الطوائف المسلمين، ويشكلون الشيعة في بلدان أغلبية وفي بلدان أقلية وهم منتشرون في أكثر من بلد ولقد وضع "معهد بيو" في دراسة تفصيلية حول الدول التي يتجاوز فيها عدد المسلمين المليون وقدر عدد الشيعة في العالم بـ 154 إلى 200 مليون نسمة، وتنقسم الشيعة إلى عدد من الطوائف، ولكن أغلبية الشيعة ينتمون إلى

(1) - مسعود ظاهر، خريطة الأقليات في الوطن العربي، 15 افريل 2005، جريدة الشرق الأوسط www.archive.aawsat.com . تاريخ التصفح، 19/ 10/ 2019.

المذهب الاثني عشر (الجعفري)، إضافة إلى مذهب الزيدية والاسماعيلية، ولقد اقام الشيعة عددا من الدول عبر التاريخ أبرزها الدولة الفاطمية وأشهر الشيعة "محمد مهدي الجواهري الفارابي"، "سيبويه وغيرهم"⁽¹⁾، وعلى ذكر الشيعة لدينا مثال مملكة البحرين وهو نموذج جيد لتعامل الأسرة المالكة السنية مع الطائفة الشيعية التي تمثل أكثرية نسبية، رغم غياب احصاءات دقيقة حول نسبة الطائفتين أيضا تحتوي البحرين على مواطنين أو أقلية من أصول غير عربية كالهولة والعجم والهنود وغيرهم⁽²⁾، ويتواجد الشيعة أيضا في السعودية، الكويت، البحرين، الامارات العربية المتحدة، أما بالرجوع للأكراد فنجدها تمثل أكبر أقلية عرقية في العالم، ورغم ذلك فهم لا يملكون دولة خاصة أو كيانا سياسيا موحدًا ويتوزع الأكراد بين دولتي سوريا والعراق شمالا وأيضا أكراد تركيا وإيران، وهو عرق نابع من العرقيات الإيرانية، ويتحدثون بالإيرانية، ويقدر عدد الأكراد في العالم بحوالي 27 مليون نسمة منهم 6 مليون نسمة في كل من سوريا والعراق، ويضاف لهم اليزيدون وهي مجموعة دينية كردية تتمركز في المناطق في سوريا والعراق وينتمون عرقيا إلى أصل كردي، وله جذور هندية أوروبية ويرى البعض أن الديانة اليازدية هي ديانة منشقة عن الإسلام ومنحرفة عنه، كما يرى البعض أنها خليط من عدة ديانات قديمة مثل الزردشنية والمانوية والميثرائية، ولقد تعرض اليزيديون عبر التاريخ إلى نحو 72 حملة إبادة، مما خلق عندهم ثقافة الإنزواء يبلغ عددهم حوالي 700 ألف إلى مليون شخص⁽³⁾، ومن مشاهير الأكراد صلاح الدين الأيوبي، حسين الزعيم، سعاد حسني وغيرهم أما الدروز فينتشرون في سوريا ولبنان، والأراضي الفلسطينية واسرائيل والأردن ويفوق عددهم المليون في هذه الدول مجتمعة، ويسمون أيضا "بالموحدين" ويعود أصلهم لأيام الخليفة الفاطمي، ولقد تعرضوا لاضطهادات ومحاولات قمع في عصور مختلفة من عصر المماليك وصولا للدولة العثمانية، ورد بحركات مسلحة مثل أحداث حوران عام 1909م من بين

(1) - اكتشف أكبر خمس أقليات في العالم العربي. 18 نوفمبر 2015 الحرة للاخبار www.alhura.com تاريخ التصفح، 19/10/2019.

(2) - عبد الله جناحي، الهوية الوطنية و الهويات الفرعية (حالة البحرين)، 14 ديسمبر 2016 www.alnoaimiforum.org تاريخ التصفح: 2019/11/15.

(3) علاء الدين السيد، خريطة أبرز الأقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي، 16 افريل 2015، عن موقع: www.sasapost.com تاريخ التصفح: 2019/11/16.

أشهرهم: الشاعر سميح القاسم، وليد جنبلاط، إضافة إلى أقلية الأمازيغ وهم السكان الأصليين لشمال إفريقيا يبلغ عددهم حوالي 36 مليون نسمة أغلبهم في المغرب والجزائر، ولكن بعض الدارسين يؤكدون أنهم الأغلبية وليسوا الأقلية، وتضاف للشرق الأوسط الأقلية المسيحية حيث يمثلون نسبة 5% من السكان الكلي بينما كانوا يشكلون 20% في بداية القرن الماضي⁽¹⁾ ومتواجدون في أغلب دول المنطقة، ونذكر منهم جنوب السودان والذي حدثت حروباً طويلة بينه وبين الشمال المسلم دامت حوالي 40 سنة من الحروب⁽²⁾، وبالإضافة إلى الأقليات الأخرى مثل: الأرمن، العلويين، وهي من طوائف الشيعة، الشركس، النوبيون في مدينة نوبة المصرية بين أقصى شمال السودان وأقصى جنوب مصر.

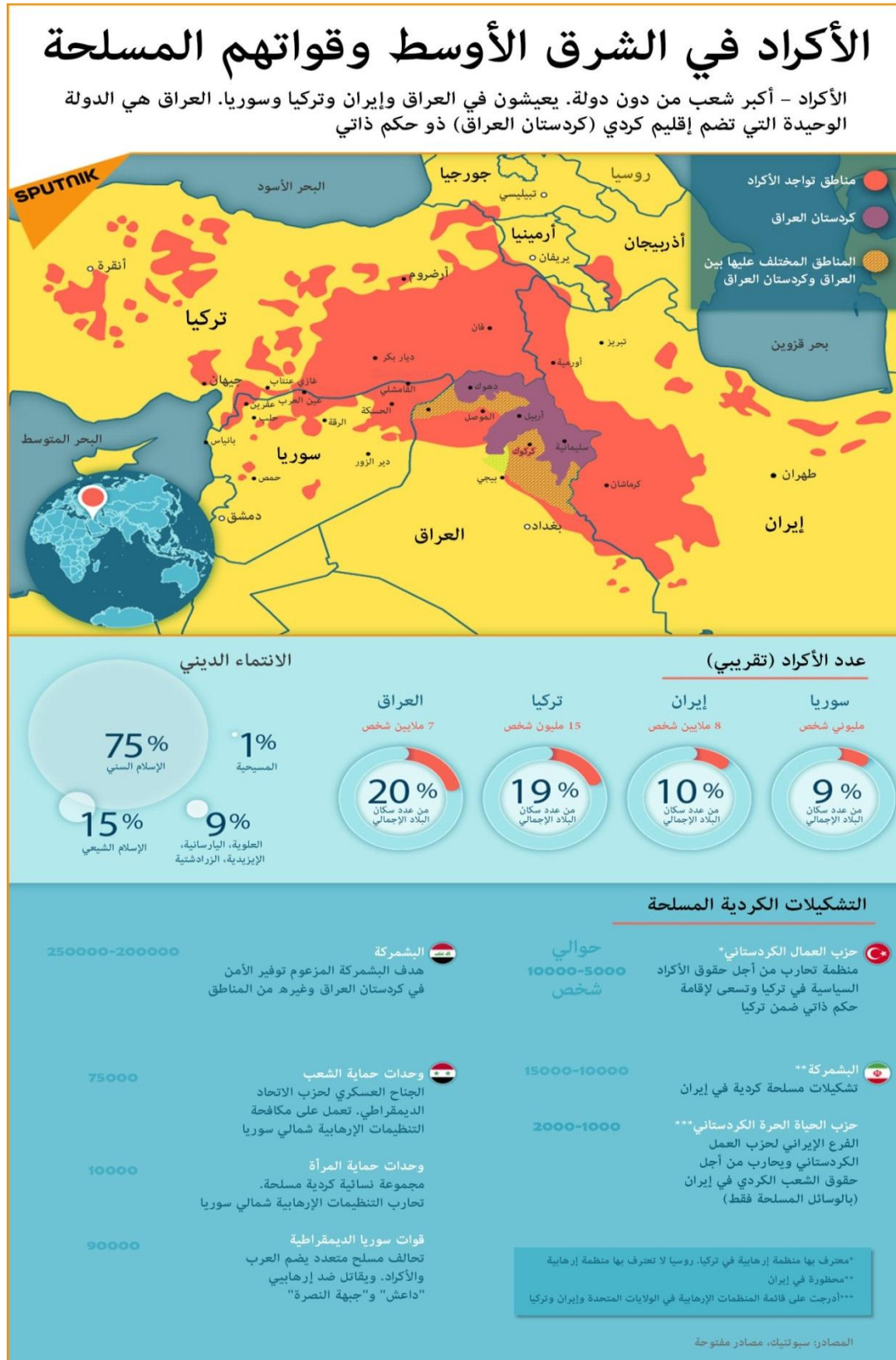
ما نلاحظه من خلال توزيع الأقليات في الشرق الأوسط أنه هناك مناطق تحتوي على خليط من الأقليات خاصة منطقة سوريا، العراق، السعودية، وغيرها وتختلف هذه الأقليات حسب تقسيمها العرقي أو الديني أو اللغوي وهو ما يعتبر تنوع كبير وهائل واحتواء المنطقة لأقليات كثيرة ومتعددة.

ومن أمثلة ذلك الشكل التالي حول الأكراد وقواتهم المسلحة.

(1) الحرة للأخبار، مرجع سابق.

(2) - عصر رسول، حوارات شرق أوسطية الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط. عن موقع: www.medaratleurd.com تاريخ التصفح: 2019/11/15.

الشكل رقم 8 : الاكراد في الشرق الأوسط وقواتهم المسلحة



المصدر: انظر الموقع <https://arabic.sputniknews.com/infographics/20171229102885487>

المطلب الثاني: أهداف الأقليات ووسائلها

في هذا المطلب سيتم التطرق لقسمين وهما أهداف الأقليات وأيضا الوسائل التي تعتمد عليها هذه الأقليات لتحقيق أهدافها، والبداية ستكون مع:

الفرع الأول: أهداف الأقليات

كثيرا ما تلقى أهداف الأقليات تصادما مع الدولة الأم وذلك نظرا لاختلاف أهداف هذه الأقليات من جهة، ومن جهة أخرى طموحات هذه الأقليات وتختلف هذه الأهداف من أقلية إلى أخرى رغم أنها تتبع نفس الاستراتيجيات أو أنها تتبع إحدى هذه الاستراتيجيات.

1- الانصهار: (وعاء الانصهار) هو مصطلح أطلقه المفكرون الأمريكيون يعبرون من خلاله عن تجربتهم الفريدة في احتواء كل الأقليات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعني ذوبان الأقلية داخل المجتمع الواحد واكتسابها خصائص المجتمع الكلي والولاء لمؤسسات الدولة على حساب خصائصهم وولائهم الجزئية⁽¹⁾.

2- الحكم الذاتي: وهو تمتع أقلية بحد أدنى من الاستقلالية في إدارة شؤونها وذلك طبعاً لا بد أن لا يتعارض مع وحدة سيادة الدولة داخليا وخارجيا، وربما يتطور هذا الحكم الذاتي إلى الاستقلال التام مثل ما حدث في جنوب السودان وإنفصاله بحكم مستقل عن شمال السودان⁽²⁾.

3- الاندماج: وهو أول خطوة في الاعتراف بالأقلية بحيث يصبح أفرادها متمتعين بحقوقهم ولديهم واجبات، وللإشارة لدى الأقليات عدة حقوق نذكر منها:

- من حقها أن تتمتع بحقوقها الثقافية والسياسية الكاملة.
- أن تمارس حقوق المواطنة بدون تمييز.
- أن تخضع لقوانين عادلة تفرض على الجميع.
- الاعتراف بمطالبهم وخصوصياتهم الثقافية والدينية.

⁽¹⁾ حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص 66.

⁽²⁾ عبد الستار حسني الجميلي، المركز القانوني للأقليات في ضوء القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 4، الجزء 1، المجلد 1، ص 52.

- حق التمثيل في الأحزاب والمنظمات⁽¹⁾.
- أن يكون للأشخاص المنتمين للأقليات الحق في إنشاء رابطات خاصة بهم.
- الأشخاص المنتمون للأقليات لهم الحق في أن يجتمعوا ويحافظوا على استمرار اتصالاتهم اللغوية حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع أفراد الأقليات الأخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى التي تجمعهم صلات قومية إثنية دينية.
- أن لا يتعرضوا للتمييز.
- أن تقوم الدول باتخاذ تدابير تضمن للأقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة ومساواة تامة أمام القانون.
- على الدول اتخاذ تدابير لتمكين الأشخاص المنتمين لأقليات من التعبير عن خصائصهم وعن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم.
- على الدول أن تعمل على حصول الأشخاص المنتمين لأقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم أو تلقي الدروس بلغتهم الأم⁽²⁾.
- كما أن للأقليات واجبات أبرزها:
 - أن لا تمتد الأقلية يدها لأعداء الدولة وتستقوي بهم على الدولة الأم.
 - أن يتعاون أبناء الأقليات مع أبناء الأغلبية لإزالة الظلم والتخلف وأن يعملوا بشكل مشترك لتحقيق مطالبهم جميعا⁽³⁾.
 - صياغة وتعزيز الوحدة الوطنية.
 - المساهمة في كل ما يعزز الثقة والتنمية البشرية والمادية.
 - الامتناع عن أي أعمال أو ممارسات فيها انتهاك لقوانين الوطنية ومخالفة المعايير الدولية، وأي نشاط يتعارض ومقاصد الأمم المتحدة وبالرجوع للحقوق يلخصها الأستاذ "عبد الستار الجميلي" بشكل جيد فيقول:

⁽¹⁾ مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، ط1، الاكاديميون للنشر، 2014، ص 54.

⁽²⁾ وليد فوزي، الصراع العرقي والديني في البلقان، ص 154، عن موقع: www.books.google.com تاريخ التصفح: 2019/11/25.

⁽³⁾ مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص 54.

- حق الحياة، حق حرية العقيدة، حق المشاركة في جميع جوانب الحياة، حق الجنسية، حق الخصوصية، الحق في إبداء الرأي والتعبير، الحق في الوجود، الحق في المساواة وعدم التمييز، الحق في الحفاظ على الهوية، الحق في تقرير المصير⁽¹⁾.

أما فيما يخص هدف الاندماج فهو يحصل عندما تختفي تمام كل الفوارق من الغالبية والأقلية، ويحدث تعايش في إطار حقوق واجبات الأقلية التي سبق ذكرها حيث يشكل هذا الاندماج من أعضاء مختلفة من الأعراق ويتبادلون الخدمات وأشكال التفاعل المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور ثقافة جديدة وواحدة مثل الأقليات في لبنان والتي تعيش وفق مبدأ "لويس رايت Louis writh "عش ودعني اعيش Live and let me live"⁽²⁾.

4- الحكم الذاتي: وهو مرحلة متقدمة من أهداف الأقليات ويعرف الحكم الذاتي بأنه "حق الدولة أو منظمة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات أوامر أية دولة خارجية، أي تستطيع الأقاليم ذات الحكم الذاتي من إنشاء حكومة ومجلس وقوانين خاصة بها ولا تخضع لرقابة السلطة المركزية وطبعاً كما قلنا سابقاً دون المساس بوحدة السلطة ووحدة القانون الداخلي للدولة، ويمكن لها بالمقابل أن تدير شؤونها الداخلية وتمارس حقوقها الثقافية، والدينية واللغوية إن تم الاتفاق مع الدولة، دون الحديث عن الشؤون الخارجية لأن ذلك يعد من صلاحيات الدولة، ويعتبر الحكم الذاتي أنه مرحلة أولية تأتي بعدها مرحلة الاستقلال أو الانفصال⁽³⁾.

5- الانفصال: يعد الانفصال في قمة هرم الأهداف بالنسبة للأقلية فهو يمثل أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة في حال وجود أقلية متمثلة في دول الجوار مثل الأكراد في سوريا والعراق وتركيا، والشيعية في لبنان، وفي هذه الحالة فالانفصال هنا سيؤثر سلباً على دول المنطقة ويعد العامل الاقتصادي أيضاً محركاً رئيسياً للانفصال مثل ما هو عليه الحال في انفصال جنوب السودان عن شماله بسبب ما يملكه الجنوب من آبار النفط، وهناك عدة عوامل ومبررات لإنفصال الأقليات:

(1) عبد الستار الجميلي، ص 208-212.

(2) حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 67.

(3) وفي خيرة، تأثير الرسالة الكردية على الاستقرار الاقليمي. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 18.

• غياب آلية إستيعاب فعالة وحقيقية لتزايد حدة المشاعر بين مختلف الأقليات.

• عجز الدولة عن التعامل مع الأقلية.

• ضغط الدول المجاورة بدافع المصالح.

وتطبيق الانفصال يقع بين مهمتين وهما حق الأقلية في تقرير مصيرها من جهة ومبدأ عدم المساس بالحدود لأنه لو طبق على نحو كبير سيؤثر على المنطقة وعلى دول العالم كافة⁽¹⁾.

بالإضافة إلى هدفين مهمين تسعى الأقليات إلى تحقيقهما وهما:

أ- تحقيق مبدأ المساواة.

ب- ضم الأقليات والأقاليم وتجميعها⁽²⁾.

الفرع الثاني: وسائل الأقليات.

تختلف الوسائل المتبعة من طرف الأقليات المطالبة بحقوقها وتتراوح بين ما هو سلمي وما هو عنيف أو مسلح، والوسيلة تحدد لاعتبارين أساسيين أولهما: الأطر الفكرية والعقائدية والعوامل البنيوية للأقليات التي تؤثر في سلوك الأفراد. ثانياً: تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الأقلية⁽³⁾.

أولاً: الوسائل السلمية

وتكون عبارة عن نشاطات سياسية وقانونية مشروعة تقوم بها الأقلية من أجل ضمان حقوقها المذكورة سابقاً، فتقوم مثلاً بتشكيل الأحزاب والجمعيات والندوات والمؤتمرات وغيرها من الوسائل من أجل الاعتراف بها وضمان حقوقها الدستورية والمدنية⁽⁴⁾.

وتضمن هذه الوسائل عمل الأقليات في إطار سلمي، وطابع ذو إطار اجتماعي يغلب عليها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها، حيث تعمل على المشاركة في

(1) حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 69-70.

(2) وفي خيرة، مرجع سابق، ص 17.

(3) حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 71.

(4) عيد الستار الجميلي، مرجع سابق، ص 52.

الحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة، كالمشاركة في العمليات الانتخابية والتنمية المحلية والوطنية، وتسمى أيضا بالوسائل الأساسية.

ثانيا: الوسائل العنيفة

هذه الوسائل تدرج في خانة التمرد، والنتائج في حالة الرفض والمقاومة للسلطة والنظام السائد، يأخذ أشكالا عديدة مثل رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي ويكون رفض معنوي أو أن يتخذ شكل التمرد الفردي فيستعمل السلاح والعنف وهنا أيضا التمرد الجماعي والطائفي يهدف للتأثير على النظام السياسي، القائم ومحاولة تغييره جذريا وهو ما يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية.

ويعد من أكثر الأعمال انتشارا بين الجماعات الأقلية خاصة التي تهدف إلى تحقيق الانفصال، ولا بد من توفير الدعم المالي والعسكري والاعلامي لنجاحه، وهو غالبا ما توفره المساعدات الخارجية التي تدخل على الوتر لحسم قضايا مصلحة مهمة، وهو ما يشكل مصدر قلق للأقلية حول مستقبل أمنها واستقرارها الداخليين.⁽¹⁾

المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط.

في هذا المبحث سوف نتطرق لواقع الأقليات في الشرق الأوسط وذلك من خلال طبيعة مطلبها من جهة، ودور الأنظمة السياسية في إدراجها أي حدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالب الأقليات والاستراتيجيات المتبعة في إطار علاقتها مع الأقليات، وفي الأخير سوف نتطرق إلى مدى تأثير الأقليات على الاستقرار في الأنظمة وذلك على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي.

وبالبداهة مع:

المطلب الأول : مطالب الأقليات في الشرق الأوسط

تختلف المطالب والتطلعات السياسية للأقليات في الشرق الأوسط باختلاف توزيع هذه الأقليات ووزنها السياسي وامتدادها التاريخي، وأيضا مدى ارتباطها بالقوى التاريخية الإقليمية والدول الداعمة لها ويمكن الحديث عن مطالب الأقليات حسب ما جاء به "تيدوروت جار" في كتابه "أقليات في خطر" ويجملها في:

¹ وفي خيرة، مرجع سابق، ص 19-20.

- استخدام اللغة الأم في الخصوص والعموم، وفي نشر وتداول المعلومات.
- إقامة المؤسسات والروابط والمنظمات التربوية والثقافية والدينية والمحافظة عليها.
- الاعتراف بحق الممارسة الدينية⁽¹⁾.
- وفيما يتعلق بالممارسة الدينية فقد جاء في المادة 26 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان عن حقوق الأقليات تؤكد فيها "لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو إتباع تعاليم ديانتها"⁽²⁾.
- إقامة الاتصالات والحفاظ عليها فيما بينهم بلا قيود داخل بلدهم والاتصال عبر الحدود مع الدول والجماعات الأخرى.
- إنشاء وصيانة المنظمات والروابط داخل بلدهم والمشاركة في المنظمات غير الحكومية الدولية، حيث يستطيع الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية ممارسة حقوقهم والتمتع بها فرديا وجماعيا مع أعضاء جماعتهم.
- السعي إلى مزيد من المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.
- الرقابة على الحكومات الإقليمية والقومية من أجل الدفاع عن مصالحهم⁽³⁾ ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأقليات وهي:
 - 1- القوميات المتحضرة: والتي لا تشكل أي تهديد لاستقرار الدولة.
 - 2- القومية الممزوجة داخل المجتمع: نظرا لشعورها التاريخي بالانتماء للدولة.
 - 3- القومية المهددة للدولة: فهي تأثر وتهدد أمن البلاد واستقراره مما يخلق صراع دائم بينها وبين الدولة⁽⁴⁾.
- وبالنسبة لمطالب الأقليات فهي تختلف أيضا باختلاف المصالح الاجتماعية فهي ليست واحدة، كذلك اختلاف التنظيم السياسي فهو يختلف حسب هدف الأقلية وأيضا تختلف

(1) - حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 112.

(2) - ميرفت رشماوي، حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض الاضاءات، ترجمة: فيبولا دينا، المجلة الإلكترونية لمنظمة العفو الدولية، العدد 19، عن موقع: <https://www.amnestymena.org> تاريخ التصفح: 2020/04/03.

(3) - حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 112.

(4) - وفي خيرة، مرجع سابق، ص 26-27.

طريقة التعبير في المطالب وطريقة التعامل مع الدولة وهو ما عبر عنه "ابن خلدون" بقائل دون تنظيم سياسي والتي تتطابق فيها العلاقات السياسية مع علاقات القرابة وقبائل بتنظيم سياسي يمكن أن تصل بأن تستقل ذاتيا أو جزئيا⁽¹⁾.

وفي إطار نقطة مطالب الأقليات نذكر الأقلية الكردية فهم منتشرون في أرض متواصلة جغرافيا كان من الممكن أن يشكلوا دولة واحدة وهي إحدى أهم مطالب وأهداف الأقلية الكردية، ودائما ما كان هناك صراع بين الأقلية الكردية والدول التي تسكنها وتعد من المشاكل الرئيسية والمستعصية في المنطقة خاصة في إطار إشكالية الجغرافيا السياسية مع أن كورد العراق قد نالوا جزءا من حقوقهم ومطالبهم. في زمن الرئيس صدام حسين، لكنهم في نفس الوقت عانوا الأمرين في ذات النظام، وعلى هذا تعد تجربة برلمان وحكومة إقليم كوردستان هي تجربة ناجحة بنظر العديد من المختصين في الأوساط السياسية والاقتصادية بشهادة أنها تمكنت من تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم⁽²⁾ وبالتالي فإن مطالبها تجسد على أرض الواقع.

المطلب الثاني: الأقليات والأنظمة السياسية في الشرق الأوسط بين الصراع

والتعاون

يكاد لا يخلو مجتمع أو دولة من وجود أقليات مختلفة ومتنوعة فيه، وذلك ليس على مستوى منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما تعتبر ظاهرة دولية يعرفها أغلب المجتمعات الدولية، وبسبب هذا التنوع والاختلاف الموجود داخل الدولة هناك أيضا اختلاف وتنوع في تعامل الأنظمة السياسية مع الأقليات وهذا التعامل هو فعلا يشكل فرقا ومحورا أساسيا في هذه العلاقة الحاسمة ما بين النظام السياسي والأقليات فإذا كانت الأقليات موجودة في كل دول العالم من جهة، فلماذا هناك نزاعات وحروب طائفية ومذهبية ما بين الأقليات في بعض دول العالم مثل منطقة الشرق الأوسط دون دول أخرى وهو ما نعتقده راجع لدور الأنظمة السياسية في تعاملها مع الأقليات الموجودة على أرضها وطبيعة السياسات المتبعة

(1) - حسان بني نوي، مرجع سابق، ص 113.

(2) - حسين قوجمان، مشكلة الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، الحوار المتمدن. 2007/10/18، عن موقع:

<https://www.mahwar.org> تاريخ التصفح: 2019/01/15.

نحوها، ما سنحاول توضيحه في هذا العنصر وهو تبيان أهمية ودور الأنظمة السياسية في إدارة الأقليات ونتائج ذلك على إستقرار الدولة ومعرفة إذا كانت علاقة الأقليات في الشرق الأوسط مع دولها هي علاقة صراع أم تعاون وفي هذا الإطار تطلق عدة استراتيجيات سوف تعرض كالتالي:

الفرع الأول: استراتيجيات التعاون وإدارة الخلاف

ويشمل هذا العنصر على عدة استراتيجيات نذكر منها:

أولاً: استراتيجية وهيمنة الدولة

تواجه العديد من الدول ضغوط خارجية وداخلية مختلفة فالأولى هي نتاج جملة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الدولية والثانية هي بسبب التعدد والتنوع المجتمعي المتواجد ضمنها، والمسؤولية الكبرى المرمية على عاتق هذه الدول هو كيفية إدارة هذا التنوع والتعدد المجتمعي من أجل خلق هوية مشتركة يشعر الجميع من خلالها بالانتماء⁽¹⁾، لأنه كما يلاحظ أن سبب أغلب الصراعات والحروب هو ذلك المزيج المعقد من الدوافع وأبرزها ضعف الاندماج بين الشعوب داخل الدولة الواحدة، وعدم وجود نظام سياسي فعال يحوي الجميع فالتعددية الإثنية والعرقية والمذهبية والطائفية في أي دولة هي ظاهرة طبيعية تتطلب إيجاد نظام سياسي ملائم يحقق العدل والمساواة، ويحد بدرجة أكبر من الصراعات بين أطراف المجتمع الدينية أو السياسية أو القومية⁽²⁾، ويعد استخدام استراتيجية الهيمنة من قبل الدولة هو أحد الاستراتيجيات شيوعاً لإدارة النزاعات من طرف الدولة.

وهيمنة الدولة تعني على حد تعريف "تشيتروكروكر" هي بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفو في الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات ويعرف بـ "MEGARY" المقصود بهيمنة الدولة وتحكمها "CONTROLE REGEMONIC" في أن تتخذ الحكومة في دولة ما من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات والأقليات بالنضال والصراع

(1) اسحاق عياش، الهوية إدارة النقد والتنوع المجتمعي 28 سبتمبر 2018، المعهد المصري للدراسات تاريخ التصفح 15 جوان 2020، عن موقع: www.eipes-eg.org تاريخ التصفح: 2020/12/15.

(2) ريناس نبافي، ظاهرة الصراعات الاثنية الصراع الكردي في العراق نموذجاً، 1 أكتوبر 2017، عن موقع: www.democraticocde تاريخ التصفح 14 جوان 2020.

العلني العنيف أمرا لا يمكن التفكير فيه أو القيام به بالأساس، وهذه الاستراتيجية أي هيمنة الدولة لا تطبق أولا تقتصر فقط على النظم السلطوية، بل إنها تمارس أيضا في إطار النظم الديمقراطية الليبرالية⁽¹⁾، فهنا الدولة تطبق الاستقرار الطبيعي أو تخلقه عكس الاستقرار القهري المبني على القهر.

إن هذا النوع من القهر لا يقضي في كثير من الأحيان على العنف السياسي غير الرسمي الذي حدده "رامل RAMEL" في تسعة مؤشرات وهي: الاغتيالات، اضطرابات عامة، حروب عصابات، أزمات حكومية، عمليات التطهير، أحداث شغب، مظاهرات معادية للحكومة، ثورات، عدد القتلى جراء أحداث العنف الممارس من قبل الجماعات، ذلك أن الاستقرار الداخلي المبني على الضبط القهري هو استقرار غير طبيعي (أو سلطوي) بعكس الاستقرار الطبيعي (المعياري) الذي يعتمد على رضا المحكومين وبالتالي فإن حالة الاستقرار السلطوي تتضمن مقومات لعدم الاستقرار سرعان ما تنفجر في شكل حلقة جديدة من العنف والعنف المضاد فضعف قدرة النظام على الضبط والتحكم يمكن أن يقود ذلك إلى غضب واستياء الجماعات العرقية والإثنية المهمشة، ومع تسييس الغضب تتوافر الشروط الموضوعية والذاتية لمناخ عدم الاستقرار السياسي وربما الثورة حيث تأخذ هذه المقولة شكل المعادلة التالية :

غضب اجتماعي + ضبط حكومي + مسهلات الوضع = عدم استقرار سياسي أو ثورة.⁽²⁾

ومن الغايات التي تسعى لها الدولة في إطار تقدمها وتنميتها هو بناء دولة متجانسة تكون دولة قومية تقوم على الوحدة الوطنية وتجانس العنصر البصري الأمر الذي لا يدع مجال للتصادم المفضي إلى الضعف والتفكك، ولكن هذا يبقى نسبي فرغم أن بناء الدولة القومية من شأنه إيجاد حلول لأزمات الهوية والتغلغل واستقرار الدولة، غير أنه لا يقدم الحلول لباقي الأزمات مثل التنمية على اختلاف قطاعاتها فمثل مصر وسوريا وتونس هي دول قومية ومع ذلك فهي اليوم لا تعيش ذلك الاستقرار السياسي المرجو وهيمنة الدولة

(1) اسحاق عياش، مرجع سابق .

(2) حنان عبد الرزاق، تأثير المازق الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 118 .

ففيها بالشكل الذي يضمن الاستقرار لا يوجد، فالنظام السياسي في هذه البلدان لا تركز فيها السلطة على سند قانوني يضمن الحق في ممارستها وتداولها بل أن النظام السياسي في هذه البلدان يقوم بالتنكيل بالمعارضين وتزوير الانتخابات والكثير من المشاكل السياسية⁽¹⁾ ومن أجل فرض الدولة هيمنتها لابد لها من اتباع استراتيجيات معينة مثل استراتيجية القوة، فنعني بالقوة هو "القدرة على التأثير لتحصيل ما تريد سواء كانت قوة صلبة تتبنى سياسة التهيب والترغيب (العصا والجزرة) أو حادة تتبنى سياسة الخداع والتضليل باستخدام المعلومات والتطور التكنولوجي أو ناعمة تتبنى سياسة الجذب ومن ثم الاقناع، وهذا التناغم بين استراتيجيات القوة بأنواعها من شأنه أن يحد من أدوات الصراع، كما أن الوعي بالاستراتيجيات القوة وتنوعها وتحقيق التناغم بينها، ومن ثم تحديد التكتيكات واختيار الأدوات الأنسب لكل حدث وموقف هو صمام الأمان وضمان النجاح لأي دولة في هذا العصر⁽²⁾، وتشكل استراتيجية هيمنة الدولة سلاحا ناجحا، يجعل التحدي العرقي للدولة أو نشوب الصراعات بين الجماعات نادر الوقوع بسبب اتباعها سياسات مختلفة أيضا من أجل مقاومة مطالبة الجماعات الإثنية والسيطرة عليها ومن هذه السياسات لدينا:

- 1- سياسة الاخضاع: subjection ذلك باستخدام إجراءات قصرية لتأكيد حق الجماعات الحاكمة (أقلية كانت أو أغلبية) في تقرير مستقبل البلاد.
- 2- سياسة عزل الجماعات المناظلة: isolation وهنا تلجأ الدولة لعزل الجماعات الإثنية المناظلة في أطر سياسة متميزة منفصلة مثل التقسيم في قبرص.
- 3- سياسة الإجتناوب: avoidance وذلك بتطويق وإحتواء الصراع العرقي عن المواجهات المباشرة بين الجماعات مثل فرض النظام الحزب الواحد والنظام الاحزبي، لذلك تفسر استراتيجية هيمنة الدولة بأنها استراتيجية دفاعية لمنع الحروب والصراعات العرقية.⁽³⁾

⁽¹⁾ احمد وهبان، التخلف وغايات التنمية السياسية الجزء الثاني، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2 أكتوبر 2019 عن موقع:

www.arabprf.com تاريخ التصفح 15 جوان 2020.

⁽²⁾ - مصعب الجمال، استراتيجيات القوة وأدوات الصراع، 2019/01/22، الجزيرة www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 16/جوان 2020.

⁽³⁾ - اسحاق عياش، مرجع سابق.

ثانياً: استراتيجية الفيدرالية

يوجد في العالم حوالي 26 دولة ذات نظام فيدرالي Federal system من أصل 163 دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة ومن بين هذه الدول الفيدرالية الولايات المتحدة الأمريكية وفي الشرق الأوسط الامارات العربية المتحدة، وبشكل عام تتسم الدول الفيدرالية عموماً باقتصادات ومجتمعات متقدمة تسودها العلاقات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والهدف من النظام الفيدرالي هو توحيد البلد والحفاظ على استقراره من الصراعات، فالدول التي تتمتع بتعدد القوميات والأديان والثروات تشكل أرض خصبة لنشوء الفيدرالية، وذلك من أجل توفير واستيعاب تلك التنوعات والاختلافات وخصوصية كل قومية وأقلية على الأخرى.

وتشير دائرة المعارف البريطانية britannical encyclopeadeia إلى تحديد مفهوم الفيدرالية على أنه "إتحاد ولايات أو أقاليم أو محافظات لا سيما التي تجمعها مصالح مشتركة".⁽¹⁾

وتعد الاستراتيجية الفيدرالية إحدى أهم الاستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لحل الاشتباكات والاختلافات بين الجماعات المختلفة والمتنوعة الموجودة على أرضها وبين سلطة الدولة، وهذه الاستراتيجية تقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار على الهوية والوحدة والحكم الذاتي لذلك فهي استراتيجية تقوم على التقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص بحيث كل ولاية يصبح لها إقليم خاص بها يتماشى مع الانقسامات العرقية الموجودة في الدولة.⁽²⁾

وهي تقوم على ثلاثة مبادئ: "وحدة الجيش والشعب والإقليم، الاستقلال الذاتي ويحدث فيه فصل تام بين الثقافة والسياسة حيث تقوم كل مجموعة بإدارة شؤونها الثقافية دون التعدي على المجموعات أخرى، وكذلك المشاركة وهو مشاركة الأقاليم باعتبارها كيانات دستورية مميزة في تكوين إرادة الدولة مما يحقق التوافق والارتباط بين

⁽¹⁾ مفهوم الفيدرالية والكونفيدرالية: مدونة متابعات. 26 ماي 2010، عن موقع www.mosabmtab3at.blogspot.com تاريخ

التصفح: 14 جوان 2020

⁽²⁾ اسحاق يوسف ال عياش، خطاب لضمان، إدارة التعدد والتنوع المجتمعي، جامعة سمراء، العراق، عن موقع: <https://www.cbr.conference.uobabylon.edu.iq.com> تاريخ التصفح: 10 جوان 2020.

مبدأي الوحدة والاستقلال. لذلك يسميه البعض بآلية أو استراتيجية اللامركزية السياسية⁽¹⁾، ومما لا شك فيه ان الفدرالية تعتبر مدخلا ملائما وأيضاً فعالاً إذا ما حدث تطابق ما بين التقسيم الاقليمي من جانب والتقسيم العرقي من جانب آخر، فيؤكد أنصار الفدرالية على أنه إذا كانت الحدود بين مكونات الفدرالية تتوافق مع الحدود بين المجتمعات العرقية أو الدينية أو اللغوية، فإن الفدرالية يمكنها أن تكون الوافي ضد الصراعات العرقية.

بمعنى أن المجتمع الفدرالي العرقي تكون الفيدرالية فيه أداة فعالة للتنظيم وضبط الصراعات الإثنية خاصة أنها تفكك ساحة الصراع بحيث يمكن التحكم بها وإدارتها. فحسب (burgess) تكمن عبقرية الفيدرالية في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنافسة والمتنوعة، وأحياناً المتصارعة في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة⁽²⁾، وبالتطبيق على الشرق الأوسط نجد دولة الامارات العربية المتحدة حيث تعتبر نموذجاً ناجحاً ورائد في الحكم الرشيد وهي نموذج كذلك في بناء القوة وهذا راجع للتفاعل الايجابي بين القيادة والمواطنين والمشاركة الواسعة لكل المواطنين ووجود المسؤولية والمحاسبة داخل الدولة وفي كل أقاليمها⁽³⁾، وبالمقابل نجد نموذج أكراد العراق وحصولهم على الاستقلال الذاتي ضمن إقليم ما يعرف بکردستان العراق، أي أن الخيار الفدرالي كان هو الأمثل لفض النزاعات الطائفية والمذهبية في العراق، فالدول التي تتألف في اثنيات متعددة لا يمكن فرض هوية قومية أو أي صفة جزئية على كامل البلد لأن ذلك سوف يزيد من النعرات العنصرية، وهو ما حدث فعلاً في العراق فالحروب الأهلية في العراق لم تكن سببها النزعة العنصرية القومية للأنظمة الحاكمة التي تلت حكم العراق بل كانت بسبب المعادلة السياسية التي قامت عليها الدولة العراقية منذ بداية القرن العشرين "مشكل الهوية الوطنية العراقية الجامعة"، وهذه السياسة قامت على تهميش الكورد

(1) - سومية محمد علي، جنوب السودان، آليات إدارة التعدديات الإثنية وازمة تحقيق المواطنة (2005 – 2017)، 19 أكتوبر 2017، المركز العربي للبحوث والدراسات، عن موقع: <https://www.acrseg.org> تاريخ التصفح: 10 جوان 2020.

(2) - اسحاق عياش، مرجع سابق.

(3) - ناجي صادق شراب، الامارات، النموذج الفيدرالي العربي الناجح. مركز الخليج للدراسات: 2017/12/02، عن موقع: <https://www.alkaleej.ae> تاريخ التصفح: 7 مارس 2019

والشيعة بالعراق وفرض هوية قومية إثنية على الهوية الوطنية، وعلى عموم العراقيين فعندما تفشل الدولة بالاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة سيرتدون للوراء للبحث عن الاعتراف، وهو ما أدى إلى إحياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية⁽¹⁾، وبالرجوع للحكم الذاتي الإقليمي والفيديرالي نجد أنه أحيانا أخرى يكون سبب في الصراع وليس إنهاؤه بسبب تقسيم الحدود الداخلية بين الشعوب العرقية، وأيضا أن الوحدات الجديدة غالبا ما تكون متعددة عرقيا هي الأخرى فالمسألة معقدة أكثر مما نتصور كما أن هذه الإنتماءات للأقليات ليست لها معيار معين أو مستوى ثابت لذلك فالاستراتيجية الفدرالية يمكن أن تنجح فقط إذا أجبر كل فرد على تحديد إنتمائه العرقي والإثني لأقلية معينة بشكل واضح.⁽²⁾

ثالثا: الاستراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة

وتعتبره إحدى أهم الآليات لإدارة الصراع العرقي سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو على المستويات الفرعية أو المحلية وتقوم الديمقراطية التوافقية على فكرة قبول التعددية العرقية مع ضمان الحقوق والواجبات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، والعمل على خلق مؤسسات سياسية واجتماعية لتلك الجماعات تتميز بالمساواة دون الحاجة للاستيعاب القهري وتقوم الديمقراطية التوافقية على:

- حكومة ائتلافية موسعة تعمل على ضم الأحزاب السياسية من كل أطباق المجتمع.
- إعطاء حكم ذاتي للجماعات العرقية والأقليات وفق قواعد معينة من أجل إدارة الشؤون الخاصة لكل إقليم.
- التمثيل النسبي للتوظيف والاتفاق يطبق من قبل مؤسسة الدولة.
- حق الأقليات في الاعتراض دستوريا.⁽³⁾

⁽¹⁾ ريناس بنافي، مرجع سابق .

⁽²⁾ اسحاق عياش، مرجع سابق.

⁽³⁾ إسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، المركز الديمقراطي العربي 18 جوان 2017، عن موقع:

<https://www.democraticac.de>

كما تضيف "نيفين مسعود" مجموعة من المبادئ الأخرى التي تستند إليها الديمقراطية التوافقية⁽¹⁾ منها:

- التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية .

- اعتماد نظام الانتخابات الذي يقوم على القائمة النسبية.

فالمهمة الرئيسية للائتلاف هي تشكيل إجماع يضمن حماية المصالح الدنيا لكل عضو في الائتلاف وتضمن النسبية تمثيل لكل المجموعات في الحكومة والمؤسسات البيروقراطية للحكومة وفقا لوزنها العددي كما أن وجود درجة علمية من الاستقلال الذاتي لكل قطاع لإدارة شؤونه يضمن أن يتم التعامل مع القضايا الثقافية والدينية محليا، وبالتالي تصبح مفهومة في المسائل السياسية المثيرة للصراعات⁽²⁾، وتعد لبنان أبرز نماذج للحكم الديموقراطي التوافقي فالمجتمع مقسم إلى مسلمين ومسيحيين بنسب متقاربة والمسلمون ينقسمون بدورهم إلى شيعة وسنة ودروز وعلويين، والمسيحيين ينقسمون إلى موارثة وروم كاثوليك وروم أرثودكس وأرمن أرثودكس وارمن كاثوليك وانجليون، وإنشطرت هذه المكونات سياسيا إلى عدة خطوط تصارعت على السلطة، ومرت هذه العلاقات بين هذه الأقليات إلى نزاعات مسلحة لسنوات عديدة خلصت في النهاية جميع الأطراف المتصارعة إلى أن الصراع المسلح والدموي لا يؤدي إلى نتيجة، وهو ما دفع بالاعتقاد إلى ضرورة مشاركة جميع المكونات في الحكم لآخراج البلاد من حالة عدم الاستقرار والصراعات الدائمة، وهو ما أدى إلى تقسيم مناصب حكومية بينهم وإبعاد البلاد عن ويلات الحروب الأهلية والنزاعات.⁽³⁾

الفرع الثاني: استراتيجيات الصراع وإزالة الخلاف

بالإضافة إلى السياسات والاستراتيجيات التي ذكرناها سابقا من التعاون وإدارة الخلاف نحو أن الدولة تقوم ببعض السياسات واستراتيجيتها الكبرى لاحتواء الأوليات

(1) الديمقراطية التوافقية consensus democray : وهي نوع من الديمقراطية التمثيلية تتميز فيها بتراجع أسلوب الصراع السياسي بين الأقلية والأغلبية وتعويضه بالتوافق والحكم الجماعي و أخذ أكبر عدد ممكن من الآراء و اشراك الأقلية المنتخبة في الحكم أو في السياسات الكبرى و يهدف لمنع هيمنة مجموعة ثقافية أو لغوية واحدة على العملية السياسية، منقول عن ويكيبيديا ديموقراطية توافقية www.or.m.wikipedia.org تاريخ التصفح: 2020/11/15.

(2) اسحاق يوسف ال عياش، خطاب الفاضي، مرجع سابق

(3) عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق نموذجا / شروط التوافقية 2011/12/19 . الحوار المتمدن، العدد 3581، عن www.achnar.org تاريخ التصفح 15 جوان 2020.

والتنوع الإثني والقومي لديها وهذه السياسات تقوم بها للقضاء على الخلافات الداخلية بشكل نهائي وهي:

أولاً: الإبادة الجماعية: Distraction or extermination

ومصطلح الإبادة جاء عام 1944م ولكن سرعان ما إتسع استخدام المصطلح فقد أعيد تعريف المصطلح من أجل وثيقة دولية قانونية جوهرية هي اتفاقية 1948م حول منع حدوث جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها "اتفاقية الإبادة الجماعية" ثم أصبح مفهوماً في الخطاب السياسي وعلم الاجتماع الأكاديمي والتاريخي بدأ بمرحلة الثمانينات إلى غاية الحرب الباردة وما بعدها، لأن السياسات العالمية أصبحت أكثر انفتاحاً على شؤون حقوق الإنسان وبدأت المؤسسات القانونية النظر فعلياً في قضايا الإبادة الجماعية⁽¹⁾، والإبادة الجماعية هي عملية قتل منظمة لجماعات عرقية ما، وقد نصت إتفاقية منع الإبادة الجماعية على أن الإبادة الجماعية تتمثل في الأفعال التالية:

❖ قتل أعضاء من الجماعة.

❖ إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء هذه الجماعة.

❖ إخضاع الجماعة عمداً لظروف المعيشة يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

والملاحظ أن فكرة الإبادة الجماعية لا تنهي أبداً الصراع بل العكس قد تؤدي إلى صراعات أخرى⁽²⁾ وهناك تقسيم شائع لأنواع الإبادة الجماعية.

1- الإبادة الجسدية: قتل الجماعات بالغازات السامة أو الإعدام أو دفن الأحياء أو القصف بالطائرات وغيرها من الأسلحة.

2- الإبادة البايولوجية: تعقيم الرجال وإجهاض النساء لأهداف سياسية ودينية للقضاء على العنصر البشري أو السلالة (genus-race).

3- الإبادة الثقافية: تتمثل في منع التحدث باللغة الوطنية وبالاعتداء على الثقافة القومية واعتبر خبراء القانون الدولي أن ارتكاب هذه الجريمة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي

⁽¹⁾ مارتن شو، الإبادة الجماعية (مفهومها جذورها.....). ترجمة: مكي الدين حميدي، الطبعة الأولى، الرياض، العبيكان، 2017، ص

20.

⁽²⁾ - اسراء محمد السيد ، مرجع سابق.

لجماعات قومية وإثنية أو عنصرية أو دينية عبر صور متعددة سواء مباشرة أو بالتحريض عليها والتآمر على إرتكابها أو أثناء السلم والحرب هي جرائم ضد الجماعة.⁽¹⁾ ومن أمثلة الإبادة الجماعية في الشرق الأوسط هي قيام الرئيس الراحل صدام حسين بالهجوم بالغاز السام على البلدة الكردية العراقية حلبجة وصادق حوالي خمسة الاف شخص.⁽²⁾

ثانيا: النقل الاجباري للسكان

ويقصد به نقل جماعة عرقية كاملة من وطنها الأصلي إلى موطن آخر لتعيش فيه وغالبا ما تعتبر هذه أداة لإنهاء مؤقتة للصراع.⁽³⁾

ومن الأمثلة التي استخدم فيها هذا النوع من السياسة وما يعرف أيضا بالتهجير القصري الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لا تزال قضية حق عودة اللاجئين موضوعا مؤجلا في أطوار فض النزاع على الأراضي الفلسطينية المحتلة.⁽⁴⁾

ثالثا: تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال) self determination

يطلق مصطلح إنفصالية على كل نشاط سياسي وشعبي تتبناه جماعة إثنية ما تطالب بالإنفصال عن دولتها الأم أو الاستقلال عن دولة انضمت إليها نتيجة ظروف تاريخية محددة مثل حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والثانية، وهو يخالف حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الاستعمار والحصول على استقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها والاعتراف بشرعية كفاحها وعليه فالجماعات المترابطة من حيث اللغة أو الأصل العنصري أو الديني تثور وتطالب باستقلالها بناء على خصوصيتها فهي تعبر عن نفسها بأنها قومية مختلفة ومستقلة ومن ثمة يصبح لها الحق القانوني للانفصال.⁽⁵⁾

(1) - اسحاق عياش، مرجع سابق.

(2) - فائزة خطاب ، الاعتراف بالإبادة الجماعية للاكراد ، الحوار المتمدن، العدد 3321 ، 2011/03/30 عن موقع:

<https://www.ahwr.org> تاريخ التصفح: 2020/06/16.

(3) - اسراء محمد السيد، مرجع نفسه.

(4) - اسحاق يوسف ال عياش، خطاب الضامن، مرجع سابق.

(5) - حنان عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 128.

وفي الشرق الأوسط من أمثلة الأقليات التي طالبت باستقلالها وانفصالها عن وطنها الأم وحق تقرير المصير إقليم كردستان العراق، حيث طالب الأكراد أو التركمان باقتطاع جزء يعيشون عليه ليكون دولة مستقلة لهم وصاحب سيادة عليه⁽¹⁾.

رابعاً: الاندماج والاستيعاب assimilation et intégration

نتحدث عن الاستيعاب فهو خلق هوية ثقافية مشتركة من خلال استخدام بوتقة الصهر (melting pot) فالإستيعاب يقصد به فقدان مجموعة معينة جزءاً مهماً من هويتها الأصلية لاسيما خلال ظهورها بين العامة، فبعض الدول تسعى إلى التعامل مع وجود الأقليات من خلال تشجيعها على اعتماد لغة الأكثرية وثقافتها أو إكراهها على ذلك وهو ما يؤكد وجود عدة أنماط لسياسة الاستيعاب مثل الاستيعاب الثقافي والمادي والمؤسسي حسب الجدول التالي :

جدول رقم (1): يبين أنماط سياسة الاستيعاب⁽²⁾

استيعاب مؤسسي	استيعاب مادي	استيعاب ثقافي
والذي يقصد به إنشاء مؤسسات سياسية أو أيضاً اجتماعية يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.	والذي يهدف إلى صهر الهويات العرقية داخل هوية قائمة بالفصل، أو هوية جديدة ومؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها مع بعض على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها .	ويقصد به تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الاختلافات بين الكائنات العرقية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الاستيعاب .

ومن أجل دمج الأقليات داخل المجتمع فالدولة تقوم بعدة سياسات من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والدمج يشمل عدة نواحي منها: ثقافية وسياسية واقتصادية، فمن الناحية الثقافية مثلاً نجد أن عنصر حماية الاختلافات الثقافية والدينية أي احترام

(1) - فؤاد البطاينة، حق تقرير المصير مرتبط بحق السيادة انفصال إقليم كردستان ... 19 / 09 / 2017، راي اليوم ، عن موقع www.raialyoum.com تاريخ التصفح 2020/06/20.

(2) - اسحاق عياش، مرجع سابق.

الممارسة الدينية من طرف المجموعات العرقية المتعددة الأديان، وحرية التعليم باللغات المختلفة للمجموعات العرقية، أمر جد مهم وأساسي والجدول الآتي سوف يشرح بالتفصيل سياسات الدولة لدمج الأقليات :

جدول رقم (2): يبين سياسة الدولة اتجاه دمج الأقليات⁽¹⁾

الاتجاه العام	الثقافة	الاقتصاد	السياسات
الامتصاص	اندماج اجتماعي وسكني طبقا للطبقات . تعليم إصلاحي للغة والثقافة السائدة . سهولة الوصول للتعليم الجامعي.	والذي يقصد به انشاء مؤسسات سياسية اجتماعية يشارك فيها كل أفرادها مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.	حقوق سياسية ومدنية مضمونة . تعزيز انتقائي للأحزاب السائدة والمناصب الحكومية. مصالح مجموعات الأقليات.
التعددية	حماية الاختلافات الثقافية والدينية. التعليم والاعلام بعدة لغات.	تأصيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة تمثيل للمجموعة في الوظائف الخاصة والعاملة.	مجموعة الأحزاب السياسية والمجموعات المستفيدة. تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والاتلافات الحاكمة.
المنع	العزل الاجتماعي والسكني. إمكانيات تعليمية منفصلة أو غير متساوية. تقييد الوصول إلى التعليم الجامعي. قيود على الممارسات الدينية.	عمالة مكرهة. قيود على الإقامة والملكية. قيود على مكان السكن . قيود على التنظيمات العمالية ونشاطها.	مشاركة سياسية مقيدة أو غير موجودة . بتر أو تحريم المنظمات السياسية . منع أو تقييد شغل المناصب الهامة.

⁽¹⁾ - مرابط راجح، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية في موقع www.ajsp.ceristen/article/87775 .تاريخ التصفح: 2020/01/15

المشاركة في السلطة	فصل سكني واجتماعي. مدارس واعلام منفصل. معاهد علمية منفصلة أو تحديد اعداد المقبولين.	الأنشطة الاقتصادية والخدمات تكون من أعداد مجموعة محددة في الوظائف العامة والخاصة.	الاحزاب السياسية للمجموعة والمجموعات المستفيدة. ضمان المشاركة في اتخاذ القرار وحق الفيتو. استقلال المنطقة بالمهام الإدارية الخاصة والخدمات العامة.
--------------------	--	---	--

وفي إطار رؤية علاجية لعلاج إشكالية الأقليات جاءت بها النظرية الليبرالية ومعها "كيملكا"⁽¹⁾ الذي استند في رؤيته إلى الفكر والمنظور الماركسي السوفيياتي في علاج اشكالية القوميات الثقافية في داخله وذلك من خلال 3 ثلاث مسارات :

أولاً: إعطاء حكم ذاتي إقليمي للأقليات.

ثانياً: وضع معايير قانونية واضحة تتولى تطبيقها الدولة.

ثالثاً: التدخل في حالات معينة وينطلق مبدأ التدخل من خلال محاولة لتدويل قضايا الأقليات غير أن نظريته قوبلت بالانتقاد لأن الدولة لم تتخلص من مؤشرات القومية بشكل كامل فلم تعد فاعلاً وحيداً رغم أنها فاعل أساسي وما زالت بداخلها إشكالية التعامل مع المحيط الاجتماعية الثقافي بشكل أو بآخر.⁽²⁾

ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما تقدم أن التعددية والتنوع والاختلاف الطائفي داخل المجتمعات ووجود الأقليات ليس دائماً مركز ومنبع ضعف الدولة وعدم استقرارها بل العكس يمكن أن يكون هذا التنوع طائفي ومذهبي والاختلاف مصدر قوة، وذلك متوقف بدرجة أكبر على طبيعة تعامل الدولة من خلال نظامها السياسي مع هذا النوع الموجود

(1) - ويل كيملكا: هو أحد مفكري المنظور الليبرالي تناول اشكالية التعددية الثقافية من داخل الإطار الفكري والمفاهيمي طارحاً نظريته التعددية ومقاربات أكثر تنوعاً له عدد كبير من المؤلفات والدراسات والمقالات منها : الليبرالية ، المجتمع والثقافة ، الفلسفة السياسية المعاصرة، المواطنة متعددة الثقافات ، البحث عن طريقنا ، تاملات في العلاقات الاثنية الثقافية الأمريكية القومية التعددية الثقافية والمواطنة، منقول عن عليا عجاويش، العلاقة بين الدولة ومحيطها الاجتماعية والثقافي في إطار التعددية الثقافية، 30 يناير 2016 المركز الديمقراطي العربي ، موقع www.democraticac.de تاريخ التصفح: 2020/02/12.

(2) - علياء جاويش، مرجع نفسه .

بداخلها ، ويتوقف أيضا على السياسات المتبعة في ذلك فإن تعاونت فيما بعضها وتقاسموا السلطة وتشاركوا خيرات البلاد في إطار دولة القانون التي تحترم كل الثقافات والديانات والكيانات الموجودة فيها وشكلوا نظاما سياسيا واقتصاديا بدون تهميش أو ظلم، وخير هذه الاستراتيجيات النظام الفدرالي وأحسن مثال له هي الولايات المتحدة الأمريكية وفي الشرق الأوسط الإمارات العربية المتحدة، والتي رغم تنوعها الطائفي ووجود الشيعة وغيرها من الطوائف والأقليات، إلا أنها تعتبر النموذج الرائد في التطور والاستقرار على كل الأصعدة وكذلك التقدم والازدهار، أما إذا لم تستطع الدولة ونظامها السياسي إدارة هذا التنوع والاختلاف واتبعت سياسات عنيفة من قهر واضطهاد من أجل الإمساك بزمام الأمور فإن الأمر ما يلبث أن يظهر للعيان سواء بدعم داخلي وإيعاز خارجي وما تلبث هاته الأقليات إلى المطالبة في حقوقها وخصوصيتها الثقافية والدينية وحتى اللغوية وذلك بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم مثل كردستان العراق وبغية حصولها على هذا الاستقلال ستنشأ العديد من النزاعات والحروب الدموية.

إذن إن إدارة الدولة وطبيعة النظام السياسي الخاص بها له دور أساسي إما في احتواء هذه الأقليات أو في حدوث النزاعات والحروب الطائفية بسبب التهميش والعنف الممارس عليها .

المطلب الثالث: تأثير الأقليات على الاستقرار في الشرق الأوسط

إن وجود الأقليات المتنوعة العرقية والدينية في الشرق الأوسط له تأثير كبير على استقرار المنطقة وذلك نظرا للإشكالية التي سبق ذكرها، فعندما نرى حقوق ومطالب الأقليات نراها شرعية من جهة ولكن في المقابل إذا ما سلمنا بهذه الحتمية من طرف الدولة فإنه سيخلق عدم استقرار للدولة لنفسها مما ينجر عنه من إنقسامات طائفية خاصة إذا كانت الدولة تحتوي على عدة أقليات فإذا ما أعطت الدولة كل أقلية حقها في الحكم الذاتي أو الاستقلال فإن الدولة ستنقسم، أيضا إذا قلنا عن التجربة الفيدرالية أنها ناجحة في الولايات المتحدة الأمريكية كخير مثال وبعض الحكومات الفيدرالية الأخرى هذا لا يعني حتمية نجاح هذا النظام على مستوى كل الدول خصوصا من منطلق خصوصية منطقة الشرق الأوسط ووجود الأنظمة ذات الحكم الملكي فيها بكثرة، كما أن النظر إلى مطالب الأقليات والأهداف الحاملة للانفصال والاجتماع ببقية الأقلية المماثلة وتشكيل

دولة جديدة من شأنه لا محالة من إثارة المزيد من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ككل وحتى على المستوى الدولي أيضا لذلك سنتطرق لمدى تأثير الأقليات في الشرق الأوسط من شقين الإقليمي والدولي.

والبداية سوف تكون مع الفرع التالي :

الفرع الأول: على المستوى الإقليمي

في إطار مشروع إسرائيلي مسرب كشفت عنه مراكز الأبحاث ودراسات سنة 1981م جاء فيه أن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المحافظين الجدد وفي محاولة منهم لتأمين إسرائيل تقرر أن هذا التأمين لا يأتي إلا بعد إضعاف العراق والحدود لديها، مما يعني تقسيم الوطن العربي إلى دويلات وأقليات وإثنيات عديدة، وقد وجد المحافظون الجدد أن إختراق العراق فرصة وخطوة مهمة للأمن الاسرائيلي وذلك لا يأتي إلا من خلال المشروع الطائفي وتقسيمه إلى أهم العرقيات فيه: الشيعة، السنة، الأكراد⁽¹⁾.

كما كتب الملك "فيصل الأول" مؤسس المملكة العراقية وأول ملك لها مذكرة مهمة جدا كتبها وبعثها إلى العديد من الساسة العراقيين جاء فيها: «أن بلاد العراق من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية وهو الوحدة الفكرية والمالية والدينية، فهي مبعثرة القوى ومنقسمة على بعضها، كما يجب على ساستها أن يكونوا حكماء مميزين وفي الوقت نفسه أقوياء ماديا ومعنويا غير مجلوبين لحساسيات أو أغراض شخصية أو طائفية أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معا على الجانب الكبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، ولا يتأثرون لتأثيرات رجعية أو أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل،...إنه في إعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بل توجد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية... فنحن نرى والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعبا... ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف» فهو يتحدث هنا عن ضرورة إتحاد كل القوى و التكتلات المختلفة الموجودة في العراق مهما كان توجهها الديني، أو العرقي، أو العقائدي، لأنه كان واعي بأن هذا التنوع والإختلاف العرقي الموجود ربما سيكون يوما ما سلاح ذو حدين يستعمل ضد وحدة البلاد و الشعب مما يخلق لنا

(1) - حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 125-126.

ما يعرف بأزمة الهوية في العراق⁽¹⁾، وتعرف الهوية على أنها كل شيء مشترك بين أفراد مجموعة محددة، أو شريحة إجتماعية تساهم في بناء محيط عام لدولة ما، ويتم التعامل مع أولئك الأفراد وفقا للهوية الخاصة بهم، وتقسم الهوية إلى أنواع: الهوية الوطنية، والهوية الثقافية، والهوية العمورية، كما يساهم المجتمع في بناء هوية الأفراد وتشكيلها بناء على طبيعة البيئة المحيطة، وأيضا الإنتماء وهو الارتباط بالمكان الذي يعتمد على دور الهوية في تعزيز مفهومه إذ ينتمي الفرد للدولة التي تعيش فيها، ويعتبر من مواطنيها له حق وعليه واجبات تنظمها أحكام الدستورية، وعليه فإن الهوية عبارة عن وسيلة للتعزيز من هذا الإنتماء للأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة⁽²⁾.

إن النزاعات العرقية والإشكال الدائر بين الهويات والثقافات الوطنية بين مختلف الأقليات سواء داخل الدولة الواحدة أو على المستوى الإقليمي لطالما كان محل نزاعات إقليمية وحتى دولية أدت إلى حروب كثيرة منها الحرب العالمية الأولى، والتي كان سببها نزاع عرقي، أين قام مواطن من البوسنة يحمل إنتماء قومي صربي بإغتيال ولي عهد النمسا وزوجته "بسراييفو" في 28 جوان 1914م، وفي هذا الإطار كتب "بيار جورج Pierre George" "لقد كانت الأقليات في قلب صراعين الأكثر دموية في هذا القرن ورغم عدم كونها السبب الرئيس إلا أنها كانت جزءا من المبرر والحجة"⁽³⁾.

كما أن الارتباط الطائفي أو السياسي للكثير من الطوائف والأقليات في الشرق الأوسط وإمتدادهم في كل الدول المجاورة لهم، هو ما ينعكس على طبيعة العلاقات الدينية والسياسية في هذه الدول نتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها، فالأقليات في لبنان مثلا لها علاقات رئيسية مع الأقليات الأخرى في كل من سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية وكلها تأثر على الحياة العامة للأفراد والجماعات داخل لبنان، كذلك علاقة لبنان بمنظمة التحرير الفلسطينية، أيضا وجود الأكراد في العراق وسوريا وتركيا وعلاقتهم بحزب العمل

(1) - شيرازاد أحمد النجار، تحديد هوية العراق امر معقد وصعب، 2005/10/05، عن موقع: www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 2020/03/23

(2) - محمد أبو خليف، تعريف الهوية. فبراير 2016، www.mawdoo3.com تاريخ التصفح: 2020/03/26

(3) - وفي خيرة، مرجع سابق، ص 29.

الكرديستاني على الحدود فالعلاقات المتداخلة والمتفاعلة بين مختلف الأقليات الموجودة على المستوى الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط يخلق لنا محيط غير مستقر للمنطقة⁽¹⁾ دون أن ننسى أيضا وجود الشيعة، وهي أكبر طائفة في المسلمين وتمتد من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان واليمن وبعض دول الخليج واختلاف مطالبهم في طائفة الشيعة نفسها، ففي العراق والخليج ولبنان ينتمون إلى المذهب الشيعي السائد في إيران، وفي اليمن أغلبه شيعة وينتمون إلى المذهب الزيدي، أما في سوريا فينتمون إلى العلويين كما أن هناك الإسماعيليين في اليمن والسعودية.

ومن نتاج الغزو الأمريكي عام 2003م للعراق نجد أن العلاقات الإيرانية العراقية قد تغيرت وصار للعراق أهمية جيواستراتيجية وأمنية بالنسبة لإيران أكثر مما كانت عليه فالיום تساند إيران "نوري المالكي" رئيس حكومة العراق في صراعات ضد السنة ومسلحي العشائر وقوات داعش ولها دور أيضا جد كبير في مساندة الأسد في الحرب السورية، وهذا بسبب تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة.⁽²⁾ والذي أدى بدوره إلى زيادة الصراع السني الشيعي والذي لطالما كان أرض خصبة للنزاعات في الشرق الأوسط و ذلك منذ القدم، بسبب تصدع وانشقاق الشيعة عام 656 (تاريخ مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه) والذي أعيد إحيائه من قبل الثورة الإيرانية عام 1979م، ثم جاء ما يعرف بتنظيم داعش ليرجع الحرب القديمة بين الشيعة والسنة، ولقد قامت هذه الحركة أو التنظيم بحروب وصراعات مع الشيعة في العراق وسوريا، وهو ما زاد من الصراعات الطائفية خاصة ذات البعد الديني، والذي يستعمل كأداة لخلق مزيد من الإنقسامات في الشرق الأوسط.

وفي إطار هجمات داعش المتعددة منها الهجمات على مساجد الشيعة في العراق وفي شمال المملكة العربية المتحدة وفي البحرين، يقول في هذا الصدد "ميشال فوشيدر Michel Fouchider" إن الصراعات الطائفية في الشرق الأوسط المتعددة الأشكال تشبه ما سميت

(1) - حسن بن نوي، مرجع سابق، ص 126.

(2) - عبد الله جلال، الشيعة في الشرق الأوسط. يوليو 2014، www.sasapost.com تاريخ التصفح: 2020/03/30.

بحرب الثلاثين عاما، التي كانت صعبة جدا في أوروبا، والتي تصارع فيها الكاثوليك والبروتستانت.

وهناك من يقول أن المصالحة بين السنة والشيعة غير محتملة لا إيديولوجيا ولا سياسيا خاصة في إطار الحرب بين السعودية السنية وإيران الشيعية، فالأولى تدعم داعش يضاف إليهم الجهاديون الأوروبيون والثانية تدعم عبر ميليشياتها الشعبية الدولية كل من لبنان وحزب الله، العراق، أفغانستان، النظام السوري⁽¹⁾، لدينا أيضا الصراع الشيعي وأنصار السلفية في اليمن 2004م، أو ما يعرف "بالحوثيون" وهي حركة شعبية متمردة بمحافظة "صنعاء" شمال اليمن حيث ترى الجماعة أن الوضع الذي تعيشه ملئ بانعدام الحريات وخنقها وتهديدها للعقيدة الدينية وتهميش الطائفة الزيدية وتطالب بموافقة رسمية على مرور حزب سياسي صوفي، وحق أبناء المذهب الزيدي وإعتماده مذهبا رئيسيا في البلاد بينما يرى السلفيون أن جماعة الحوثي تهدف للسيطرة الكاملة على منطقة "دهاج" التي يسكنها أكثر من 15 ألف مواطن وهذا ما أثر على حال البلاد وأدخلها في حرب لا تنتهي بسقوط رئيسها.

وهو نفس الحال في سوريا فهي الرابط بين إيران وحزب الله حيث تنتمي عائلة الأسرة الحاكمة إلى الطائفة العلوية ويشكل العلويين نسبة 13% من سكان سوريا، وبقية الطوائف هي الإسماعيلية والاثنى عشرة والدروز 1% وهي تعرف اليوم صراعات داخلية كبيرة وصلت لحد الصراع الدموي في سوريا وفي كل المنطقة، فلقد بدأت بثورة ضد سياسة الأسد في شكل ثورة سلمية والورود ثم أصبحت ثورة مسلحة بسبب إعلان إيران الشيعية وحزب الله المشاركة الرسمية في الصراع ودعم نظام الأسد، من خلال بعت مقاتلين شيعيين من العراق ومقاتلي الشيعة الأجانب ومنها قوات الحرس الثوري الإيراني ولواء أبو الفضل العباس من الشيعة العراق وكتائب حزب الله العراق ولواء ذو الفقار وهي

⁽¹⁾ - مدني قصري، كيف انعكس الصراع السني الشيعي على شكل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط. 14/01/2019.

أول ثورة فعلية ومستقلة للعراقيين الشيعة في سوريا وكتائب سيد الشهداء العراقية وفيلق اليدك لواء أسد الله غالب لواء الإمام الحسين وحسين المهدي.⁽¹⁾

من خلال ما سبق نلاحظ مدى التداخل الكبير بين أقليات وطوائف دول الشرق الأوسط المتواجدة في مختلف دول المنطقة، تداخل لا نستطيع بأي صورة من الصور تجاهله أو التغاضي عنه، وهو ما أثر ويؤثر تأثيرا بالغا على إستقرار منطقة الشرق الأوسط ليس فحسب على المستوى السياسي فقط بل حتى على المستوى الاقتصادي والثقافي والعسكري أيضا، فنشوب صراعات مسلحة في أي دولة من الدول يأتى على الحياة السياسية فيها، والتي تؤثر بدورها على الحياة الاقتصادية وما يترتب عنها من نقص المواد الأساسية، وصعوبة وصول المساعدات والإمدادات الإنسانية الدولية، والمنظمات الحقوقية الدولية، وتدهور البنى التحتية، وأيضا تؤثر على خزينة الدولة التي تزيد من نفقاتها العسكرية حتى تحمي سيادتها وحدودها وتداخل المصالح الإقليمية بين مختلف دول المنطقة، دون أن ننسى الجانب الثقافي لأنه أول المتضررين من إندلاع الحروب والصراعات، فنلاحظ مثلا في العراق كانت نسبة الأمية قبل الغزو الأمريكي تقريبا إلى الصفر لكن هذا الرقم زاد وأصبح رقما مخيفا بسبب تفشي الفقر والأفات الاجتماعية وهو حال سوريا كذلك مما إضطر بعدد كبير منهم للهروب للبلدان المجاورة وحتى الأوروبية وغيرها من الدول الأجنبية.

الفرع الثاني: على المستوى الدولي

يعتبر التأثير الدولي للأقليات تأثيرا بالغ الأهمية وهو ما تؤكد الإحصاءات، فقد تم إحصاء أكثر من 7500 مجموعة عرقية وأقلية والعديد من الديانات والمعتقدات، وتشير أغلب الدراسات الحديثة في مجال النزاعات أن سببها هو سبب عرقي، طائفي، قومي بدل من إيديولوجي.⁽²⁾

حيث أنه هناك تزايد خطير للإنقسامات العرقية على المستوى الدولي وذلك بسبب تجاوز نشاط الجماعات القومية حدود الدولة الواحدة من خلال طلب الدعم أو التأييد

(1) - عبد الله جلال، مرجع سابق.

(2) - حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 127.

من سلطات الدول الأخرى، أو عندما تواجه الدول أعمال العنف عبر الحدود الوطنية أو عندما تكون هناك حركة للاجئين من هذه الجماعات إلى الدول المجاورة، الأمر الذي يعتبر من أخطر المسائل التي تهدد الإستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخلات أو التهديدات الدولية بإستعمال القوة بدعوة حماية الأقليات، بمعنى أن الدول التي تستقبل هذه الجماعات أو التي تتعرض أراضيها لأعمال عنف قد تدخل في نزاعات فيما بينها، بسبب دعم بعض الدول لأقليات خارج إقليمها خاصة التي يكون لها مطالب إنفضالية، ويقول "بوكاتولا Pkatolat": "يمكن أن ينتقل مشكل الأقليات إلى القانون الدولي، عن طريق الأقليات المشتتة أو الموزعة جغرافيا بين عدة دول، فعندما تكون مجموعة الأقلية عابرة للحدود، أي لا يقف تواجدتها عند دولة واحدة، فإنها بذلك تشكل محور إتصال بين النظام الداخلي والنظام الدولي".⁽¹⁾

إذن فالصراعات والحروب بين مختلف الأقليات تبدأ على المستوى الداخلي ثم تنتشر إقليميا في حالة وجود إمتداد جغرافي لهذه الأقلية، ثم تصبح دولية في حالة دخول عديد الدول في الصراعات بسبب دعمها لبعض الأقليات خارج إقليمها خاصة التي يكون لها مطالب إنفضالية ويتعدى أثرها المنطقة بل يمتد لكل أنحاء العالم، فمثلا النزاعات العرقية والإنسانية في منطقة الشرق الأوسط لم يبق أثرها إقليميا بل أصبح صراع بين القوى العالمية، وهو ما مثله الربيع العربي بثوراته المختلفة، فقد جاء نتيجة عدم الرضا من طرف بعض الدول على الحكومات المحلية، إلى جانب قضايا الدكتاتورية وأيضا إنتهاكات حقوق الإنسان والفساد السياسي والتدهور الإقتصادي من فقر وبطالة وعديد من العوامل الهيكلية الديمغرافية وأيضا تحالف أصحاب المال والسلطة للسيطرة على البلاد سياسيا واقتصاديا، إضافة إلى غياب حكم القانون وإفتقار الآليات لتنفيذه، حيث إعتبر الربيع العربي على أنه حركة متأنية من إنقطاع العقد الاجتماعي الموروث منذ فترة خمسينيات القرن العشرين⁽²⁾، فقد فتح الباب للتدخل من قبل هذه القوى التي سعت لاستغلال

(1) - وفي خيرة، مرجع سابق، ص 30-31.

(2) وفي خيرة، مداخلة السياسات التنموية والثورات العربية: الواقع والتحديات. ملتقى دولي رابع حول السياسات التنموية العربية وعملية إنتاج المساوات الاجتماعية: الآليات والتحديات، 24-25- أبريل 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 12.

الانقسامات والصراعات العرقية والدينية والسياسية داخل الدولة الواحدة في إيجاد مسرح للصراع فيما بين القوى الكبرى وتستخدم في ذلك قواعد النظام الدولي فلقد أخذت التحالفات بعداً آخر فلم يعد تحالفاً من نظام سياسي لبلد ما إنما أصبح طرف في تحالف مع تنظيمات وحركات محلية متصارعة داخل الدولة الواحدة، والهدف من ذلك هو رسم خريطة لصراعات جديدة قد تكون بداية عن حرب عالمية ثالثة⁽¹⁾، فوجود هذه التنافسات الدولية هي التي عززت في التلاحم بين هذه التحالفات وحولتها إلى ما يشبه الكتل الإقليمية خاصة التنافس الأمريكي الروسي، فنجد مثلاً تدخل روسا العسكري في سبتمبر 2015م لنصرة حكومة الأسد أدخلها في شراكة عسكرية مع إيران وسوريا وحزب الله، وفي المقابل تواصل الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتتفاوض في نفس الوقت مع إيران حول ملفها النووي⁽²⁾. إن الدارس لسياسة الأقليات على أساس عرضي ومذهبي وديني يدرك أنها من على رأس أولويات السياسة الأمريكية الإسرائيلية، وذلك تحت مسعى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحتى مكافحة الإرهاب وهو ما ينعكس على المنطقة من العراق إلى السودان ومن مصر إلى لبنان، ففي إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد التي أحدثتها إدارة الرئيس "كلينتون" صنفت المصالح إلى ثلاث مصالح من بينها: المصلحة المتعلقة بالبقاء، فالولايات المتحدة لن تتردد في إستعمال القوة العسكرية إذا ما تعرضت هي وحلفاؤها للإنفجار والمصلحة الثانية هي المصالح المهمة التي لا تؤثر على البقاء المادي للولايات المتحدة الأمريكية بدافع قيمها مثل المساعدات الإنسانية لترقية حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط بطريقة تضمن أمن إسرائيل ومصحتها⁽³⁾.

من خلال هذا المبحث حول واقع الأقليات نستنتج أن مطالب الأقليات مختلفة باختلاف تكوينها وانتماءها وكذلك الدول التي تقطن فيها و تتوزع عبرها، كما أن النظم

(1) - سارة جاسم، الصراع في الشرق الأوسط ونذر حرب عالمية ثالثة. 26 يناير 2016، www.noonpost.com. تاريخ التصفح 03 فيفري

2019

(2) - بيرى كاماك، ميشيل دن، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد نيران، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. عن موقع: www.carsegie-mec.org تاريخ التصفح: 2020/04/15.

(3) - حسان بن نوي، مرجع سابق، ص 129-130.

السياسية في منطقة الشرق الأوسط قد تنوعت سياسة إستجابتها لمطالب هاته الأقليات بين إعطاءها القليل من الضوء والحرية مثل ما حدث مع كرد العراق، وبين سياسة القمع والإضطهاد. لنخلص أن هذه الأقليات وتواجدها في منطقة الشرق الأوسط أثربشكل رهيب على إستقرار المنطقة من جهة إقليمية بسبب الإمتداد الجغرافي للأقليات والطوائف والمذاهب ودوليا بسبب الصراع الدولي على المنطقة من جهة وبسبب إفتعال هذه القوى الكبرى وإستعمالها ورقة الأقليات كورقة ضغط وإعادة توزيعها في المنطقة وتشكيل خارطة سياسية لمنطقة الشرق الأوسط جديدة، فواقع الأقليات في الشرق الأوسط هو واقع مريب يتراوح بين الطموح والخذول وبين حق مشروع وإستعمال أجنبي غير مشروع وبين أحقية الدولة وسيادة الوطن وبين سياسات الإضطهاد والقمع التي تتعرض لها أقليات الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية

والتوظيف

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، هل هي فعلاً تتدخل لأجل حماية الأقليات أم أنها توظف حماية الأقليات من أجل التدخل من خلال مطلبين رئيسيين حاولنا فيهما إبراز مدى تأثير البعد الديني على السياسة الأمريكية ككل ونجملها في استراتيجية الولايات المتحدة لحماية الأقليات وإبراز حدود العلاقة بين الدين والسياسة في الاستراتيجية الأمريكية، وأيضاً الدين ومدى تأثيره على السياسة الخارجية في الشرق الأوسط من مكافحة الإرهاب والدعم الإسرائيلي في المنطقة وكيف يساهم الدين في توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط، وأيضاً توظيف حماية الأقليات للتدخل وذلك على مستويين أساسيين وهما: على المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي الأمني أي بإجمال سنعرف ما هي الأقليات التي تحميها الولايات المتحدة الأمريكية ولماذا؟ وهل تدخلت لحماية أقليات الشرق الأوسط أم أنها توظف الحماية من أجل التدخل في المنطقة وذلك من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: حماية الأقليات في الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثاني: توظيف حماية الأقليات للتدخل في الإستراتيجية الأمريكية.

والبداية ستكون مع:

المطلب الأول: حماية الأقليات في الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية .

سنتناول في هذا المطلب عنصرين أساسيين لإبراز من هي الأقليات التي تحميها فعلاً الولايات المتحدة الأمريكية وما إذا تعمل من أجل إعادة توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط. حيث سنتطرق في بادئ الأمر إلى:

الفرع الأول: حدود العلاقة بين الدين والسياسة

يعتبر الدين في المجتمع الأمريكي شيئاً مهماً ورمزاً قيمياً وذلك منذ القدم ، فيذكر أن الآباء المؤسسين "في مرحلة الثورة على الإنجليز" كانوا يتسمون في خطبهم بالحماس الممزوج بالمشاعر الوطنية والدينية، وفي الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب كان كل طرف يعتمد على الدين لتبرير موقفه ، وكان لرجال الدين التأثير البالغ في الحرب، فقد كانوا

يلتقون بالجنود بصفة دائمة ويعقدون جلسات الصلاة، ويصلون على الموتى ويواسون الجرحى ويقول "توماس بايرز" في هذا الصدد: "إن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أكثر الأمم تقدماً بأشواط كبيرة... فاليمين المسيحي الأمريكي يتمتع بسلطة كبيرة على الشعب الأمريكي"⁽¹⁾.

وفي إحصائية قدمها موقع مخصص للإلتماءات الدينية ، ذكر أن 93% من أعضاء الكونغرس الأمريكي بما في ذلك الشيوخ والنواب هم مسيحيون ، ويشكل الكاثوليك ما نسبته 28.8% في الكونغرس بمجلسه ، والبروتستانت بنسبة 35% وأهم المجموعات البروتستانتية في الكونغرس طوائف معروفة كالعمدانيين والأسقفيين والنظاميين، أما نسبة الكنيسة الإنجيلية هي 8% ، واليهود 7% ، وعلى المستوى الخارجي تهيمن أغلبية مسيحية، ففي 2001م أجري مسح حول الهوية الدينية الأمريكية كشف أن 75% من الأمريكيين بأنهم مسيحيون⁽²⁾.

وتكمن جذور اليمين المسيحي إلى التطور البروتستانتية الأوروبية خاصة المتعقدات القدرية وعلاقة أمريكا بالتدبير الإلهي، وهو ما أدى إلى بروز جماعات ومنظمات ضاغطة ذات طابع ديني تتمتع بنفوذ كبير داخل الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تعتبر من الفاعلين الأساسيين في السياسة الأمريكية⁽³⁾.

ومن هذه التنظيمات لدينا منظمة التحالف المسيحي "Christion coalition" بقيادة "روبرت كومبس"، وهي من أبرز الكيانات النشطة داخل اليمين الديني المسيحي، كما أنه أكبر وأنشط تنظيم سياسي محافظ في أمريكا، وعدد أعضائه يزيد عن مليوني شخص، ويقوم التحالف بتوفير سجلات الكونغرس مجاناً تتعلق بالتشريعات المهمة، ولدينا أيضاً جماعة يمينية دينية مسيحية تدعي تحالف الأقلية الأخلاقية **The moral majority coalition** يرأسها القس "جيرى فالويل"، وتعمل على التأثير في المشهد السياسي من خلال المشاركة

(1) - صخري محمد ، البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية، 8 أكتوبر 2019، www.polities-dz.com تاريخ التصفح:

2020/04/25

(2) - أندرو ماسلوسكي، نفوذ اليمين المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية، 26-12-2006 www.aljazeera.net . تاريخ التصفح:

2020/04/26

(3) - صخري محمد ، مرجع سابق.

بكثافة في الإقتراع والتصويت يوم الإنتخاب، وهي تعمل أيضا تحت لافتة منظمة التحالف المسيحي ويعتمدون في عملهم بالدرجة الأولى على وسائل الإعلام والتجمعات العامة ويقول رئيسها أننا جماعة تشجع أعضائها على التصويت للقيام من أجل عودة أمريكا إلى تراثها المسيحي اليهودي.

بالإضافة إلى جماعة يمينية مسيحية أيضا تدعو إلى التركيز على الأسرة Focus on the family هذه الجماعات الثلاث لديهم آراء سياسية وقيمية واحدة وهي مناصرة الأسرة والحياة واسرائيل ولهم دور جد بالغ الأهمية على الحياة السياسية الأمريكية.⁽¹⁾

ويعد المحدد الديني في السياسة الأمريكية محددًا بارزًا وذلك من خلال دعمه بالديمقراطية والحرية اللتان هما قيمتان مستمدتان في الدين، وهذا يخالف من يقول بأن العلمانية في الولايات المتحدة الأمريكية تعني تهميش الدين وتنفى وجوده، بل على العكس تماما هدفت وثيقة حقوق الإنسان عام 1791م لحماية الدين، وليس إقصائه من الحياة العامة ومنه ليس مستغربا أن تشمل السياسة الأمريكية في فترة الرئيس بوش الابن البعد الديني، حيث تجلى دور المحدد الديني من خلال العلاقة بين أهداف اليمين المسيحي، المسيطرة لمدة طويلة على الحية السياسية الأمريكية ومنذ بداية الدولة الأمريكية، وحاول ان يقدم القوة للدين في المجتمع وبمزجه في شخصية الدولة وبين تيار المحافظين الجدد الذي ظهر ليرمي أطرافا مختلفة من اليمين، إذن الأهداف واحدة رغم اختلاف العمل السياسي وأهمها الدعم اللامحدود لاسرائيل باعتبارها الأرض التي سيتحقق القدوم الثاني للمسيح، وهو ما يعكس أهمية منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها بما يجري في السياسة الخارجية الأمريكية التي بدورها تتأثر من خلال عمل جماعات الضغط ومراكز الفكر والراي والاحزاب والتي يسيطر عليها التيار المسيحي الديني اليميني.⁽²⁾

(1) - اندرو ماسلوسكي، مرجع سابق.

(2) - البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. 16 سبتمبر 2013، شبكة الاخبار العربية، www.annntv.tv تاريخ التصفح:

الفرع الثاني: الدين إعادة توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط

بداية كنا قد تناولنا في مباحث سابقة من هذا الفصل خارطة الأقليات في الشرق الأوسط وتحدثنا على توزيع هذه الأقليات وأيضاً مدى تأثير هذا التوزيع على الاستقرار في المنطقة ببعديه الإقليمي والدولي ورأينا بالغ الأهمية لهذا التوزيع وتأثيره على المنطقة وبالرجوع إلى الفصل الثاني تحدثنا أيضاً على المبررات المعلنة وغير المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الأمريكية وعددناها ومنها حماية أمن إسرائيل فوجدناها على قائمة الأولويات السياسية الخارجية، وفي هذا الفصل والمطلب بالذات سنعرف على الترابط بين الدين في السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيره على استراتيجياتها، وهي حماية أمن إسرائيل والدين وحماية الأقليات في الشرق الأوسط، فنجد أن اليمين المسيحي المؤثر في السياسة الأمريكية بجميع شرائحه يعد فعلياً قوة مؤيدة لإسرائيل وصرح "فولويل" مؤسسة منظمة الأكثرية الأخلاقية قائلاً: "أن من يقف ضد إسرائيل فإنها يقف ضد الرب".

وهذا الالتزام بإحياء الأمة الإسرائيلية بما في ذلك بناء الهيكل يعد شرطاً لازماً مسبقاً لإنهاء العصر الحالي (الشريعة) وبداية العودة الثانية للمسيح، لذلك يدعم المسيحيون في أمريكا وإسرائيل ضد جيرانها المعادين لها⁽¹⁾.

ولعل من هذه المبررات الدينية التي تعتمد عليها الإدارة الأمريكية هي الوظيفة التبشيرية ذات الطابع التوسعي بمعنى أن الدينا يقوم بعملية التوحيد الاجتماعية داخل المجتمع الأمريكي فحسب، بل إن أمريكا وبفضل قيمتها الدينية مكلفة بانجاز وظيفة رسالية لنشر هذه القيم خارج حدودها؟ مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات ومكافحة الإرهاب فحسبهم هذه الوظيفة هي وضع الإدارة الإقليمية والتي يجب على الإنسان بموجبها الانصياع والالتزام فالقول إن الله قد بارك القانون والنظام والحضارة والعلم الأمريكي كي نكونوا وكلاء له، وإن أمريكا أمة مختارة وتحيا بروح الكنيسة، وعبارة ليبارك الله أمريكا "التي ينهي بها كل رئيس أمريكي خطبه السياسية خاصة فيما يتعلق بالحرب والسلام تعمل عمل الدعاء أو الالتماس الديني وإيضاً مقولات "أيها الأمريكيون، إن الولايات المتحدة تعمل باسم الرب ولكن تلك مشيئتك يا رب" "الولايات المتحدة على غرار

(1) - وليام مارتين، اليمين المسيحي والسياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، الفكر السياسي، ص 109.

جد البروتستانتية العظيم مرتن لوثران ما من شيء يقيدتها سوى ضميرها" "أننا نقف هنا ولن نحد في ذلك" فإن المبررات الدينية في السياسة الأمريكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمضامين الاقتصادية والأمنية، للاستراتيجية الأمريكية⁽¹⁾.

ومنه جاء الاهتمام الأمريكي بالحرية الدينية في العالم، وخاصة من أجل انقاذ المسيحية من الاضطهاد، وطرح اليهودي الأمريكي "هورفيتز" أفكاره حول اضطهاد الدين الإسلامي المسيحي في مقال له في جريدة "وول ستريت" بعنوان "التعصب الجديد بين الصليب والهلال" وخص الكاتب الصعوبات التي واجهتها المبشرون بالديانة المسيحية في بعض الدول خاصة الدول العربية وجعا الحكومة الأمريكية لوقف تلك الاعتداءات على الديانة المسيحية واليهودية في العالم، وقام الكونغرس الأمريكي بتشريع "قانون الحرية الدينية الدولية" من أجل التحرر من الاضطهاد الديني، وقامت بموجبه وزارة الخارجية الأمريكية بوضع سفير بدون سفارة للاهتمام باوضاع الأقليات الدينية في العالم بما يخدم المصالح الأمريكية، وهذا يهدف إلى تقوية الأقليات الدينية في المنطقة العربية والشرق الأوسط لاستثمار فيما بعد كوسيلة أو أداة لتنفيذ مشاريع التجزئة، وأيضا لايجاد المبرر القانوني للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للساحة الدولية تحت مسمى الحرية وحقوق الإنسان⁽²⁾.

واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للأقليات في الصراع ليس جديدا فهي قامت أصلا من خلال جريمة كاملة إبادة الهنود الحمر ثم استرقاق السود ثم ممارسة العنف والقهر والعنصرية بطريقة لم يسبق لها مثيل، وتحالفات الولايات المتحدة مع الكيان الصهيوني ودعمه المطلق له فذلك من خلال دعم الكنائس الغربية ومراكز التنصير في العملية الاستعمارية والغربية في المرحلي الأوروبية والأمريكية، ففي السودان مثلا كان هناك دعم كنسي للتمرد في الجنوب من طرف الولايات المتحدة وأوروبا، أيضا دخول الولايات المتحدة الخط مع فرنسا في قضية الامازيغ فكل حركات التمرد العرقي أوحركات الخصوصية الثقافية أو المطلب لرفع الظلم عن الأقليات كلها أمور كان للإدارة الأمريكية

(1) - حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الأمريكية جديدة ازاء الشرق الأوسط. دراسات دولية، العدد 46، ص 54-55.

(2) - أحمد سليم عبد الله، مرجع سابق، ص 84-85.

دخل فيها فهي تقدم الدعم أيضا للاقباط في مصر وتدعم الكنيسة لدفع الأقليات إلى التمرد وفي إطار المشروع الأمريكي الصهيوني الذي يعتمد على استخدام الأقليات كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية ومحاربة الإسلام واختراق الدول المسلمة عن طريق استخدام الأوليات الدينية، كالأقليات المذهبية الشعبية في العراق، والأمازيغ في المغرب، والنوبة في مصر ومشاكل الاعراق في السودان ودائما ما نجد في خطابات المسؤولين الأمريكيين التركيز على حماية الأقليات خاصة⁽¹⁾.

الدينية إلى حد التدخل لحماية تلك الأقليات. وكذا استخدم الرئيس بيل كلينتون موضوع الأقليات الدينية في الحملة الانتخابية (1993-2001) فربطت حماية الأقليات بحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وعد دعا بيل كلينتون في أكثر من مناسبة لحماية الأقليات الدينية وقامت مديرة شؤون حقوق الإنسان والمسيحيين في السفارة الأمريكية بالقاهرة باتصالات مع زعماء الاقباط، من أجل إثارتهم ضد حسني مبارك وهدف إلى إعلان إقليم خاص بالاقباط عن طريق الدعوة لحمايتهم، من خلال ما تقدم نلاحظ أن سياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتن الطائفية هي سياسة أمريكية ثابتة والتباكي على حقوق المسيحيين العرب سياسة ثابت واضحة لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأهداف إسرائيل⁽²⁾، وضمن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول 2017م جاء فيها أيضا ما يدعوا لضرورة حماية الحرية الدينية والأقليات الدينية، ولقد شددت استراتيجية الأمن القومي لعام 2017م على ان تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ثنائي وبالتنسيق مع الاصدقاء والحلفاء على مقارعة الاضطهاد الذي يستهدف الأقليات الدينية ومحاربة التمييز والترويج للحرية الدينية للجميع، وفي المقابل أيضا عملت وزارة الخارجية الأمريكية على توفير حيز لتنوع الفكر والمعتقد ولقد تم تسميت عشرة بلدان على أنها تشكل قلقا خاصا نتيجة انتهاكاتها الشديدة للحريات الدينية بم في ذلك باكستان للمرة الأولى والتي أضيفت إلى قائمة المراقبة الخاصة، كما تم تسجيل في الشرق الأوسط فظاعات داعش ضد الايزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة ترقى إلى الإبادة الجماعية،

(1) - محمد هورو، استخدام الأقليات في الصراع العام الإسلامي. مجلة مختار الإسلامي، ص 310.

(2) - احمد سليم عبد الله، مرجع سابق، ص 87.

كما تقوم الولايات المتحدة بدعم الأقليات الدينية في العراق للحفاظ على وجودهم في أرض آبائهم وأجدادهم وذلك بتوفير مصادر جديدة في الانترنت.⁽¹⁾

وفي نفس السياق أعلن نائب الرئيس الأمريكي "مايك بنس" نائب الرئيس "دونالد ترامب" على ان الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لإعادة توجيه الاموال إلى دعم الأقليات بعيدا عن الأمم المتحدة، مشددا على اضطهاد الأقليات الدينية وأضاف أن الولايات المتحدة لن تعتمد بعد الآن على الأمم المتحدة وحدها لمساعدة المسيحيين والأقليات المضطهدة، في أعقاب ما أسماها الإبادة الجماعية والفظائع المرتكبة في طرف تنظيم داعش وأكد أن الولايات المتحدة ستقدم الدعم المباشر للمجتمعات المضطهدة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل دعم حقوق الأقليات في العالم وخاصة الشرق الأوسط وحماية تلك الحقوق⁽²⁾، ومنذ 2015م مع مستشارها الأول للأقليات الدينية في وزارة الخارجية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم إرشادات لكل السفارات والقنصليات الأمريكية في الخارج من أجل الإرشاد حول كيفية الدفاع عن حقوق أفراد الأقليات وتشجيع معاملاتهم على قدم المساواة في مجتمعاتهم وضرورة الحفاظ على تراثهم الثقافي، إضافة إلى تطوير الشراكة مع مؤسسة "سمينسونيان" لتدريب الكنائس والقادة الدينيين لطوائف الأقليات الدينية عن كيفية حماية الأماكن القديمة ذات الأهمية الثقافية، وكذلك تعزيز الجهود للنهوض بالحرية الدينية من خلال إقامة شراكات مع مراكز عالمية ومنظمات أمريكية دولية تعمل على محاربة الاضطهاد في كل دول العالم مثل العراق وباكستان⁽³⁾، كما نظم مؤتمر في أمريكا حول حماية "الأقليات الدينية" في كل من العراق وسوريا، وهو المؤتمر الثالث لمنظمة الدفاع عن المسيحيين تحت عنوان "بعد الإبادة الجماعية الحفاظ على مستقبل المسيحية في الشرق الأوسط"، ولقد تمكنت المنظمة من الضغط على الكونغرس والإدارية الأمريكية لوصف ممارسات داعش ضد الازيديين

⁽¹⁾ نوكس ثاموس، الجهود الأمريكية لحماية الأقليات الدينية. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، 22 فبراير 2018، موقع:

www.eg.usembassy.gov تاريخ التصفح: 1 مارس 2020.

⁽²⁾ حسام الخولي، أمريكا ترامب... دفاع عن الأقليات في العالم وانتهاكها ضدهم في الخارج. عن موقع: www.ultrasawt.com تاريخ

التصفح 1 مارس 2020.

⁽³⁾ نوكس ثاموس، مرجع سابق.

المسيحيين وغيرهم من الأقليات بالإبادة الجماعية وقالت "كريستين افينر" وهي المديرة التنفيذية لمنظمة "الدفاع عن المسيحيين": «سنطرح مع أعضاء الكونغرس موضوع العمل مع العراقيين وحكومة كردستان إنشاء منطقة آمنة عن سهل نينوى⁽¹⁾، حيث يمكن للأقليات الدينية العودة وبناء موطن لهم تحت حماية الحكومة المحلية وبالتعاون مع المجتمع الدولي"، وقد دعم الفكرة عدد من النواب الكونغرس.⁽²⁾

وفي سياق آخر عرفت الأقليات الدينية هجومات إرهابية عديدة مثل هجمات داعش للكنائس والتجمعات المسيحية في بكستان كما استهدفت الهجمات المسلمين الشيعة في سوريا والعراق وأفغانستان مثل الهجوم على المركز الثقافي الشيعي في كابول، دون أن ننسى أن التنظيم يستندى الأقلية السنية معى التجريء على التنديد بإيديولوجيتها العنيفة وغير المتسامحة خاصة القادة الدينيين، كما هاجم الارهابيون بشكل متكرر أقليتين ليس لها علاقة ظاهريا وهما المتحولين دينيا والملاحدين.

إضافة إلى التقارير التي بحوزة الإدارية الأمريكية حول وضع الأقليات الدينية منها تقرير عن سجن القساوسة المسيحيين والبهائيين في إيران واستهداف البهائيين في اليمن من قبل الحوثيين وسجن المسلمين وغير المسلمين بتهمة الإساءة للدين في مصر، واضطهاد أفراد من الأقليات والأحمديين بتهمة التحديف في باكستان، وكذلك القيود المفروضة على حرية لدين والمعتقد في السعودية والسودان وغيرها من التقارير التي توضح صراحة اضطهاد وظلم الأقليات الدينية في العالم ككل والشرق الأوسط خاصة⁽³⁾.

من خلال ما تقدم نلاحظ الاهتمام البالغ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بقضية ما يسمى "حماية الأقليات" حيث أن الأخيرة تتخذ من الأقليات أداة لتحقيق سياستها في المنطقة فيما يتعلق بالصياغة الجديدة التي جاءت بها للمنطقة، وما يؤكد هذا الاهتمام هو انعقاد المؤتمرات العديدة في واشنطن الداعية لحماية حقوق الأقليات حيث

⁽¹⁾ سهل نينوى: هو منطقة جغرافية تابعة لمحافظة نينوى شمال العراق وإلى شمال وغرب مدينة الموصل تتألف من ثلاث اماكن وهي الحمدانية الشيخان وتلكيف، ويعد سهل نينوى موطن تاريخي لماسحي العراق وما يزال بها تواجد مسيحي مكثف إلى جانب اليزيديين والتركمان والشبك والعرب، الا ان الاحتلال الأمريكي وما تلاه من مظاهر الارهاب لعام 2014 ساهم في تناقض اعدادهم وهجرتهم، منقول عن ويكيبيديا www.ar.m.wikipedia.org. تاريخ التصفح: 2020/05/05.

⁽²⁾ مؤتمر في أمريكا حول حماية الأقليات الدينية في العراق، جريدة الراية (حزب التحرير) 14 سبتمبر 2016.

⁽³⁾ نوكس ثاموس، مرجع سابق.

تم انعقاد بعد اقل من 5 خمسة أسابيع مؤتمر آخر تحت عنوان "حماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا"، وهو ما يؤكد ان قضية الأقليات وحمايتها أصبحت أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها من أجل أحداث التقسيم في بلاد المسلمين حيث اعتبرها آلية جيدة للتدخل في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾، فهي من دعم هذه الأقليات للإنقسام والمطالبة بالحقوق والامتيازات، من خلال الدعم المالي والسياسي، وهي أيضا من تحميها اليوم من الظلم والتسلط والقهر وجميع سياسات الاضطهاد الممارسة عليها.

كما انه وبالرغم من قول أمريكا دعمها لكل الأقليات المضطهدة إلا أننا نلاحظ أنها دائما ما تركز على الأقلية المسيحية الموجودة في كل البلدان الشرق الأوسط فهي بالمقابل تحمي أقلية على حسب أقلية حسب الخلفية والتوجه الديني الذي يحكمها ويسيطر عليها.

المطلب الثاني: توظيف حماية الأقليات للتدخل

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى نقطتين أساسيتين وهما كيفية توظيف الولايات المتحدة الأمريكية الأقليات وحمايتها كمبرر ودريعة للتدخل في منطقة الشرق الأوسط، وهذا التوظيف شمل عدة مستويات ولكن سنركز في هذا المطلب على مستويين مهمين وهما المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي الأمني باعتبارهما محورين مهمين في الاستراتيجية الأمريكية والبدء ستكون مع:

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي

مع تطورات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أهمية الشرق الأوسط لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في مطلع الخمسينيات من هذا القرن، ويتضح ذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأمريكيون فقد أكد "دوايت ازنهور" "Doueigh D.Eisenhouer" خلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1951م على أهمية الشرق الأوسط، حيث قال: «أما فيما يتعلق بالأهمية السياسية لهذه المنطقة فليست هناك منطقة في العالم لها أهمية من الناحية الاستراتيجية أكثر مما للشرق الأوسط»⁽²⁾.

⁽¹⁾ مؤتمر في أمريكا حول حماية الأقليات الدينية، مرجع سابق.

⁽²⁾ كريم مطر، حمزة الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة اتجاه تركيا، أبريل 1999، ص 98.

وتتميز منطقة الخليج بتنوع جغرافي يجعل من مواردها مطمعا للعديد من القوى العالمية والولايات المتحدة الأمريكية واحدة منها حيث تتميز باراض شاسعة وامتداد الرؤيا وتحكم في أهم الممرات كباب المندب ومديق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان، وكذلك ممرات النفط التي لا غنى لها عن هذا المحور الاستراتيجي الذي يمتد اتساعه إلى حوالي ثلاث أميال بحرية ما يعني سهولة إغلاقه والسيطرة عليه في حال نشوب أي نزاع، وكما بيّنا في محاور سابقة بأن المنطقة تحوي على أكبر الاحتياطات العالمية للنفط والغاز مثل: البصرة بالعراق والسعودية⁽¹⁾، وبالرجع للتاريخ نجد أن السيناتور الأمريكي الديمقراطي "اروين جونسون" القى خطابا في 1951م في مجلس الشيوخ دعى فيه الحكومة الأمريكية إلى التركيز على القسم الشرقي من البحر المتوسط الذي هو جزء من الشرق الأوسط بدلا من قصر اهتمامها على حلف الشمال الاطلسي، وأن تبني في دولة تركيا بالذات قواعد جوية وتدعمها بالأسلحة المتطورة لتتمكن من المحافظة على ما في الشرق الأوسط من حقول غنية بالنفط، وقد اكد على أهمية تركيا من خلال التقرير الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA إلى الإدارية الأمريكية في افريل 1951، وجاء فيه أيضا أن تركيا هي النقطة الأساسية لمنطقة الشرق الأدنى كونها مستقرة سياسيا عموما، متطورة صناعيا إلى درجة ما وتمتلك حكومة محافظة كثيرا أو قليلا، ويملك هذا البلد قوات أرضية مدربة ومجهزة تجهيزا نسبيا⁽²⁾، وهو ما يؤكد أن الهاجس النفطي ليس وليد اليوم ولا يقتصر على قضايا الطاقة بجوانبها التقنية بل أدخل في بابا السياسة والاقتصاد السياسي، وهو ليس مجرد دراسات وبحوث تقوم بها الإدارية الأمريكية بل هو صراع يدور في السر والعلانية وتتراوح ايقاعاته بين المحافل الاكاديمية المعنية بالنفط وبين القرارات السياسية للقصور الرئاسية والترسانة العسكرية، أنها ببساطة حرب من أجل السيطرة على نفط الخليج والعراق بالدرجة الأولى، وعلى حد تعبير "جورج براون" وزير الخارجية البريطاني الاسبق: «من يسيطر عليه يسيطر على العالم»، ومنذ اكتشاف النفط في العراق في نهاية القرن التاسع عشر وتأسست الدولة العراقية 1921م وهو محل صراعات وتنافس دولي رهيب بين

(1) محمود محمد علي، التداخل الأمريكي في الخليج العربي، الاسكندرية. الطبعة الأولى، دار الوفاء، 2018، ص5.

(2) كريم مطر حمزة الازبيدي، مرجع سابق، ص99.

القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، وازدادت الأهمية الاستراتيجية لعامل النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مع دخول شركات النفط الأمريكية إلى الوطن العربي على نطاق واسع، مما أتاح لها الفرصة في ان تتصرف في نهاية الأمر في أكثر من ثلثي النفط العربي المعروض في الأسواق العالمية فهو يعد مصدرا مهما للطاقة، وبات لوحده عنصرا محركا في العلاقات الدولية المعاصرة، فأغلب النزاعات الدولية كان سببها التحكم في المواد الهيدروكربونية⁽²⁾.

ومن بين هذه الحروب استعمال الولايات المتحدة نفط العراق كذريعة للتدخل العسكري بطريقة غير معلنة، فهي وظفت فيما سبق في حرب الخليج الثانية وكذلك في حربها بعد 11 سبتمبر حماية الاكراد، حيث إدعت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تدخلت في العراق بحجة تخليصه من نظام حكم دكتاتوري ونزع أسلحة الدمار الشامل تارة، والتي اثبتت فرق التفتيش عدم وجودها ومن أجل حماية الأكراد من اضطهاد صدام حسين تارة أخرى. وفعلا تمكنت من قلب نظام الحكم في العراق وتقسيم الدولة إلى طوائف الأكراد في الشمال، السنة في الوسط، والشيعية في الجنوب، والأكثر من ذلك السيطرة على العراق من خلال السيطرة على الأكراد من أجل الحصول واستغلال الخيرات الاقتصادية في العراق.⁽³⁾

الفرع الثاني: على المستوى السياسي والأمني

يرى البعض ان الثروات العربية التي حدثت ما هي إلا عبارة عن خطوة أولى لتحقيق خطة "تيدور هرتزل" بالسيطرة على العالم وتحقيق حلم اليهود بإقامة دولة لهم في الشرق الأوسط تمتد من النيل إلى الفرات ضمن المشروع العالمي. الشرق الأوسط الجديد والذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه، وهو ما أكدته وثائق ويكليكس حول الحرب الأمريكية في العراق وافغانستان ولكن تحقيق هذا المشروع لا يتم إلا عن طريق تغيير الأنظمة السياسية

⁽¹⁾ رنى علي الشجيري، دور المتغير الأمريكي في الاستقرار السياسي العراقي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الاعلام، بغداد، ص 69.

⁽²⁾ عبد الجبار اسماعيل ابراهيم، أثر العامل النفطي على الاستراتيجية الأمريكية.... رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص 23.

⁽³⁾ بن نعمان فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 2017، ص 242.

القائمة في دول الشرق الأوسط، مما يجعلها تضمن ولاء قيادتها السياسية الجديدة وهو ما توضحه المساعدات الأمريكية للثروات العربية التي حدثت فيما يعرف بالربيع العربي.⁽¹⁾

إن مطالبة الولايات الأمريكية لبعض الدول الشرق الأوسط بضرورة إجراء تغييرات في نظمها السياسية الداخلية مع احترام حقوق الإنسان ومنح الحريات والحقوق أكثر للمرأة ومنحها مناصب سيادية في الدولة، ما هو في الحقيقة إلا عبارة عن تدخل في شؤونها لأنه لا يحتوي على أي سبب من أسباب التدخل المشروع الذي يهدف إلى تنفيذ الدولة لالتزاماتها الدولية بل هو تدخل في الشؤون الداخلية للدول وباعتبار الدولة المعنية تحترم التزاماتها الواردة في الاتفاقيات الدولية، فلا يجوز التدخل في أمورها الداخلية بل بالعكس أن هذا الأمر يعد انتهاكا صريحا لحق من حقوقها الإنسانية وهو يستدعي تقديم بلاغ لما يعرف بمجلس حقوق الإنسان أو المجلس الاقتصادي والاجتماعية بالإضافة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أي تدخل تتعرض له الدولة⁽²⁾، وبالرجوع للتاريخ نجد أن الدول الكبرى قد غيرت من الطرائق الساعية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق أهدافها، فلقد تطورت من الاحتلال المباشر مثل الاحتلال البريطاني والفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى ثم تبني الحكومات الموالية للدولة، ودعمها بالسلاح من أجل منع أي حركة مناهضة للغرب لتصل إلى التدخل من خلال الأمم المتحدة في دول الشرق الأوسط بحجج ديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ومكافحة الإرهاب مثل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق⁽³⁾، لتصل لدعم المعارضة في الدول المتوسطة ضد نظمها السياسية في ثورات الربيع العربي مثل المعارضة في مصر والتي بقيت على اتصال وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية طيلة 3-4 أربع سنوات الماضية، وذلك لتحضير ثورة 2011 حتى أن الكثير بدأ بالتحدث عن أن مطلق الشرارة الأولى للثورة المصرية فيما عرف بالربيع العربي الشخصية "وائل غنيم" هي فعلا الشخصية التي تحدثت عنها الوثائق الأمريكية والتي عرضها موقع ويكيليكس لقد أفصحت الإدارية الأمريكية ومسؤوليها غير مرة عن مخططات

(1) - باسم الجعفري، الشرق الأوسط الجديد بين الإشاعة والحقيقة، الطبعة الأولى، (سايس بيكو الثاني)، سوريا، 2013، ص.6.

(2) - بن نعمان فتيحة، مرجع سابق، ص 242 - 243.

(3) - محمود جاسم الخزرجي، الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة اضطهاد الأقليات في الشرق الأوسط. مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 20 جوان 2020، عن موقع www.kerbalacss.uoberlance.edu.iq تاريخ التصفح: 2020/12/25.

عديدة وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الجديد مثل وثيقة راند بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي أقرتها المعاهد الاستراتيجية والمخططون لسياسة أمريكا والقائمة عمليا على أحداث ما يسمونه الفوضى الخلاقة⁽¹⁾، ومختصر الفوضى الخلاقة ببساطة هو إدخال الوطن العربي في صراعات طائفية ومذهبية وعرقية ومناطقية وفي حروب أهلية لا تنتهي إلا بإعادة رسم خرائط جديدة لمنطقة الشرق الأوسط برمتها⁽²⁾، وتعتبر إثارة منطقة الأقليات من أخطر الأمور على الأمن القومي العربي ومن المداخل الهامة التي تتدخل فيها القوى الاستعمارية لتحقيق أهدافها وماربها لاختراق الأمن القومي وتحقيق استراتيجيتها ومصالحها فلقد ظلت الأقليات دائما من المشاريع التي تساهم في تفكيك الأرض والهوية⁽³⁾، وذلك راجع لمكانة الشرق الأوسط الذي يجمع جميع الاثنيات والأجناس والألسنة والأمم والعقائد ففي كل بلد توجد فيه أقليات ففي مصر مثلا توجد أقليات دينية وعرقية وفي الصحراء العربية توجد أقليات قبلية، وقبل الإسلام وجدت أقليات دينية وحتى بعده بقيت أقليات مذهبية ففي تركيا مثلا توجد أقليات دينية وثقافية وأثنية ونفس الشيء في العراق وإيران وسوريا حيث هناك أقليات سياسية ودينية تراثية وثقافية وأثنية⁽⁴⁾، وهو ما سهل على الولايات المتحدة بشكل خاص والقوى الكبرى من التغلغل إلى المنطقة والتدخل فيها وهز استقرارها السياسي والأمني متذرعة بحماية الأقليات كسبب للتدخل في المنطقة وحتى يسهل على الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في المنطقة، فأنها وحسب "وثيقة راند" تقوم بتجزئة دول الشرق الأوسط إلى دويلات على أساس طائفي مذهبي ديني وجاء في الوثيقة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات أو أربعة وسوريا إلى خمس دويلات والسعودية إلى ثلاث دول ثم مصر إلى ثلاث دول وكذلك الأمر في الجزائر والسودان ولبنان وغيرهم فتجزئة التجزئة وتفتيت التفتيت وتحويل المنطقة من حول إسرائيل إلى دويلات طائفية ومذهبية

(1) باسم جعفري، مرجع سابق، ص 6

(2) المرجع نفسه، ص 7.

(3) سمر ابوركة، الأقليات في الوطن العربي دنيا الوطن، 21\5\2011، عن موقع: WWW.PULPAITelwatenvoice.com تاريخ

التصفح 01/10/2020.

(4) شارل مالك، ظاهرة الأقليات في الشرق الأوسط في حد ذاته. موقع www.discoverlebanon.com: تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2020.

متناحرة ومتقاتلة لا تقوم فيها قائمة لأحد ولا يبقى فيها قوة لقوي باستثناء إسرائيل وهذا ما تمناه "بن غوريون"⁽¹⁾ في أوائل الخمسينات.

ولقد قالت "رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية في أول تصريح لها تعليقا على بدء العدوان الشامل على لبنان في 12 جوان 2006⁽²⁾ قالت حرفيا: «اليوم بدا المخاض لمشروع الشرق الأوسط الجديد» ان مشروع الحروب الأهلية في الشرق الأوسط والمدعوم أميركيا بمختلف الوسائل لن يقتصر الأمر فيه على اقتتال مسيحي مسلم أو شيعي سني بل ربما يصل إلى اقتال سني سني، شيعي شيعي، ماروني ماروني⁽³⁾، وشأن الطائفية في الشرق الأوسط قد زاد خاصة مع انتصار الثورة الإيرانية سنة 1989م، حيث أحيى في الحركات الإسلامية الشيعية العربية الأمل خاصة في الخليج والعراق ولبنان، وغيّر في البداية الورقة الأمريكية الغربية التي كانت تدعم إيران فأصبحت عدو والقيادات السنية هي الصديقة إلى غاية الحرب الأمريكية على العراق فاعادت الحسابات، وأصبحت إيران الصديق الحليف ضد السنة والنظام السياسي ليس العراقي فقط وإنما في كل من سوريا ومنطقة الخليج فوصلت الحركة الإسلامية الشيعية إلى السلطة في لبنان، وكذلك شيعة العراق بعد 2003م وهو ما ادخل المنطقة في حروب ونزاعات طائفية من أجل السلطة لا تنتهي وهذا كله بدعم أمريكي، ناهيك عن المنافسة السعودية - الإيرانية المناهضة للمذهب الشيعي والمدمعة للمذهب الوهابي على يد شيخها محمد بن عبد الوهاب⁽⁴⁾.

وفي العراق وبعد شهر من الاحتلال جاء الحاكم العسكري الأمريكي "بول بريمر" لإنشاء مجلس حكم انتقالي وذلك بالمفاوضات بين واشنطن وطهران كما أكد السفير "ريان كروكر" أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد "بريمر" وهذا إن دلّ على شيء

(1) - دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، هاجر لفلسطين عام 1906م، كان صحفيا في بداية حياته ثم انتقل للعمل السياسي النقابي وقاد بن غوريون إسرائيل في حزب 1948 وعمل من أجل تأسيس دولة يهودية في فلسطين. منقوا عن ويكيبيديا www.ar.m.wikipedia.org

(2) - العدوان الشامل على لبنان في 12 جوان 2006: وهي الحرب الإسرائيلية على لبنان وحزب الله عقب اجتياح قوة حزب الله للاراضي الاسرائيلية، حيث شنى هجوما انتهى بمقتل 4 جنود اسرائيليين وخطف جنديين أوما عرف بالوعد الصادق، وبلغ قتلى اللبنانيين 1300 شخص، منقول عن المعرفة www.m.marefa.org تاريخ التصفح: 2020/12/25.

(3) - باسم الجعفري، مرجع سابق، ص 07.

(4) - توبي مائيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث. ترجمة: أمين الايوبي، الطبعة الأولى، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص 46-47.

فيدل على الدور الجديد لإيران في المنطقة بالتعاون والدعم مع العدو والصديق أمريكا وأيضا من الخطوات الاستراتيجية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والتي مهدت الطريق نحو النفوذ الإيراني أكبر فأكبر هو حل الجيش العراقي، وهو ما أكده "بول بريمر" عندما قال: «إننا ارتكبنا أخطاء استراتيجية كبيرة بعد احتلال العراق، فقد حارب الجيش العراقي إيران 8 سنوات وأوجد توازنا إقليميا، منع التمدد الإيراني وحجم الطموحات الإيرانية» ثم جاءت خطة "بري默" لتطيف العراق عبر إعداد دستور عراقي بصيغة طائفية مما أدى إلى مقاطعة الأقلية السنية للتصويت على الدستور في 2005م فجاء في المادة الثالثة منه: "إن العراق متعددة القوميات والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي"⁽¹⁾ وهذا الأسلوب الأمريكي يعتبر من الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة في دعم وإنتهاك حقوق الأقليات الدينية والقومية لضمان مصالحها واستمرارها، وهو ما يعرف بأسلوب المحاصصة في الحكم وكانت العراق أول تجربة لذلك حيث يحفز هذا الأسلوب في شكله السياسي أغلب الأقليات في المنطقة ويدفعها للمطالبة بحقوق سياسية ومشاركة في الحكم لا على أساس الكفاءة وإنما على أساس حصتها العددية حسب الطائفة المكونة لها. للحصول على المنصب، وهو ما جعل أغلب الأقليات غير راضية على وضعها باستمرار، مما يدفعها للتوجه نحو العنف والحل العسكري للحصول على حقوقها، مثل سوريا، تركيا، وهو بذلك وسيلة ناجعة لزيادة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة بحجة دعم الأقليات في الحصول على حقوقها⁽²⁾، وتقوم الولايات المتحدة أيضا بأسلوب التمويل والاتصالات لدعم اقلية المنطقة، وهو ما أكده تقرير الخارجية الأمريكية "الحريات الدينية في العالم" الذي أكد على تدخل الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونغرس الأمريكي والسفارة الأمريكية في مصر بالتدخل في الشأن المصري، وذلك بتمويل والاتصال مع المسيحيين المصريين والبهائيين والشيعة، وشهود يهوه، الأحباش، والنوبيين وهذا ما يعني تدخل غير مباشر لتفكيك النسيج الوطني

(1) - حاتم ابو زائدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، ط.2، لندن، اي-كتب، فبراير 2019، ص 59-60.

(2) - محمد جاسم الخزرجي، مرجع سابق.

الاجتماعية والثقافي المصري.⁽¹⁾ ومن السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة أيضا هو التأييد المباشر وغير مباشر للأقليات القومية والدينية في المنطقة لاقامة كيانات منفصلة عن حكومتها المركزية، فلقد قامت بالدعم العسكري المباشر لأكراد العراق وسوريا بشكل مباشر، من أجل كسب ولائها والضغط على حكوماتها لأخذ تنازلات حول قضايا المنطقة. كما تقوم الولايات المتحدة بدعم حكومات موالية لها في المنطقة ضد اقليتها الدينية بشكل علني ومكشوف مثل دعمها لدول الخليج ضد المسلمين الشيعة، والدعم لحرب التحالف ضد الحوثيين في اليمن بينما هي مدافع أساسي للأكراد في سوريا والعراق، فأحيانا تغض الطرف عن عمل المجموعات الإرهابية ضد الأقليات الدينية والقومية⁽²⁾، وأحيانا تقوم بعرقلة أي تحرك دولي ضد التنظيمات الإرهابية، ثم تقوم لاحقا بالتدخل وحدها بحجة حماية هذا الأقليات لإعطائها إنطبعا إنسانيا، وهي صفة كما عبّر عنها "كورنوليو سومالوجاCornelio sommalogal" رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث قال: «ان كلمة إنساني صفة ساحرة خادعة في ان واحد، فهي ساحرة عندما تضاف إلى كل فضيلة ممكنة إليها... وهي صفة غاضعة عندما ينظر إليها باعتبارها مؤامرة ترتبط بمصالح سياسية أو استراتيجية معينة»⁽³⁾، فالولايات المتحدة تتدخل لحماية الأقليات بشكل مباشر وغير مباشر لتقوم بتجنيدهم في المشروع الأمريكي كما حدث في العراق عام 2014م وامتناعها عن دعم العراق ضد تنظيم داعش الإرهابي على الرغم من وجود إتفاقية أمنية مع العراق، حيث قام التنظيم بمجازر الإبادة ضد المسيحيين والشبك الايزيديين في العراق وفي سوريا مجازر إبادة ضد العلويين والدروز والمسيحيين، فلقد سمحت بذلك لتاجيج الوضع وضرب استقرار المنطقة ثم تتدخل فيما بعد بحجة حمايتهم.⁽⁴⁾

إن الهيمنة الأمريكية واضحة جدا على الواقع الدولي والذي ينعكس سلبا خاصة على الدول فاقدة السيادة والاستقلال.⁵

(1) - محمد عمارة، الاستغلال الأمريكي للأقليات، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة 2011، ص17.

(2) - محمد جاسم الخزرجي، مرجع سابق.

(3) - خالد شنيكات، طارق ابو هزيم، التغير في سيادة الدول والتدخل الدولي. مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة ال البيت، رقم 127، في 2016/6/21، ص15.

(4) - محمد جاسم الخزرجي، مرجع سابق.

(5) - بن نعمان فتيحة، مرجع سابق، ص243.

من خلال كل ما سبق وفي إطار هذا العنصر المتعلق بتوظيف التدخل في حماية الأقليات نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد درست منطقة الشرق الأوسط جيدا، وعرفت ما تحتويه من خيرات وموارد طبيعية نفطية منها هائلة، كما أنها عرفت ضعف الأنظمة السياسية والأمنية في المنطقة وحتى تعطي طابع إنساني جميل لسياستها، فإنها استعملت الأقليات كمدخل ومنفذ جيوبوليتيكي حسب المعيار الواقعي العقلاني للتدخل في المنطقة والحصول على مصالحها وأهدافها الاستراتيجية التي تزيد من تطورها وتقدمها ونفوذها العالمي، لم يكن التدخل الإنساني لحماية الأقليات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سببه معياري قيمي، بل هو استراتيجي يغلب عليه الطابع الواقعي اللبرالي من أجل المصلحة الذاتية والأمن القومي ونشر النظام اللبرالي، فتارة تحمي أقلية دون أخرى مثل الأقلية المسيحية في الشرق الأوسط وتارة تتخذ من حماية أقلية ذريعة للتدخل، وتارة تحمي أقلية وتدعمها ماليا وعسكريا ضد نظامها السياسي، وكله ضمن سياسية الفوضى الخلاقة وجعل المنطقة غير مستقرة وأمنة ففتح الباب أمام من التدخلات المباشرة وغير المباشرة السياسية منها والعسكرية لتنفيذ خططها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فهي لا تحمي الأقليات ولا تتدخل لحمايتها، بل هي تتدخل لحماية مصالحها ومصالح حلفائها بحجة حماية الأقليات.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل من حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية تعرفنا على التوزيع الجغرافي للأقليات وامتدادها السياسي والجغرافي في المنطقة، ورأينا أن أهدافها تختلف من أقلية لأخرى، وكذلك وسائلها فمنها من يعتمد على وسائل سلمية وأخرى عنيفة أيضاً تمنعنا في مطالب هذه الأقليات وكيف تعاملت الأنظمة السياسية لدولة معها بتطبيق استراتيجيات عديدة وأشياء مدى التأثير البالغ لأقليات الشرق الأوسط على الاستقرار الإقليمي والدولي للمنطقة، ثم عرجنا إلى مبحث ثالث تناولنا فيه التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية بين الحماية والتوظيف، حيث رأينا البعد الديني في استراتيجية حماية الأقليات الأمريكية ومدى الارتباط الوثيق بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة وكيف أثر البعد الديني على صنع القرار في أمريكا، خاصة من ناحية حماية إسرائيل وأهدافهم التوسعية التبشيرية في إطار المسيحية واليهودية، كما رأينا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وظفت حماية الأقليات للتدخل في المنطقة، وذلك على مستويين اقتصادي والسياسي الأمني ومنه نستطيع أن نخلص إلى:

1- حماية الأقليات في الشرق الأوسط هي استراتيجية الأمريكية تهدف إلى تفتيت المنطقة للسيطرة عليها والاستفادة من خيارات المنطقة وتعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

2- منطلق الحماية له بعد ديني مسيحي أكثر منه قانوني إنساني ديموقراطي.

3- الولايات المتحدة تحمي أقلية على حساب أخرى أي أنها تحمي الأقليات المسيحية بالدرجة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وهذا من خلال سياستها وخطاباتها المؤكدة على الأقليات الدينية.

4- تهدف من خلال مبدأ الحماية إلى إعادة توزيع خارطة الأقليات وبالتالي تحقق أهدافها ومصالحها ومصالح إسرائيل وحلفائها في المنطقة.

5- التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية هو تدخل لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بحجة حماية الأقليات.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بالتدخل وحماية الأقليات دراسة في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001 حاولنا تسليط الضوء على مبدأ مهم جدا في العلاقات الدولية والعلوم السياسية والذي اخذ الحيز الوفير من النقاشات الأكاديمية والبحوث العلمية ألا وهو مبدأ التدخل في العلاقات الدولية، والذي أصبح محل جدال بين القوانين والمواثيق الدولية والعرف الدولي وبين ما تمليه المستجدات الدولية والفواعل الإقليمية والدولية على الساحة العالمية، فبين تكريس وتعزيز مبدأ عدم التدخل وبين مبدأ حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات جاء مبدأ التدخل الدولي الإنساني خاصة في شقه حماية الأقليات ليثير الكثير من التساؤلات والجدالات بين ضرورته والزاميته حتى في بعض الحالات الإنسانية وبين التحفظ على طريقة ومدى استعمالاته القانونية.

وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الريادة العالمية فلقد كان لها الدور البارز في استعمال التدخل لحماية الأقليات في العديد من المناطق في العالم وبالتحديد منطقة الدراسة وهي الشرق الأوسط، فرأينا ان الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل باسم حماية الأقليات لحماية مصالحها الشخصية وأمنها وامن حلفائها فهي تحمي الأقليات لتتدخل في المنطقة.

وفيما يلي نتائج الدراسة في صيغة الاجابة على التساؤلات الفرعية التي هي حصيلة الاشكالية الرئيسية المطروحة:

- التدخل الإنساني بمفهومه الحديث لم يعد يقتصر على المساعدات الإنسانية بل تعداه لحماية الأقليات كما ان التدخل بالقوة العسكرية ما هو إلا انتهاك لسيادة الدول وتدخل فيها حتى وان كان في طابع أممي .
- حماية الأقليات وحقوق الإنسان رغم تطورها التاريخي وإعطائها اهتمام دولي أكبر إلا أنها بقيت في يد الدول الكبرى لتنفيذ خططها المصلحية تحت الغطاء الأممي حتى يكون ذريعة لها.
- الاستراتيجية الأمريكية على اختلاف العصور وصناع القرار وتعدد التسميات بقيت واحدة مبنية على المصلحة والأمن القومي.

- التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ليس إلا مبرر للبحث عن مصادر الطاقة والموارد الثمينة وحماية أمن إسرائيل وكذلك التحكم في خارطة القوى السياسية في المنطقة من حيث التنافس الدولي وايضا الدعم للحلفاء.
- مبررات التدخل باسم حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب مبررات معلنه لسياسة خفية.
- خارطة الأقليات في الشرق الأوسط خاصة من حيث التوزيع تزيد الوضع تأزما بسبب التقارب الجغرافي بين اقلية المنطقة.
- هناك تأثير بليغ من الأقليات وبين الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على المستوى الاقليمي والدولي خاصة مع تعامل الانظمة السياسية في الشرق الأوسط معها.
- حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية هو قديم قدم الدولة الأمريكية وذلك نظرا للبعد الديني في الاستراتيجية الأمريكية.
- الدين يحرك السياسة في أمريكا والدين يدعم اسرائيل وهو نفسه من يحيي الأقليات.
- الإدارة الأمريكية تحمي أقلية على حساب أخرى وتهتم بالأقلية المسيحية.
- الاستراتيجية الأمريكية هي ان تحمي الأقليات لتتدخل وعندما تتدخل تحمي الأقلية المسيحية.
- سواء استعملت الإدارة الأمريكية وسائل سلمية أو عنيفة للتدخل فأنها تخلق أثرا بالغاً على المنطقة المتدخل فيها، فمن المفروض ان التدخل العسكري جاء ليمنع الارهاب ويقضي عليه غير انه خلف ارهابا آخر وأخطر من الأول.
- من المفروض ان التدخل الدولي الإنساني جاء ليمنع وشوك قيام حرب في البلد المتدخل فيه لكن وجدنا بعض التدخلات الإنسانية في البلدان المتدخلة كانت سبب في نشوب حروب اهلية وطائفية مثل العراق وليبيا.
- جاء التدخل الإنساني ليحمي المواطنين و المدنيين ولكن بعض التدخلات الإنسانية خاصة العسكرية منها خلفت ورائها آلاف القتلى من المدنيين وملايين المهاجرين واللاجئين وعشرات الآلاف من المواطنين بعاهات مستديمة وورائهم ملايين النساء والأطفال الذين سيكون الوضع ويتحسرون على فقدان الأحبة ويرثون عهد ما قبل التدخل.

- جاء التدخل الإنساني لحماية الأقليات ليحمي أقلية معينة تعاني الاضطهاد والظلم فيها بلدها الذي تقطن به فشرد و ظلم واضطهد معه أقليات أخرى، جاء باسم حقوق الإنسان وما تحمله المواثيق الدولية واحترام سيادة واستقلال الدول فاخترق سيادة الدول.
- التدخل الإنساني جاء بين مطرقتين الدعوة لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته ضمن ما يعرف بالواجب الدولي وبين احترام مبدأ من أهم المبادئ الدولية وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الدولية.
- قرارات الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لحماية الأقليات هو الشكل الأخير والآلية الأخيرة في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية على أرض الواقع، ويسبقه في ذلك سياسات تدخل غير مباشرة بالدرجة الأولى لتمهيد الطريق نحو التدخل المباشر وهو ما يعني خلق الجو المناسب للتدخل مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهي تقوم بتدخلات غير مباشرة وتخلق حروب طائفية ومذهبية ونزاعات بين الأقليات مما يخلق وضع غير مستقر ثم تأتي الإدارية الأمريكية في الأخير للتعبير عن قلقها من الوضع الراهن، وأنه هناك أقليات سلبت حقوقها وأن هذه الحروب تؤثر على السلم والأمن الدوليين، مما يدعو للقيام بواجب التدخل لحماية أقلية معينة يكون لها المصلحة وأهداف في اختبارها ثم يأتي التدخل الدولي الإنساني سواء عسكري أو سياسي واقتصادي مباشر أو غير مباشر.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 94.

أولاً: الكتب

1. اسراء محمود السيد، التنوع العرقي واثره على تطور النظام السياسي الماليزي المركز الديموقراطي العربي 18 جوان 2017.
2. أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرون، ترجمة: أنور محمد ابراهيم وآخرون طبعة 2003 ، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة.
3. انس اكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي دراسة مقارنة، ط1، عمان، الجنان للنشر والتوزيع، 2008.
4. انور الجندي، سقوط مفهوم القومية الوافد، القاهرة ، دار الانصار ، 05 أكتوبر 2009.
5. ايناس سعدي عبد الله: الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية. الطبعة الأولى، بغداد، اشور باينبال للنشر، 2015.
6. باترك هارمن، بربارة ديلكور، اوليفية كورتن، القانون الدولي وسياسة المكيالين. ترجمة: أنور مغيث، ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
7. باسم الجعفري، الشرق الأوسط الجديد بين الاشاعة والحقيقة، الطبعة الأولى، (سايس بيكو الثاني)، سوريا، 2013.
8. باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات. بكين، 2014.
9. بدر بن سلمان العامر، الاستراتيجية الأمريكية...الأهداف الخفية. دار الجنان للنشر والتوزيع، 2003.
10. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. ط 1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، أوت 1989م.
11. توبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث. ترجمة: أمين الايوبي، الطبعة الأولى، بيروت، الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2014.

12. جوزاف ياكوب، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول. الطبعة 1، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، 2014. 166.
13. جوستاف لندستروم، جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون. الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.
14. جيروم كاهان، الأمن في العصر النووي، ترجمة: نافع أيوب، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، 1982م.
15. جيريمي سولت، تفيتت الشرق الأوسط. ترجمة: نبيل صبحي الطويل، الطبعة الأولى، دمشق، دار النفائس، 2011.
16. حاتم ابو زائدة، الحرب الطائفية في المشرق العربي، ط. 2، لندن، اي-كتب، فبراير 2019.
17. حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط. الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص 66.
18. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن- دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اكتوبر 1995.
19. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارية الأمريكية جديدة ازاء الشرق الأوسط. دراسات دولية، العدد 46.
20. رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية. الطبعة الأولى، عمان، الاردن، الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2013.
21. رشا ابراهيم، معظلة الجماعات الإثنية في الوطن العربي المفهوم وأبعاد المشكلة. مركز التنوع لفقہ النزاعات، قطر، الدوحة.
22. روبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ط 1، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
23. روجي البعلبكي، المورد (قاموس عربي-انجليزي). ط 7، دار العلم للملايين مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1995، ص 299.

24. زيغيتو بريجنسكي، رقعة الشطرنج السيطرة الأمريكية وما يرتب عليها جيو استراتيجية. ط2، مركز الدراسات العسكرية، 1999..
25. زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الارهاب. مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2003.
26. سامر مؤيد عبد اللطيف، خضير ياسين خضير ، الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي. كلية القانون، جامعة كربلاء.
27. سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة . الطبعة 1، عمان، دارزهران للنشر والتوزيع، 2008.
28. سعد شاكر شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. الطبعة 1، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2013.
29. سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات. مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة 1982، ص 7-8-9.
30. سون اتزو، فن الحرب. تقديم: أحمد ناصيف، ط1، دار الكتاب العربي، 2010.
31. شاهر اسماعيل شاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001. الهيئة العامة الثورية للكتاب، قضايا أمة.
32. طلال حامد الخليل، المرتكزات الفكرية الليبرالية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.
33. عبد الله بن جبر العتيبي، النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمرسلة البنائية. العدد 102، قسم شؤون اجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010.
34. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. الطبعة 1، الاسكندرية، منشأة المعارف،
35. فاضل زكي محمد، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي. الطبعة الأولى، الاهلية للنشر والطبع، بغداد، 1968.
36. فائزة خطاب ، الاعتراف بالإبادة الجماعية للاكراد ، الحوار المتمدن، العدد 3321 ، 2011/03/30 عن موقع: <https://www.ahwr.org> تاريخ التصفح: 2020/06/16.

37. فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد. الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 2016.
38. لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، الجمعية الثقافية العراقية في مالمو . ط1، منشورات تهوز، 2007.
39. لهيب عبد الخالق، بين إنهارين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ط1، عمان، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.
40. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم. ترجمة: الهيثم الايوني، ط4 ، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، عام 2000م.
41. مارتن شو، الإبادة الجماعية (مفهومها جذورها.....). ترجمة: محي الدين حميدي الرياض التبيكان، الطبعة الأولى، 2017.
42. مبارك علوي محمد لزوم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام. الطبعة 1، مركز القلم، 2020.
43. مجدر الداغر، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم. الطبعة الأولى، المنصورة، دار الوفاء، 2006 .
44. محمد عبد الله السمان، محنة الأقليات المسلمة في العالم. الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية، الأزهر الشريف، 10 يونيو 2012.
45. -محمد عمارة، الإسلام والأقليات الماضي الحاضر المستقبل. ط 1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003.
46. محمد نصر محمد، الوسيط في القانون الدولي العام. ط1، الرياض، مكتبة القانون الاقتصادي، 2012.
47. محمود شلبي، المنهجية في التحليل السياسي-المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الطبعة 1، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.
48. محمود محمد علي، التداخل الأمريكي في الخليج العربي، الاسكندرية. الطبعة الأولى، دار الوفاء، 2018.

49. مصلح خضر الجيوري، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط. ط1، الأكاديميون للنشر، 2014.
50. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني. العربي للنشر والتوزيع، 2011/07/14.
51. ميرفت رشموي، حقوق الأقليات في القانون الدولي بعض الاضاءات لمنظمة العفو الدولية.
52. نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية. ط1، مؤسسة وعي للدراسات والابحاث، قطر- الدوحة، 2016.
53. نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة. النموذج المعرفي-النظرية-المنهج، ط1، لبنان (بيروت)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
54. هلتالي أحمد، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
55. وليام مارتن، اليمين المسيحي والسياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة: ابراهيم يحيى الشهابي، الفكر السياسي.
56. اليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للامبراطورية الأمريكية. مركز الدراسات الاشتراكية.
57. يوسف محمد صادق، الارهاب والصراع الدولي، دار التنوير، 2013..
- ثانيا: الرسائل الجامعية
1. أحمد سليم عبد الله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديموقراطية في المنطقة العربية (2001-2013). مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
2. أسماء مصطفى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.

3. ايناس شيباني، السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الاب والابن. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2010 .
4. بن مهني لحسن، حقوق الأقليات في القانون الدولي المعاصر. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، 2018.
5. بن نعيمة فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 2017، ص 242.
6. بهولي لبني، النزاعات الاجتماعية المتصلة في إفريقيا جنوب الصحراء. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018 .
7. حنان عبد الرزاق، تأثير المازق الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
8. خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.
9. رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة. مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بلقايد، تلمسان، 2015.
10. رجدال أحمد، حماية حقوق الإنسان من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية. مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2016.
11. زردومي علاء الدين، التدخل الاجنبي و دوره في اسقاط نظام القذافي. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر، 2013.
12. الطاهر بن أحمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010.
13. عبد الجبار اسماعيل ابراهيم، أثر العامل النفطي على الاستراتيجية الأمريكية...، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014.

14. عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والسياسة، جامعة صلاح الدين، أربيل، 2001.
15. عبد اليزيد داودي، التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة. مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012.
16. العربي وهيبة، مبدأ التدخل الدولي في إطار المسؤولية الدولية. مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2014.
17. قزران مصطفى، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاته في ظل مبادئ واحكام القانون الدولي العام. مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
18. قصي احمد حسني حامد، دور الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث تحول ديموقراطي في فلسطين. مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، فلسطين، 2008.
19. قيدوم حكيم، السياسة الأمريكية اتجاه قضايا حقوق الإنسان بعد 11 سبتمبر 2001. مذكرة ماجستير 2004، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر.
20. مبيضين رشا عدنان محمد، دور الارهاب في إعادة صياغة العلاقات الأوروبية. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.
21. موساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
22. مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001. مذكرة ماجستير، قسم النظم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012.
23. نذير بو معالي، حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر، 2008.

24. وفي خيرة، تأثير الرسالة الكردية على الاستقرار الاقليمي. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

ثالثا: المجالات

1. أحمد الرزوق الرشيد وعبد الكريم ادبيش، اشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح و المواقف الدولية. مجلة مدارات سياسية، العدد الثالث، ديسمبر 2017.

2. أحمد الفكك البدراني، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ما بعد 2001، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 5، المجلد 3، 2016..

3. الاستراتيجية الأمريكية في (عهد الرئيس باراك أوباما 2008- 2012 دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية). مجلة اوروك، العدد الأول، المجلد العاشر، 2017.

4. أمال موساوي، أسس التدخل الإنساني في القانون الدولي. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2011.

5. أنصار موسى جواد، التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي المعاصر. مجلة اليرموك جورنال، 2013.

6. برايت اوكوغو ، الشرق الأوسط وشمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة. مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. مارس 2003، عن موقع: <https://www.imf.org> تاريخ التصفح: 2018/04/3.

7. بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا. العدد 6، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008.

8. بومنجل فاتح الدين، مشكلة تحديد مفهوم الأقليات. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عن موقع: www.asip.cerist.dz تاريخ التصفح 20 جوان 2020.

9. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 30، 2014.

10. خالد حنفي علي، ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية. مجلة السياسة الدولية، 2014/01/30 عن موقع: <http://www.siyassa.org.eg> تاريخ التصفح: 2017/03/12.
11. خالد شنيكات، طارق ابو هزيم، التغير في سيادة الدول والتدخل الدولي. مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة ال البيت، رقم 127، في 2016/6/21.
12. خيرة بن عبد العزيز، عبد الكريم هشام، التدخل العسكري الإنساني دراسة في المنطلقات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، مارس 2015.
13. دحماني العيد، الهندسة السياسية الخارجية للقوى الكبرى والدول الصاعدة في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة. 1991-2019م، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، المجلد 4، جامعة المسيلة، السنة 2019م.
14. رعد قاسم صالح، الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الارهاب عام 2014 الأهداف والمحددات والأدوار. مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية، العدد 3، 2017.
15. رنى علي الشجيري، دور المتغير الأمريكي في الاستقرار السياسي العراقي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الاعلام، بغداد.
16. سالم حسين، الحضارات بين الصدام والحوار في العلاقات الدولية. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 04، جامعة المسيلة، السنة 2019.
17. سلامة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في إطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤوليته الحماية. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد السادس، جامعة القادسية، افريل 2015.
18. سماح عبد الصبور، مآزق الانتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدول إلى القيمية العالمية. مجلة السياسة الدولية، العدد 49، جامعة القاهرة، 2014.

19. سيف الدين كعبوش، الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مبدأ المسؤولية الحماية. مجلة العلوم الإنسانية، عدد 49، المجلد ب، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، جوان 2018.
20. طلال ياسين عيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، 2010.
21. طويل نسيم، التدخل الإنساني دراسة في المفهوم وازدواجية المعايير. المجلة الجزائرية للامن الإنساني، العدد 5، جانفي 2018.
22. عبد الستار حسني الجميلي، المركز القانوني للأقليات في ضوء القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 4، الجزء 1، المجلد 1.
23. عبد الصمد محمد ابراهيم، تحاكم الأقليات المسلمة أمام القضاء الأجنبي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية، بدمياط.
24. عبد الناصر الجندي، النظرية التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير. مجلة المفكر، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
25. علي معمر فرحات وآخرون، إشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة دراسة بحثية بين القانون الدولي والشرعية الإسلامية. مجلة أصول الشريعة للابحاث التخصصية، العدد 4، المجلد 4، اكتوبر 2018.
26. فتال هاجر، قاسمي آمال، ضمانات حماية حقوق الأقليات بين القانون الدولي والفكر الإسلامي. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، ديسمبر 2014.
27. فؤاد أحمد عبد المجيد، الصراع العالمي الحديث في الشرق الأوسط. مجلة المدفعية، الجامعة الأمريكية ببيروت، 1954.
28. لحسن بن مهني، زغودو جغلول، الأقليات ومثلث الهوية (اللغة، الدين، الثقافة). مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، المجلد السابع، الاصدار الأول، جوان 2018.

29. لدغش رحيمة، مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الراهنة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، المجلد 02، جامعة المسيلة، جوان 2018م.
30. لعالية منصوري، لعجال محمد لمن أعجال، التنافس الأمريكي الأوروبي (الواقع والآفاق)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 10، المجلد 01، جوان 2018، جامعة المسيلة.
31. مثنى مشعان خاف المزروعي، الانسحاب من العراق في الاستراتيجية الأمريكية . مجلة العرب والمستقبل، العدد 11، السنة الثالثة، نيسان 2005..
32. مجناح أمال، بدرة سليم، الشرق الأوسط: دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي اتجاه المنطقة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 9، المجلد 2، جامعة المسيلة، مارس 2018.
33. محمد عمارة، الاستغلال الأمريكي للأقليات، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة 2011.
34. محمد هورو، استخدام الأقليات في الصراع العام الإسلامي. مجلة مختار الإسلامي.
35. مزيان راضية، التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر. مجلة العلوم الإنسانية، عدد 48، المجلد 1، كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ديسمبر 2017.
36. مسعود ظاهر ، خريطة الأقليات في الوطن العربي ، 15 افريل 2005، جريدة الشرق الأوسط www.archive.aawsat.com . تاريخ التصفح، 19/ 10/ 2019.
37. اكتشف أكبر خمس أقليات في العالم العربي. 18 نوفمبر 2015 الحرة للاخبار www.alhura.com تاريخ التصفح، 19/ 10/ 2019.
38. مؤتمر في أمريكا حول حماية الأقليات الدينية في العراق، جريدة الراية (حزب التحرير) 14 سبتمبر 2016.
39. موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية، السنة السابعة، 2015.

40. نائل جرجس، حقوق الأقليات في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. مجلة صور، تاريخ 30 تشرين، www.suwar-magazine.org تاريخ التصفح 2020/08/13.

41. نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013.

42. نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013،

رابعاً: المحاضرات

1. بودور مبروك، محاضرات في حقوق الإنسان والحريات العامة السنة الثانية ماستر دولة ومؤسسات، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2017، عن موقع: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1462> تاريخ الاطلاع: 2021/06/24.

2. حسن سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. محاضرات، كلية الاداب جامعة طرابلس.

3. عبد العزيز زايدي، محاضرات في: نظريات وسياسات التنمية. جامعة المسيلة، 2016م، ص 25، عن موقع:

4. عبد الفتاح حسام زعلان، محاضرات في الإدارة الاستراتيجية. قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارية والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017-2018.

5. عمر مرزوقي، محاضرات في منهجية العلوم الاجتماعية. تم القائها على طلبة السنة أولى ماجستير سياسة مقارنة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2013/2014.

6. فلاق نور الدين، محاضرات في مقياس: صنع وتحليل السياسة الخارجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: إستراتيجية، 2017، جامعة المسيلة، عن موقع: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3804> تاريخ

الاضطلاع: 2021/06/24.

7. محمد شاكر ابو شعبان، الأقليات في الشرق الأوسط قنبلة جاري اشعال فتيلها، محاضرات.

خامسا: الملتقيات

1. احمد وهبان، التخلف وغايات التنمية السياسية الجزء الثاني، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 2 اكتوبر 2019 عن موقع: www.arabprf.com تاريخ التصفح 15 جوان 2020.

2. اسحاق يوسف ال عياش، خطاب الضامن. إدارة التعدد والتنوع المجتمعي، عن موقع: www.conference.uobabylon.edu.iq.com تاريخ التصفح: 10 جوان 2020.

3. أسلحة الدمار الشامل www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020/08/20.

4. الأمم المتحدة The United Nations. الفصل السابع www.un.org تاريخ التصفح: 2020/08/26.

5. أميمة عبد اللطيف، مستقبل الإسلاميين والديمقراطية في الشرق الأوسط. عن موقع: www.cia.gov تاريخ التصفح: 2017/03/28.

6. انتقال الصراع في الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط. في موقع: www.mokabel.com تاريخ التصفح 2020/07/03

7. اندرو ماسلوكسي، نفوذ اليمين المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية، www.aljazeera.net. تاريخ التصفح: 2020/04/26.

8. بشير شايب، مفهوم الأقلية والاثنية. جانفي 2016 عن موقع تاريخ التصفح www.researchgate.net 2020/10/01

9. بولمكاحل ابراهيم، تطور إتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية. 2015/06/25 عن موقع: <https://www.politics-dz.com> تاريخ التصفح 2018/03/12

10. بومعالي نذير، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام. العدد 5، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمة

- التعليمية، 30 جوان 2009، عن موقع: <https://www.asjp.cerist.dz> تاريخ التصفح: 2018/09/03.
11. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
12. حسام الخولي، أمريكا ترامب...، دفاع عن الأقليات في العالم وانتهاكها ضدهم في الخارج. عن موقع: www.ultrasawt.com تاريخ التصفح 1 مارس 2020.
13. حسين قوجمان، مشكلة الأقليات العرقية والدينية في الشرق الأوسط، الحوار المتمدن. 2007/10/18، عن موقع: <https://www.m.ahwar.org> تاريخ التصفح: 2019/01/15.
14. الحيارى إيمان، تقرير عن النفط. جانفي 2016، عن موقع: www.mawdo3.com تاريخ التصفح: 2017/06/25.
15. خذلان الأمريكيين لحلفائهم : تجربة 1958 لبنان. مقال مترجم، new republic عن موقع: www.daraj.com تاريخ التصفح 2020/07/05.
16. خلواتي مصعب، الحماية القانونية للأقليات في القانون الدولي. مركز جيل البحث العلمي، 2018/06/21، عن موقع: <https://jilrc.com> ، تاريخ التصفح: 2021/06/05.
17. خيرى عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا الانتقال من التماسك إلى التنافس، منتدى السياسة العربية، جانفي 2020، عن موقع: www.alsiasat.com تاريخ التصفح: 2020/09/02.
18. رائد صالح، سيناتور أمريكي يطالب بوقف مبيعات الأسلحة السعودية. 10 أكتوبر 2018، القدس العربي عن موقع: www.alquds.co.uk تاريخ التصفح: 2019/02/5.
19. رحموني فاتح النور، محاضرات الدعم البيداغوجي في مقياس الاستراتيجية والامن الدولي. قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، عن

موقع: <http://dspace.univ-msila.dz:8080//xhtmlui/handle/123456789/1510>

تاريخ الاطلاع: 2021/06/27 على الساعة: 13.20.

20. ريناس نبافي، ظاهرة الصراعات الاثنية الصراع الكردي في العراق تمودجا، 1 اكتوبر

2017، عن موقع: www.democraticocde تاريخ التصفح 14 جوان 2020.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. اسحاق يوسف ال عياش، خطاب لضمان، إدارة التعدد والتنوع المجتمعي، جامعة

سمراء، العراق، عن موقع: <https://www.cbr.conference.uobabylon.edu.iq.com>

تاريخ التصفح: 10 جوان 2020.

2. بيرى كاماك، ميشيل دن، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد نيران،

مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. عن موقع: www.carsegie-mec.org تاريخ

التصفح: 2020/04/15.

3. شيرازاد أحمد النجار، تحديد هوية العراق امر معقد وصعب، 2005/10/05، عن

موقع: www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 2020/03/23.

4. سليم عبد الله مطر، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثوابت

الإستمرارية ومتطلبات التغيير (...). 2017، عن موقع: <https://dergipark.org.tr> تاريخ

التصفح: 2018/02/23.

5. سمر ابوركبة، الأقليات في الوطن العربي دنيا الوطن، 2011\5\21، عن موقع:

WWW.PULPAITelwatenvoice.com تاريخ التصفح 01 /10/ 2020.

6. سمير جاسم راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية.

2020/06/10، عن موقع: <https://www.politics-dz.com> تاريخ الاطلاع:

2020/09/03.

7. سومية محمد علي، جنوب السودان، اليات إدارة التعدديات الاثنية وازمة تحقيق

المواطنة (2005 – 2017) 19 اكتوبر 2017، المركز العربي للبحوث والدراسات، عن

موقع: www.acrseg.org تاريخ التصفح: 10 جوان 2020،

8. السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. دراسة مقارنة عن موقع www.politics-dz.com 2019/08/11، تاريخ التصفح 2016/01/03
9. شارل مالك، ظاهرة الأقليات في الشرق الأوسط في حد ذاته. موقع www.discoverlebanon.com : تاريخ التصفح 1 أكتوبر 2020.
10. شكلاط ويسام، باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط...المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الأمريكية...، عن موقع: <https://democraticac.de> تاريخ التصفح: 2019/02/01.
11. طارق ابو حازم، التغيير في سيادة الدول والتدخل الدولي دراسة في تغيير في نظريات التدخل الدولي. جانفي 2016 عن موقع: <http://www.researchgate.net> تاريخ التصفح 2020/09/05 .
12. طارق البيطار، النظرية البنائية: أهم المناظرات في العلاقات الدولية. ساسة sasa post، 8 أفريل 2018، عن موقع: <https://www.sasapost.com> تاريخ التصفح: 2019/06/19.
13. عامر خليل، استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. مرصد الشرق الأوسط و شمال افريقيا الاعلامي، 2018/10/30
14. عبد الحكيم سليمان وادي، ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية. 2021/04/06، عن موقع أمد : <https://www.amad.ps> تاريخ التصفح: 2021/04/10.
15. عبد الحكيم وادي وآخرون، بحث في الاستراتيجية المفهوم والنظرية. 18 ديسمبر 2013، عن موقع <https://army-tech.net> تاريخ التصفح 2018/03/03.
16. عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الليبيرالية نشأتها ومجالاتها. 17 نوفمبر 2014، عن موقع مكتبة النور: <https://www.noor-book.com>

17. عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق نموذجاً/شروط التوافقية 2011/12/19. الحوار المتمدن العدد 3581 عن www.achnar.org تاريخ التصفح 15 جوان 2020.
18. عبد القادر نعناع ، ملامح الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في حقبة ترامب .21 أفريل 2017، عن موقع مستقبل الشرق للدراسات و البحوث، www.flasharq.com تاريخ التصفح : 2018/05/03.
19. عبد الله جناحي، الهوية الوطنية و الهويات الفرعية (حالة البحرين)، 14 ديسمبر 2016 www.alnoaimiforum.org تاريخ التصفح: 2019/11/15.
20. عبد الله محمود الطناوي، التدخل الإنساني والمبادئ العامة للقانون الدولي. 19 ابريل 2019، عن موقع المعهد المصري للدراسات www.eipss-eg.org تاريخ التصفح 01 2020/07/.
21. عبد الله محمود الطناوي، التدخل الدولي الإنساني: المفهوم والأبعاد 26 مارس 2016 المعهد المصري للدراسات. عن موقع: www.eipss-eg.org تاريخ التصفح 19/جوان/2020.
22. عصر رسول ، حوارات شرق اوسطية الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط. عن موقع: www.medaratleurd.com تاريخ التصفح: 2019/11/15
23. عفاف محمد إسماعيل المليجي، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الارهاب، دراسة حالة داعش في عهد أوباما (2008-2016). عن موقع: <https://democraticac.de/?p=52522> تاريخ التصفح: 2019/04/02.
24. علاء الدين السيد، خريطة ابرز الأقليات العرقية و المذهبية في الوطن العربي، 16 افريل 2015، عن موقع: www.sasapost.com تاريخ التصفح: 2019/11/16.
25. علاء بيومي، سياسة أمريكا لنشر الديمقراطية...معضلة الإسلاميين. عن موقع: www.sudaress.com تاريخ التصفح: 2017/03/20
26. الغزو الأمريكي للعراق، المعرفة www.m.marefa.org تاريخ التصفح: 2020/07/16.

27. فؤاد البطاينة، حق تقرير المصير مرتبط بحق السيادة انفصال اقليم كردستان ... 19 / 09 / 2017، راي اليوم ، عن موقع www.raialyoun.com تاريخ التصفح 2020/06/20.
28. فيصل براء متين المرعشي، التدخل الدولي الإنساني. الموسوعة السياسية www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020/07/10.
29. فيصل براء متين المرعشي، التدخل الدولي، الموسوعة السياسية www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020/07/05.
30. كينيث بولاك، قاتل أو إرحل الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط. ترجمة: مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، فبراير 2016 ، عن موقع: <https://idraksy.net> تاريخ التصفح: 2017/03/03.
31. ليونيد سافين، الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة. 25 جولية 2016، عن موقع: <https://katehon.com> تاريخ التصفح: 2019/03/03.
32. محمد بلبشير، الأقليات سيرة المصطلح ودلالة المفهوم. من موقع: <https://www.taghrib.org/> تاريخ التصفح 23 جولية 2020
33. محمد عبد الفتاح، أنواع الأقليات وحقوقهم في القانون الدولي ومصالح الدول الكبرى. عن موقع المحامين العرب www.law-arabs.com تاريخ التصفح 2020/08/07.
34. محمود جاسم الخزرجي، الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة اضطهاد الأقليات في الشرق الأوسط. مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 20 جوان 2020، عن موقع www.kerbalacss.uoberlalce.edu.iq تاريخ التصفح: 2020/12/25.
35. محمود عبد الوهاب عبد الوالي، إشكالية مفهوم الجماعة الاثنية. قراءات إفريقية 2018/04/18 عن موقع: www.quraatafricom.com تاريخ التصفح 2020/09/29.
36. مدني قصري، كيف انعكس الصراع السني الشيعي على شكل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط. 2008، www.hofayat.com 2020/04/10.

- 37.مرابط راجح، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية في موقع www.ajsp.ceristen/article/87775. تاريخ التصفح: 2020/01/15.
38. مركز ليكولين للدراسات والأبحاث، لمحة في مبدأ المسؤولية. عن موقع: www.afrin-lekolin.net تاريخ التصفح: 10 جانفي 2018
- 39.مشروع الشرق الأوسط الكبير. مجلة اهل البيت، العدد 19 www.alu.edu.iq/research.
- 40.مشروع ايزنهاور: www.mokatel.com
- 41.معنى كلمة امبريالية www.almaany.com موقع المعاني، تاريخ التصفح: 2020/08/01.
- 42.مفهوم الاستراتيجية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: www.wikipedia.com. اطلع عليه يوم 2019/01/20.
- 43.مفهوم الفيدرالية والكونفيدرالية: مدونات متابعات. 26 ماي 2010، عن موقع www.mosabmtab3at.blogspot.com تاريخ التصفح: 14 جوان 2020
- 44.المفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها دليل للمدافعين عنها الأمم المتحدة. جنيف ونيويورك 2012، <https://www.ohchr.org> تاريخ التصفح: 2019/02/17.
- 45.مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. سلسلة التدريب المهني، العدد 12، نيويورك وجنيف، 2005، عن موقع: www.ohchr.org تاريخ التصفح: 2020/09/05.
- 46.منار ممدوح، التعددية الاثنية. الموسوعة السياسية، عن موقع: www.political-encyclopedia.org تاريخ التصفح: 2020-09-29.
- 47.المهندس فؤاد الصادق، اللوبي..ماهو؟ وأين هو؟ وكيف يؤثر؟ عن موقع <http://www.siironline.org> تاريخ التصفح: 2018/04/3.

48. موفق محمد، مفهوم الأقلية وتعريفها في المواثيق الدولية الحوار المتمدن، العدد 3168، 2010، عن موقع: www.alhewar.org تاريخ التصفح 18 جوان 2020.
49. ميرفت ر شماوي، حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض الاضاءات، ترجمة: فبيولا دينا، المجلة الإلكترونية لمنظمة العفو الدولية، العدد 19، عن موقع: <https://www.amnestymena.org> تاريخ التصفح: 2020/04/03
50. ناجي صادق شراب، الامارات، النموذج الفيدرالي العربي الناجح. مركز الخليج للدراسات: 2017/12/02، عن موقع: www.alkaleej.ae تاريخ التصفح: 7 مارس 2019
51. نافد ابو حسنة، السمات الجيو استراتيجية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط. 2017/06/18 عن موقع: www.nafezabubhasna.com تاريخ التصفح: 2018/06/18.
52. نويس ثاموس، الجهود الأمريكية لحماية الأقليات الدينية. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، 22 فبراير 2018، موقع: www.eg.usembassy.gov تاريخ التصفح: 1 مارس 2020.
53. هيثم موسى حسن، التدخل الدولي. الموسوعة العربية، www.arab-ency.com تاريخ التصفح: 2017/03/15.
54. الوجود العسكري الأمريكي في العراق، حقائق وارقام، موقع الحرة، 6 يناير 2020. www.alhurra.com تاريخ التصفح: 2020/07/20.
55. وليد فوزي، الصراع العرقي والديني في البلقان. عن موقع: www.books.google.com تاريخ التصفح: 2019/11/25.
56. وفيي خيرة، مداخله السياسات التنموية والثورات العربية: الواقع والتحديات، ملتقى دولي رابع حول السياسات التنموية العربية وعملية إنتاج المساوات الاجتماعية: الآليات والتحديات، 24-25- أبريل 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
57. يسرى كلكمك ميشيل دن، استغلال النزاعات في الشرق الأوسط أواخماد نيران مركزي ريفي المشرق الأوسط. عن موقع: www.carsegie-mec.org تاريخ التصفح: 2020/04/15.

58. يوسف عوض العازمي، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية. 30 أوت 2020، عن موقع القبس: <https://alqabas.com> تاريخ التصفح: 2020/09/26.
59. يونس عودة، ملف الحرب على العراق. العدد 214، نيسان 2003 عن موقع www.lebarmy.gov.lb تاريخ التصفح: 2020/07/25.
60. المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، 22 نوفمبر 2008. عن موقع: <http://bohothe.blogspot.com> تاريخ التصفح: 2018/03/10.
61. طه على احمد، الواقعية في العلاقات الدولية، تأملات. 6 ديسمبر 2009، عن موقع: <http://tahaaly80.blogspot.com> تاريخ التصفح 2018/03/10
62. مجلس الأمن، القرار 1970. لسنة 2011، تاريخ 26 فبراير 2011
63. مجلس الأمن، القرار 1973، في 17 مارس 2011 www.diplomatie.gouv.fr تاريخ التصفح: 2020/08/26.
64. مجلس الأمن، القرار 2040، في 12 مارس 2012 www.diplomatie.gouv.fr تاريخ التصفح: 2020/08/30.
65. الهاشي حمادوا، نظرة عامة حول التدخل الإنساني. 11/02/2012، عن موقع: <http://www.droit-dz.com> تاريخ التصفح 2020-09-05.
66. عبد الله جلال، الشيعة في الشرق الأوسط. يوليو 2014، www.sasapost.com تاريخ التصفح: 2020/03/30.
67. البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية، 3 مارس 2015، www.polities-dz.com تاريخ التصفح: 2020/04/25.
68. محمد ابو خليف، تعريف الهوية. فبراير 2016، www.mawdoo3.com تاريخ التصفح: 2020/03/26.
69. تعريف أولي بمفهوم الأمة والقومية، المجد، 28/02/2017 من موقع: www.almajd.net تاريخ التصفح 2020/07/11.

70. اسحاق عياش الهوية، إدارة النقد و التنوع المجتمعي 28 سبتمبر 2018، المعهد المصري للدراسات تاريخ التصفح 15 جوان 2020 ، عن موقع: www.eipes-eg.org تاريخ التصفح: 2020/12/15
71. إدارة ترامب ردا على تصويت الشيوخ ضد السعودية، 14/12/2018 عن موقع : www.arabic.rt.com تاريخ التصفح: 2019/03/10.
72. مصعب الجمال استراتيجيات القوة وادوات الصراع، 2019/01/22، الجزيرة www.aljazeera.net تاريخ التصفح: 16/جوان 2020.
73. صخري محمد، النظرية البنائية في العلاقات الدولية. 2019/06/06، عن موقع: <https://www.politics-dz.com> تاريخ التصفح: 2020/04/25.
74. مفهوم الأقلية، مجلة وعي 2020/10/01، عن موقع: <http://www.al-waie.org/archives/article/3290> تاريخ التصفح 2020/10/01.
75. الحروب الاستباقية: www.aksalltgah.com تاريخ التصفح: 2020/06/20.
76. إيمان الحياوي، مفهوم المواطنة وحقوق الانسان. 21 يوليو 2020، عن موقع: <https://mawdoo3.com> تاريخ التصفح: 23 يوليو 2020.
77. البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. 16 سبتمبر 2013، شبكة الاخبار العربية، www.anntv.tv تاريخ التصفح: 2020/04/28.
78. سوسن زهدي شاهين، دراسة في النظريات الدولية، تاريخ النشر: 2010/09/27، عن موقع دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com> تاريخ التصفح: 2018/03/11.
79. سارة جاسم، الصراع في الشرق الأوسط ونذر حرب عالمية ثالثة. 26 يناير 2016، www.noonpost.com تاريخ التصفح 03 فيفيري 2019
80. خلواتي مصعب، دراسة في القانون الدولي حول حماية الأقليات. 21 يوليو 2018، موقع محاماة www.mohamah.net تاريخ التصفح 20 جوان 2020.
81. مجلس الأمن القرار رقم 1441 تاريخ 8 نوفمبر 2002 www.diplomatie.gouver.fr تاريخ التصفح: 2020/07/26.

سابعاً: الإتفاقيات

1. إتفاقية جنيف الأولى: 1864 تحمي الجرحى والجنود والمرضى في الحرب البرية.
2. إتفاقية جنيف الثانية: 1907 تحمي الجرحى والجنود والناجين من السفن الغارقة في وقت الحرب والمرض.
3. إتفاقية جنيف الثالثة: 1929 تطبق على أسرى الحرب.
4. إتفاقية جنيف الرابعة: 1949 توفر الحماية للمدنيين بما في ذلك الأراضي المحتلة.

ثامناً: المراجع الأجنبية

Livres :

1. Jean Arnault Dérens et Laurent Geslin, dans les Balkans, les frontières Bougent, les logiques ethniques demeurent, le monde diplomatique, Août 2019.
2. David Sanchez Rubio, interventions Humanitaires, principes, concepts et réalités ,cetri: www.cetri.Be/interventions-Humanitaires248
3. Dictionnaire français, Group ethnique, Site : www.lintemaute.fr.dictionnaire/fr/définition/groupe-ethnique.
4. Jean Yangomale, Qu'est ce que'une minorité nationale, le monde diplomatique, janvier 1992.
5. Joseph Yacoub, promouvoir une nouvelle légalité, le monde diplomatique , Avril, 1993.
6. Joseph Yacoub, genèse et évolution d'un concept, confluences méditerranée, Paris l'Harmattan, N°4, Automn ; 1992 .

Site Internet :

1. www.enseignants.lumni.fr/fiche-media-intervention-en-irak.html
2. Www.lefigaro.fr/debats/2006/04/12/les-cinq-paradoxes-de-l'intervention-américaine-en-Irak
3. www.britannica.com/libya-revolt-of-2001-february-17-revolution-first-libyan-civil-war
4. www.link.springer.com/the-security-council-on-libya-legitimation-or-dissimulation

قائمة

الفهارس

الصفحة	قائمة الموضوعات
	شكر وتقدير
	إهداء
	خطة الدراسة
أ	مقدمة
	الفصل الأول: إطار نظري و مفاهيمي للدراسة
16	تمهيد
17	المبحث الأول : ماهية التدخل وبيان عناصره
17	المطلب الأول : مفهوم التدخل والاتجاهات الفقهية
18	الفرع الأول: تعريف التدخل لغة واصطلاحا
18	أولا: التدخل لغة
18	ثانيا: التدخل اصطلاحا
19	الفرع الثاني : تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه العربي
20	الفرع الثالث : تعريف التدخل من وجهة نظر الفقه الغربي
21	أولا : الاتجاه الواسع
22	ثانيا : الاتجاه الضيق
22	ثالثا: الاتجاه التوفيقي
23	المطلب الثاني : صور التدخل وأساليبه
23	الفرع الأول : التدخل السياسي والاقتصادي
24	الفرع الثاني: التدخل الفردي والجماعي
24	الفرع الثالث: التدخل المباشر وغير مباشر
4	الفرع الرابع: التدخل الدبلوماسي والعسكري

27	المطلب الثالث: التدخل الدولي الإنساني
28	المفرع الأول : مفهوم التدخل الدولي الإنساني في الفقه الغربي
30	المفرع الثاني: مفهوم التدخل الدولي الإنساني في المواثيق الدولية
32	المطلب الرابع: شروط التدخل الدولي الإنساني ومدى مشروعيته
32	المفرع الأول : شروط التدخل الإنساني
35	المفرع الثاني : مدى مشروعية التدخل الإنساني
36	أولا : عدم مشروعية التدخل الإنساني
37	ثانيا: مشروعية التدخل الإنساني
37	1-الاتجاه الأول :التدخل الإنساني في إطار أممي
39	2- الاتجاه الثاني : التدخل الإنساني خارج إطار أممي
39	1-2 الفريق الأول : التدخل لصالح الإنسانية
39	2-2 الفريق الثاني : التدخل احادي الجانب
40	1-2-2 النظرية الأخلاقية
40	2-2-2 نظرية العقوبة
42	المبحث الثاني : حماية الأقليات
43	المطلب الأول: مفهوم الأقليات
43	المفرع الأول : مفهوم الأقليات في اللغة
44	المفرع الثاني :مفهوم الأقليات عند فقهاء القانون
44	أولا: المعيار العددي
45	ثانيا:معيار الفاعلية
46	ثالثا :معيار المواطنة
47	رابعا : معيار الخصوصية
48	خامسا :المعيار الذاتي
49	المفرع الثالث :مفهوم الأقليات في الفقه الإسلامي

52	المطلب الثاني: الأقليات و المفاهيم المشابهة لها
52	الفرع الأول: مفهوم الاثنية و العرقية
55	الفرع الثاني : مفهوم القومية
57	المطلب الثالث :التدخل لحماية الأقليات في القانون الدولي
57	الفرع الأول: حماية الأقليات في ظل عصبة الأمم
59	الفرع الثاني : حماية الأقليات في ظل ميثاق الأمم المتحدة
62	المبحث الثالث : الاستراتيجية الأمريكية
63	المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية
66	المطلب الثاني : ماهية الاستراتيجية الأمريكية
67	الفرع الأول : تعريف الاستراتيجية الأمريكية
68	الفرع الثاني: أهداف الاستراتيجية الأمريكية ووسائلها
69	أولا: على المستوى السياسي و الايديولوجي
70	ثانيا: على المستوى الأمني
72	ثالثا: على المستوى الاقتصادي
73	المطلب الثالث : الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية
74	الفرع الأول: النظرية الواقعية
74	أولا : مضمون النظرية
74	ثانيا: أسس النظرية
76	ثالثا: تفسير النظرية الواقعية للاستراتيجية الأمريكية
78	الفرع الثاني: النظرية البنائية
78	أولا : مضمون النظرية
78	ثانيا: أسس النظرية
78	ثالثا: تفسير النظرية البنائية للاستراتيجية الأمريكية
80	الفرع الثالث: النظرية الليبرالية

80	أولاً: مضمون النظرية
80	ثانياً: أسس النظرية
81	ثالثاً: تفسير النظرية الليبرالية للاستراتيجية الأمريكية
84	خلاصة الفصل الأول
11	الفصل الثاني: سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر
87	تمهيد
88	المبحث الأول: تطور سياسة التدخل الأمريكية في الشرق الأوسط
89	المطلب الأول: سياسة التدخل الأمريكية في الشرق الأوسط قبل 11 سبتمبر
89	الفرع الأول: سياسة التدخل أثناء الحرب الباردة
89	أولاً: من مرحلة العزلة إلى الحرب العالمية الأولى
93	ثانياً: مرحلة الحرب العالمية الثانية
94	ثالثاً: مرحلة الحرب الباردة
97	الفرع الثاني : سياسة التدخل بعد الحرب الباردة
103	المطلب الثاني: سياسة التدخل الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر
103	الفرع الأول: سياسة التدخل الأمريكي خارج الإطار الأممي
103	أولاً: الحروب الاستباقية
109	ثانياً: التدخل في العراق.
109	1- خلفية التدخل ووسائله.
111	2- مبررات التدخل.
113	3- أهداف التدخل.
116	الفرع الثاني: سياسة التدخل الأمريكي داخل الإطار الأممي.
116	أولاً: التدخل في ليبيا.
116	1- خلفية التدخل في ليبيا

119	2- التدخل في ليبيا على ضوء قرارات مجلس الأمن
121	3- التدخل في ليبيا وأثره على السيادة.
127	المبحث الثاني: مبررات التدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر
128	المطلب الأول: مبررات التدخل المعلنة في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط
128	الفرع الأول: حماية الأقليات و حقوق الإنسان
133	الفرع الثاني: نشر الديمقراطية
137	الفرع الثالث: مكافحة الارهاب
145	المطلب الثاني: مبررات التدخل غير المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر
146	الفرع الأول : النفط
151	الفرع الثاني : حماية أمن اسرائيل
155	الفرع الثالث: التحكم في خارطة القوي السياسية
157	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر
160	تمهيد
161	المبحث الأول: خريطة الأقليات في الشرق الأوسط
161	المطلب الأول: التوزيع الأقليات
166	المطلب الثاني : أهداف الأقليات وسائلها
166	الفرع الأول: أهداف الأقليات
169	الفرع الثاني: وسائل الأقليات
169	أولا: الوسائل السلمية

170	ثانيا: الوسائل العنيفة
170	المبحث الثاني: واقع الأقليات في الشرق الأوسط
170	المطلب الأول: مطالب الأقليات في الشرق الأوسط
172	المطلب الثاني: الأقليات والانظمة السياسية في الشرق الأوسط بين الصراع والتعاون
173	الفرع الأول: استراتيجيات التعاون وإدارة الخلاف.
179	الفرع الثاني: استراتيجيات الصراع وإزالة الخلاف.
185	المطلب الثالث: تأثير الأقليات على الإستقرار في الشرق الأوسط
185	الفرع الأول: على المستوى الإقليمي
189	الفرع الثاني: على المستوى الدولي
192	المبحث الثالث: التدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين الحماية والتوظيف.
192	المطلب الأول : حماية الأقليات في الشرق الأوسط
192	الفرع الأول : حدود العلاقة بين الدين والسياسة
194	الفرع الثاني: الدين وإعادة توزيع خارطة الأقليات في الشرق الأوسط
200	المطلب الثاني: توظيف الأقليات للتدخل في الشرق الأوسط
200	الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي.
202	الفرع الثاني: على المستوى السياسي والأمني.
209	خلاصة الفصل الثالث
211	خاتمة
215	قائمة المصادر والمراجع
238	قائمة الفهارس
	الملخص

فهرس الجداول:

182	جدول رقم (1): يبين أنماط سياسة الإستيعاب
182	جدول رقم (2): يبين سياسة الدولة اتجاه دمج الأقليات

فهرس الخرائط:

الصفحة	الخريطة
128	خريطة الشرق الأوسط
132	خريطة الشرق الأوسط الكبير حسب المخطط الأمريكي
145	خريطة توزيع تنظيم داعش في منطقة الشرق الأوسط
147	خريطة النفط في الشرق الأوسط
148	خريطة الغاز في الشرق الأوسط
150	خريطة نسبة توزيع إحتياط النفط
162	خريطة الأقليات في الشرق الأوسط
165	خريطة توزيع الأكراد في الشرق الأوسط

ملخص:

هذه الدراسة عبارة دراسة تحليلية للتدخل لحماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر في الشرق الأوسط وتناولت الدراسة ثلاثة محاور تراوحت بين الإطار النظري و المفاهيمي لكل من التدخل الدولي الإنساني، وكذلك حماية الأقليات أيضا تناولت الاستراتيجية بشكل كلي والاستراتيجية الأمريكية على وجه التحديد مع تبيان الأطر النظرية المفسرة للاستراتيجية الأمريكية، كذلك دراسة تطور سياسة التدخل في الاستراتيجية الأمريكية إضافة إلى دراسة في المبررات المعلنة وغير المعلنة للتدخل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر ، وختمنا الدراسة بشق حماية الأقليات في الاستراتيجية الأمريكية بين خارطة الأقليات في المنطقة ومطالبها ووسائلها وأيضا التدخل لحماية الأقليات بين التوظيف والحماية إعادة توزيع خارطة الأقليات من قبل الإدارية الأمريكية فوجدنا أن الاستراتيجية الأمريكية في مطقة الشرق الأوسط هي نفسها تختلف فقط الوسائل وطرق تنفيذها أماالأهداف فهي ثابتة وهي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتوسع نفودها وضمان أمنها وامن حلفاؤها.

Abstract :

This study is an analytical study of intervention to protect minorities in the American strategy after September 11th in the Middle East. The study dealt with three axes that ranged between the theoretical and conceptual framework of both international humanitarian intervention, as well as the protection of minorities. It also dealt with the strategy holistically and the American strategy in particular with clarification The theoretical frameworks explaining the American strategy, as well as studying the evolution of the intervention policy in the American strategy, in addition to studying the declared and undeclared justifications for the intervention in the American strategy in the Middle East after September 11th. We concluded the study with the issue of protecting minorities in the American strategy between the map of minorities in the region, their demands and their means, and also the intervention to protect minorities between employment and protection. The redistribution of the minority map by the American administration. We found that the American strategy in the region of the Middle East is the same. These are the interests of the United States of America, expanding its influence, and ensuring its security and that of its allies.